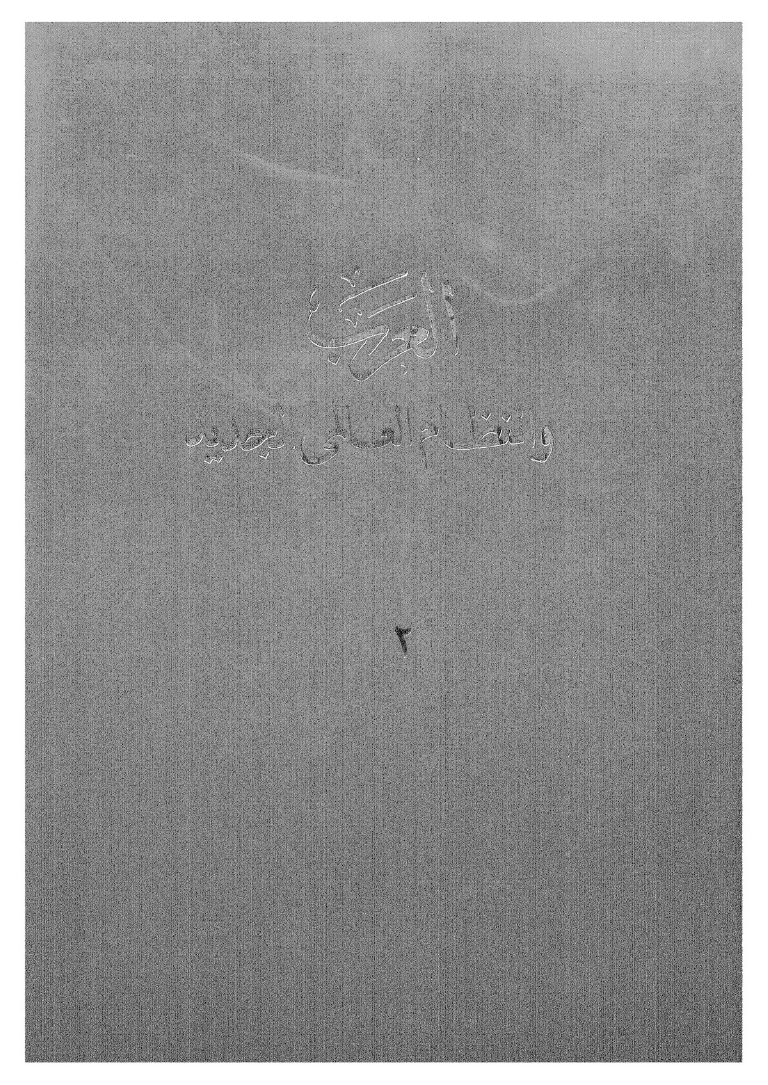

العرب
والنظام العالمي الجديد
٢


بسم الله الرحمن الرحيم

العرب والنظام العالمى الجديد

(المجلد الثانى)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاسلام .. والنظام العالمى الجديد"٢"			
د. حامد بن احمد الرفاعى	الشرق الأوسط	٣٠٣	٩٣-٠٤-٠٥
الإسلام .. والنظام العالمى الجديد"٣"			
د. حامد بن احمد الرفاعى	الشرق الأوسط	٣٠٥	٩٣-٠٤-٠٦
عقدة المؤامرات والموقف من الغير			
على الدين هلال	الحياة	٣٠٨	٩٣-٠٥-١٣
دول الجوار التاريخى ولغة المصالح المشتركة			
د. فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	٣١٠	٩٣-٠٥-١٣
نحو اعادة ضبط الأوضاع العربية			
صلاح الدين حافظ	الحياة	٣١٣	٩٣-٠٥-٢٨
القومية العربية ومستقبل النظام العالمى			
د. عبد الله عبد الدائم	شئون عربية	٣١٥	٩٣-٠٦-٠١
من اجل مشروع عربى - أوروبى متوسطى جديد ذ			
د. الشاذلى العيارى	شئون عربية	٣٢٧	٩٣-٠٦-٠٦
العرب بين دائرة السلام ودائرة الحرب			
شفيق ناظم الغبرا	الحياة	٣٤٦	٩٣-٠٦-٠٦
النجاح فى حل مشاكل الشرق الاوسط هو مقياس نجاح السياسة الاميركية			
	الحوادث	٣٤٨	٩٣-٠٦-١١
لغة النضج والواقعية			
	الأهرام المسائى	٣٥٣	٩٣-٠٦-١٤
نحن .. ونظرية انتحار العالم			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣٥٥	٩٣-٠٦-٢٣
هذه الدعوة لاحتواء العالم العربى			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣٥٧	٩٣-٠٦-٣٠
من الحياة : العرب والمتغيرات !			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣٦٠	٩٣-٠٦-٢٩
رياح التغيير والعالم العربى			
مصطفى الفقى	الحياة	٣٦٣	٩٣-٠٧-٠٦

مجلد رقم ٢ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من الحياة التعاون العربى المفقود ؟			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣٦٥	٩٣-٠٧-٠٧
الصراع فى القرن المقبل هل يكون بين الحضارات ؟!			
	العالم اليوم	٣٦٦	٩٣-٠٧-١٧
ما من عالمية من غير التمثيل والاستيعاب			
رفيق بوشلاكة	الحياة	٣٦٨	٩٣-٠٧-١٨
العالم يغير عنوانه !			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣٦٩	٩٣-٠٧-٣١
مستقبل العرب .. فى حقبة التكتلات			
	العالم اليوم	٣٧١	٩٣-٠٨-٠٤
العرب فى عصر الفوضى الدولية			
السيد يسن	الاهرام	٣٧٣	٩٣-٠٨-٠٩
النظام العربى المنتظر			
شريف عطية	العالم اليوم	٣٧٤	٩٣-٠٨-١٣
فصل الخطاب .. هو فى لقاء الأقطاب			
زكريا نيل	الاهرام	٣٧٧	٩٣-٠٨-٢١
العرب وهذا النظام الدولى الجديد !			
حسن بكر	الحياة	٣٨٠	٩٣-٠٨-٢٥
قضايا الساعة الملحة .. وانتظار الحل الجماعى !!			
زكريا نيل	الاهرام	٣٨٣	٩٣-٠٨-٢٨
كيف يتعامل العالم العربى مع متغيرات النظام الدولى الجديد؟			
	العالم اليوم	٣٨٦	٩٣-٠٨-٢٨
الأمين العام للاكاديمية الاسلامية النظام العالمى الجديد سينهار			
	الحقيقة	٣٨٩	٩٣-٠٩-٠٤
محنة العرب			
حسين فهمى	الأخبار	٣٩٠	٩٣-٠٩-٠٥
قبل أن تصبح امجاد العرب مجرد أوهام !!			
السيد البابلى	الجمهورية	٣٩٣	٩٣-٠٩-٢١
الوضع العربى الجديد			
عبد الرحمن الراشد	المجلة	٣٩٤	٩٣-٠٩-٢٥

مجلد رقم ٢ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قبل أن ينفينا العصر خارج تخومه !!			
عبد العال الحمامصى	اكتوبر	٢٩٦	٩٣-٠٩-٢٦
النظام العالمى الجديد – هل – يفرض تغييرات فى سياسة مصر البترولية ؟!			
	الاهرام	٢٩٩	٩٣-٠٩-٢٨
نقطة ضوء : نحن والنظام .. الدولى الجديد			
د. عبد القادر طاش	المسلمون	٣٠١	٩٣-١٠-٠١
علم الكلام فى النظام الدولى الجديد			
د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل	المسلمون	٣٠٣	٩٣-١٠-٠١
هل بقيت فرصة للوفاق العربى ؟			
	العربى	٣٠٦	٩٣-١٠-١١
العالم المتغير من حولنا			
	الاهرام	٣٠٨	٩٣-١٠-١١
استجابة عربية واهنة لتحديات السلام والضغوط العالمية			
	الاهرام	٣١٣	٩٣-١٠-١٢
العالم العربى من دون صراع عربى – اسرائيلى			
نبيل ياسين	الحياة	٣١٥	٩٣-١٠-١٢
روح أوروبا وعقل العرب			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣١٨	٩٣-١٠-١٣
المستقبل العربى – هل يدعو للتفاؤل ؟!			
السيد البابلى	الجمهورية	٣٢١	٩٣-١٠-١٨
تأملات فى الواقع السياسى العربى			
المستشار شريف كامل	الوفد	٣٢٣	٩٣-١٠-٢١
معادلة الثروة فى العلاقات العربية			
عيد مسعود الجهنى	الحياة	٣٢٥	٩٣-١٠-٢١
مفاهيم جديدة للعمل العربى المشتركة			
د. باسم فياض	الاهرام	٣٢٦	٩٣-١١-٠١
المصلحة القومية .. أم "الهواء فى زجاجات انيقة" ؟!			
خالد الكومى	الحياة	٣٢٨	٩٣-١١-٩
العالم العربى .. نظرة عن بعد			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣٣٠	٩٣-١١-١٠

مجلد رقم ٢ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الثقافة العربية فى ظل المتغيرات			
كرم الحلو	الحياة	٣٣٣	١٤-١١-٩٣
اكثر العلامات استعمالا هى علامة الاستفهام ؟			
محمود عبد المنعم مراد	اكتوبر	٣٣٤	١٤-١١-٩٣
الخضوع لمقتضيات النظام العالمى يسد على الطامحين طموحهم			
محمد وقيدى	الحياة	٣٣٩	١٤-١١-٩٣
نحن وتحديات النظام العالمى الجديد			
د. ابراهيم عثمان	الشرق الأوسط	٣٤٣	١٦-١١-٩٣
عروبة مصر والنظام العالمى الجديد			
	الاهرام المسائى	٣٤٥	١٨-١١-٩٣
العالم العربى ووعيه الغائب			
د. احمد المجدوب	الأسرة العربية	٣٤٧	١٨-١١-٩٣
نحو مشروع حضارى عربى			
محمود مراد	الاهرام المسائى	٣٤٩	٢٥-١١-٩٣
نحو مشروع حضارى عربى			
محمود مراد	الاهرام المسائى	٣٤٩	٢٥-١١-٩٣
العرب على مشارف الألف الثالث			
غسان الامام	الشرق الأوسط	٣٥١	٣٠-١١-٩٣
بناء البديل العربى			
اسماعيل صبرى عبد الله	الاهرام	٣٥٣	١٥-١٢-٩٣
العالم العربى .. إلى اين ؟			
فاروق جويدة	العالم اليوم	٣٥٦	١٥-١٢-٩٣
الاستراتيجية المستقبلية للعمل العربى المشترك			
نزيرة الأفندى	الاهرام الاقتصادى	٣٥٧	١٣-١٢-٩٣
الغرب .. ونحن : قفص الفكر المغلق !			
	الحياة	٣٦٠	١٩-١٢-٩٣
مأزق الغد			
احمد بهجت	الاهرام	٣٦١	٢١-١٢-٩٣
التكتلات العالمية والواقع العربى المعاصر			
فؤاد عبد السلام الفارسى	الاهرام	٣٦٣	٢١-١٢-٩٣

مجلد رقم ٢ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العروبة فى عالم متغير د. على الدين هلال	الاهرام الاقتصادى	٣٦٥	٩٤-٠١-٠٣
٣ اختيارات للمستقبل د. حمدى صالح	الاهرام	٣٨١	٩٤-٠١-٠٥
مربط الجمل – نحن والعرب عونى بشير	المجلة	٣٨٤	٩٤-٠١-٠٨
مفيد شهاب : صياغة الحلول الممكنة فى ضوء الامكانيات المتاحة	العالم اليوم	٣٨٦	٩٤-٠١-١١
تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية اسامة أيوب	اكتوبر	٣٨٨	٩٤-٠١-١٦
نظرة : المشروع العربى	الاهرام	٣٨٩	٩٤-١١-١٨
حكاية الهيمنة فى ظل السلام سعيد عبد الكريم الخطابى	الاهرام	٣٩٠	٩٤-٠١-١٩
أميركا لم تنجح فى مل الفراغ السياسى القائم فى العالم !	الحوادث	٣٩٣	٩٤-٠١-٢١
الى اعادة صياغة العلاقات العربية بمادئ منهجية ؟ زكريا نيل	الاهرام	٣٩٦	٩٤-٠١-٢٣
مؤتمر بالقاهرة غدا لبحث التحديات أمين محمد امين	الاهرام	٣٩٨	٩٤-٠١-٢٤
مؤتمر هام تأخر عقده لمواجهة التحديات !	الاخبار	٣٩٩	٩٤-٠١-٢٥
تعليق : عالم عربى "جديد" محمد صقر عيد	الاخبار	٤٠٠	٩٤-٠١-٢٦
تحديات العالم العربى فى مؤتمر بالقاهرة	اخر ساعة	٤٠١	٩٤-٠١-٢٦
متى نخرج من هذا الضباب محمد عبد المنعم مراد	الوفد	٤٠٢	٩٤-٠١-٢٧



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ـ ابريل ١٩٩٣

الإسلام.. والنظام العالمي الجديد

الدكتور حامد بن احمد الرفاعي*

تعرضنا في الحلقة الاولى الى حاجة الناس الى نظام عالمي ليقيم حياتهم على العدل والامن والرخاء والسلام، كما تناولنا خطر التيه والضياع الذي يواجه الانسانية بأفرادها ومجتمعاتها بسبب هجر القيم والمبادئ الربانية. وفي ما يلي الحلقة الثانية.

10 ـ ان الاسلام يؤكد ان اساس دين الله تعالى، يقوم على اقامة العدل بين الناس، وشيوع قيم الاحسان بينهم، والعمل على مكافحة الفحشاء والمنكر ومحاربة البغي في حياتهم، وقد عظم فقهاء الاسلام قيمة العدل، حتى جعلوه معياراً لنصرة الله وتاييده لأي ملة تقيمه وتلتزمه حتى ولو كانت كافرة حيث يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إن الله لينصر الدولة الكافرة العادلة على الدولة المسلمة الظالمة» وهذا كله في ضوء فهمهم لقوله تعالى: «إن الله يامر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون».

11 ـ نحن المسلمين نعتقد بمشروعية التدافع الانساني، ونؤمن بان منهجية التدافع بين الناس القائمة علي اساس التنافس، في جلب المصالح ودرء المفاسد، كفيلة بتحقيق الحياة الأفضل لهم جميعاً وتوفير الأمن والاستقرار، وصرف الفساد عن الأرض، وهذا مؤكد في قول الله تعالى: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين». ومن جهة اخرى فإن التدافع بين الناس لجدير بحماية حرية الناس في معتقداتهم وانماط حياتهم، وتصون معابدهم على اختلاف مللهم، وهذا في قوله تعالى: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً». ومن مفاخر الفقه السياسي في الاسلام، ان الشرائع جاءت لتحقيق مصالح العباد حيث ان مبناها يقوم على تحقيق اكمل المصلحتين ودفع اعظم المفسدتين.

12 ـ نحن امة الزمنا ربنا جل شانه بمنهج الوسطية وحملنا امانة الشهود الحضاري على الناس ومسؤولية تبليغ الهدى الرباني للناس كافة، حيث يقول الله تعالى: «وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً».

13 ـ نحن المسلمين نعتقد ونؤمن باننا شركاء مع غيرنا في منهج الاستخلاف لعمارة الارض ولسنا محتكرين لهذا المنهج، وان غياب المسلمين او تغييبهم عن المشاركة في منهج الاستخلاف او تجريد هذا المنهج من القيم الربانية، سيؤدي لا محالة الى فساد الأرض ودمار حياة الناس عليها، وهذا مؤكد في قول الله تعالى: «ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله فاحبط أعمالهم، افلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها». او ليس اندحار الشيوعية ومعسكرها الالحادي الكبير الا دليل قاطع على هذا الذي يؤكده القرآن.

14 ـ نحن المسلمين يقوم فهمنا لمنهج الاستخلاف في عمارة الأرض، على خاصية التكامل الثقافي بين قيم الاسلام واصوله ومقاصده الكلية في تحقيق مصالح العباد.. وهذا التكامل اعتقاداً وفهماً والتزاماً، هو الذي يميزنا عن غيرنا في فهمنا لمنهج الاستخلاف في عمارة الأرض، وهذه الخاصية هي التي تبوء منهج المسلمين موقع الوسطية بين مناهج الأمم، وهي التي تؤهلهم لمهمة الشهود الحضاري على الناس في مسيرة الاستخلاف.. وبشكل ادق فإن فهمنا لمنهج الاستخلاف، يقوم على التكامل بين مرتكزين اثنين اولهما في قوله تعالى: «فاعلم أنه لا إله إلا الله». وثانيهما في قوله تعالى: «فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور». وان عمق وشمولية فهمنا، وصدق التزامنا لمرتكز «فاعلم..» وكفاءة اتقاننا وجدية ممارستنا، وارتقاء مهارتنا الابداعية في اطار مرتكز «فامشوا..» في سياق من التكامل التام، هو الذي يستقيم معه ويتحقق به منهج الاستخلاف الامثل لعمارة الأرض، وأي خلل او تخلف يصيب فهم الناس، والتزامهم وممارستهم في تكامل مقومات هذا المنهج او تعطيل لاحد مرتكزاته يكون سبباً اساساً لتخلفهم، واندحار نتائج افعالهم ومعطياتهم الحضارية، وتاريخ الامم في ماضيها وحاضرها، يضرب امثلة على ذلك ويؤيده، والقرآن الكريم يحدثنا بما يصدق ذلك ويؤكده حيث يقول الله تعالى: «أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون».

15 ـ ان مبادئ الاسلام وقيمه تعلمنا وتؤكد لنا الا نبخس الناس اشياءهم، وألا نحتقر كدحهم وجهدهم في كل عمل بناء، يحقق الاعمار والابداع الحضاري.. وتلزمنا تعاليم الاسلام احترام وتقدير كل عطاء خير في ميادين القيم والسلوكيات وفي ميادين الماديات والوسائل والمهارات، يلتقي مع قيم وتوجيهات منهج الاستخلاف الرباني في عمارة الارض.. بل ان القرآن الكريم يعتبر احتقار سعي الناس وبخس مشيهم الايجابي الفعال المثمر في الأرض، من العبث والافساد الذي يمقته الاسلام، وينهي عنه وهذا في قوله تعالى: «ولا تبخسوا

الناس اشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين».

16 ـ ان حرية الأديان والاعتقاد، مكفولة ومصانة في القوانين الدستورية، والقواعد التنظيمية القائمة على اساس ثوابت ومنطلقات منهج الإسلام في الحكم، وان الشريعة الاسلامية لا تحتكر القرار السياسي في تحقيق المصالح، ودرء المفاسد لاتباعها دون غيرهم من اتباع الديانات الاخرى، فالجميع سواء في حقوق المواطنة، في ظل احكام الشريعة الاسلامية، كما ان ثوابت الشريعة لا تسمح بفرض المعتقدات الاسلامية على الآخرين بالإكراه والقوة، كما هو مقرر في قوله الله تعالى: «لا إكراه في الدين» بل ان الاحكام السلطانية الاسلامية، اعطت في ظل سيادتها من الحقوق والاستقلالية الدينية لغير المسلمين ما لم تكفله لهم الاحكام، او التنظيمات البشرية قط لا في ماضيها ولا في حاضرها المعاصر، وان واقع التاريخ الاسلامي يصدق ذلك ويؤكده فقد حكم الاسلام الهند لقرون عديدة، ومع ذلك بقي المسلمون هم الاقلية، هذا وان اداء الحقوق وإقامة العدل بين الناس كل الناس على اختلاف اديانهم، واجناسهم وقومياتهم وألوانهم وبرهم وفاجرهم، هو اساس مقاصد الشريعة الاسلامية وغاياتها العليا، وهذا بين مؤكد في قوله تعالى: «إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً».

17 ـ ان الأمة الاسلامية مثلما انها تختزن في ارضها كما هائلاً من الطاقة، تشكل مرتكزاً اساساً في توازن المصالح العالمية، وتنوعا جغرافيا واقتصاديا وكما بشريا له دوره الفعال في الموازنات السياسية العالمية، فإنها تمتلك مخزونا اجل وأعظم اهمية، وأكثر نفعاً للمسيرة الانسانية، مخزونا فريدا من القيم والمبادئ، وثروة ضخمة من الفقه التشريعي، يسهل على الانسانية مهمتها، ويختصر جهدها في تحقيق آمالها في انبعاث مشروع حضاري انساني معاصر، لذا فإن أي مشروع جاد لتحقيق نظام عالمي عادل، يبقى عاجزاً عن تحقيق غايته المتزنة المجدية، مع غياب او تغيب مشاركة ومساهمة الفعاليات العربية والاسلامية قيمياً ومادياً.

18 ـ ان الاسلام مثلما وضع ثوابت ومنطلقات، وقدم قيما ومبادئ كلية لضبط ادبيات ومقومات التعايش البشري والتعارف الانساني، فإنه ايضاً وضع ثوابت ومنطلقات، وقدم قواعد وأسساً لضبط حركة مصالح الناس، وقدم قيماً وادبيات لإحكام سيولة تبادل المنافع بين المجتمعات، في اطار التعايش والتعارف بينهم، حيث اقام علاقة دقيقة ومتزنة بين حق التملك وحق الانتفاع، على مستوى الأفراد والمجتمعات وهذا ما يتضمنه قول رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام: «الناس شركاء في ثلاثة الماء، والكلأ والنار».

---

* الأمين العام المساعد
لمؤتمر العالم الإسلامي
ـ عضو المجلس الأعلى العالمي للمساجد
ـ عضو هيئة التدريس
بجامعة الملك عبد العزيز



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ - ابريل ١٩٩٣

الإسلام.. والنظام العالمي الجديد

3

الدكتور حامد بن أحمد الرفاعي*

في الحلقة الأخيرة من هذا البحث نستعرض مهمة المسلمين في أداء واجباتهم وفق المنهج الرباني. كما يتناول البحث الحضارة المادية والحضارة الانسانية. وفي الختام نتطرق الى احتكار بعض الجهات الدولية لنفسها حق التحكم في القرارات.

19 ـ ان القيم والمبادئ الاسلامية السالفة الذكر، ليست احلاماً وأماني، بل هي قيم موضوعية وواقعية، لم تكن قط مستعصية على ميادين الواقع والحقيقة، ولم تخل الارض يوماً من واقع يمثلها ويترجم مقاصدها وغاياتها الحياتية، والتاريخ المنصف، والآثار المادية والثقافية الشاخصة هنا وهناك، تحدثنا عن الروائع الحضارية التي كانت بفضل شريعة الاسلام وقيمها وأدبياتها. والواقع المعاصر اليوم ليشهد بان المملكة العربية السعودية، هي الانموذج الحي، الذي يجسد المعطيات الميدانية والتطبيقية لمبادئ الاسلام وقيمه، حيث يمثل واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي صرحاً حضارياً متميزاً بين الامم.. متميزاً بامنه واستقراره ومتميزاً في رخائه وارتقائه، ومتميزاً في التوازنية الدقيقة بين الأصالة والمعاصرة، ومتميزاً في العلاقة المتسقة بين خصوصياته الحضارية والتنوع الحضاري عند الغير، ومتميزاً في وسطيته الثقافية والسياسية في خضم التناقضات الثقافية والسياسية في الارض، ومتميزاً بمنهجية الحكمة والاعتدال التي بوأته موقع القبول والتقدير بين الكيانات السياسية في العالم، لذا فإننا عندما نتحدث عن الاسلام وقيمه، لا نتحدث من فراغ، ولكننا نتحدث من حقائق تاريخية وعن واقع معاصر، يصدق ويؤكد جدية وفعالية القيم الاسلامية في اقامة نظام عالمي عادل.

وبعد فإن المسلمين وفق هذا المنهج الرباني العادل، وموروثه القيمي والتشريعي، وفي ضوء قدراتهم المادية والسياسية، ليجدون انفسهم مؤهلين كل التاهيل لاداء مهمتهم ومساهمتهم الايجابية الفعالة في معترك التدافع الانساني وميادين التنافس البشري، لإقامة نظام عالمي جديد، ينهي حالة القلق والذعر التي تحيق بالناس، ويصرف اسباب الفساد عن الأرض، ويضع حداً لتدهور العلاقات الدولية في اكثر من موقع، ويزيل عوامل الاضطراب والجشع والاصطراع السياسي والاقتصادي بين الامم، ويضبط حركة التدافع الانساني، ويقيم موازين القسط للتعايش والتعاون البشري، ويرتقي بمنهجية التبادل والتكامل الثقافي، بما يحقق للناس تطلعاتهم لحياة انسانية امنة مطمانة، تنعم بالامن والاستقرار والعدل والسلام، والمسلمون من اجل هذه المهمة الجليلة النبيلة، على استعداد لكل حوار بناء مع اي جهة معنية وفعالة شعبيا ورسميا، للسير بالانسانية نحو الخير والفلاح. ونحسب ان هذا اللقاء يمثل خطوة على الطريق، نامل ان تكون خطوة ايجابية، نتفهم من خلالها مسؤوليتنا امام ربنا جل شانه ومن ثم مسؤوليتنا تجاه اجيال الانسانية الباحثة عن منقذ ومرشد.. وانها والله لمسؤولية عظيمة تحتاج الى اولي العزم والنهي، ممن اخلصوا نيتهم لله، وجعلوا كلمة الله هي العليا في كل ما يقولون ويعملون، وفي هذا الصدد فإنني اذكر بعبارة للرئيس الامريكي بوش وردت في خطاب له عقب حرب الخليج على اثر احتلال دولة العراق للكويت حيث قال: لقد اصبحت الحرب الآن خلفنا، وعلينا ان نواجه معركة السلام فهي المعركة الأخطر والأشد ضراوة.

نعم والله... ان معركة الأمن والسلام لمعركة خطيرة وضارية، وما تحتاجه الأمم والشعوب في خنادقها، لاعظم واجل مما تحتاجه في خنادق الحرب والقتال. الا ان الذي تحتاجه هنا لمختلف جداً، انها تحتاج الى الموضوعية والحكمة والتجرد، وتحتاج قبل ذلك الى الاستعداد الصادق الجاد، في اعادة النظر في المناهج البشرية، لتنسجم مع فطرة الانسان، ولتصطلح مع القيم والمبادئ الربانية، التي ارادها الله تعالى لعباده، ويوم يتوفر للمجتمع الدولي هذان الشرطان، يومئذ يكون مؤهلاً لتحقيق نظام عالمي عادل، وهنا نؤكد بكل موضوعية وتجرد، ان اي مشروع دولي يطرح لتحقيق ذلك، سيبقى عاجزاً عن تحقيق غاياته واهدافه مع غياب الفعالية العربية والاسلامية، ومع غياب القيم والمبادئ الاسلامية... والآن وفي اطار ما تقدم من أسس ومنطلقات، وما اشير اليه من مقاصد وتوجهات اسلامية، يمكن القول بكل موضوعية وانصاف:

1 ـ ان الناس جميعاً يمتلكون اساساً من الخيرية التي فطر الله بها عباده جميعاً، وهذا يعني ان العطاء الحضاري للمجتمع الدولي ليس شراً كله، فهو مائدة بشرية يؤخذ منها ويرد.

2 ـ ان العالم اليوم يتربع على عرش حضارة مادية متفوقة، ابدع فيها الانسان ابداعاً بيّناً في مجال تسخير الوسائل، وتطويع الطاقة المادية وتوظيفها، وبهذا يكون الناس قد اجادوا التعامل مع احد مرتكزي منهج الاستخلاف الرباني في الارض.. مرتكز «فامشوا في مناكبها».

3 ـ تواجه الحضارة الانسانية اليوم خطر انحدار وانتكاسة تفوقها المادي، بسبب من تعطيل المجتمع الدولي وحربه الضروس للعامل الأساسي والأهم في منهج الاستخلاف في الأرض، مرتكز «لا إله إلا الله» ومقتضياته في القيم والسلوك.

4 ـ ان المسؤولية الكبرى في انقاذ هذه التركة الحضارية المادية العالمية، تقع على عاتق العقلاء والحكماء من الناس على أساس من المبادئ والقيم الربانية التي يقدم المنهج الاسلامي ثوابتها ومنطلقاتها ويوضح ادبياتها واخلاقياتها.. وذلك قبل ان يحيق بهذه الحضارة العظيمة عبث الاغتراب القيمي والاخلاقي للقائمين على مقاليدها، فيلتهمها الدمار والخراب، كما التهم بعضا منها بالامس في الاتحاد السوفياتي، لذا فعلينا جميعاً،

ان نبادر ونستعد للقيام بهذا الواجب قبل فوات الأوان، وإلا ستكون الخسارة الانسانية عظيمة جداً، تطال اهل الارض جميعاً، وهذا في قول الله تعالى: «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» بعد هذا القول في تقويمنا لحضارة المجتمع الانساني لا بد من تاكيد جملة من المعاني والمبادئ:

اولا: لا بد للمجتمع الدولي ان يفهم المسلمين على النحو التالي:

أ - اننا امة لها تاريخ حضاري عريق افرزته وصاغته مبادئ الاسلام وقيمه.

ب - اننا امة حملت مبادئ وقيماً لا نحتكرها ولا نحجبها عن غيرنا، فهي لخير الناس جميعاً لانها من لدن ربهم وخالقهم سبحانه، وهذا في قول الله تعالى على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً».

ج - اننا اصحاب حضارة انسانية متوازنة، كانت محضنا امينا ومثريا لحضارات قديمة، ومرتكزا متينا لحضارات معاصرة.

د - اننا امة تعتقد وتؤمن بكل موضوعية، انها جزء من المجتمع الانساني، لها امكاناتها وقدراتها وقيمها التي يحتاجها المجتمع الدولي، لتصحيح واثراء مقوماته الاجتماعية والامنية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

هـ - اننا نؤمن ان خير الناس لا يقوم الا بالحوار الثقافي الجاد، والاستعداد المخلص لقبول الحق الذي لا يتصادم مع فطرة الانسان، ومتطلباته التكوينية الربانية.

و - اننا امة يؤكد منهجها الرباني، ان الانسان والاعتناء بإنسانيته وفق مكوناته الفطرية، وعبر منهجية تربوية متوازنة، هو الاساس والمنطلق السليم لحياة انسانية آمنة مستقرة.

ثانيا: لا بد للمجتمع الدولي ان يصغي للأمة الاسلامية بكل جدية وموضوعية ليفهم نظريتها، ويدرك معيارية التعامل معها، ونحن على اعتاب قرن التواصل البشري، وقرن التحاور الثقافي وذلك عبر المعايير التالية:

أ - نحن امة مقبول عندنا ومفهوم لدينا كل الفهم، ان المكث والأناة، والحكمة والصبر، والمرونة والتدرج، قيم لا بد من التحلي بها والتزامها، في اطار التعايش البشري ومعالجة قضاياه العامة.

ب - مقبول لدينا ومفهوم في منهجنا، ان الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر، وان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وان المصالح الجماعية مقدمة على المصالح الخاصة، من غير ظلم ولا اعتداء على مستوى الافراد والشعوب والامم، ونحن في عصر اختصرت التكنولوجيا ابعاده، فتداخلت مصالح الشعوب والأمم تداخل المصلحة في الأسرة الواحدة.

ج - مقبول عندنا نحن المسلمين ومؤكد في منهج الاسلام، مبدا التعايش السلمي، في اطار ضمان العدل وعدم الاعتداء على القيم والمعتقدات، وفي اطار تاكيد امن الشعوب، وحقها في التملك وتقرير السيادة والمصير.

ثالثاً: لا بد ان يفهم الناس من حولنا وهم يتعاملون معنا ما يلي:

أ - نحن المسلمين مرفوض عندنا كل الرفض، ومستهجن كل الاستهجان في مبادئ التعايش والتواصل البشري، وغريب كل الغربة عن مبادئ تحقيق طموحات الشعوب، في الأمن والاستقرار والسيادة، ان تطالب الشعوب بالتنازل عن قضاياها الاساسية، والمساومة على حياتها وحياة اجيالها المتعاقبة.

ب - انه لمرفوض عندنا ونحسبه كذلك عند عقلاء وحكماء الأرض، ان تطالب امة او شعب بتجاهل حقه في الوجود والأمن وتقرير المصير، ليقوم وجود غيره وامنه واستقراره، أليس من العجب العجاب ان يقام الأمن والسلام على حساب الأمن والسلام...؟! ولكن ما العجب مع غياب العدل في الشريعة الدولية القائمة.

ج ـ انه لمستهجن وغير مقبول عندنا نحن المسلمين ان تحتكر جهات دولية لنفسها حق التحكم في القرارات الدولية، من خلال ما اسموه صلاحية حق النقض «الفيتو» متجاهلة ومستهترة براي المجموعة الدولية باسرها، وما قيمة اصرار هذه الجهات في تاكيد الديمقراطيات الاقليمية، وهي تمعن في انتهاك واغتيال الديمقراطية الدولية، وهل يبقى بعد ذلك من معنى او مصداقية للتحدث عن نظام عالم جديد، مع استمرار هذا النهج اللاحضاري في التعامل بين المجتمعات الدولية المعاصرة. وبعد فإننا ندعو الناس جميعاً، ونؤكد لانفسنا ابتداء، بأن نقيم تعاملنا، على اساس ما تقدم من قيم ومبادئ ومثل ربانية، وندعو الزعامات السياسية في العالم، لإعادة النظر في منهجية العلاقات الدولية القائمة، واعطاء الفرصة الجادة لحكماء وعقلاء الأمم من العلماء والمفكرين والمصلحين، لأداء مساهمة فعالة بهذه المهمة الحضارية العالمية، فهي مهمة ضخمة وصعبة لا بد ان تتكامل في ادائها كل الفعاليات البشرية المتنوعة، على اساس من القيم الانسانية الربانية السابقة الذكر، ليكون القرن المقبل بحق قرن تواصل وتعايش وسلام، ولكي لا تعود آلة الحرب والدمار لتكون سيدة الموقف من جديد، وهذه مسؤولية نحملها العقلاء والحكماء والمفكرين من المؤمنين جميعاً، وكذلك الهيئات الدولية الشعبية والرسمية.. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

انتهى

---

* الأمين العام المساعد
لمؤتمر العالم الإسلامي
ـ عضو المجلس الأعلى العالمي للمساجد
ـ عضو هيئة التدريس
بجامعة الملك عبد العزيز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

عقدة المؤامرة والموقف من الغير

علي الدين هلال*

■ إن قضية الموقف من الغير تحتل، في هذا العالم الذي يتسم بمزيد من التداخل والترابط في كل المجالات المادية والمعنوية، موقعا مهما في فهم العلاقة بين المجتمعات والشعوب، وتصبح النظرة التي تتبناها ثقافة ما او يعتقد بها ابناء شعب او امة ما تجاه الآخرين مهمة في توصيف العلاقة بين هذه الثقافة أو الامة والغير.

والموقف من الغير هو قضية ثقافية وتاريخية وسياسية في آن. فهي قضية ثقافية لانها تتصل بالقيم والافكار الشائعة بين عموم الناس والنخب، والتي تحدد نظرتهم الى الغير او ترسم للغير صورا معينة في مخيلتهم. وهي قضية تاريخية لان هذه القيم والافكار لم تنشا بين يوم وليلة، لكنها نتائج تراكمات تاريخية وموروثات كثيرة عبر عقود تاريخية متتالية. وهي قضية سياسية لان لها انعكاسات وآثارا على العلاقات السياسية وعلى مواقف الاحزاب والجماعات عبر الدول.

والموقف من الغير امر حاسم عندما نتحدث عن التفاعل الحضاري أو عن الاصالة الثقافية او عن النهضة، لان الموقف من الغير هو الوجه الآخر للموقف من الذات. فالعلاقة بين «نحن» و«الآخر» تنبع من توصيف الذات، ومن توصيف الغير، ومن تصور معين للعلاقة بين الاثنين. وهذه العلاقة ترتبط ايضا بموضوع الهوية، وكيف ينظر ابناء شعب أو أمة ما الى انفسهم، والى علاقتهم بالآخرين، والى دورهم في العالم.

والملاحظة الاساسية على كثير من تياراتنا الفكرية العربية ان العلاقة تتسم بالعداء ويلحظ الباحث في كثير من كتاباتنا انها تنطلق من افتراض خصومة مع الغير، ومن توقع العداء والشر منهم، وفي اقصى حالاتها تعكس الاعتقاد بوجود «مؤامرة» دولية ضد العرب او المسلمين او الاثنين معا مؤامرة مستمرة ودائمة تتواصل حلقاتها جيلا بعد جيل، ودولة اجنبية محل دولة اخرى. كان هناك دائما في الخارج من يتربص بنا ويتآمر علينا.

فبعض التيارات السياسية التي تستند في فكرها الى الاسلام يناقض الفكرة القومية من الاساس ويرفض الاعتراف بمبدأ القومية او بوجود القومية العربية اصلا استنادا الى أن مفهوم القومية هو مفهوم غربي اوروبي، وأن الغرب اراد بإدخاله تفتيت الدولة الاسلامية، والقضاء على الدولة العثمانية. والقارئ للتاريخ يعرف بالطبع ان فكرة القومية نشات قبل ذلك بقرون، وان اوروبا عرفتها وخبرتها، وانها فكرة ليس مقصودا بها العداء للاسلام او اضعافه. وانما نشات كجزء من تفاعلات التاريخ الاوروبي ذاته. وهذه التيارات نفسها تتخذ موقفا مشابها من مفهوم «العلمانية»، وتعتبره «مؤامرة غربية او صليبية ضد الاسلام». ومرة اخرى فهذا المفهوم، بغض النظر عن راينا فيه او في جدواه، ليست له علاقة خاصة بالاسلام وانما نشا في إطار التطور الاوروبي، وفي سياق علاقة الكنيسة بالدولة هناك، ثم نستطيع ان نناقشه - قبولا او رفضا - دونما حاجة في الضرورة الى ادخال عنصر المؤامرة في التحليل.

والتيار الاسلامي القومي هو الآخر يستند في بعض مقولاته الى خصومة عميقة مع الغير، فتفتيت الامة العربية هو عمل استعماري في المقام الاول، ومع انه من الصحيح - بالتاكيد - ان الدول الاوروبية لعبت دورا اساسيا في رسم حدود الدول العربية الحديثة فإن مقولة «التفتيت» لا تفسر في الضرورة كل الحالات والمواقف. ففي حالة السودان او الجزائر على سبيل المثال فإن العامل الاجنبي اخضع الملكات والاقاليم التي كان لها وجودها المنفصل من قبل لسلطة مركزية واحدة. وفي اطار الامم المتحدة ونظام الوصاية الذي سيطرت عليه القوى الغربية تم استقلال الصومال وليبيا في إطار موحد. والحدود السياسية بين الدول العربية حاليا بعضها مصطنع تماما وليس له أساس تاريخي أو اجتماعي، لكن لبعضها الآخر اصولا وجذورا في التاريخ السياسي والاجتماعي السابق للاستعمار الاوروبي.

وبالقدر الذي كان للقوى الغربية دورها في رسم الحدود بين الدول العربية فإن بواعثها لم تكن «المؤامرة» فحسب، بل كانت احيانا التوازن السياسي بين هذه القوى الاستعمارية، وكانت تعكس في احيان اخرى العلاقات بين الزعماء والحكومات العربية وتنافسها وطموحاتها بعضها في مواجهة بعضها الآخر.

ولتاكيد مفهوم «المؤامرة» المستمرة ضد العرب والمسلمين فإن كثيرا من كتب تاريخ القضية الفلسطينية يشيرالى تقرير بانرمان، وان هذا التقرير تنبا بقيام دولة عربية كبيرة في المنطقة وان السبيل لمواجهة هذه الدولة هو زرع جسم غريب في قلبها. وبغض النظر عن سلامة هذا التحليل فإن مثل هذا التقرير الذي تشيع الاشارة اليه في الكتابات العربية لا أصل له في الوثائق الانكليزية. وعلى رغم ان الكتب العربية تزخر باقتباسات مطولة منه فإن اصله الانكليزي غير معروف. والاتجاه العقلي نفسه الى قبول فكرة المؤامرة نلحظها في شيوع الاعتماد على إقتباسات من «بروتوكولات حكماء صهيون» الذي يرسم معالم خطة دولية يقوم بها اليهود للسيطرة على العالم.

وهذا الموقف من الغير واتخاذ موقف التردد والحذر بل الخصومة حياله لا ينفرد به العرب او المسلمون،



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

ولكن عرفه بعض الثقافات الاخرى في مراحل متنوعة من تطورها. ففي لحظات الضعف يتم عادة الانكفاء على الذات وتفتش الامة بداخلها، وتكون اكثر تقوقعا واقل رغبة في الانفتاح على الغير او الافادة منه او التفاعل معه. وبالعكس عندما تكون الأمم في مرحلة احياء ونهوض فإنها تكون اكثر ثقة بالذات، واكثر فخارا واعتدادا بالنفس، واقل خوفا من احتمالات الاندماج او الذوبان في الآخرين، لذلك يكون في مقدورها الدخول في علاقات ايجابية مع الآخرين. الانفتاح والانغلاق اذن هما حالتان تاريخيتان تعتريان الأمم والثقافات في مراحل تطورها، ولهما اسبابهما وظروفهما.

وفي بلادنا العربية إن لهذا الموقف أسبابا موضوعية واخرى ذاتية. من الاسباب الموضوعية شعور العرب بالظلم الذي حاق بهم، وادراكهم المستمر للبون الشاسع بين ماضيهم وحاضرهم وتفسيرهم هذا البون بدور الاستعمار. ومنها عجز العرب طوال النصف الاول من هذا القرن تجاه القضية الفلسطينية. لكن الخلل - في رايي - ياتي عندما يكتفي التفكير العربي بالقاء اللوم على الآخرين، ويرد الاخفاق والفشل دوما الى أسباب خارجية فتارة الاستعمار والامبريالية وتارة اخرى الصهيونية واسرائيل، وتارة ثالثة الشيوعية والالحاد. وتختلف مسميات «العدو» من تيار فكري لآخر، لكن منطق التفكير ونمطه واحد وهو رفض نقد الذات، وتوجيه الاتهام الى الآخرين، والشعور بالخصومة معهم. ولعل هذا هو أحد الاسباب التي ادت الى رواج سريع لنظرية التبعية في كتاباتنا وبالذات التفسيرات التي تبرر تخلف العالم الثالث بأسباب خارجية. لأن هذه التفسيرات أكدت التوجهات والاستعدادات الفكرية القائمة، والتي يعاد صوغها من آن لآخر في شكل جديد.

والامر المؤكد عندنا انه إذا لم في مقدور أمة ان تنهض بعيدة عن جذورها الثقافية والحضارية، فإنه لا يمكنها أيضا ان تحقق ذلك وهي في حال خصومة مع العالم ومع الغير. فالعالم متنوع ومتعدد ومختلف. والغير ليس كيانا متجانسا او جدارا صلبا واحدا. بل هناك مصالح وآراء وأفكار واهواء نتفق مع بعضها ونختلف مع بعضها الآخر. نفيد من الاولى ونتحاشى الثانية. اما المواقف الحدية والخصومة مع الغير والانغلاق على الذات وتفسير كل نواقصنا بالاشارة الى مؤامرات الآخرين فهي اتجاهات ترضي غرورنا، وتعجب القارئ او المستمع، وتريحنا نفسيا، لكنها تماما مثل تعاطي المخدرات تجعلنا نعيش في عالم اخر من صنعنا، وكلما افقنا منه لوهلة ادركنا اننا خارج التاريخ فنندفع الى مزيد من التعاطي.

---

* استاذ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

دول الجوار التاريخي ولغة المصالح المشتركة



■ د. فتحي عبد الفتاح ■

نظرة متفهمة لما يجرى من إعادة تشكيل القوى والتوازنات الدولية المعاصرة تقودنا إلى حقيقة واضحة، هى أن هناك وفى مناطق كثيرة من العالم تجرى مصالحات تاريخية وعلى أسس جغرافية ومصلحية وتتجاوز الكثير من الحسابات والمحاذير السابقة لتحويل صراعات الجوار إلى تحالفات ومصالحات، وتغليب المصالح المشتركة خروجا من دائرة الصراعات الاقليمية.

ومن هذا المنطلق يصبح مطلوبا، بل وملحا، البحث عن صيغ جديدة ومقبولة ومتوازنة تنطلق من لغة المصالح المشتركة بين العالم العربى ودول الجوار التاريخى والجغرافى.

وما يجرى فى جنوب شرق اسيا بين الدول المشكلة لهذا القطاع الجغرافى بين الصين واليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة هو تأكيد لمحاولة مصالحة تاريخية تضع اعتبارات المستقبل المشترك فوق حسابات صراع الماضى القريب.

واتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية هى فى النهاية استيعاب لمتطلبات التغيرات الدولية، تلك التى أجبرت أطرافا تاريخية فى العداء للتحول إلى شركاء تاريخيين فى المصالح «ألمانيا - فرنسا - انجلترا».

وتتميز دول الجوار التاريخى والجغرافى العربى من تركيا وإيران وباكستان حتى أثيوبيا وكينيا وتشاد بعدد من الخصائص المشتركة:

فهذه الدول تشترك مع بلدان العالم العربى فى قضايا التراث الإسلامى سواء بشكل سائد مثلما هو الحال فى إيران وتركيا وباكستان وتشاد، أو بشكل نسبى قوى يتمثل فى وجود أقليات إسلامية قوية ومؤثرة فى بلدان أخرى مثل أثيوبيا وكينيا.

والحديث عن التراث المشترك مع هذه البلدان يتجاوز مجرد تشابك روافد ثقافية ودينية واحدة إلى وجود مناخ فكرى وبناء قيمى مشترك حتى وإن اختلفت اللغة والعرق.

تمثل هذه الدول نقاط التماس الأساسية للعالم العربى مع أوروبا «تركيا» وشرق ووسط اسيا «باكستان وإيران» والجنوب الافريقى «أثيوبيا وكينيا».

الأكثر من هذا أن مصالح هذه الدول تتداخل وتتشابك مع مصالح الدول العربية بشكل يتجاوز فى أحيان كثيرة احتياجات الجوار التقليدية إلى ضرورات الحياة نفسها.. وبعضها يمثل منابع المياه المتدفقة إلى العالم العربى مثل تركيا بالنسبة لسوريا والعراق وأثيوبيا بالنسبة لمصر والسودان.

ومع كل هذه الروابط والمصالح الحياتية والتراثية والجغرافية، إلا أن علينا أن نعترف بأن الصراع، وليس الاتفاق، كان هو النغمة السائدة طوال الخمسين عاما الماضية، وظل الوضع مقلوبا بينها وبين الدول العربية..

بل وعلينا أن نعترف كذلك أن قوى أخرى كثيرة معادية فى النهاية لمصالح الطرفين قد عملت، وطوال تلك الفترة، على تعميق الخلافات وتوسيعها وإجهاض أى محاولة من جانب هذا الطرف أو ذاك للتقارب أو تفهم الروابط والمصالح المشتركة.

فقد ظلت أثيوبيا تلعب بأوراق الضغط الثلاثية بالنسبة لمصر والسودان والمتمثلة فى منابع النيل والمسألة الاريترية وإثارة النعرات القبلية والعرقية فى جنوب السودان.. مثلما كان الحلف المركزى الذى كان يضم تركيا وإيران وباكستان إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة بمثابة الطوق الحديدى الذى استهدف محاصرة المد العربى والمساهمة فى ردعه وإجهاضه.

بل إنه وحتى عهد قريب كانت الحروب الساخنة مشتعلة على أطراف العالم العربى مع بعض هذه الدول، وغرقت العراق وإيران فى حروب طويلة وغير معقولة ولا مبررة استمرت لاكثر من ثمانى سنوات واستنزفت ليس فقط الكثير من طاقات البلدين البشرية والمادية، بل وهددت أمن وسلامة دول الخليج كله كما دخلت



ليبيا فى نزاع مسلح بلا قرار، وبلا هدف واضح ومعقول مع تشاد ولسنوات طويلة، ومازالت «قضية الجنوب فى السودان مشتعلة بفضل معونات ومساندات عرقية ودينية تغذيها بعض

دول الجوار الأفريقى، ومستفيدة بالطبع من قصر النظر، وأحيانا الغباء والجمود، الذى تتصرف به بعض الدول العربية.

إن هذا يعنى فى النهاية ليس فقط غياب استراتيجية عربية واضحة، أو حتى خطوط عريضة كأساس للتعامل مع دول الجوار بل وفى كثير من الأحيان عدم وعى متبادل بالمصالح الضرورية والأساسية والمشتركة التى تربط العالم العربى بهذه البلدان.

وظلت النغمة السائدة فى العلاقات مع هذه الدول يسودها الحذر والريبة، والعداء السافر فى كثير من الاحيان، وفى أفضل الأحوال حالة من الركود الأمر الذى نراه واضحا فى تدنى العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية مع هذه البلدان.

حقيقة كانت هناك محاولات متفرقة وبين الحين والآخر من جانب طرف أو بعض الأطراف العربية لفهم واستيعاب عدد من الحقائق والضرورات الأمنية والاقتصادية بالنسبة لدول الجوار أو لبعض منها، ولكن هذه المحاولات لم ترق أبدا إلى مستوى النظرة الكلية أو الاستراتيجية الشاملة.

فهناك المحاولات المصرية المتصلة طوال السنوات الماضية فى نزع الألغام المتفجرة والتى يمكن استغلالها بالنسبة لاثيوبيا، سواء فى عصر امبراطورية هيلاسلاسى أم فى عصر دكتاتورية مانجستو هيلاماريام وانطلقت المحاولات المصرية فى الاعتراف بالمصالح الأساسية لاثيوبيا فى العالم العربى نظير اعتراف أثيوبى مماثل.

ونجحت هذه التجربة بشكل نسبى فى عدم تفجير موقف أثيوبى معاد طوال تلك الفترة، وإن كان ذلك لم يمنع بالطبع من تهديدات بين الحين والآخر، بل وتصرفات معلنة أو مستترة كانت فيها السلطة الاثيوبية تلعب فى ساحة القوى المعادية لمصر وللعالم العربى.

وهناك أيضا المحاولات المتصلة من جانب السعودية وإمارات الخليج العربى بالنسبة لدول مثل إيران وتركيا وباكستان.

والمتتبع للخطوط العريضة التى اتبعتها السعودية ودولة الإمارات إزاء دول الجوار فى الشرق العربى سيجد هناك محاولة جادة لفهم الضرورات الاستراتيجية لتأكيد المصالح

المشتركة لجميع الأطراف وكسب ـ أو على الاقل ضمان حياد ـ دول الجوار إزاء القضايا والمصالح العربية وذلك من خلال الاعتراف بمصالح هذه الدول فى المنطقة. ولقد آن الأوان لتعميم عربى مشترك للتجربة المصرية مع دول الجوار الافريقى، وللتجربة السعودية مع دول الجوار فى المشرق العربى، وصولا إلى صيغة وأسس مشتركة وفاعلة تدعم روح التصالح التاريخى والجغرافى على الارضية المعاصرة.. أرضية المصالح المشروعة والمشتركة لجميع الأطراف. ولقد تعودنا وحتى وقت قريب، وبتركيبات فكرية ونظرية خاطئة، أن نضع التعاون العربى فى مواجهة التعاون الاقليمى الذى يضم تلك الدول.. وتعودنا، وحتى عهد قريب أيضا، أن ننظر إلى استراتيجيات الأمن العربى بمعناه الاقتصادى والعسكرى فى مواجهة استراتيجيات الأمن الاقليمى والذى يضم تلك الدول.

وكانت النتيجة تعثرا مخلا ومعيبا على الجبهتين.

وفى خضم المعارك والتناقضات الخارجية والداخلية لم نستطع أن نستوعب حقائق العصر والتى تقول ببساطة أن استراتيجية زمنية عربية وفعالة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا قد تصبح أكثر واقعية وأكثر اقترابا من التحقيق والفاعلية لو وضعت فى اعتبارها وبشكل أساسى المصالح المشتركة مع دول الجوار التاريخى والجغرافى. ولقد شهدت السنوات الأخيرة، رغم كل العثرات، محاولات كثيرة ومتعددة فى ذلك الاتجاه. وفى عالم جديد تختل فيه القضايا الاقتصادية والحضارية المقدمة والصدارة فى صياغة الشكل الجديد للعلاقات الدولية، يصبح البحث عن صيغ استراتيجية جديدة للتعاون العربى الفعال مع دول الجوار، إضافة خلاقة لدعم التضامن العملى نفسه وحمايته، وتأكيده مع إسقاط لأحد الألام الموجعة التى ظلت تلعب عليها وبها القوى المعادية للطرفين.

نحو اعادة ضبط الاوضاع العربية

"نزعم ان مصر بحكم وضعها المركزي والقيادي من ناحية، وبحكم ما فيها من حس قومي مستمر من ناحية اخرى، استشعرت ضرورة القيام بمبادرة في اتجاه ضبط الاوضاع العربية، تستند الى وجود مجموعة مهمة من "الهموم" الضاغطة، التي تحتم الحركة العاجلة، على المستوى الثنائي على الاقل، تجاه المجموعة الخليجية - صاحبة اكبر نصيب من ازمة الخليج وحربها - اولا، ثم تجاه بقية الدول العربية، في مرحلة لاحقة."

صلاح الدين حافظ *

■ كثر الحديث في الاونة الاخيرة عن ضرورة تنقية العلاقات العربية، وحتمية اجراء مصالحات عاجلة، بين العديد من الدول الشقيقة.. وصولا الى التطلع الى عقد قمة عربية، او البدء بالاعداد لها على اقل تقدير.

يسوق المطالبون بذلك، عديدا من الاسباب الملحة والعاجلة، وهي في مجموعها اسباب وجيهة تستند الى مبررات عاقلة، تفرضها الاوضاع العربية المتردية في اكثر من اتجاه، واكثر من مجال... لكن السؤال المحوري يظل قائما وهو، هل آن الاوان لتنقية الاجواء واجراء المصالحات المطلوبة؟

في الاجابة على السؤال، نرى بوضوح انشقاقا في الراي العربي. فثمة من يرى ان الوقت ملائم للبدء بالمصالحات وازالة رواسب الماضي واصلاح مراراته، خصوصاً تلك المترسبة عن ازمة وحرب الخليج، اذ ان الاوضاع المتردية الراهنة، اصبحت تحمل من الاخطار الداهمة، اكثر واعمق مما بقي من مرارات تلك الازمة وما جرته من حرب.

بالمقابل هناك الراي الاخر، الذي لا يزال يشعر بالمرارة في حلقه، ولا يزال يحمل على جسده اثار الجروح والندوب والدماء، ومن ثم فهو يرى ان تلك الازمة وحربها، كانتا مصيريتين وحاسمتين بكل ما سببتاه، ومن ثم فقد فرضتا اوضاعا عربية جديدة، بل فرضتا بالتالي انماطا مغايرة من المفاهيم والعلاقات خلافا لتلك التي سادت الامة العربية منذ قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كصيغة للعمل العربي المشترك. تلك الصيغة التي تخضع الآن، ليس فقط للمراجعة، ولكن ايضا للنقد العنيف، وصولا الى من يطالب صراحة بنفض اليد منها نهائيا، بل وبتصفية «الرمز» الذي هو الجامعة العربية.

نحسب انه في ظل هذا الانشقاق، الذي لا يزال ساخنا، فان فكرة البدء بتنقية الاجواء واصلاح العلاقات امر ضروري، حتى وان سارت ببطء وعلى مهل - فقد تعودنا على مشي السلحفاة في كل شيء - لكن فكرة عقد قمة عربية وشيكة امر يصعب تصوره في المدى القصير.

اذن ماذا يجري الان على الساحة العربية؟

تصور كثيرون ان جولة الرئيس حسني مبارك الاخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، جولة هدفها الرئيسي، العمل على تنقية الاجواء وتهدئة الخواطر، طموحا نحو القمة المرتقبة، وبقدر ما في هذا التصور من مشروعية عقلانية، بقدر ما ان حقيقة الامور - كما نفهمها على المستوى الشخصي - تشير الى ان مصر التي تؤمن بضرورة تنقية الاجواء من حيث المبدأ، ترى ان من الصعوبة الدعوة لقمة عربية قريبة، وبالتوازي ترى ايضا ضرورة اعادة ضبط الاوضاع العربية التي انفلتت بقوة وتنافرت بعنف، منذ حرب الخليج، وفي ظل رواسي مراراتها الحقيقية والمصطنعة.

.. وربما نزعم ان جولة مبارك الاخيرة - والمقبلة ايضا - تصب في اتجاه ضبط الاوضاع بالتحديد، طالما ان لقاء عربيا جماعيا يصادف العقبات في الوقت الراهن، وطالما ان صيغة العمل العربي المشترك تتخافت في ظل ضغوط عديدة ظاهرة لكل ذي عينين.

ربما نزعم ايضا ان مصر بحكم وضعها المركزي والقيادي من ناحية، وبحكم ما فيها من حس قومي مستمر من ناحية اخرى، استشعرت ضرورة القيام بمبادرة في اتجاه ضبط الاوضاع العربية، تستند الى وجود مجموعة مهمة من «الهموم» الضاغطة، التي تحتم الحركة العاجلة، على المستوى الثنائي على الاقل، تجاه المجموعة الخليجية - صاحبة اكبر نصيب من ازمة الخليج وحربها اولا، ثم تجاه بقية الدول العربية، في مرحلة لاحقة، يجري الاعداد لها بالفعل.

ونعتقد ان مجموعة الهموم الضاغطة هذه، هي على التوالي:

١- قضية الامن القومي وتهديداته الواضحة، في ظل الخلل الذي افرزته ازمة الخليج... ذلك ان هذا الامن وكل نظرياته التقليدية السابقة سقط عمليا في معركة عاصفة الصحراء، بعدما كسرت احدى الدول العربية محرماته فغزت دولة عربية اخرى، ثم بعدما كسر التدخل الاجنبي الهائل في المنطقة، في اعقاب ذلك الغزو، بقية محرماته!

واذا كانت عاصفة الصحراء انتهت بكسر نظريات الامن القومي العربي التقليدية، فان عواصف الغبار و«الطوز» المتخلفة عنها لا زالت تتفاعل بحدة شديدة، فعادت دولة مجاورة مثل ايران، لتعلن نفسها من جديد شرطيا للمنطقة مرورا بازمتها مع دولة الامارات حول الجزر في الخليج، كما عادت دولة اخرى مجاورة هي تركيا لتمد بصرها ونفوذها، الى شمال العراق - وربما شمال سورية ايضا - ولولا ان الجهد والمصالح التركية، انتعشت فجاة في الشرق، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام دول الكومنولث الجديد هناك، لكان تركيزها على الجوار العربي - العراقي والسوري اكثر الحاحا، وهو في كل الاحوال الحاح مؤجل الى حين انتهائها من ترتيب علاقاتها بدول الكومنولث هذه.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٣

وليس الحديث عن التحرك الايراني، والتركي، الا مجرد نموذج واحد، لاختراق دول الجوار غير العربية، للامن القومي العربي، لا يقل عنه النموذج الاسرائيلي، الذي سناتي اليه فيما بعد، الامر الذي يفرض بالمقابل، حتمية اعادة ضبط الاوضاع العربية من جديد وبصيغ مبتكرة تلائم هذه التطورات المستجدة.

٢- قضية امن الدول سواء كان ثنائيا او فرديا، ومن الواضح ان مطالع التسعينات جاءت الى العرب بمتغيرات محلية واقليمية ودولية عديدة، منها ما فاجاهم وضبطهم عرايا، ومنها ما كان متوقعا وان لم يجر الاستعداد لمواجهته.

فاذا كنا تحدثنا عن اثار ازمة الخليج وحربها من الناحية الاستراتيجية، فان حديثنا يجب ان يتنبه ايضا، الى الاثار الداخلية التي تركتها في جسد كل دولة عربية على حدة، وبخاصة تلك الدول التي اكتوت مباشرة بالنار الحارقة، فاذا بها معباة بالقلق والتوتر، بدرجة اوصلت نظرية الحماية الاجنبية، الى نوع من التطرف، كسرا لصيغة الامن الجماعي العربي وخروجا على نظرياته السابقة.

بالمقابل فان هذه الازمة (وحربها) فتحت في دول عربية اخرى، جروحا غائرة من نوع اخر، جروحا مثل صعود موجات العنف والتطرف والارهاب، باسم الصحوة الاسلامية - وهي من كل ذلك براء - وصولا الى تورط دول عربية وغير عربية، في مساندة هذه الموجات المقلقة والمهددة لامن واستقرارمجتمعات، الامر الذي عقّد العلاقات العربية والاقليمية بل والدولية، وها هو نموذج الخلاف المصري - السوداني المتدهور، يعطينا المؤشرات السلبية والسيئة على الحال الذي يمكن ان يجرنا جميعا الى المنحدر السحيق.

ومرة اخرى، فان كل ذلك يدفع دفعا، الى ضرورة اعادة النظر بروية وحكمة، في ضبط الاوضاع العربية المنفلتة والمتفجرة وبخاصة ان الارهاب سواء كان ارهاب دول ونظم، أو كان ارهاب جماعات وافراد، لم يعد يستثن احدا، الكل في بؤرة الجحيم واحد!

٣- قضية مستقبل هذه الامة التي ضاعت احلامها في الوحدة، في ظل عملية السلام المرتقب مع اسرائيل العدو الاول، صحيح ان عملية السلام تتعثر الان، بسبب تكتيكات المفاوضات ومناورات المحادثات وضروراتها، الا ان الرؤية المستقبلية - التي يبشر بها الغرب الاوروبي - الاميركي، ويرحب بها الشرق العربي - الاسلامي تشير الى ان السلام المحقق قادم لا محالة، مفروض لا ريب، بصرف النظر عن شروطه وضماناته بهدف انهاء العداء التاريخي والصراع الطويل بين «ابناء ابراهيم» كما يحب ان يقول «حلفاؤنا» الاميركيون.

ومعنى ان السلام قادم، هو ان اوضاع المنطقة يجب ان يعاد ترتيبها وان يعاد تركيبها بصورة مختلفة استراتيجيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا، بل وبشريا وجغرافيا وحدوديا!

معناه ان اسرائيل ستصبح جزءا لا يتجزا من المنطقة، تعيش مع العرب في سلام وتعايش وتعاون... ولا شك ان الطموح الاسرائيلي - المسنود اوروبيا واميركيا - طموح كبير في ان تكون «الماكينة» الاسرائيلية المتقدمة والمتفوقة، هي المحرك وهي بالتالي القيادة المنتظرة. وتمهيدا لذلك كله، بدا الترويج بقوة لمشروع السوق الشرق اوسطية المشتركة، التي تستوعب العرب واليهود والفرس والترك وربما الباكستانيين ايضا.

لذلك اعيد طرح السؤال الملح: اين موقع العرب - جماعيا او فرديا - في هذه المشروعات المستقبلية... هل اعد العرب انفسهم لذلك، وهل وافقوا اصلا على ما هو مطروح من متتاليات عملية السلام المنتظر ونتائجها وتوابعها؟

٤- بقيت القضية الاخيرة والمهمة... وهي بلا شك مرتبطة بسابقاتها، ونعني موقع العرب على خريطة التشكيل الجديد للمنظومة الدولية، التي يعاد الان رسمها، في ظل الانفراد - الموقت على الاقل - للقيادة الاميركية، كما في ظل الصحوة الاسيوية بقيادة اليابان من ناحية والصين من ناحية اخرى، ثم في ظل الوحدة الاوروبية على الشاطئ المقابل للسواحل العربية.

ولكي يحدد العرب موقعهم على تلك الخريطة، ينبغي عليهم البدء اولا بتحديد موقعهم على خريطتهم هم، واعادة توحيد هويتهم القومية وترتيب وضبط علاقاتهم الجماعية والثنائية، ولا شك ان هذا كله هو احد اهم اهداف التحرك السياسي المصري الاخير...

ونحسب ان كل ذلك يفرض علينا اعمال فكر جديد مستنير وطرح رؤى ومبادرات مستقبلية، تستبق الاحداث المتطورة بسرعة هائلة، في عصر يتميز بقدرة الاتصال التكنولوجية المتقدمة... هذا اذا كنا نفكر بجدية في مستقبل افضل، والا ظلت دار ابن لقمان على حالها!

ولكي لا تظل دار ابن لقمان على حالها - من البلى والتدهور - فاننا بالفعل في حاجة الى ضبط الاوضاع العربية بايدينا، قبل ان تضبطها ايدي الاخرين، الاكثر جراة واستعدادا.

---

* نائب رئيس تحرير «الاهرام»، مسؤول «الاهرام الدولي».



القومية العربية ومستقبل النظام العالمي

د. عبد الله عبد الدائم
مفكر تربوي وقومي – دمشق

مدخل

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن انحسار الإيمان بالقومية العربية ، وعن الشكوك التي اخذت تعصف بالفكرة القومية نفسها في الوطن العربي . وتناقلت الألسن والاقلام بأن زوال الاتحاد السوفياتي وما رافقه من حرب الخليج هو العامل الاول في ذلك الانحسار وفي تلك الشكوك .

وقد ذهب الكثيرون إلى ان النظام العالمي الذي تكوّن بعد انتهاء الحرب الباردة نظام يرفض ، بحكم طبيعته وجوهره ، الاخذ بالفكرة القومية انّى كانت ، ويرى فيها ابشع مخلفات النظام العالمي القديم .

واتت الأحداث القومية والعرقية والدينية في يوغوسلافيا والبلدان الآسيوية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي ، وفي تشيكوسلوفاكيا ، وفي العديد من بقاع العالم ، وكأنها تقدم الدليل الملموس والواقعي على مخاطر النزعات القومية ، وعلى ما قد تحمله من مآسي التنابذ والفرقة والاقتتال .

وهكذا اعتبر بعضهم العزوف عن الفكرة القومية واللجوء في مقابلها إلى الإيديولوجية الديمقراطية الليبرالية التي اعتبرت مرادفة للنزعة الإنسانية ، إتجاهاً محدثاً من جدائد النظام العالمي (الجديد) وإفرازاته .

غير ان المسألة في نظرنا غير ذلك كله ، لأسباب عديدة نكتفي بذكر اهمها .

اولاً- اين هو النظام العالمي الجديد ؟

اول هذه الأسباب ، ولعله اخطرها ، اننا لسنا امام نظام عالمي جديد (وهو قول غدا مكروراً) . وكل ما في الأمر ان العالم ، بعد انتهاء الحرب الباردة بوجه خاص ، بل قبلها كما سنبين ، هو في



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ... يونيو ١٩٩٢

سفينة لا قرار لها ، يتلمس في زعمه طريق الخلاص ، طريق بناء نظام عالمي جديد ، فلا يفلح ، لأنه يريد أن يفعل ذلك دون أن يغير منطلقاته التقليدية ، الأنانية والعدوانية . والدولة القوية التي تود قيادة العالم لا تملك حتى ما يسمح لها بالسيطرة عليه ، إذ تملك القوة ولا تملك المال ، فضلاً عن أن تملك الأسس والقواعد والأنظمة والمعايير والقيم السليمة التي تتيح لها أن تجعل تلك القيادة قيادة إنسانية حقاً . بل إن هذه الدولة تبدو عاجزة حتى عن بعض الضبط للفوضى المستشرية في شتى بلدان العالم ، لإصرارها على مداواة الداء بالداء .

ثانياً - الحمى القومي في مواجهة البحران العالمي

ومن هنا فإن الموقف الطبيعي لكثير من الأمم ، أمام بحران النظام العالمي وضياعه ومخاطره ، وأمام زيادة سلطان الدول العظمى وتكالبها على الدول الصغيرة والضعيفة ، ولا سيما في العالم الثالث ، هو الإحتماء بهويتها الذاتية وتحقيق التماسك القومي الذي يقيها شر الأخطار ، وييسر لها سبل الخروج من ضعفها وتخلفها . ويصدق هذا بوجه خاص على الأمم التي تجمع بين أبنائها لحمة متينة من الثقافة الواحدة والتاريخ المشترك والأصول المتشابهة والأهداف المتحدة ، كما هي الحال فيما يتصل بالأمة العربية التي ما اجتمع لأمة مثل ما إجتمع لها من مقومات الوحدة ومبرراتها .

ولا أدل على هذه الحقيقة التي أصبحت بدهية ، من أن الدول المتقدمة نفسها تسعى إلى مواجهة ما قد يحمله النظام العالمي المقبل من تهديد لها ولمصالحها ، عن طريق الالتئام فيما بينها وتحقيق مزيد من التماسك والتعاون المثمر ، على نحو ما نجد في اتحاد أوروبا ، وفي اتحاد الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وعلى نحو ما تشير إليه الأحداث من مخاض تحالفات جديدة وضروب من التعاون بين دول شرقي أسيا بوجه خاص ، بل حتى بين بلدان أسيا الوسطى الخمسة التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي .

ثالثاً - سلطان اقتصاد السوق

وفوق هذا كله ، ، بل قبل هذا كله ، علينا أن نتذكر ، ونحن نحلل الوضع العالمي القائم ، أن ثمة إتجاهات كبرى تحكمه منذ سنوات عدة ، وقبل نهاية الحرب الباردة بعقد من السنين على أقل تقدير ، ولعلها وراء سقوط الاتحاد السوفياتي نفسه . ونعني بتلك الإتجاهات النظام الذي فرضه منطق اقتصاد السوق على العالم ، والذي يشتد ساعده يوماً بعد يوم ، ويكاد يقف عقبة حقيقية في طريق



توليد نظام عالمي جديد ، جدير بالإنسان . فالدول التي تصف نفسها بأنها ديمقراطية (وعلى راسها الدول المتقدمة) ، تفقد شيئاً بعد شيء اسباب سيادتها امام إرادة القوى الاقتصادية العالمية الكبرى . والعالم كله يكاد يصبح امام سلطة جديدة – غير سلطة الدولة ومؤسساتها الديمقراطية – هي سلطة المسكين بزمام المال وما يرتبط به من سلطة السوق الاقتصادية الحرة ، وما يؤيدها من سلطان القوة العسكرية .

وهكذا يدخل راس المال المتعدد الجنسيات في صراع مع كيانات الدول ، وتكاد تخضع النشاطات الإجتماعية والإنسانية في اي بلد (ومعها الإنسان نفسه) لقوانين الاقتصاد العالمي ، يوماً بعد يوم . وهذه الظاهرة تحدث إنقلاباً في المبادىء والمؤسسات التي تحكم المجتمعات الإنسانية ، بل تضعها موضع التساؤل .

ولن نفصل الحديث ايضاً عن هذه الظاهرة التي غدت معروفة ، وإن لم تتضح ابعادها كاملة للمعنيين بالنظام العالمي[1] . وحسبنا ان نقول في وصفها إن الاف مليارات الدولارات التي هي نتاج عمل ابناء الإنسانية ومدخراتها يضبطها ويديرها طغمة (تَخفَى حتى على الإختصاصيين والمتهنين) من ذوي السلطة المالية الذين لا يستندون في سلطتهم هذه إلى اي تفويض ديمقراطي . وثمة اكثر من الف مليار من رؤوس الأموال العائمة ، التي تفوق إحتياطي اي عضو من اعضاء الدول الصناعية السبع ، تنتقل من يد إلى اخرى كل صباح .

ومثل هذه السلطة ليس لها نظير في التاريخ . وهي سلطة غدت فوق الدول وفوق البرلمانات وقراراتها ، وتكاد تؤدي يوماً بعد يوم إلى زوال الدولة ، بعد ان تم إبعادها عن كثير من مجالات النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وبعد ان اصبح المتحكم في هذه المجالات تلك الطبقة الأوليغارشية (المالية) المخيفة .

ولا حاجة إلى ان نقول بعد هذا كله إن هذه الطبقة الحاكمة الجديدة وغير المنظورة هي التي تكمن وراء المواقف السياسية للدول المختلفة ، وعلى راسها الولايات المتحدة .

ومن هنا تأتي اهمية دور الكيانات القومية الكبرى ، ولا سيما في البلدان النامية ، في مواجهة مخاطر عالم تائه تسوده عبادة « العجل الذهبي » ، وتسرح فيه قوى المال ، وتحل فيه محل « المادية التاريخية » التي زالت بزوال الشيوعية ، « المادية » وحدها ، محطمة قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وكل ما يمت إلى الإنسانية بصلة .

(١) يحسن الرجوع في هذا إلى مقال « كريستيان دوبري Christian De Bric » في عدد كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ من جريدة « Le Monde Diplomatique » وعنوانه : « ديمقراطيات لا صوت لها Democraties sans

رابعاً - معالجة المسألة القومية تالية لصياغة النظام العالمي لا سابقة لها

ولعلنا نجمل هذا كله إن قلنا إن النظام العالمي الذي اعقب الحرب الباردة يريد ان يتصدى لمسألة القوميات ، بل ان يقطع ببطلان الفكرة القومية ويندد بمخاطرها ، قبل ان يغدو نظاماً عالمياً كاملاً تحكمه مبادئ إنسانية عالمية ثابتة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، لا يزال النظام العالمي عاجزاً عن توضيح السبل العملية التي يود ان يسلكها لتطبيق ما ورد في شرعة حقوق الإنسان من مبادئ اساسية ، على راسها مبدا السيادة القومية ، ومبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومبدا احترام حقوق الإنسان ، بل إنه لم يثبت فعلاً إيمانه بمثل هذه المبادئ التي يزعم انها موطن الخلاف الحاسم بينه وبين الاتحاد السوفياتي سابقاً ، الأمر الذي يفترض ان تكون العمود الفقري للنظام الجديد . ومن الواضح ان الموقف السليم من الكيانات القومية المختلفة في العالم ينبغي ان يكون ، من حيث الأصل والجوهر ، منطلقاً من مثل هذه المبادئ الخاصة بالعلاقات بين الدول كما وردت في شرعة حقوق الإنسان ، ومن إيجاد صيغ فكرية وعملية جديدة توفق بينها . فلابد ، اولاً وقبل كل شيء ، من التوفيق بين مبدا السيادة القومية ومبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها . ولابد من التوفيق بين الديمقراطية في الداخل (ولا سيما داخل الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة) وبين الديمقراطية في الخارج (ولا سيما في التعامل مع بلدان العالم الثالث والبلدان الضعيفة والفقيرة) . ولابد من التوفيق بين مفهوم « الأمن الجماعي » العالمي (على نحو ما يطبقه مجلس الأمن بوجه خاص بتوجيه من الدول الكبرى) وبين التدخل في شؤون الدول الأخرى . وغير ذلك كثير .

إن ما يحدث الآن ، كما نشهد ونرى ، ليس سوى ردود فعل انية ظرفية ، لا تنطلق من مبادئ متفق عليها ومن حلول شاملة ، بل تختلف باختلاف المواقف والبلدان ومصالح الدول العظمى ومن يسير في فلكها . اما النظام العالمي الجديد المزعوم فليست هناك مؤشرات تشير إلى اقتراب موعده . والطريق إليه - في نظرنا - ينبغي ان يكون البحث الجاد عن نظام يحقق لكل امة من الامم مبادئ خمسة متواقتة متكاملة : الديمقراطية والعدالة والسيادة وحق تقرير المصير والدفاع عن حقوق الإنسان انّى كان .

إن الانطلاق من مبادئ عالمية إنسانية متكاملة هو وحده الذي يجعلنا نملك القدرة على التفريق بين الكيانات القومية السليمة وبين الكيانات القومية العدوانية ، وعلى التمييز كذلك بين النزعات القومية التي تؤدي إلى تفكك الدول وانفراطها وبين النزعات القومية الجامعة الموحدة .



المصدر : منشورات عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

نحن ندعو اليوم إلى ايجاد حسّ متوسّطي جديد – او ما نسمّيه « بالمتوسطيّة » (Méditerranéité) – ليكون الرابط الطبيعي والتضامني بيننا وبين جزء مهمّ من اوروبا . وهل هناك احسن من هذه « المتوسّطية » لتوفّق بين خصائصنا وطموحاتنا ووتائر تنميتنا الاقتصادية والبشرية ؟ . وهل هناك افضل من « المتوسّطية » لتعدّنا جميعاً لمواجهة تحدّيات الزمن ، تحدّيات الالفية الثالثة التي نحن على اعتابها ؟ . وهي لعمري تحديات اكثر شراسة من ذي قبل ، لأنّها تحدّيات مجهولة ، تلك التّي سيفرضها علينا التقدّم العلمي والتقاني والفكري في عالم الغد ، تحدّيات تفتح انظمتنا على فضاء دولي جديد ، حيث لن يعرف فيه الاقتصاد حدوداً ، وحيث تذوب فيه الصراعات العقائدية التقليدية ضمن ثقافة الحريات الجديدة التي ستوجد معادلات اخرى بين دور الدولة ودور السوق ، بين السلطة والمؤسسة الانتاجية ، بين الانسان والتقدّم المادّي . لكن هذا لا يعني بالنسبة إلينا « نهاية التاريخ » بمفهوم فرنسيس فكوياما . ففي كتابه « نهاية التاريخ والانسان الآخر » يرى الفيلسوف الأمريكي الياباني فرنسيس فكوياما انّ هيمنة التحرريّة والديمقراطية على العالم تعني نهاية الصراعات العقائدية التقليدية التي تمثّل في رايه محركّ التاريخ الاساسي ، فبتقلّص تلكم الصراعات ، ينتهي التاريخ ذاته .

لن نتعرضّ ضمن هذه الدراسة للنقاش الحادّ الذي يجري اليوم على ساحة الفكر العالمي ، بخاصّة هذه النظرة التي تعتبر تحديثاً للنّظرة « الهيجيلية » المعروفة . لكننا نقول إن كان التاريخ انتهى او سينتهي في وقت قريب في بعض ربوع العالم ، وعلى وجه الخصوص في العالم الغربي اللبرالي الراسمالي [1] فلن يكن ذلك شأن اقطار الجنوب ، حيث الحاجة الأكيدة إلى تنمية قويّة ومسترسلة ، وإلى اعادة هيكلة النظم الانتاجية والى تركيز الحريّات الأساسية ودعم العدالة الاجتماعية .

إن فضاء المتوسّط هو فضاء تاريخ بالمعنى الأسمى ، لكنّه تاريخ لن ينتهي ابداً ، لأنّ الجدل حول المدينة الفاضلة والحريّات والرفاهة والقيم والتعاون والنماء والعدالة الاجتماعية يتجدّد باستمرار وبنسق سريع ، نسق التطورات العمرانيّة الهائلة ، ونسق حاجات شعوب البلاد النامية ونسق ما سمي « بثورة الطموحات المتصاعدة » وكذلك نسق التركيبات الجيو – استراتيجية المتلاحقة على صعيد العالم ككلّ اثر انهيار جدار برلين .

---

(١) راجع مقالنا بعنوان « الفكر التنموي العربي في ضوء الفكر التنموي العالمي الجديد » المنشور في : نحو تاسيس نظام عربي جديد ، منتدى الفكر العربي ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٢٢١ الى ٢٣٢ .

خامساً - النظام العالمي في منطلقاته الحالية عاجز عن توليد سواه

غير أن المسألة كلها أن النظام العالمي - في بنيته الحالية - عاجز ، بل غير راغب في بناء مجتمع إنساني تسوده المبادئ الثابتة المتصلة بحقوق الدول والأفراد على نحو ما ذكرنا . أفلا يضع الكاتب اندريه فونتين[٢] عنواناً لمقاله الذي كتبه في وداع العام المنصرم : « العام ١٩٩٢ ، عام الفوضى والتدخل » ؟ أفلا يبين أن العالم يتجه نحو الفوضى ، بخطى وئيدة ولكنها اكيدة ؟

ويرجع هذا ، في نظرنا ، إلى العوامل التالية بوجه خاص :

(أ) تعدد القيم في العصر الحديث وتنافرها وغموضها وتناقضها ، بل غيابها في كثير من مجالات العمل الإنساني ، جنباً إلى جنب مع تزايد مخاطر قدرة الإنسان ، حين لا يضبطها ضابط ، في مجال البيئة والطب والبيولوجيا وعلم النسل والتقدم التكنولوجي وسوى ذلك . ويرتبط بهذا العجز القيمي تراجع « مبدأ المسؤولية » ، الذي يحدثنا عنه طويلاً « هانس جوناس »[٣] والذي يعتبره اهم مبدأ اخلاقي في عصر التكنولوجيا .

(ب) قيادة التكنولوجيا العشوائية للإنسان ولنشاط الإنسان وحتى لأهدافه . تلك التكنولوجيا التي حدثنا عنها « نيقولا بردئيف Nicolas Berdiaeff » منذ ثلاثة ارباع قرن ، والتي حذرنا من مخاطر سيطرتها قائلاً : « إن فكرة التقدم التكنولوجي الذي لا حد له ولا اهداف محددة تضبطه تحيل كل جيل إنساني ، وكل فرد إنساني ، وكل عصر من عصور التاريخ ، إلى وسيلة او اداة للوصول إلى غاية نهائية : هي توفير الكمال والقوة والسعادة للاجيال الإنسانية القادمة التي لن يكون لأحد منا نصيب فيها » . وهكذا نصل ، بسبب هذا التقدم التكنولوجي الأعمى ، إلى مجتمع تقني يطرد يوماً بعد يوم عدداً متزايداً من الناس ، وإلى تزايد في الإنتاجية على حساب اليد العاملة التي طردت من جهاز الإنتاج ، وإلى تكاثر الآلات والأجهزة التي تزداد يوماً بعد يوم ، والتي ينال خيرها حفنة من بني الإنسان ، وإلى ما يدعوه « جيميل Gimpel » ، إنطلاقاً من امثلة محسوسة ، « نهاية المستقبل »[٤].

---

(٢) André Fontaine : "L'année du desordre et de l'ingerence", Le Monde, 5/1/1993.

(٣) Hans Jonas : Le Principe de responsabilité. Une Ethique pour la civilisation technologique. Ed. Le Cerf, Paris, 1990.

(٤) Jean Gimpel : La fin de l'avenir, le declin technologique de l'Occident. Le Seuil, Paris 1992.

ويمكن الرجوع ايضاً إلى المقال الآتي : =



العالمية الثانية ، حساً كونياً جديداً يجعل من التنمية والعدالة والتقدّم والرقي والسلم مشروعاً للبشرية ككلّ ، في ربوع بلاد الشمال كما في ربوع بلاد الجنوب . لكن سرعان ما تبخّر الأمل ، فانزلق العالم كله في متاهات الحرب الباردة ، وصنّفت الاقطار بين « عالم حر » و « عالم ما وراء الستار الحديد » ، وبين « اقطار منحازة » و « اقطار غير منحادة » ، وبين اقتصادات « سوق » واقتصادات « مخططّة » .

هي حرب باردة وان تغيّرت محاورها وطرقها واساليبها وخططها حتى اصبحت سلماً باردة ، فانّها تبقى المنشأ الأساسي لصراعات هذا القرن . فمن حرب كوريا إلى الانفجار اليوغسلافي الأخير ، مروراً بفيتنام وكمبودجيا ولاووس وفلسطين وقنال السويس والجزائر وافغانستان والخليج لم يسجلّ التاريخ المعاصر اهداراً للطاقات الانتاجية وتفاقماً للا مساواة بين الشعوب وانتهاكاً للقيم الغير - مسيحية (العربية والاسلامية بالخصوص) وكبتاً لحريّات الأمم النامية مثل ما سجلّته السنوات الخمسون المنصرمة .

فإن قامت العروبة والعرو - اسلامية لتكونا بمثابة الوعي الجديد بالحريّات والهويّات والقيم السليبة في ذاك الفضاء العربي الاسلامي ، من مغربه إلى مشرقه ، ففي النظام العالمي المعاصر الكثير من الأحداث والأسباب التي تبررّ مثل هذه الثورة . لكن عندما ينقلب هذا الوعي الجديد إلى صراع دموي من اجل السلطة ، وإلى حرب مضادة إزاء كلّ قيم الحضارة الغربية ، بما في ذلك قيم الحداثة والتقدّم والديمقراطية ، ثمّ عندما يفتقر ذاك الوعي الجديد إلى إرادة البناء الجماعي المنظم والتضامن الجماعي الحقيقي والتعاون الجماعي الصادق ويكبت الحريّات ويؤدّي إلى الانغلاق على النفس ، فإنّه يصبح وعياً وحساً بلا مشروع وبلا افاق .

نحن نقول إنّ الحداثة والتقدمّ والديمقراطية ، بمفاهيمها الغربية التقليدية ، وباعتبارها مظاهر اساسية للحضارة العصرية ، لن تكون ، مع أهميّتها ، بديلاً على الاطلاق للروح العربية والاسلامية المتغلغلة في أعماق نفوسنا . فإذا نظرنا إلى تعاوننا مع جيراننا الغربيين الأوروبيين ، بمثل هذا المفهوم ، ثمّ اذا نظر الغربيون إلى تعاونهم معنا بمثابة فرض بديل حضاري لحضارتنا العربية الاسلامية ، فلن يكتب لأي حوار عربي - اوروبي لا الدوام ولا حتّى الوجود .

السؤال الذي نودّ طرحه في هذه الدراسة هو إلى ايّ مدى يمكن للحسّ العربي الاسلامي ، وللحسّ الأوروبي المسيحي ان يلتقيا ، ليعمّرا وبينيا ويتعاونا خدمة لمصلحة الجماعتين ؟ ولعلّ البحر المتوسّط هو من الفضاءات التاريخية والحضارية الفريدة والمتميّزة التي تشكلّ الاطار الأمثل للعمل المشترك لعديد من البلدان العربية والبلدان الاوروبية .



المصدر : شئون عربية

التاريخ : - يونيو ١٩٩٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(جـ) عبادة المال وتكدسه في ايد معدودة ومؤسسات محدودة كما سبق ان راينا ، وانطلاق التنافس الشرس فيما بين الافراد وفيما بين الأمم من اجل الحصول عليه . الأمر الذى ادى حتى إلى شل إرادة الدول نفسها ، وعلى راسها الدول الكبرى ، والحيلولة بينها وبين اي سياسة إقتصادية تعارض مصالح الطبقة الأوليغارشية المتسلطة ولو بمقدار . او لم تلوّح أوساط هذه الطبقة للرئيس الأميركي « كلينتون » منذ إنتخابه بانها له بالمرصاد ، وانها ساهرة على إعادة الاقتصاد إلى مجراه الطبيعي ، لا سيما فيما يتصل بخفض الأسعار ورفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة الطويلة المدى ؟

وهكذا يكاد يكوّن اجتماع هذه الأبالسة الثلاثة ، نعني :تنافر القيم ، وسيطرة التكنولوجيا التي لا ضابط لها ، وعبادة المال ، العمودَ الفقري للحضارة العالمية ، ومنها ينطلق إبليس الأبالسة ، نعني سلطانَ القوة والسيطرة على العالم عن طريقها ، وتسخير كل شيء لصالحها ، وتحطيم الإنسان والمجتمعات والدول التي تقف في سبيلها .

سادساً- روح الحوار والتواصل بين الامم هي سبيل الحل

ولا يكفي ان نقول إن الخروج من هذا النفق المظلم لا يكون إلا بتجاوز هذه الشرور الكبرى . فهي شرور غدت بنيوية متعضّية في صلب تكوين المجتمعات المتقدمة ومسيرتها . وهي ، بالتالي ، في نمو ذاتي متزايد مستمر . والعمل الإنساني المشترك وحده ، الذي يستطيع ان يشق طريقه بصعوبة رغم العوائق والشرور المقيمة التي اتينا على ذكرها ، هو الذي يستطيع ، تدريجياً ، ان يحقق نقلة فعلية من نظام عالمي لابد ان يزول إلى نظام عالمي جديد لابد من السعي الدائب والعسير من اجل ولادته التدريجية .

وقوام مخاض النظام العالمي الجديد في راينا هو القبول « باخلاق الحوار » على حد تعبير « يورجن هابرماس »(٥) في كتابه الشهير « نظرية العمل التواصلي » . وفي الآية الكريمة « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » .

= Orio farani et Henri Loubergé : La civilisation technicienne à la dérive. Dunod, Paris 1979.

كما يمكن الرجوع إلى الكتاب الحديث الآتي الذي يحدثنا عن « الفقاعة التكنولوجية » :

Thierry Breton : La fin des illusions. Plon, Paris, 1992.

وفيه يبين المؤلف كيف يؤدى الهروب إلى امام عن طريق التجديد التكنولوجي إلى الفوضى الإقتصادية .

(٥) Jurgen Habermas : Theorie de l'agir communicationnel. Fayard, paris, 1987.

فتعميق روح الحوار والتواصل بين التجارب الإنسانية المختلفة وبين بني الإنسان اهم ما يمكن ان يمهد السبيل لولادة نظام عالمي جدير بالإنسان ، قادر على تعبئته من اجل رسالة إنسانية حقة .

وليس المجال مجال البحث في سبل توليد النظام العالمي الجديد ومقومات بنائه . والذي قصدنا إليه من وراء هذا التريث عند بعض مشكلات النظام العالمي ، أن ندرك ان مسألة القوميات ليست في مثل البساطة التي يتحدث عنها بعض المفكرين والسياسيين في الغرب ، حين يظنون ان الروح القومية من اهم المخاطر التي تواجه النظام العالمي . بل العكس هو الصحيح . ذلك ان معالجة مشكلات العالم الخطيرة التي اشرنا إلى اهمها ، عن طريق التواصل والحوار ، يفترض ، اولاً وقبل كل شيء ، ان تكون الكيانات القومية وما تحتوي عليه من ثقافات تميزها اداة الحوار وصلبه . ولقد دعا الكثير من المفكرين في العالم منذ سنوات بعيدة إلى « الحوار بين الحضارات »[٦]. ورأوا في الإرث الحضاري القومي الذي تملكه اي أمة ذات حضارة عنصراً هاماً من عناصر بناء الصرح الحضاري العالمي ، وعاملاً هاماً من عوامل إخصاب التجربة العالمية وإغنائها وإبداعها . والحوار الحضاري بين القوميات ، إلى جانب شأنه الثقافي الذي لا يمتري فيه احد ، ذو شأن سياسي هام ، فهو أداة التقارب العالمي ، وهو سبيل بناء عالم إنساني متكامل متعاون .

لقد قرر الكاتب الأميركي « ستانلي هوفمان »[٧] – كما قرر سواه – حقيقة موضوعية ، حين قال إن القومية هي الأيديولوجيا الشاملة الوحيدة التي ظلت حية بعد انهيار الشيوعية . ولئن كانت هذه الحقيقة لا تروق للكاتب ، فإنه يعترف بأن ما سواها لا يزال وهماً ، وأن النظام العالمي الذي يتجاوزها لم تستبن مقوماته بعد ، ولا نعثر على ما يومئ إليه .

سابعاً- ما يجري في العالم حجة إلى جانب مبدأ القوميات لاحجة عليه

وهكذا نستطيع أن نوجز ما نود قوله بأن نبين اننا لا نجد في النظام (او اللانظام) العالمي الذي ولد بعد الحرب الباردة اي حجة تنهض ضد مبدأ القوميات . والعكس هو الصحيح : فجانب كبير من الفوضى السائدة في العالم مردها إلى ان النظام العالمي الذي جاء بعد عام ١٩٤٥ والذي زال اليوم ، لم يعالج مشكلة القوميات من الزاوية الصحيحة ، بل طمسها وتجاهلها وقتلها احياناً . ويكفي ان نذكر الكيد الشرس الذي كاده الاستعمار الغربي للقومية العربية ، وعداءه الموصول لاى

(٦) انظر بوجه خاص مؤلفات رجاء غارودي (Roger Garaudy) العديدة ، وعلى رأسها كتابه « حوار الحضارات » .

(٧) Stanley hoffman : "Les illusions de l'ordre mondial" Revue Esprit, Aout - Septembre 1992, p. 89. (مترجم عن الانجليزية)

تقارب بين أبناء الأمة العربية ، وتمزيقه أوصال الأرض العربية ، وخلقه كيانات مجزاة بل مفتتة حتى داخل الدولة الواحدة (كما حدث أيام الانتداب الفرنسي يوم جعل المستعمر ، في فترة من فترات حكمه ، من كل محافظة سورية دولة : كدولة حلب ودولة اللاذقية ودولة دمشق ودولة جبل العرب الخ ...). وكثيراً ما ننسى أن الوحدة التي ناضلت من اجلها سورية في تلك الفترة كانت هي وحدة سورية ! .

وحتى اليوم ، لا يزال هدف الأهداف لدى الغرب (ومن ورائه إسرائيل) تمزيق الأمة العربية وجعلها دولاً تصطرع ، وطوائف تحترب ، ضماناً لمصلحته وامنه وامن إسرائيل .

إن قيام تعاون حقيقي وتكامل فعلي وتوحيد تدريجي عملي وطوعي بين الدول العربية ، إنطلاقاً من إيمانها العميق بهويتها الذاتية المشتركة وبأصولها التاريخية والثقافية الواحدة وبمصيرها المتضامن ومستلزمات بناء مستقبلها وحضارتها ، هو السبيل المثلى لمشاركة الأمة العربية في بناء عالم جديد متضامن .

والدول المتقدمة ، كما قلنا في اكثر من موضع ، تسعى إلى بناء كيانات كبرى متضامنة متحدة ، رغم عدم توافر سائر عناصر الوحدة فيما بينها ، ورغم إفتقارها إلى اللحمة الثقافية المشتركة . وهاهي ذي أوروبا تحاول أن تتوحد ، وتدرك أن كيانها الموحد لن يثبت امام النزعات القومية في البلدان المختلفة التي تكوّنها إلا إذا إنطلقت من الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة الثقافية ، واكدت يوماً بعد يوم أن لها ثقافة مشتركة هي الثقافة الأوروبية ، الثقافة اليهودية المسيحية كما يقولون .

ونحن في البلدان العربية ، تجمع بيننا ، اولاً وقبل كل شيء ، لحمة الثقافة العربية الإسلامية ، التي هي ثقافة أبناء الأمة العربية مهما تكن دياناتهم . ومن خلالها ، وعن طريق تنميتها وتعهدها بالرعاية ، لا نوثق عرى الوحدة فيما بين أبناء الأمة العربية فحسب ، بل نقدم زاداً حضارياً نحاور به الأمم الأخرى ، ونتفاعل معها عن طريقه في سبيل بناء مجتمع إنساني يمدّ جذوره إلى القيم التى تشتمل عليها ثقافتنا ، كما يمدها إلى القيم التى تسود في الحضارات الأخرى .

لقد كانت العروبة ، منذ نشأتها بعد ظهور الإسلام ، موئلاً للقيم الإنسانية الرفيعة ، وأداة للتعاون وللتراحم بين الشعوب المختلفة . وعندما انطلقت نزعة القومية العربية منذ أواخر الحكم العثماني ، اكدت منذ البداية ، وعبر تطورها المديد ، أنها قومية إنسانية ، تلتحم فيها الأهداف القومية والأهداف الإنسانية ، بل تتم عن طريق الإغتذاء بقيمها تغذيةُ التعاون والحوار والتفاعل بين الأمم المختلفة ، وبناء مجتمع إنساني متعاون متضامن . ولم تحمل القومية العربية يوماً ما نزعات عدوانية ، كما لم تزعم أنها متفوقة على سواها من القوميات .

ثامناً - الحوار بين القوميات سبيل النظام العالمي الإنساني الجديد

وهكذا ننتهي ، في خاتمة المطاف ، إلى القول إن البحث عن نظام عالمي جديد لا يكون إلا عن طريق الحوار بين القوميات المختلفة ومن بينها القومية العربية ، من أجل الإتفاق على صيغة من التعاون والتضامن ، تقوى على التغلب على آفات النظام العالمي القائم وما يشيعه من فوضى ، وما يولده من عداء وخصام ، وما يسوده من صراع وتسابق وتنافس على السلطة والمال . ويكون ذلك ، بوجه خاص ، عن طريق إيجاد صيغة توفّق بين مطالب خمسة ، كما سبق ان ذكرنا : الديمقراطة والعدالة والسيادة وحق تقرير المصير والدفاع عن حقوق الإنسان .

إن مجتمعاً عالمياً لم يستطع ان يوفر هذه المطالب ، بل خاصمها في معظم الأحيان ، لا يحق له ان يطلق احكاماً مسبقة على مسألة القوميات ، ناسياً او متناسياً أن مثل هذا البحث في مبدأ القومية ينبغي ان يكون جزءاً لا يتجزأ من صيغة تعاون شامل يتم بين الأمم ، وتتوافر فيه المطالب الخمسة التي اشرنا إليها . بل نحن نزعم ان البحث عن النظام العالمي الجديد يضيئه نور جديد يحلل بدقة وعمق ، وبنظرة تاريخية ومستقبلية فاحصة ، معنى القومية والأسباب التي تؤدي إلى عمق جذورها في حياة الأمم . وما يفعله النظام العالمي اليوم هو العكس تماماً : إنه يرهب القوميات ، ويضطهدها على شاكلته ، ويقف منها مواقف تتغير بتغير حاجاته واهدافه ، فيزيدها بذلك التصاقاً بجلدتها ، ويجعل من المحتم عليها ان تحتمي من مخاطر النظام العالمي القائم بالالتفاف والتقوقع على ذاتها ، وباللجوء إلى ما تقدمه لها هويتها الذاتية من وقاية وحماية .

ولئن كانت اصداء القوميات العادية المستعدية التي عرفتها اوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (وعلى راسها النازية والفاشية) مازالت ترنّ في مسامع اهل الغرب ، وتجعلهم ينفرون من الكلمة نفسها احياناً ، فلقد آن الأوان لتبديد هذا الخلط الخاطئ ، ولإدراك المعاني الحقيقية للقومية ، ولا سيما في بلدان العالم الثالث . وكما قلنا ونقول ، لابد من دراسة تاريخية متعمقة لنشأة القوميات ، وبواعث تلك النشأة ، وللمعاني الإنسانية الرائعة التي صاحبت تلك النشأة في معظم الأحوال . ومثل هذا التقري لتاريخ الحركات القومية يكشف لنا على نحو واضح ، كيف أن الدول المتقدمة في أوروبا وامريكا وسواها من بلدان العالم المتقدم لم يستقم امرها ولم تكوّن حضارتها إلا من خلال سعي متصل وشاق في سبيل بناء الوحدة القومية في كل منها[٨]. وحسبنا مثالاً صارخاً على ذلك نشأة الولايات المتحدة نفسها[٩] .

---

(٨) انظر على سبيل المثال الكتاب الآتي :

Edgar Morin : Penser l'europe. Le Livre de poche, 1989.

(٩) انظر هاملتون وماديسون وجي : الدولة الإتحادية ، اسسها ودستورها . ترجمة وتقديم جمال محمد احمد ، منشورات دار الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ .



ولئن كانت الحركة القومية العربية المعاصرة قد اضطرت إلى ان تلبس لبوساً عدائياً ، في كثير من الاحيان ، ضد القوى الأجنبية الغازية ، فما ذلك إلا بسبب معاداة هذه القوى لأي عمل وحدوي قومي ، وبسبب الكيان الصهيوني الذي فرضته على الأمة العربية ، والروح القومية العدوانية التي تبدت وتتبدى دوماً لدى ذلك الكيان . بل لا ادل على قوة المشاعر القومية العربية وعمق جذورها من مثل تلك الوقفات الشامخة التي تقفها دوماً عندما يهددها الكيان الصهيوني او عندما تواجه السلوك المتسلط للدول الكبرى ، وعلى راسها الولايات المتحدة . ومثل هذه المشاعر القومية المتأججة ايام المحن ، هي البرهان العكسي كما يقول المناطقة على ان المسألة القومية ، لدى العرب وسواهم ، مسألة عالمية كبرى ، ينبغي حلها في إطار صيغة جديدة للعلاقات بين الدول العربية ، وأن السبيل المثلى للتعلى للتعامل معها هي سبيل الحوار الإنساني العادل كما قلنا ونقول . وكل معالجة أخرى لمسألة القومية العربية جهل او تجاهل . وهل يقبل العرب وغير العرب ان يكون معنى النظام العالمي الجديد ، كما يقول « ميشيل جوبير Michel Jaubert » ، ان توضع الأمة العربية والعالم الإسلامي والعالم الثالث تحت الوصاية ، على نحو ما تتبدى عليه الأمور حتى الآن ؟.

خاتمة

هل يحق لنا بعد هذا كله ان نقول إن معالجة المسألة القومية في هذه الحقبة الجديدة من تاريخ الإنسانية تعني معالجة بنية النظام العالمي بكامله ؟ بل هل يحق لنا ان نقول ، فوق هذا ، إن معالجة مشكلات النظام العالمي الجديد تبدا إنطلاقاً من الإعتراف بشأن القوميات ، ومن الحوار معها من اجل بناء مجتمع إنساني متضامن ؟. وإلا فما البديل ؟. هل يكون البديل تزايد الصراع والعدوان بين الدول المستقلة المختلفة ، والعودة إلى القرون الماضية ، يوم كانت دول أوروبا تحترب ، ويوم كانت ولايات اميركا الثلاث عشرة تصطرع ، ويوم كان العالم ممزقاً في كل مكان ؟. لابديل ، حين تزول اللحمة القومية التي تجمع بين الشعوب ، وحين يحل اضطهاد القوميات محل الحوار معها ، إلا التفتت والاحتراب ، والسير في عكس إتجاه الحضارة الإنسانية المنشودة .

والأمة العربية ، التي اثبتت حيويتها واصالتها دوماً ، لابد ان تسهم في بناء هذا العالم الجديد ، عالم الحوار بين الامم . ولابد ان تبشر بهذا المنهج ، ولابد بالتالي ان تسير يوماً بعد يوم بخطوات متسارعة مطمئنة نحو التضامن والتكامل ، تمهيداً لبلوغ اعلى مراتب التوحيد في شتى مجالات حياتها . وهي بذلك ، تمهد الطريق أمام مستقبلها ومستقبل الإنسانية في آن واحد ، وتمسك بزمام طاقاتها وقدراتها ومصيرها ومستقبلها الحضاري . وهذا كله يفترض تمتين الاواصر الثقافية وتوحيدها بين ابناء الأمة العربية جميعاً ، والتفافهم حول غايات موحدة و « كلمة سواء » ، قوامها الإيمان بالقومية العربية الملتحمة التحاماً عضوياً عميقاً بالتراث العربي الإسلامي .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٩-١٩٩٢

○ العرب والنظام العالمي الجديد

من أجل مشروع عربي - أوروبي متوسطي جديد

د. الشاذليّ العيّاري

وزير سابق ، استاذ الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية - الجامعة التونسية

مقدمة

يتحدّث المستشرق الفرنسي الشهير جاك بيرك عمّا يسمّيه بالـ "Arabité" اي « العروبة » إن شئنا . ويعني بذلك الحسّ التاريخي والروحي والعاطفي والثقافي الذي ما فتئ يهزّنا ، نحن عرب المشرق والمغرب ، كلّما ردّت في مسامعنا تلكم الخطابات الرسميّة واللا رسميّة التي تذكّرنا بماضي الأمّة ، وبهويّتها ، وتشدّنا إلى حاضرها ومستقبلها ، لكنّه حسّ بقي بدون « مشروع » .

إن شأن « العروبة » ليس شأن « الاوروبية » "Européanité" ، ذاك الحسّ الغربي الذي جعل شعوب اوروبا من شمالها إلى جنوبها ، ومن شرقها إلى غربها تبني صرحها وفضاءها لبنة لبنة ، على امتداد ثلاثين سنة ، من روما إلى مستريخت لتصبح سوقاً مشتركاً ، فسوقاً موحّدة ، فاتّحاداً اقتصادياً ونقدياً متكاملاً ، بالرغم ممّا ميّز ويميّز بلدان تلكم القارّة من صراعات تاريخية ، وتباين ثقافي وحضاري واقتصادي لم يعرف التاريخ مثله في أيّة قارّة من قارّات المعمورة .

لقد أضاعت عروبتنا مشروعها ، ذاك الشيئ الذي كان أساس اشعاعها الحضاري والعلمي والمعرفي والثقافي والفكري والتجاري على مدى قرون ضمن فضاء البحر المتوسط وخارجه . ثم انقلبت عروبتنا تلك ، في عدد من اقطارنا ، إلى عروبة صوفيّة جديدة عن طريق قراءة نضالية متزمّتة لقيم الاسلام وشريعته وسنّته ، حتى تحولّت العرو - إسلامية "Arabo-Islamité" الى سلاح حرب ضدّ كل مظاهر « النظام العالمي الحالي » : ضدّ العلمانية والتعدديّة الديمقراطية (في مفهومها الغربي الحديث) ، ضدّ الراسمالية المسيحية ، والاشتراكيّة الماركسية واللا مركسيّة ، ضدّ القوانين الدنيويّة وخيارات التنمية العصرية .

صحيح انّ « نظام الأزمنة الراهنة » - اي النظام العالمي الحالي - ما برح على امتداد العشريات المتتالية الماضية يختزن كل انواع الهيمنة والتسلّط . وكان من المفروض أن يفرز « عالم ما بعد الحرب

إن كانت هناك « متوسطية » ، او إن كان لنا أن نبني من عدم مثل هذه « المتوسطية » ، فالسؤال المطروح هو : كيف يمكن بعث الحوار والعمل المشترك بين غرب وشرق المتوسط في نفس الوقت الذي يحتكر فيه تركيز السوق الأوروبية الموحدة [٢] وبناء اتحاد اقتصادي ونقدي اوروبي (معاهدة ماستريخت) [٣] والإعداد لفضاء اقتصادي اوروبي [٤] ومداولات « الجات » وتثبيت النظام النقدي الأوروبي الحالي وربط غرب اوروبا بدول المعسكر الاشتراكي السابق والتهيؤ لمواجهة التحديات الأمريكية واليابانية والأسيوية – تحتكر كل جهود وكل طاقات وكل اهتمامات الجار الأوروبي ، وبخاصة « نواته الصلبة » ونعني بذلك دول السوق الأوروبية المشتركة ؟

وحتى نتفهم كيف يمكن ان يقوم الحوار والعمل المشترك العربي الأوروبي المتوسطي ، علينا ان نتساءل في البداية لماذا مثل هذا الحوار ومثل هذا العمل المشترك ؟

اولا : المتوسط عالم صغير مهمش وممزق :

١ - عالم مهمش :

إن المتوسط ، بضفتيه الشمالية والجنوبية اليوم ، لا يمثل قوة دولية لا في المجال الاقتصادي ولا في المجال السياسي . فهو بعيد عن مراكز القرار والنفوذ العالمية التي تهيمن على المبادلات التجارية وعلى الأسواق النقدية والمالية ، وعلى الابداعات التقانية والعلمية ، وعلى الصناعات الحربية . فبالرجوع إلى اخر الاحصاءات المنشورة ، نلاحظ مثلاً أن الناتج الخام الجملي لمجموعة دول المتوسط لا يزيد على (٢٦٠٠) مليار دولار سنة ١٩٩٠ ، اي ما يناسب (١٦٪) من الناتج الخام العالمي . كما ان المبادلات التجارية للدول المتوسطية لم تكد تبلغ (١٠٠٠) مليار دولار في السنة ذاتها ، اي ما يقارب (١٧٪) من التجارة الخارجية العالمية . اما على صعيد المعاملات المالية والراسمالية والنقدية ، فإن اهمها يقع ضمن الأسواق الأميركية واليابانية والبريطانية والشرق اسيوية . فعلى سبيل المثال ، بلغت القيمة السوقية او القيمة الراسمالية (Market capitalization) للبورصات في البلاد

---

(٢) دخلت « السوق الأوروبية الموحدة » حيز التنفيذ بداية من ١٩٩٣/١/١ . وتعني السوق الموحدة الغاء كل الحدود والحواجز المتعلقة بتنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل بلدان السوق الأوروبية المشتركة .

(٣) الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت يهدف إلى إحداث عملة اوروبية واحدة وبنك مركزي واحد على فترات زمنية تمتد إلى نهاية القرن الحالي .

(٤) يعني مشروع « الفضاء الاقتصادي الأوروبي » إحداث فضاء تبادل تجاري حر يربط بين دول السوق الأوروبية المشتركة من جهة وفنلندا والنمسا والسويد والنرويج وايسلندا والليشتنشتان من جهة أخرى .



المتوسطية (٧٣٠) مليار دولار سنة ١٩٩٠ ، اي ما يضاهي (٦٪) فقط من السوق البورصية العالمية . ثم لو اعتمدنا مؤشرات الانتاج الصناعي عموماً او الانتاج الصناعي الحربي والانتاج التقاني والعلمي خصوصاً ، لوجدنا تفاوتاً مماثلاً بين اقطار المتوسط وبلاد المحيط الأطلسي والآسيوي .

ويعني ما سبق ان السلطة الاقتصادية والتقانية ، وبالتالي السلطة السياسية والاستراتيجية العالمية ، تبقى كلها خارجة عن الفضاء المتوسطي . فمنطقتنا المقزمة لا تعدو ان تكون « عُوَيلماً » او عالماً صغيراً (Microcosmc) لا يصلح او يكاد الا للتذكير بتراثه الحضاري الذي هيمن على المعمورة طوال قرون حتى بروز عصر النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي ، او لادانة مساوئ التلوث المعاصر الذي اصاب حوض المتوسط اكثر من اية بقعة اخرى في العالم ، او للاعراب عن حيرة ومخاوف المجتمع الدولي ازاء الصراعات التي مازالت تهز اركان المنطقة ، وبخاصة الصراع العربي – الاسرائيلي .

لاشك ان انضمام اسبانيا واليونان وحتى البرتغال الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة بعد فرنسا وايطاليا زاد من تقزيم الفضاء المتوسطي على الصعيد الدولي . لكن هذا ، وإن كان مظهراً اساسياً من مظاهر تهميش المتوسط ، فإن التصدع المعلن والخفي الذي مازال يسيطر على العلاقات داخل مغربنا وكذلك داخل مشرقنا له هو الآخر اثر عميق في إضعاف « مجموعتنا » .

٢ - عالم ممزق :

يبدو العالم المتوسطي عالماً ممزقاً على اصعدة ثلاثة : الصعيد البشري والاجتماعي ، والصعيد الاقتصادي ، والصعيد التقاني .

أ – الفوارق على مستوى التنمية البشرية والرفاهة الاجتماعية :

فعلى مستوى التنمية البشرية والرفاهة الاجتماعية ، يظهر التمزق الذي يميز البلاد المتوسطية فيما نسميه بالصدمات الأساسية الثلاث : صدمة الكتل الديمغرافية المتفاوتة ، وصدمة الثقافات المتباينة ، وصدمة مستويات المعيشة المتناقضة . وهذه الصدمات ، أو هذه الحقائق الثلاث ، هي اليوم اساس ما تتسم به العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط من ردود فعل سلبية ، ومن عدم ثقة ، ومن انغلاق على النفس ، ومن تردد في بناء صرح مشترك ، ومن تخوف من الغير ... الخ .

المصدر : منتدون عربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٣

(١) صدمة الكتل الديمغرافية المتفاوتة :

تعد اليوم مجموعة سكان المتوسط (٣٨٣) مليون نسمة ، من بينهم (١٣٥) مليون عربي (٦٣ مليون مغاربي و ٧٢ مليون مشارقي) أى (٣٥٪) من اجمالي السكان . اما اذا اعتبرنا العرب والمسلمين معاً ، فيصبح الرقم (١٩١) مليون نسمة ، اي نصف سكان المنطقة . وبمعنى اخر فإن ثلث المتوسطيين هم عرب ، وإن متوسطياً من اثنين هو مسلم .

وماذا في عام ٢٠٠٠ ؟ تقول الأرقام إن عدد السكان المتوسطيين سيبلغ بنهاية القرن (٤٣٩) مليون نسمة ، من بينهم ١٧٥ مليون عربي (٨٣ مليون مغاربي و ٩٢ مليون مشارقي) اي بنسبة (٤٠٪) من المجموعة السكانية . ثم إذا اعتبرنا الفضاء العمراني الاسلامي المتوسطي يصعد الرقم الى (٢٤٣) مليون نسمة . ويعني ما سبق انه في غضون سنوات قلائل ، سيصبح المتوسط عربياً بنسبة (٤٠٪) ومسلماً بنسبة (٥٥٪) .

وفي عام ٢٠١٥ ، اي في مدة زمنية قصيرة لا تتعدى عمر نصف جيل واحد ، سينمو عدد السكان في المتوسط ليصل إلى (٥٢٠) مليون نسمة ، من بينهم (٢٣٨) مليون عربي ، اي بنسبة (٤٦٪) من اجمالي السكان و (٣١٩) مليون مسلم اي بنسبة (٦١٪) من العمران المتوسطي .

واخيراً ، وفي سنة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ على وجه التقريب ، اي ما يسمى « بالسكان القارين الاحتماليين » [٥] اي ما يقل عن عمر جيل واحد ، يُتَرَقَّب ان يبلغ عدد سكان المتوسط (٧٣٩) مليون نسمة ، يمثل النصيب العربي فيه (٤١٩) مليون شخص ، او (٥٧٪) في المجموعة . ويمثل النصيب المسلم فيه (٥٤٠) مليون نسمة او (٧٣٪) من المجموعة. بعبارة أخرى ، في غضون ٤٠ سنة فقط سيملأ العمران الاسلامي الفضاء المتوسطي بنسبة ٣ ساكنين من ٤ . واذا كان الأمر كذلك ، فبماذا ننعت متوسط الغد ؟ بالمتوسط العربي الاسلامي ؟ .

(٢) صدمة الثقافات المتباينة :

صدمة الثقافات في المتوسط هي في الحقيقة نتاج لصدمة الكتل الديمغرافية . ان الأغلبية الثقافية - من حيث الكم - هي نتيجة الأغلبية السكانية . واعتبارا لما ورد ذكره في الفقرات السابقة ، فإن الأغلبية الثقافية المتوسطية ، ستكون في السنوات القادمة ذات صبغة عربية واسلامية . فالانتماء الثقافي يعني هنا الانتماء إلى حضارة دون غيرها . والحضارة هي ما يميز مجتمعاً ما عن غيره من

(٥) يعني ذلك العَدَدَ الاقصى الذي يمكن لسكان بلد ما ان يبلغه ، حيث تصبح نسبة الولادات تعادل نسبة الوفيات ، وتكون عندئذ نسبة النمو السكاني صفراً .

حيث القيم الروحية والمادية والتاريخية واللغوية والفكرية التي ينتمي إليها . فبقدر ما تكون تلكم القيم مختلفة عن بعضها ، لا من حيث اسسها فقط ، بل كذلك من حيث ممارساتها اليومية ، يكون التباين الثقافي قوياً .

اذا صادف ان تلتقي الثقافات المتباينة في رقعة ارضية واحدة ، فإنها تفرز احد الاحتمالين التاليين : اما ان ينجر عن مثل هذا التلاقي الثقافي تبادل وتعاون مثريان ومثمران لكل المجموعات المعنية ، واما ان ينقلب التباين الثقافي الى عداء ورفض واقصاء متبادل ، بخاصة اذا كانت الثقافة الغالبة عددياً هي ثقافة المجموعة الاكثر فقراً والاكثر حاجة . هنا لا تعتبر الاقلية الثقافية نفسها في حالة دفاع عن قيمها الروحية الذاتية والحضارية فحسب ، بل كذلك عن رفاهها ورخائها المادي « المهددين » من قبل الاغلبية الثقافية .

واذا اضفنا الى كل هذا ما ميز بالخصوص العلاقات بين الثقافتين العربية الاسلامية من جهة والثقافة اليهو = مسيحية من جهة اخرى - ما ميز علاقاتهما من نشاز وعداء وتناحر عبر التاريخ القديم والمعاصر ، فإننا ندرك ما ينطوي عليه ما سميناه بصدمة الثقافات المتباينة في المتوسط من معان وآثار ومضاعفات سلبية ، حالياً ومستقبلياً .

(٣) صدمة مستويات المعيشة المتفاوتة :

إن تمزق المتوسط يبرز بجلاء اكثر عندما نقارن مستويات المعيشة في ضفته الغربية الميسورة وضفته العربية الاسلامية النامية . المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتبيان مثل هذا البون المعيشي كثيرة ومتنوعة . فمن الدخول الفردية الى مستويات العمالة والبطالة والهجرة ، الى مستويات الاستهلاك ، الى التوازنات الغذائية ، الى النظم التربوية والصحية ، الى الأوضاع السكانية ، الى الرعايات الاجتماعية ، يجد المحلل مجالاً واسعاً ومؤشرات عديدة لابراز ما يميز مستويات المعيشة في بلاد الغرب المتوسطي من يسر ورفاهة وتقدم عن الظروف المادية والاجتماعية المتواضعة ، بل احياناً الرديئة ، التي يعيش فيها المواطن العربي الاسلامي المتوسطي ، بالرغم من التطورات الايجابية التي سجلتها اقطارنا خلال العشرين سنة الماضية (٦) .

نود هنا ان نشير الى رقم واحد ، وهو المعروف « بمؤشر التنمية البشرية » ، الذي تعده سنوياً الأمم المتحدة للمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم النامي والعالم

(٦) للمزيد من التعمق في الموضوع راجع كتابنا : "Les Enjeux Méditerranéens : Pour une coopération euro-arabe", Edition Alif - Tunis 1992 - 261 pages.

المصنع (٧) . إن مؤشر التنمية البشرية هذا هو حصيلة تطورات اساسية ثلاثة : العمر المتوقع عند الولادة ، ومستوى التعليم ، ومستوى الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد . فبالنسبة إلى مجموعة الاقطار العربية والاسلامية المتوسطية ، بلغ المؤشر رقماً يتراوح بين (٠,٥٥) و (٠,٦١) مقارنة بـ(٠,٩٤) في فرنسا وايطاليا واسبانيا سنة ١٩٩١ . ويعني ذلك ان الجزء الميسور من منطقتنا ينعم بتنمية بشرية اعلى بنسبة (١,٥) الى (١,٧) مرة مما هو عليه الحال في المتوسط العربي الاسلامي . علماً بأن مثل هذا التباين ، مع اهميته ، لا يعطي صورة كاملة للفروقات الاقتصادية والاجتماعية العديدة في المجموعتين المتوسطتين .

ب - الفوارق على صعيد التنمية الاقتصادية :

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية يتأكد كذلك التمزق المتوسطي . فالانتاج الداخلي الخام للمجموعة العربية المتوسطية كان في حدود (١٣٠) مليار دولار سنة ١٩٩٠ ، اي ما يساوي (٤٪) من الانتاج المتوسطي الكلي . كما كان انتاج المجموعة الاسلامية المتوسطية في حدود (٢٢٧) مليار دولار في ذات السنة ، اي قرابة (٦٪) من الانتاج المتوسطي الكلي .

ومن حيث المبادلات التجارية لم يزد الرقم على (٨٢) مليار دولار بالنسبة إلى البلاد العربية المتوسطية ، وعلى (١١٧) مليار دولار بالنسبة إلى البلاد الاسلامية المتوسطية بسنة ١٩٩٠ ، وهي مستويات ضعيفة للغاية ، إذ أنها لا تتعدى (٨٪) و (١٢٪) من مجموع التجارة الخارجية المتوسطية الكلية . كل هذا بالرغم مما يزخر به المغرب والمشرق المتوسطان من خيرات نفطية وغازية ومنجمية وزراعية .

إن الاقتصاد لا يعرف المعجزات . فبدون استثمارات مدعومة ، وبدون ادارة حكيمة ، وبدون تنظيم مالي وتمويلي مناسب ، وبدون تنوع انتاجي متطور ، وبدون موازنات رصينة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وبدون تطوير علاقات العمل ضمن المؤسسة الانتاجية بقصد توفير المزيد من النجاعة والمزيد من شراكة كل الأطراف في خلق الثروات ، بدون كل هذا لا يمكن للانتاج إلا أن يتراجع . فعلى كل هذه الأصعدة ، وفي كل هذه المجالات ، يبدو الجزء العربي والاسلامي ضمن الفضاء المتوسطي في وضع متخلف إلى حد بعيد مقارنة بفرنسا وايطاليا واسبانيا .

---

(٧) "Human Development Report", UNDP, 1992.

المصدر : شؤون عربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ـ يونيو ١٩٩٣

لقد ركدت ، أو حتى تراجعت ، الاستثمارات في ربوع البلاد العربية والاسلامية المتوسطية خلال العشرية الماضية بسبب ركود أو تراجع نسب الادخار الداخلي ، وبسبب تضاؤل التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية ، وبسبب جمود الانظمة المصرفية والمالية الوطنية .

والتقدم الذي حصل أحياناً على صعيد الانتاجية كان بسيطاً للغاية ، لأن الأجهزة الانتاجية لم تتطور بالقدر الكافي ، ولأن مردود العمال بأصنافهم بقي ضئيلاً ، ولأن الادارة والتسيير لم يستوعبا التقنيات الحديثة ، ولأن التكوين المهني والبحث العلمي لم يواكبا حاجات الابداع والخلق المستمرين .

كما أن المواءمة بين الاقتصاد العام (تدخل الدولة) والاقتصاد الخاص لم تف دائماً بالتوازنات الضرورية . وما زلنا نلاحظ في ربوع بلادنا تعايشاً غير منظم بين تدخل اقتصادي حكومي مكبل ومنتشر ، ونشاط اقتصادي خاص غير مقنن بالقدر الكافي ، كما لو كانت ازالة القوانين والتشاريع والاجراءات الادارية وانسحاب الدولة من العديد من النشاطات الانتاجية والتجارية والمالية كفيلان وحدهما بايجاد اقتصاد حر حقيقي ، أي اقتصاد تدعم الحريات فيه النجاعة الاقتصادية على الصعيد الوطني ككل لا على صعيد قطاع خاص معين أو فئات معينة من المواطنين ، وتدعم كذلك الطاقة التنافسية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني وتزيد من قدرته على خلق مزيد من مواطن العمل ومصادر الدخل .

إن التحررية الاقتصادية في كثير من الأقطار العربية والاسلامية المتوسطية تقتصر على اجراءات ترمي إلى ازالة متسرعة وغير واضحة لنظم الرقابة المركزية السائدة . كما لم تتمكن تلك التحررية بعد من اعادة هيكلة وترتيب الدواليب الاقتصادية على الوجه المرضي .

ج – الفوارق على صعيد التنمية التقانية :

وعلى صعيد التنمية التقانية يبرز كذلك التمزق المتوسطي بوضوح كامل . إن الوضع التقاني في أي بلد ما وفي وقت ما هو رهن عاملين اثنين : نسبة انفتاح البلد المعني على التقدم التقاني ، وقدرة البلد المعني على استيعاب التقنيات المتاحة والتحكم فيها .

(١) العامل الأول أو نسبة الانفتاح على التقدم التقاني :

إن نسبة الانفتاح تلك مرتبطة بعنصرين اساسيين :



(أ) عنصر نوعية الخيارات التنموية . إن كل خيار تنموي عصري يراهن على النجاعة في توظيف الموارد الانتاجية وعلى التنافسية وعلى الانفتاح على العالم الخارجي هو بالضرورة خيار مبني في الأساس على التقدم التقاني المستمر . أما اذا كان الخيار التنموي مركزاً على الانكفاء على النفس والانغلاق ، نابذاً للمخاطر التي ينطوي عليها الانفتاح على الخارج وتنطوي عليها كذلك التنافسية في المجالين الداخلي والدولي ، فإنه بالضرورة خيار رافض للتقدم التقاني المتطور .

وفي هذا الصدد بالذات ، يمكن لنا القول بأن اقتصادات العالم العربي والاسلامي المتوسطي مازالت تفتقر الى المزيد من التحديث والعصرنة ، والى المزيد من النجاعة في توظيف الموارد وطرق التسيير ، والى المزيد من روح التنافسية والانفتاح على اقتصادات ونظم العالم الخارجي .

(ب) عنصر التوظيفات المالية من أجل دعم حركة التقدم التقاني والعلمي .

ان المعطيات المتوفرة في هذا المضمار [8] تبين فوارق مقلقة بين بلاد الضفة العربية والاسلامية من جهة وبلاد الضفة الأوروبية الغربية من جهة اخرى ضمن الفضاء المتوسطي .

وتبرز تلكم الفوارق الشاسعة في ميدان التعليم العالي ، الذي يمثل بجانب المؤسسة الانتاجية احدى الركيزتين للتنمية وللتقدم العلمي والتقاني في اي بلد كان . ولا نعني هنا بالضرورة الظواهر الكمية بقدر ما نعني الظواهر النوعية والكيفية للتعليم العالي .

تفيد قراءة الأرقام المتاحة انه بتوظيف ما يربو على (٢٤,٣٢٪) من الموارد الحكومية لصالح التعليم العالي لم تتمكن البلاد العربية والاسلامية المتوسطية إلا من ترسيم (١٥٪) تقريباً من الشباب (الذي هو في السن المناسب) في معاهد التعليم العالي . بيد أن البلاد الأوروبية المتوسطية لم تخصص إلا (١٢,٥٪) فقط من ميزانياتها العمومية لترسيم ثلث شبابها في مرافق التعليم العالي . وهناك مؤشرات اخرى مهمة ، فمثلاً ، ولتبيان مستوى المردود في التعليم العالي ، نلاحظ ان خريجي التعليم العالي يمثلون (٧,١٣٪) في فرنسا وايطاليا واسبانيا من مجموعة المرسمين ، مقابل اقل من (٣٪) في عالمنا العربي الاسلامي . ويعني هذا ان نسبة الضياع المدرسي العالي في ربوع بلادنا اعلى بكثير مما هو عليه لدى جيراننا الميسورين .

(٨) المرجع نفسه .

هذا ، وإن كانت نسبة خريجي التعليم العالي المتحصلين على شهادات علمية متقاربة في بلاد الضفتين (٢٨,٣٣٪ في فرنسا واسبانيا وايطاليا و ٣٥٪ في المغرب والمشرق وتركيا) فإن مثل هذا التقارب الكمي ينطوي في الحقيقة على فوارق نوعية مهمة من حيث اهلية وصلابة التكوين هنا وهناك .

(٢) العامل الثاني او قدرة البلد المعني على استيعاب التقنيات المتاحة والتحكم فيها :

إن قدرة أي بلد على استيعاب التقنيات المتاحة له وعلى هضمها والتحكم فيها هي الى حد كبير رهن المستوى الكمي والنوعي لمجموعة العلماء والتقانيين والفنيين على كل الأصعدة التي يمتاز بها ذاك البلد . وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان فرنسا وايطاليا واسبانيا لها (٦٧) عالماً وفنياً من أصل الف ساكن ، بيد ان هذه النسبة تنحدر إلى (٥,٥) في البلاد العربية المتوسطية .

إن العالِم او الفني يمثل في الحقيقة عنصرين : العنصر البشري مضافاً إليه عنصر الامكانات والتسهيلات المادية – العمومية منها والخاصة – المتاحة ، ونعني بذلك المخابر وتجهيزات البحث والتحليل والتطبيق . ففي هذا الصدد بالذات ، تبين الاحصاءات والدراسات المنشورة [٩] ما يمكن ان نعبر عنه بفاقة البحث الأساسي النظري والتطبيقي الصناعي في بلادنا العربية والاسلامية مقارنة بالدول المتوسطية المتقدمة .

وإذا كانت التقنيات المستعملة في بلادنا كلها او في معظمها تقنيات مستوردة مستهلكة ، وإذا كانت الطاقات الابداعية العربية والاسلامية ضعيفة إلى حد بعيد ، فهذا نتاج طبيعي لتخلفنا العلمي والتقاني المزمن . وأحسن دليل على مثل هذا الوضع ضآلة نسبة المخصصات المالية للبحث العلمي والتكوين الفني في الناتج الخام [١٠] والميزانيات العمومية ، وكذلك في ميزانيات المؤسسات الانتاجية الخاصة . كل ذلك مقارنة بما يحدث في فرنسا وايطاليا واسبانيا .

---

(٩) راجع كتابنا : Les Enjeux Méditerranéens وانطوان زحلان : حيازة القدرة التكنولوجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ ، ص ٢٩٨ .

(١٠) تقل تلك النسبة عن ١٪ مقارنة باكثر من ٣٪ في البلاد الأوروبية .



ثانيا : من اجل مشروع متوسطي جديد : نمط لتعاون عربي اوروبي متقدم :

١ - هل المشروع المتوسطي الجديد مشروع ملح ؟

إن المسح الذي ضمنّاه الفقرات السابقة في هذه الدراسة ، يبينّ انّ كلّ خلل وكلّ تفاوت وكلّ تباين في التنمية البشرية والاجتماعية ، أو في التنمية الاقتصادية او في التنمية التقانية على صعيد الضفتين المتوسطتين إنما هو بمثابة التحدي لكل الاطراف المتساكنة في تلكم المنطقة . ومفردة « التحدي » هذا له ابعاد ثلاثة ، فهو : ١ - صدع بحقائق وبأوضاع مجتمعية حالية ومستقبلية متباينة للغاية ، تمثل فروقات عميقة في مستويات المعيشة السائدة حالياً والمرتقبة في ربوع المجموعتين العربية والاسلامية من جهة ، والاوروبية الغربية من جهة اخرى ، ٢ - والتحدي كذلك صورة لمحاور صراع راهنة ومستقبلية محتملة بين الانظمة ، بل بين الشعوب المعنية ، ٣ - واخيراً التحدي هو تبيان لمواطن تعاون ممكنة ومطلوبة .

صحيح ان الحاجيةّ واولويةّ اي مشروع متوسطي تنموي جديد يربط بين المجموعتين تبدوان اليوم غير واردتين في جدول اعمال الأطراف المعنية ، وبخاصة الطرف الاوروبي . ان الضباب الذي مازال يخيّم على معاهدة « ماستريخت » من اجل بناء اتحاد اقتصادي ونقدي اوروبي ، والهزّات التي مازالت تكتنف النظام النقدي الأوروبي الحالي ، والصعوبات العالقة بتركيز السوق الأوروبية الموحدة (النافذة منذ ١ يناير ١٩٩٣) ، وبالاعداد لما يسمى بالفضاء الاقتصادي الأوروبي ، وكذلك الصراعات حول المفاوضات التجارية المتعدّدة الاطراف (مفاوضات الجات) في ظروف اقتصادية عالمية صعبة ، فضلاً عن التحديّات الاقتصادية والتقانية والمالية التي تواجهها اوروبا في تعاملها مع كبريات مراكز القوى في المحيطين الاطلسي (اميركا بالخصوص) والهادي (اليابان بالخصوص) وفضلاً كذلك عما توليه أوروبا من اهتمامات ازاء طلبات الالتحاق بالسوق المشتركة المقدّمة من بعض البلاد الأوروبية الأخرى (النمسا والسويد وفنلندا) ، وإزاء ابرام علاقات جديدة مع بلدان المعسكر الشرقي القديم ، إن كل هذه الهموم تأخذ من جهد اوروبا ونشاطها ووقتها ومواردها النصيب الكبير ، إلى حدّ انه لم يبق اهتمام ، أو يكاد ، بدراسة ملفات اخرى مثل الملف المتوسطي .

وإذا ما اعتبرنا ، من جهة اخرى ، ما تتسمّ به اوضاع اقطارنا العربية والاسلامية - اكان ذلك على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الدولي - من توتّر وتصدّع وغيوم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فإنّ تردّد اوروبا في معالجة ملفّ التعاون المتوسطي معالجة عاجلة وجديّة يصبح مفهوماً لدينا اكثر من ذي قبل .



ولعلّ الوعي والادراك بضرورة والحاحية واولوية الملف المتوسطي من قبل المجموعتين مازالا منقوصين إلى حدّ كبير .

فعلى المستوى الأوروبي اولاً : نعتبر ان اهمال او امهال الملف المتوسطي الى آجال مجهولة امر خطير وغير صائب سياسياً . فإن كانت اوروبا محقّة في إيلاء مشاكلها الداخلية والاقليمية والدولية اولويّة قصوى ، فإنّ عمقها المتوسّطي الجنوبي – والعربي الاسلامي بالخصوص – يبقى ركيزة من ركائزها ، ودعامة من دعائمها الطبيعية الأساسيّة ، لا من اجل ضمان سلامتها الحدودية ، فحسب بل كذلك – بل نقول اهمّ من ذلك – من اجل اكتسابها بعداً دولياً لن يتسنّى لها بدونه ان تلعب الدور الكوني الذي ترنو إليه دوماً . انّ ما يمكن ان نسمّيه بالابعاد الجنوبية (Southern dimensions) للدول العظمى مثل الولايات المتحدة ، او للمجموعات القارية الكبرى مثل اوروبا السوق المشتركة ، اصبح يشكلّ عنصراً مهمّاً في الجيو استراتيجيات المعاصرة .

فللولايات المتحدة جنوبها الأميركي « الصالح » المتمثّل في المكسيك الذي اصبح جزءاً من مشروع للتبادل الحرّ التجاري يربط المكسيك بالولايات المتحدة وكندا . ولليابان جنوبها الآسيوي المتمثّل في العديد من الدول الشرق اسيوية النامية التي تبني الآن وحدة « باسيفيكية » نواتها « امبراطورية الشمس » العملاقة . وعندما نستعمل كلمة « البعد » هذه (Dimension) فإننا نعطي للفضاءات الجنوبية المتاخمة للعملاقين الاميركي والياباني مفهوم « الكيان » لامفهوم « الجار » فحسب . فإذا اعتبرنا انّ المكسيك الآن وعدداً آخر من الاقطار الاميركية اللاتينية غدت تشكّل جزءاً من كيان الولايات المتحدة لا مجرد جيران لها ، وإذا اعتبرنا كذلك ان عدداً متنامياً من البلاد الشرق اسيوية النامية ، مثل كوريا الجنوبية وغيرها ، تمثل هي الأخرى جزءاً من كيان اليابان لا مجرد جيران لها ، فإننا نضفي صبغة جديدة تماماً على المفهوم التقليدي لما يسمى « بالتعاون شمال – جنوب » . إن علاقات الولايات المتحدة ببعدها او بكيانها الجنوبي ، كما انّ علاقات اليابان ببعدها أو بكيانها الجنوبي ، ليست علاقات تعاون تقليدية على غرار ما يربط شمال المتوسط المتقدم بنظيره الجنوبي النامي .

فإن كان التعاون المتوسطي شمال – جنوب الراهن مقصوراً على معاهدات تجارية متواضعة ومحدودة بالرغم مما تحتوي عليه من تعامل تفاضلي وامتيازات ، وعلى بعض المعونات الفنيّة والمساعدات المالية ، وعلى احداث بعض المشروعات الانتاجية المشتركة ، فإنّ علاقات اليابان مثلاً بفضائها الجنوبي الشرق أسيوي تميزها تدفقات تقانية ورأسمالية مسترسلة ، ومبادلات في ميدان الخبرة والمعرفة والابداع متطورة ، وتخطيط مركز للاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية والمالية ،



الحرة ، لا لشيئ الا لأن البناء الجماعي مثل الاندماج ضمن سوق مشتركة او اتحاد اقتصادي ونقدي مشترك هو في حقيقة الأمر خيار مجتمعي باتم معنى الكلمة ، وبالتالي فهو رهان على تصور ورؤى وتنظيم جديد لمستقبل المجتمعات والشعوب المعنية ككل .

فعلى المستوى الأوروبي اولاً ، يتضح لنا ان الخيار المتوسطي لبناء مجموعة متوسطية متضامنة ومتكاملة غير وارد الآن ، لأن الارادة السياسية المؤسسة لمثل هذا المشروع ما زالت مفقودة ، ولقد اشرنا اعلاه إلى اسباب تردد أوروبا إزاء اي مشروع متوسطي منتظر .

وإذا اعتبرت أوروبا أن جنوبها العربي الاسلامي المتوسطي هو بُعد من ابعادها الاستراتيجية بالمفهوم المبين في الفقرات السابقة - وهذا هو ما نامله - فعليها ان تبدل « ديبلوماسيتها » المتوسطية الحالية المبنية اساساً على الكلام اكثر منه على الفعل ، ان تبدلها بالتزام متوسطي حقيقي يهدف إلى وضع خطط متكاملة لبناء مجموعة تنموية شمال - جنوب باتم معنى الكلمة وإن كان ذلك على مراحل متلاحقة وعلى اسس مغايرة للانماط التقليدية المعروفة كما سنوضحه لاحقاً .

وعلى الصعيد العربي والاسلامي ثانياً ، فإن البت في الخيار الأوروبي المتوسطي بوضوح كامل هو كذلك أمر ضروري وعاجل . ونعني بالبت هنا اموراً ثلاثة :

(أ) حسم ملف التعاون المتوسطي على مستوى مجموعة « اتحاد المغرب العربي » الذي يضم تونس والمغرب الأقصى وليبيا والجزائر وموريتانيا . لا حاجة لنا هنا للتذكير بما يخيم على هذا الاتحاد حالياً من غموض وفقدان للارادة السياسية الجماعية . فإذا اكتفت البلدان المغاربية بالأعراب ، فرادى ، عن خياراتها الأوروبية - المتوسطية ، كل حسب مصالحه الذاتية ، فلن يتسنى لأي مشروع متوسطي جماعي أن يقوم ويبرز إلى الوجود . ونقترح في هذا الصدد أن يناقش « مبدأ الخيار المتوسطي » في اول اجتماع قمة مغاربية مقبلة تضم كل رؤساء الدول والحكومات المعنية . نقول « مبدأ الخيار » لا البت في شأنه نهائياً ، لأن الالتزام ببناء مشروع متوسطي متكامل يحتاج إلى ارادة شعبية مسبقة لا إلى قرار حكومي - وإن كان قراراً سامياً - فحسب . وعلينا أن نشير هنا إلى ان تمرير اي مشروع متوسطي خارج القنوات الحكومية الرسمية التقليدية هو امر مهم للغاية . ان مشاركة البرلمانات القائمة حالياً ، مهما كان وزنها ، وكذلك احزاب المعارضة إن وجدت ، والاستئناس براي المؤسسات والتجمّعات الرسمية الأخرى مثل النقابات ، وحتّى اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي - إن كل ذلك من شأنه ان يمثّل نصيباً ، وان كان متواضعاً ، من الاستشارة الشعبية والديمقراطية الضرورية التي يجب ان تسبق اي بَت نهائي في الملّف المتوسّطي .



اكان ذلك على الصعيد الاقليمي البحت ام على الصعيد الدولي بصفة اشمل . وهذا هو النمط الذي سيؤول إليه في نظرنا المشروع الأميركي – المكسيكي – الكندي المذكور اعلاه .

إذاً لو اعتبر الأوروبيون ، وبالخصوص الأوروبيون المتوسطيون – فرنسا وايطاليا واسبانيا – البلاد العربية والاسلامية المجاورة لهم بعداً من ابعاد قارتهم الاستراتيجية ، فإنّ ذلك سيعطي للمشروع المتوسطي الأولويّة والالحاحيّة والأهميّة والخطورة التي يستحقّها .

اما على الصعيد العربي والاسلامي ، فإنّ الخيار الأوروبي المتوسطي مازال يخيم عليه شيئ من الضبابية والتردد . لا شك ان اضطراب الأوضاع الداخلية في غير قطر من اقطار مجموعتنا ، كما انّ اخفاق مسيرتنا التعاونية – اكان ذلك على مستوى المغرب العربي أم على مستوى المشرق العربي – يشكلان سببين رئيسيين في عدم وضوح الرؤية عندنا ، بخاصة مستقبل علاقاتنا فرادى وجماعة مع أوروبا عموماً وأوروبا المتوسطية خصوصاً . فكيف إذاً ، يتسنى لأقطارنا هذه ان تفكر وتخطط وتعدّ لمشروع متوسطي مستقبلي ؟ .

فعلى ضوء كل هذه المعطيات ، ما هي الأسس التي يجب على اي مشروع متوسطي جديد أن يعتمدها ؟ .

٢ - *الارادة السياسية الواضحة :*

إنّ التعاون من اجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى ارادة سياسية جماعية ثابتة . لقد بينت لنا مسيرة أوروبا نحو المزيد من الاندماج والمزيد من الوحدة بالرغم من الأزمات وتباين المصالح – بينت لنا كيف أن الارادة السياسية قادرة على تخطي الصعاب ، مهما كبرت وتفاقمت . لكن الارادة السياسية المطلوبة هي في جوهرها ارادة ديمقراطية ، اي انها نتاج لخيار حر مؤسساتي ، لا مجرد قرار حكومي اداري يتقلب حسب اهواء رؤساء الدول والحكومات . فإذا بقي الالتزام ببناء صرح متوسطي متكامل رهن القرارات الفردية والنزعات والنزوات الشخصية للقادة ، فيعني ذلك أن الارادة السياسية المطلوبة تبقى هي الأخرى هشة وغير مستقرة .

يعرّف رجل الدولة والمفكر السنيغالي الشهير ليوبولد سيدار سنغور – يعرّف العرب والأفارقة عموماً بما يسميه « بالمتقلبين » (fluctuants) اي بالغير ثابتين في التزاماتهم وقراراتهم لأن خياراتهم غير مبنية على الجدلية الديمقراطية والمؤسساتية ، خلافاً لما هو معمول به في البلاد الغربية ، حيث البناء الجماعي مركز على خيار وطني ديمقراطي تشارك فيه الحكومات والبرلمانات والأحزاب الحاكمة والمعارضة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، بما في ذلك الرأي العام والصحافة



إن مجموع هذه الابعاد الثلاثة او الهويات الثلاث للمؤسسة الانتاجية المعاصرة يشكل ما نسميه (Culture d'entreprise) . وهذه الثقافة المؤسسية إما ان تكون متأطرة ومتفتحة وتعاونية وخلاقة ، واما ان تكون منغلقة على نفسها ، تنازعية ، تعسفية ، قمعية ، جامدة ، روتينية .

وبالرجوع إلى « الوضع الثقافي » بهذا المعنى للمؤسسات الانتاجية في البلاد العربية والاسلامية من جهة ، والبلاد الاوروبية الغربية ضمن المتوسط من جهة اخرى ، نلاحظ أن مؤسساتنا عموماً هي من فصيلة الثقافة السلبية ، وان مؤسسات البلاد الغربية هي اساساً من فصيلة الثقافة المتقدمة . فإذا تمادت مثل هذه الثغرة الثقافية بين مؤسساتنا الانتاجية فلن يكتب الدوام بل حتى مجرد الوجود لأي مشروع متوسطي مقبل .

(ب) من اجل شراكة انتاجية متوسطية متجددة :

بناء على ما سبق يمكن لنا ان نتساءل : إلى اي مدى تساعد الشراكة القائمة حالياً بين مؤسساتنا الانتاجية ونظيراتها الغربية ، على تقليص مثل تلك الثغرة الثقافية التي اشرنا إليها او على تعميقها ؟.

لو نظرنا إلى التجارب الحالية في ميدان التعاون الانتاجي بين المؤسسات التونسية والمغربية والجزائرية والمصرية والسورية واللبنانية والأردنية من جهة ، والمؤسسات الفرنسية والايطالية والأسبانية من جهة ، نلاحظ شيئين مهمين :

(١) الشراكة القائمة حالياً اساساً شراكة ريعية ، اي أنها مبنية على ما توفره بلادنا للمستثمر الأجنبي من تسهيلات وتشجيعات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية وصرفية وخدمية وادارية ، فضلاً عن حوافز أساسية أخرى ، مثل الأجور المتدنية والاستقرار الاجتماعي ومجانية الاستفادة من البنية الأساسية والقرب الجغرافي من أسواق التصدير وحتى من جمال الطقس والمناخ . كل ذلك دون أن ينتفع اقتصاد بلادنا - مباشرة أو مداورة - لا بالتحويلات التقانية ولا بالخبرات المتقدمة ولا بالمشاركة في الخطط الانتاجية او التجارية للمؤسسات الأجنبية الأم .

(٢) الاستثمارات الانتاجية المشتركة القائمة حالياً هي في معظمها استثمارات في مشاريع صناعية من الرعيل الأول والبسيط : صناعات نسيج وملابس جاهزة ، صناعات الجلد وما يتبعها ، صناعات تحويليه أو معملية (manufactures) بسيطة للغاية . وهي ، أساساً ، صناعات ذات قيمة مضافة متواضعة ، ومستوى تقاني متدنٍ ، وآفاق محدودة .

(ب) حسم ملّف التعاون المتوسّطي على مستوى بلدان المشرق العربي المعنية : مصر وسورية ولبنان والأردن . وإن كانت هذه الاقطار الاربعة تفتقر إلى تجمّع يربط بينها ، فإن التقاءها حول المشروع المتوسطي امر ضروري وهام . وما قلناه بخاصة دول المغرب العربي من حيث ضرورة الاستشارة الشعبية المسبقة ينسحب تماماً على الجزء المشرقي من منطقتنا .

(ج) الاعداد لجولات استشارية تجمع بين المجموعة العربية ككل والدولة الاسلامية المتوسطية الأخرى ونعني تركيا . إن اهمية تركيا الاستراتيجية والاقتصادية والتقانية والتجارية والديمغرافية ضمن الضفة الجنوبية من المتوسط تجعل من التشاور والتخطيط مع هذا البلد ضرورة قصوى في بناء أي مشروع مشترك .

فكيف لنا إذاً أن نتصور الاطار السياسي الجماعي لاعداد مثل هذا المشروع المتوسطي المشترك ؟ او بمعنى آخر هل لقاءات القمة الجامعة لكل رؤساء الدول تبقى الاطار الوحيد لبعث مشروعنا هذا ؟ تأتي هنا مسألة ماسمي بلقاء القمة (٥ + ٥) الشهير ، أي لقاء يضم من الجانب الأوروبي رؤساء دول خمس ، هي : فرنسا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال واليونان ، ومن الجانب العربي المغاربي رؤساء الدول التالية : تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا ، وذلك من أجل بعث تعاون عربي أوروبي متوسطي .

لقد كان من المفروض أن تلتئم مثل هذه القمة المغاربية - الأوروبية في أوائل شهر يناير من العام الفارط (١٩٩٢) ، إلا أنّ العديد من الأحداث والمستجدات السياسية والاقتصادية على الساحتين الأوروبية والعربية [١١] حال دون ذلك ، حتى تحولت مسألة « القمة ٥ + ٥ » إلى هاجس مازالت اصداؤه قوية إلى الآن في الأوساط السياسية المغاربية بالخصوص . ففي ميدان السياسة اذا انقلب أي مشروع - ونعني هنا مشروع القمة (٥ + ٥) - من برنامج قابل للتنفيذ إلى مجرد حلم وامنية يستحيل تحقيقهما فإن مقتضيات الواقع السياسي تفرض علينا التخلي نهائياً او مرحلياً عن مثل هذا المشروع .

إن لقاء (٥ + ٥) يبدو أمراً مستحيلاً في الظرف الراهن وفي المستقبل المنظور . فإن كان من الضروري أن تجتمع قمة عربية - اوروبية مشتركة لبعث المشروع المتوسطي ، فليس بالضرورة أن يلتقي كل القادة في مكان واحد وفي زمن واحد . فمن الممكن مثلاً أن تلتئم في مرحلة أولى قمة اوروبية - عربية - اسلامية متوسطية تجمع عدداً معيناً من القادة من الذين يرغبون في التشاور والعمل المشترك ، وأن تكون لقاءات القمة تلك من نوع ما يسمى بجلسات العمل ، لا بالضرورة

---

(١١) من بينها قضية « لوكاربي » الليبية - الأميركية - الأوروبية المعروفة .

لقاءات تقليدية . ولعل مثل هذه المرونة توفر كثيراً على القادة فرص التشاور والتلاقي . على كل ، إن قراءتنا لتطورات الأحداث في كلتا الضفتين الأوروبية والعربية - الاسلامية من المتوسط تجعلنا نعتقد ان لقاء اية قمة كاملة او مصغرة لن يحدث قبل ان يتم على الأقل : ١- توقيع بريطانيا والدنمارك على معاهدة ماستريخت ، ٢- استرجاع اوروبا لعافيتها الاقتصادية ولاستقرارها النقدي ، ٣- ايجاد حل لقضية « لوكاربي » ، ٤- استقرار الأوضاع في بعض الدول العربية . ويعني ما سبق ان افاق اجتماع قمة عربية اوروبية متوسطية مازالت غامضة .

بيد ان لقاءات القمة مع اهميتها ليست بالضرورة الاطار السياسي الوحيد لبعث ودعم المشروع المتوسطي على المدى القصير وعلى المدى الطويل . فعلى مستوى الحكومات ، لا شيئ يحول دون لقاءات وزارية مشتركة في شتى المجالات السياسي والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . ويمكن لمثل هذه اللقاءات ان تلتئم بالتداول في عواصم أوروبية وعواصم عربية ، وتتناول بالبحث العديد من الملفات والقضايا التنموية المشتركة . كما ان دعم العلاقات بين البرلمانات والأحزاب الحاكمة ، والمعارضة والنقابات والمنظمات الشبابية في كلتا المجموعتين مفيد للغاية ، حيث الحوار والمشورة على مستوى المؤسسات الدستورية يخولان للأطراف المعنية البحث في قضايا ومصالح مشتركة كثيراً ما تهملها الأجهزة الحكومية والادارية . ثم إن مثل هذه العلاقات لا تحتاج دائماً إلى نفس الشروط السياسية المسبقة التي تحتاج إليها لقاءات القمة التقليدية .

٣ - التعاون قضية مصالح مشتركة :

إن اساس كل تعاون ثابت ومتطور هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية . فإذا غاب هذا الأساس ، يصبح التعاون مجرد مساعدة من جهة لأخرى ، أي علاقات هشة ، غير مستقرة ، قابلة للهزات والتراجع باستمرار . ولذا ، وحتى نضمن لكل مشروع متوسطي مقبل الديمومة والنجاعة والصلابة ، يتوجب علينا ان نجعل من مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي . فبقدر ما تقوى المصالح المشتركة وتتنوع وتتطور يذوب ذاك التمزق المتوسطي الذي تحدثنا عنه سلفاً ، ويحل محله فضاء مشترك تسوده روح التضامن وروح التعاون .

ولعله يجدر بنا هنا ان نلقي مزيداً من الضوء على مفهوم ما يسمى « بالمصالح المشتركة » : إن قاموس التعاون « شمال - جنوب » المعاصر يعج بمفردات مثل « التعاون المتكافيء » أو « التعاون من الند للند » . وهي مفردات لا يؤيدها واقع التعاون المعاش ، ولا يحتمها المفهوم الصحيح للتعاون

القائم بين دول غنية ودول فقيرة . ففي حقيقة الأمر تعني مسألة المشاركة في المصالح انه بامكان الأطراف المتعاونة تبادل قيم (échange de valeurs) ذات صبغة اقتصادية اساساً ، وكذلك ذات صبغة غير اقتصادية (اجتماعية وثقافية ... الخ) . إنه تبادل يخلق وينمي تدفقات عكسية مفيدة للاطراف جميعاً ، ومتطورة كماً ونوعاً مع مرور الزمن . هذا هو الاطار بالذات - اطار المصالح المشتركة او المتبادلة - الذي نود ان نجعل منه أرضية المشروع المتوسطي المنشود .

وحتى نخرج برؤيتنا لهذا المشروع الجديد من التصورات التقليدية الجامدة ، نقترح أن يكون العمود الفقري لعملنا المشترك « المؤسسة الانتاجية » .

٤ - المؤسسة الانتاجية : العمود الفقري للمشروع المتوسطي :

(أ) مفهوم الثقافة المؤسسية : للمؤسسة الانتاجية المعاصرة ابعاد ثلاثة :

(١) هي مركز انتاجي لسلع وخدمات مادية وغير مادية ، اي لقيم قادرة على الرفع من مستوى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية للأفراد وللمجتمع ككل . إن المؤسسة التي تخلق خيرات زراعية أو صناعية او استهلاكية مادية بصفة أشمل هي مؤسسة انتاجية . والمؤسسة التي تدير مرافق ذات طابع ثقافي أو ترفيهي هي كذلك مؤسسة انتاجية . والمؤسسة التي تسير الشؤون السياسية - الحكومة والادارة مثلاً - في وطن ما هي كذلك مؤسسة انتاجية .

(٢) هي فضاء اجتماعي ، حيث تنتظم العلاقات الانتاجية بين شتى عوامل الانتاج : بين اصناف العامل البشري من جهة وبين العامل البشري وراس المال والمعدات الانتاجية من جهة أخرى . وإذا اعتبرنا هنا العلاقات السائدة ضمن شتى اصناف العامل البشري في المؤسسة من ابسط مستويات العمالة إلى أعلى درجات القياديين واصحاب راس المال - وهذا هو ما يهمنا هنا - فإن تلكم العلاقات تكون غالباً من نوعين اثنين : اما علاقات قوة ، اي علاقات تنازعية بالمعنى الماركسي التقليدي أو علاقات شراكة ومساهمة وانتماء جماعي إلى المؤسسة المعنية .

(٣) هي مركز رئيسي للابداع او للجمود ، للخلق او للروتينية . فبحكم أن المؤسسة مدعوة لتلبية الحاجات المادية وغير المادية المتنامية والمتنوعة في اي وطن كان ، فإنها معرضة دوماً لتحديات التطور والجودة والانتاجية والتنافسية وحسن الادارة ، تحديات تستطيع مؤسسات أن تهتدي إلى التغلب عليها ومؤسسات تعجز عن ذلك .

إذاً ، وانطلاقاً من هاتين السمتين للشراكة الانتاجية الصناعية المتوسطية الحالية ، فالجواب على السؤال المطروح أعلاه هو ان نوعية ومضمون العمل الانتاجي المتوسطي المشترك المعمول به في الظرف الراهن يؤديان إلى تفاقم الثغرة الثقافية التى أشرنا إليها ، لا إلى التقليص من حدتها .

صحيح أن بعض الشراكة الانتاجية قامت في مرافق صناعية متطورة ، مثل الصناعات الكيماوية والصناعات النفطية والبتروكيماوية ، لكن من الأجدر ان نتحدث هنا لا عن شراكة بأتم معنى الكلمة ، بل عن استثمارات خارجية بحتة او تكاد . ثم اننا مع اقرارنا بما افرزته الصناعات المشتركة المنسوبة إلى ما سميناه بالرعيل الأول - ما افرزته من مواطن شغل اضافية في بلداننا التي تزخر بالبطالة وكذلك ما وفرته لنا من امكانات في مجال التصدير والانفتاح على الأسواق العالمية - فإن آثارها الاقتصادية والتقانية على التنمية ككل في ربوع بلادنا كانت ومازالت ضعيفة . كيف يمكن إذاً معالجة مثل هذا الوضع ضمن مشروع متوسطي متكامل ؟ تتراءى لنا في هذا الصدد اربعة محاور عمل أساسية :

(١) ادماج التعاون بين المؤسسات الانتاجية في كلتا المجموعتين ضمن فضاء انتاجي متكامل ، يشمل كل مراحل السلسلة الانتاجية : من مرحلة التصور الأولي (Conception) للسلعة او للخدمة المطلوب انتاجها إلى مرحلة الانتاج ، إلى مرحلة التسويق . ويعني هذا إحداث ربط عضوي ومتناسق ومتطور ومتداخل (synergétique) بين شتى نشاطات المؤسسات الانتاجية . ولا يتسنى ذلك إلا إذا وضعنا المؤسسات المعنية في اطار او فضاء صناعي وتقاني وتجاري متكامل يربط بينها أولاً ، ويربط بينها وبين نظيراتها في البلاد الأوروبية ثانياً (١٢) .

(٢) تسخير تلك الفضاءات الانتاجية الجديدة لفائدة التكوين الفني والمهني على كل اصعدة العمالة والادارة .

(٣) تركيز ثقافة مؤسسية جديدة ضمن تلك الفضاءات حتى تواكب مؤسساتنا عصرها ، وتتأقلم مع حاجات التسيير المعاصر والابداع الفني والتقدم العلمي والتنافسية العالمية وتنمية الموارد البشرية . فباعادة ترتيب نظم الالتحاق بالمؤسسة والتدرج في سلم وظائفها ونظام المكافأة فيها (مكافأة العمل الناجح والمنتج وكذلك محاسبة الاخفاق والعمل المتردي) ونظم توزيع الوظائف ونظم الرعايات الاجتماعية ونظم الدفاع عن حقوق وواجبات العاملين ، نوجد علاقة حضارية جديدة بين العناصر الانتاجية الثلاثة : عنصر العمالة ، وعنصر الادارة وعنصر رأس المال .

---

(١٢) وهو ما يطلق عليه اليوم "Parcs d'entreprises" أو "Parcs technologiques" أو "Technopoles"



صحيح أن فرنسا وايطاليا واسبانيا مقارنة مثلاً بالمانيا او اليابان لا تعتبر ضمن البلدان الرائدة في مجال الثقافة المؤسسية العصرية المتقدمة . إن الروح اللاتينية المتأصلة في تلكم « المتوسطية » التي تحدثنا عنها سابقاً لها افرازات ثقافية سلبية ، تلك هي التي تتمثل في النزعة نحو فرض هيمنة الرئيس على المرؤوس ، ونحو التنظيم الهرمي للسلطة ، ونحو « المنداربنية » ، (١٣) ونحو الافراط في كتمان السر ، والضبابية . وهي كلها تقاليد ونفسيات وتصرفات منافية لمفاهيم المؤسسة المعاصرة ، خلافاً لما يميز المؤسسة الألمانية أو اليابانية مثلاً .

ويعني هذا ان مستقبل المؤسسة المتوسطية لن يكون بالضرورة مستقبلاً متوسطياً فحسب . فهناك حاجة ملحة لاستفادة المؤسسات العربية والاسلامية ضمن منطقتنا من تجارب وخبرات وتقاليد نظيراتها في البلاد المصنعة المتقدمة الأخرى . لكن المؤسسات الأوروبية المتوسطية قادرة ، بالرغم من نقائصها ، على اثراء الثقافة المؤسسية في بلاد جنوب المتوسط على كل الأصعدة المذكورة أعلاه .

إن اختيار المؤسسة الانتاجية لتكون اساس المشروع المتوسطي المأمول هو اختيار متعمد ، لأن المؤسسة هي التي تخلق الخيرات ، وهي التي تعرف كيف تستنفر وتوظف الموارد الانتاجية ، الطبيعية منها والمالية والبشرية والذهنية ، المتاحة . وفي الوقت الذي تغزو الحريات كل الأنظمة السياسية والاقتصادية ، وتتقلص الموارد الحكومية ، وتصبح قضية التنمية اساساً قضية ابداع وخلق مستمرين ، ويرتكز التقدم على حرية المبادلات السلعية والخدمية والتقانية والعلمية ، لا نرى بديلاً للمؤسسة الانتاجية للقيام بدور المحرك لكل تعاون متوسطي شمال – جنوب ، مع التاكيد على أن الارادة السياسية والرعاية السياسية المستمرة – على كل مستويات السلطة وليس فقط على مستوى لقاءات القمة كما بيناه اعلاه – ضروريتان لدعم دور المؤسسة هذا .

لكن ، وحتى لا تقع الحكومات والأنظمة في حومة الأمزجة والسياسات المتقلبة ، وتعرقل بالتالي مسيرة المؤسسات الانتاجية – وهذا هو سر نجاح اية تنمية داخلية وأي تعاون دولي – فعلى تلكم المؤسسات ذاتها أن تتكيف وأن تنتظم حسب ما تمليه عليها التطورات المعاصرة ، فتصبح بفضل ذلك قادرة على الحفاظ على نشاطها وديمومتها .

---

(١٣) اي طاعة صغار الموظفين المطلقة لكبار القادة .



العرب بين دائرة السلام ودائرة الحرب

شفيق ناظم الغبرا *

■ الحروب والخلافات والنزاعات التي بدأت تستعر في العديد من الدول والبقاع في دول العالم، وفي اعقاب انهيار النظام الدولي القديم، تهدد مجتمعات كاملة بالمجاعة وبخطر الفناء. والنزاعات أكانت قديمة ام حديثة قسمان: اولهما يدور ضمن الدول اي بين افرادها ومجتمعاتها، بينما يقع الثاني بين الدول اي بين جيوشها وامكانياتها. والعالم الجديد، ان صحت التسمية، هو عالم مليء بالخلافات والصراعات من النمطين. وهذه صراعات قد تتحول الى حروب اهلية او خارجية تدور حول كل شيء: الحدود بين الدول، المياه، الموارد، الطاقة، المعادن، حقوق الصيد، وربما التجارة بالاضافة الى الصراع على الحقوق والحريات والعدالة والمشاركة والانفصال والحكم الذاتي.

وتعزز تصورنا هذا عملية انكسار المركزية المطلقة على الصعيد الدولي، والتي استندت الى التنافس بين دولتين كبريين. وقد نتجت عن هذا الانكسار تشققات في الاوضاع المحلية لدول عدة ما فتح المجال لخروج قوى عدة من عقالها. هذا يفسر مدى صعوبة حل النزاعات في العالم الجديد ومدى الوعي المطلوب للتعامل مع طبيعة الخلافات التي تثيرها مرحلة التغير من المركزية الدولية والمحلية الى التعددية الدولية والمحلية.

ولا شك بانه كلما كان المجتمع اكثر انقساما على الصعيد اللغوي والقبلي والاثني كلما تأثر اكثر بالصراعات والتغيرات المحيطة به، وكلما ادى ذلك الى تفاقم الصراع بين مكوناته. يعزز هذا الاحتمال حالة النقص في المؤسسات القادرة على استيعاب التغير وادارته وتجذيره اذ ان للموجة الديموقراطية في العالم تناقضاتها وصراعاتها، وذلك لأن المجتمعات التي لا تمتلك المؤسسات الديموقراطية ستجد صعوبة بالغة في امتصاص العنف والثورة والغليان والخلافات الحادة التي قد ترافق العملية الديموقراطية.

وبسبب التغيرات الدولية المتسارعة تعاني اليوم البلاد العربية، اسوة بغيرها من مجتمعات العالم، من ازدياد في حجم ونوعية الصراعات التي تدور بينها وفي مجتمعاتها. ولم تكن الحرب العراقية - الايرانية او احتلال العراق للكويت، والحرب الاهلية اللبنانية، والازمة السياسية الجزائرية، سوى مظاهر متوترة وعلنية صاخبة تخفي وراءها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الطابع البنيوي والمتراكم. فحرب الخليج الاولى والتي وقعت بين ايران والعراق لم تهدأ الا بعد ٨ سنوات، بينما حرب الخليج الثانية التي بدأت مع الاحتلال العراقي للكويت لم تؤد الا الى نتائج مدمرة على كل من العراق والكويت وبقية العرب.

وتتفاعل في المنطقة العربية الصراعات المستترة والظاهرة، ونراها تغذي بعضها بعضاً على كل صعيد. ومن الواضح ان اشكال التوسط القديمة قد سقطت، وان الاخوة او شعارات المحبة العامة لن تواجه مشكلة او تحل ازمة. ان العرب مقبلون على مراحل اكثر صعوبة، اذ ستبرز مشكلات اكثر تعقيداً من السابق، وقد تزداد الهوة بين الضعفاء والاقوياء، بين الحكام والمحكومين، بين الطوائف والاثنيات. كما ان الموارد في تناقص سريع في حين ان اعداد السكان في ازدياد، كذلك احتياجات السكان من حيث الكهرباء، والتعليم، والاستهلاك هي ايضاً في ازدياد. لهذا تكتسب القضايا الاقتصادية المتعلقة بالعمالة، والموارد، والانتاج، والتجارة، والمياه، والهجرة والحدود، وعدالة التوزيع ضمن المجتمعات وبين المجتمعات، وحقوق الانسان، وطريقة الحياة، والعديد من القضايا الاقتصادية او السياسية المرتبطة بها، عمقاً مفجراً للخلافات والصراعات والحروب في عالم العرب السياسي. وهذه اساساً عناصر في الامكان تحويلها الى قضايا سياسية يسهل استغلالها من جانب نخب سياسية شعبية او رسمية تتبنى توجهات مغامرة وغير عقلانية كما يسهل استغلالها من جانب دول كبرى تسعى لبسط نفوذها على عالم العرب السياسي مما يؤدي الى تفجر ازمات مستعصية لا حدود لها.

فعلى سبيل المثال، في السودان، قتل حوالي ٤٠٠ الى ٦٠٠ ألف سوداني في الحرب الاهلية الاولى عام ١٩٦٣ - ١٩٧٢ بينما قتل حتى الآن في الحرب الاهلية المستعرة منذ عام ١٩٨٣ ايضاً ٤٠٠ ألف، قضى نصفهم نتيجة للمجاعة الناتجة عن تلك الحرب منذ عام ١٩٨٨. اما حرب الصحراء المغربية فنتج عنها مقتل ١٠ آلاف مغربي وصحراوي منذ عام ١٩٧٥. وخسرت ايران ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف قتيل في حربها مع العراق، بينما خسر العراق ما لا يقل عن ١١٠ الى

١٥٠ الف قتيل. ولو عددنا خسائر الاكراد، والفلسطينيين، والصوماليين، والكويتيين، والعراقيين، واللبنانيين بما في ذلك ملايين اللاجئين الداخليين والخارجيين في هذه الدول وفي دول عربية اخرى نتيجة حروب وصراعات أخرى لوجدنا ان حجم الصراع في منطقتنا يكاد يخنقها ويدمرها من دون ان نلتفت اليه، ولوجدنا ان حرب الخليج الثانية التي بدأت باحتلال العراق للكويت كانت اخطر هذه الصراعات وأكثرها تدميراً. اذ بلغت الخسائر المادية التي شملت هبوطاً في التنمية وتكاليف هائلة لاعادة البناء، اضافة الى تكاليف الحرب في كل من العراق الكويت، واضافة الى خسائر الدول العربية الأخرى، ٦٢٠ بليون دولار.

في المقابل هناك نقص كبير في العالم العربي في فهم الصراعات وأسبابها الموضوعية والذاتية. فعلى سبيل المثال تصرفنا في العالم العربي بعد حرب الخليج الاولى كان شيئاً لم يكن، فلا النتائج عنتنا ولا الآثار كانت مجال اهتمامنا. وما ان انتهت الحرب انتهى اهتمامنا بكل من العراق وايران. هكذا في كل نزاع او توتر، أكان يعنينا او يعني غيرنا، احتكمت البلاد العربية الى سلسلة من الوسائل في علاج نزاعاتها وخلافاتها الداخلية والخارجية فكانت في معظمها وسائل اما تلتف حول المشكلة او تتفاداها، اذ ننظر الى خلافاتنا في اطار توجهات احادية تختزل الصراع.

وحين نعالج صراعاً او خلافاً، نركز اهتمامنا على المظاهر والعوارض لا على الأسس والمسببات. هذا يعني بالنسبة الينا الحاجة لأن نفهم طبيعة الصراعات، ومعنى الحرب، كما ان نعمق وعينا في ما يساعدنا على تبني سبل واستراتيجيات وتقنيات تعيننا على حل النزاعات والسعي الى تفادي توسعها. اي علينا البحث عن وسائل لادارة هذه الصراعات بما يضمن تامين الاحتياجات الانسانية التي تقف وراءها. وهذا يتطلب بلورة خبرة في التعامل مع اسس التحول الديموقراطي القائم على استيعاب الخلافات وتحويلها الى اسس للاصلاح، كما استيعاباً دقيقاً لنمط الخلافات التي تقوم بين الدول وتضعها في مواجهة بعضها بعضاً. ان الوعي باسس حل الصراعات ووسائل حل النزاعات مسالة رئيسية في ادارة صراعات المستقبل وابقائها على نار هادئة او تفادي انتقالها الى حالة حرب وعداء مستعصية.

وننطلق في هذا من ان لكل خلاف ابعاد الموضوعية والذاتية. فهناك البعد الموضوعي الذي يتعلق بالحدود او بالأمن او بالاقتصاد او بالغذاء والفقر او بالظلم والمشاركة والحقوق وغيرها وهناك من جهة اخرى البعد الذاتي للخلاف والذي يتلخص بطريقة واسلوب معالجة الاحتياجات والنواقص الموضوعية. فالجانب الذاتي في اي خلاف مرتبط بقيام احد الاطراف بتحويل خلاف المصالح الموضوعي هذا الى محاولة فرض ارادته باستعمال الوسائل المتاحة ومنها العنف.

ان البعد الذاتي لاي صراع مرتبط بالنخب الحاكمة ومزاج السياسيين ومعلوماتهم وحكمتهم والاجواء الشعبية في بلادهم. بمعنى اخر، يستلزم البعد الذاتي لاي صراع سلسلة من القرارات تؤدي بالنتيجة اما الى تهدئة الصراع او الى تفجيره. ان تطور اي صراع مرتبط برغبة القادة في استغلاله ودفعه الى افاق جديدة تعكس موقفهم واحتياجاتهم ومستقبل زعامتهم.

ولهذا نتساءل في ظل ظروف بلادنا العربية: كم من الصراعات صعّدت واتخذت ابعاداً متفجرة نتيجة لطغيان الذاتي على الموضوعي؟ وكم من الحروب والمواجهات بدأت نتيجة لنقص في المعلومات، وسوء فهم القادة، وعدم تقدير النخبة، وغياب الحوار؟ أولم تكن الحرب العراقية – الايرانية، ثم الغزو العراقي للكويت، وجانب كبير من الحرب الاهلية اللبنانية والسودانية وغيرها نماذج لتحويل الخلافات الموضوعية والمحقة الى حد ما الى صراعات كبرى دامية استناداً الى تصورات ذاتية تكمن في عقول القادة؟ أوليست تلك نماذج لتناقضات موضوعية كان في الامكان التحكم بالجانب الذاتي منها وبالتالي ايجاد حلول اخرى لها من دون جعل المغامرة والحسابات الخاطئة تتحكم في مجرياتها؟

ان موضوع الصراعات وسجله في العالم العربي لا يدعو للتفاؤل على المدى القريب. لكن بعد كوارث حربي الخليج اصبح من الضروري الالتفاف الى منطق السلم والتعاون في عالم العرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتطلب جهوداً كبيرة ووعياً بخطورة المرحلة كونها قد تكون تمهيداً لنزاعات لا حد لها او تمهيداً لبناء صرح سلمي يعمّ المنطقة ويؤدي بها الى الازدهار المفقود.

ويعزز رأينا هذا استمرار التفاوت الصارخ بين الجماعات والدول في الحصول على الموارد والقيم. فالدول العربية الكبيرة تجاور الصغيرة، والدول الغنية تجاور الفقيرة، والدول القليلة العدد والسكان تجاور الكثيفة العدد والسكان.

وستكون مشكلات التوزيع الداخلي للثروة، وتوزيع الحصص، وقضايا المشاركة والتعبير والحرية قضايا جوهرية للتنمية وللانسان في كل المجتمعات. في المقابل سنرى ان القادة الاجتماعيين والسياسيين للدول او للجماعات والفئات على اختلاف انتماءاتها تحمل باستمرار مطالب جماعاتها وقواعدها ودولها الى النظام الدولي او لنظامها الداخلي والاقليمي، وذلك من اجل زيادة حصة او للمشاركة بقرار او لتقرير مصير قضية. ويتم هذا وسط سباق للتسلح اقليمي لا مثيل له. لهذا ستطوقنا التوترات بسنحيا مع احتمالات الصراعات عند كل منعطف وامام كل تحد. وسنعاني في المدى المنظور من صعوبة التنبؤ بسلوك القادة والنخب السياسية، وذلك لان القيادات جزء من مؤسسات معقدة التركيب فائضة بالمعلومات غير واضحة الافق والسلوك.

هذا ومن اجل نشر الوعي بالصراعات وابعادها لا بد من تشجيع نشر مراكز لحل النزاعات وللدراسات السلمية اولاً في جامعاتنا الوطنية والخاصة. وحتى الآن لا يوجد في البلاد العربية سوى مركز واحد لدرس النزاعات أو لتدريس النزاعات وتشجيع الدراسات السلمية، وهو المركز الذي انشئ اخيراً في الجامعة الاميركية في بيروت وبدأ اخيراً في اخذ خطوات هدفها: تعميق وتوسيع المعرفة بين المثقفين والاساتذة لنظريات حل النزاعات وتحليلها. بالاضافة الى بلورة برنامج علمي تدريسي يختص بالنزاعات كما يختص بالدراسات السلمية، والمبادرة في طرح قضايا الصراع والخلاف الاجتماعي والسياسي بشكل علني وفي مجالات متعددة. كما يتضمن البرنامج تطبيق مبادئ حل النزاعات وتقنياتها في برامج تدريب المعلمين وفي مجال التعليم في المدارس.

وستبقى مسؤولية ذوي الفكر في المجتمعات العربية البحث عن وسائل مقنعة وطرق مبدعة تساعد في التخفيف من الصراعات. وفي امكان عالم الاجتماع والسياسة والتاريخ والفكر والفلسفة وغيره طرح حلول وتوضيح خيارات وطرق ووسائل. في امكانه ان يوضح طبيعة احتياجات جميع الاطراف وأمانيها، وذلك في اطار البحث عن مسببات الصراعات وجذورها وعلاجها علاجاً سليماً وعادلاً. وفي امكانه ان يطرح حلولاً اقتصادية وادارية تخفف من الصراع. علينا البحث اذن عن الصراعات العديدة والخلافات الكثيرة وهي في مهدها، وذلك خوفاً من ان تتحول في لحظة غفلة الى صراعات دموية تؤثر في صرح الوجود العربي وتاخذ معها امن الانسان والمواطن في هذا الجزء من العالم. علينا البحث عن حلول والمساعدة على نشر روح التعاون والبناء السلمي بين الدول وضمن المجتمعات. وسيتحكم في كل شيء تفكير القادة اولاً والمجتمع بفئاته ومثقفيه ونخبته بكل ما يتعلق بالسلم او الحرب. وهذا يعني ان رؤيتهم الضيقة ستكون لعنة لنا ولاجيالنا المقبلة، اما رؤيتهم المنفتحة فتعني انفتاحاً كبيراً في كل مجال ممكن ايضاً لابنائنا ولمجتمعاتنا.

---

* أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

* * للتعمق في موضوع الصراعات وجوانبه النظرية انظر دراستنا بعنوان: «النزاعات وحلها: اطلالة على الادبيات والمفاهيم»، المستقبل العربي، ١٧١، (ايار/ مايو ١٩٩٣)، من ٨١ – ٩٩.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

النجاح في حل مشاكل الشرق الأوسط هو مقياس نجاح السياسة الأميركية!

العرب والمسلمون يدفعون ثمن غياب الاتحاد السوفياتي



المصدر : الحــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

لم ينجح الرئيس الاميركي بيل كلينتون باقناع الدوائر السياسية في اميركا بأن التحاقه المتأخر بقطار الحل الاوروبي لمسألة البوسنة هو قرار حكيم اتخذته ادارته باعتباره القرار الأكثر تمثيلاً لمصلحة الشعب الاميركي، كما قال وزير خارجيته وارين كريستوفر مبرراً التراجع عن خط الدفاع عن حق الشعب البوسني المسلم في الحصول على كيان سياسي خاص به. وقد عبّر الصحفي الاميركي وليم سافاير عن رأي غالبية الاميركيين عندما اعتبر في مقابلة اجرتها معه شبكة «ن. ب. سي» التلفزيونية ان حقيقة الموقف الاميركي الرسمي لا تعدو ان تكون استسلاماً للطرف الصربي. وقال: يفترض ان يرفرف هذا الصباح علم ابيض فوق البيت الابيض.

ذلك ان كلينتون كان قد بدأ منذ حملته الانتخابية يتحدث عن استخدام القوة ضد الصرب، ولا سيما عن عمليات قصف جوي محددة. وركّز انذاك على الجانب الاخلاقي، مؤكداً انه لا يمكن للولايات المتحدة ودول العالم البقاء مكتوفة الايدي امام ممارسة التطهير العرقي وارتكاب المجازر وعمليات الاغتصاب، وقد طرح المشكلة في ذلك الحين كصراع بين الخير والشر. ومن هنا كان رفض الرئيس الاميركي تأييد خطة فانس ـ أوين القائمة على تقسيم البوسنة على أسس عرقية.

الا ان الولايات المتحدة ما لبثت ان اجرت اول تحول مفاجيء في موقفها من هذه المسألة بقبولها هذه الخريطة بعد وقت قصير، الى حد انها مارست ضغوطاً على الجانب المسلم لكي يحذو حذو الكرواتي ويوقّع على خطة فانس ـ اومن، فيما كان الصرب انفسهم لا يزالون يصرون على رفض التوقيع.

ورأى عدد كبير من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي ان في التحول الذي اجرته الادارة مظهراً من مظاهر ضعف القيادة الاميركية، اعطى روسيا والاوروبيين الغربيين فرصة ملء الفراغ السياسي وفرض موقف جديد على الولايات المتحدة.

ومما صور قرار كلينتون هذا التصوير الشعور الآخذ بالازدياد في الولايات المتحدة بأن اوروبا بدأت تنفرد لسياساتها، وان مرحلة اوروبا المطيعة قد انقضت، ليأتي دور اوروبا الموحدة التي لم يعد بالامكان ممارسة الوصاية عليها. ومع ان هذه الرؤية غير واقعية تماماً، الا انها هي الرؤية السائدة في معظم الاوساط الاميركية، مما ارتد على زعامة كلينتون بضرر كبير.

وترتفع في الفترة الاخيرة اصوات عديدة في العالم، ولا سيما في آسيا، تطالب الولايات المتحدة بالتوجه اليها وكأنها، على ما قال احد الكتاب الساخرين في اميركا، تحاول ان تعوض على الرئاسة الاميركية شعور الاحباط وتنعش في البيت الابيض المعنويات الذابلة.

كان رئيس الوزراء الاوسترالي بول كيتنغ اصرح الجميع في التعبير عن مثل هذه المشاعر وذلك حين قال، في ظهور صباحي له على شاشات التلفزة الاميركية، ان على الاميركيين التوجه نحو آسيا ودول المحيط الهادىء لتحقيق امنهم الاقتصادي.

وأضاف ان الولايات المتحدة تستثمر مائتي مليار دولار من دول الاطلسي وثلاثة مليارات اخرى في دول المحيط الهادىء، وان هذه هي منطقة النمو



العالي الدخل بينما اوروبا هي منطقة النمو المنخفض الدخل.

وتابع: لا تقنطوا ايها الاميركيون وأنتم تشهدون وداع الحلف الاطلسي. لا يزعجكم سير اوروبا على طريق الاستقلال. تعالوا الينا حيث النمو اضخم، وحيث الناس تطلبكم بحق!.

وهذا النوع من العروض يسمعه في هذه الايام الكثير من كبار المسؤولين الاميركيين وهم يحاولون استيعاب مشاكل تتعلق بموازنات تجارية غير متوازنة، او بحقوق الانسان، او بالديمقراطية في تلك المنطقة.

ومؤخراً، واثناء انعقاد مؤتمر دولي في طوكيو، قال رئيس وزراء سنغافورة: ان من مصلحة آسيا ان تعيد لاميركا القدرة على المنافسة. فهناك طريق واحد، امام آسيا هي ان تفتح اسواقها بشكل اوسع للبضائع الاميركية.

وفي تموز (يوليو) المقبل حيث سينعقد في سنغافورة مؤتمر تحضره الولايات المتحدة واليابان وأوستراليا وكندا ونيوزلندة وكوريا الجنوبية والدول الاعضاء في منظمة جنوب شرق آسيا، سيتبين مدى الاستعداد الاميركي لصياغة نظام امني جديد للمنطقة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة المنصرمة.

ويلاحظ انه بعد اقدام الوطنيين في مجلس الشيوخ الفيلبيني في السنة الماضية على مطالبة اميركا بانهاء قواعدها، توالت دول جنوب شرق آسيا على منح بلدانها للقوات الاميركية، من اجل التدريب المشترك والخدمات اللوجستية، لا لشيء الا لابقاء الوجود الاميركي العسكري في المنطقة.

والخوف من الجار القوي يلعب دوره في رغبة الآسيويين في الابقاء على اميركا حاضرة هناك. فهي وحدها القادرة على لجم مطامع اليابانيين والصينيين والكوريين الشماليين الاقوياء عسكرياً.

وقد اصبحت دول شرق آسيا اكثر حرصاً على عقد اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة من منطلق الذعر من ان يستتبع خروج اميركا العسكري من آسيا النتائج نفسها على الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي التي تركها خروج الاتحاد السوفياتي من الدول التابعة له.

ولا يغتر الآسيويون هناك بسرعة النمو الاقتصادي الذي عرفوه في السنوات الاخيرة، وهو النمو الاسرع في العالم كله، لانهم يدركون احتمالات النزاع على الارض والحدود القائمة في شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبية. وكل من الصين وتايوان وماليزيا والفيلبين وبروناي له الاطماع نفسها في جزر سبرتلاي الواقعة على خطوط تجارية حيوية تمتد من بحر الصين الجنوبية حتى اليابان، فضلاً عن ثروات الزيت والغاز الطبيعي الكامنة على مقربة من هذه الجزر.

هذا ولا يتوقف اصدقاء اميركا في شرق آسيا من مطالبتها بتكثيف اهتمامها الامني بمنطقتهم، سيما وان خطر الصين النووي حقيقة اضخم من ان تجابه بخفة. فأي احتلال في توازن القوة في العالم مصدره الصين سيكون من النوع الجديد كلياً ولن يجدي القول بأنها مجرد لاعب من لاعبين عديدين لأنها مؤهلة لان تصبح بعد ثلاثين سنة اكبر لاعب شهده التاريخ البشري، حسب تعبير رئيس وزراء سنغافورة.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

ومع ذلك فان الولايات المتحدة مضطرة ان لا تستمع الى الاصوات الصديقة المتزايدة في شرق آسيا كأسباب كافية لتعزيتها عن خسائر ومشاكل تعانيها في اوروبا وفي غير اوروبا من القارات، بل حتى في آسيا نفسها، ومنها العالم العربي والاسلامي. فالأهم في نظرها يبقى في الشرق الاوسط واوروبا لا في اي مكان آخر. والنجاح في حل مشاكل الشرق الاوسط واوروبا هو مقياس نجاح السياسة الاميركية عموماً، والقيادة الاميركية الجديدة خصوصاً.

وهنا يبرز الالتزام الاميركي بموضوع السلام العربي - الاسرائيلي باعتباره التعهد الاكبر والاثقل الذي اخذته اميركا على نفسها منذ عهد الرئيس الاميركي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر.

ولا بد من الاعتراف بأن قرار الرئيس الاميركي السابق بمواجهة قضايا الشرق الاوسط كلها انطلاقاً من محاولة حل عقدة الصراع العربي - الاسرائيلي هو اجرأ قرار اتخذه رئيس اميركي على صعيد السياسة الخارجية. وذلك ان الوصول الى نتيجة فيه يقتضي أمراً في غاية الصعوبة، وهو ان تستطيع الولايات المتحدة الوقوف وقفة حيادية بالفعل بين العرب واسرائيل.

وانتظر العرب ولا يزالون ينتظرون اتضاح ملامح هذا الحياد الذي علمتهم الايام التشاؤم في كل ما يتصل به من خطوات ومتطلبات.

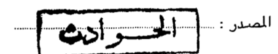
والقليل من التفاؤل الذي كان يمكن ان ينشأ عندهم حول حيادية الموقف الاميركي يمحوه بيل كلينتون باعادة التأكيد اكثر من مرة على التحالف الستراتيجي بين اميركا واسرائيل، اذ اي حياد يبقى ممكناً في ظل ستراتيجية اميركية من هذا النوع؟

واللافت ان التأكيد على هذه الستراتيجية تم في اعقاب حرب الخليج حيث كان قد تراءى لمعظم الحكومات العربية ان وحدة حال حقيقية باتت تحكم العلاقة العربية - الاميركية ما دام الطرفان العربي والاميركي قد اتفقا على ان يكونا في موقف واحد ازاء تصرف العراق نحو قضية تهمهما معاً.

هذا وان القاصي والداني من ابسط موظف في الادارة الاميركية الى اي مراب يهودي عادي في نيويورك يعرفون تماماً الطبيعة غير المنضبطة للطغمة الحاكمة في اسرائيل ويعرفون انّ ايّ تحالف بين اميركا واسرائيل ولو سميّ ستراتيجياً لن يكون من الناحية العملية محترماً من الاسرائيليين لا في اهدافه الكبرى ولا في تفاصيل تطبيقه.

ويكفي ان نقول انه في مصر نفسها المرتبطة مع اسرائيل باتفاقيات معاهدة كامب ديفيد، والتي تعاني من الاصولية والتطرف والارهاب، والتي تنسق ادارتها مع الولايات المتحدة في هذا الميدان الى حد الاستعداد لاستقبال فريق أمني اميركي رفيع المستوى لتدريب عدد من القيادات الامنية المصرية على اسلوب مكافحة الجريمة، انتشر اعتقاد بعد حادث انفجار الازبكية الاجرامي ان الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) يمكن ان تكون لها يد في تدبيره، وقد روت معلومات ان السلطات المصرية بدأت بالفعل في الاهتمام بهذا الاتجاه، وذلك بعدما تأكدت من جهاز استخبارات غربي من ان بعض الاوروبيين ممن يعملون في الموساد قد حصلوا على تأشيرات دخول الى مصر في فترة قريبة من وقوع الحادث. وأضافت المصادر قائلة ان جهاز الاستخبارات الغربي زود



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

مصر ببعض اسماء هؤلاء العملاء.

وما هذه الاقوال الا واحد من المؤشرات التي تدل على النيات التخريبية لاسرائيل في البلد العربي الذي تعاقد معها على السلام، وكانت الولايات المتحدة هي راعية التعاقد. فهل يمكن الاطمئنان الى تحالف ستراتيجي تكون اسرائيل احد طرفيه، وتكون هذه نواياه نحو دولة مسالمة كمصر؟ واذا اطمأنت واشنطن اليه، فهل نعترض ان يطمئن اليه العرب والفلسطينيون الذين يراد مصالحتهم مع اسرائيل بسلام تكون فيه واشنطن الحكم الحيادي؟

وماذا يريد الاميركيون كضمانة عربية سلمية تغنيهم عن تحالفهم الاستراتيجي مع اسرائيل اكثر من رؤية وزير اسرائيل (هو وزير البيئة يوسي ساريد) يحضر مؤتمراً اقليمياً للبحر المتوسط في بلد عربي هو الدار البيضاء؟ ومع ذلك، وعلى الرغم من انها اول مرة تحضر فيها اسرائيل منتدى رسمياً في المغرب او اي بلد عربي، فان اي رد فعل شعبي او رسمي لم يقع، بل ان بعض المغاربة قال: ان اسرائيل تجري مع العرب مفاوضات سلام للشرق الاوسط، فما المانع من ان تبحث معهم مسائل البيئة؟ وقال مندوب مصر: «قضايا البيئة لا تعرف الحدود». وقالت ممثلة الجزائر: «ان مشاركة وزير اسرائيلي في المؤتمر لا تأتي بأي جديد بما اننا نتناقش معهم في الامم المتحدة».

وكما ان العرب لم يفهموا مفهوم الحياد الاميركي بين العرب واسرائيل وهو المقترن بالتحالف الستراتيجي مع اسرائيل، كذلك هم لا يفهمون الحياد الاميركي بين البوسنيين المسلمين وصرب البوسنة، بعد ان كان بيل كلينتون يصرح أثناء معركته الانتخابية ان لا حياد بين الخير والشر، معتبراً ان وجود البوسنيين المسلمين في البوسنة خير محض تماماً كوجود الصربيين في جمهوريتهم والكرواتيين في جمهوريتهم.

واذا كان الحق العربي في فلسطين قد اصبح على كرّ الايام والسنوات يحتمل بعض المراوغة في الاعتراف به، فان الحق البوسني المسلم في البوسنة لا يحتمل اي ذرة من هذه المراوغة نظراً لقصر المدة التي تم فيها الاغتصاب وقرب العهد بالزمن الذي قال فيه كلينتون كلامه الاول المختلف عما يقوله الآن كل الاختلاف.

من هنا خوف الغيارى على الصداقة الاميركية ـ العربية من ان تؤذيها بعض تقلبات الموقف الرسمية التي تصدر تباعاً عن البيت الابيض وعن وزارة الخارجية، وخصوصاً عن الاعلام الغربي الموجه عالمياً ضد العرب والمسلمين. ولا يمكن تبرئة القيادات العربية العليا من مسؤولية حملة عنصرية واضحة الانحياز مصبوبة كلياً على العرب وكأنهم اصبحوا فجأة المسؤولين عن كل الشرور الموجودة في هذا العالم. وكل ما يجري على هذا الصعيد يؤكد التعليلات التي قال بها البعض بعد انهيار الشيوعية والتي رشحت العرب والمسلمين لان يكونوا بديلاً عن صورة العدو التي خسرها الاميركيون والغربيون بغياب الاتحاد السوفياتي. فقد ماتت الشيوعية ليتفضل العرب والمسلمون، فيجلسوا على خشبة التمتع السادي لغرائز الدعاية العنصرية التي ينشرها في كل سماء جميع وسائل الاعلام الحديث العملاقة.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٣

الأهرام المسائى

لغة النضج والواقعية

الدولة الناضجة هى الدولة التى تستطيع ان تحدد اهدافا واقعية ومعقولة لقضايا امنها القومى.. يستوى فى ذلك ان تكون هذه الدولة دولة صغيرة أو متوسطة أو دولة عظمى.. كما يستوى ايضا ان تكون دولة ذات دور اقليمى أو دولة ذات دور عالمى.. فالمهم ان تكون قضايا امنها القومى محددة على اسس واقعية تتناسب مع موقعها الجغرافى وتراثها التاريخى وحدود مواردها البشرية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية فالدولة التى تحدد لأمنها القومى اهدافا اعلى من قدراتها لابد انها ستتعرض للاخفاق والفشل طال الزمن ام قصر.. كذلك فان الدولة التى تحدد لامنها القومى اهدافا اقل من قدراتها هى فى حقيقة الامر دولة مذعورة تهدر مواردها وتعرض نفسها ايضا للضياع.

التوازن اذن مطلوب وبدقة عالية بين أهداف الأمن القومى لأية دولة وبين مواردها المختلفة وقدراتها المتنوعة لكى يمكن وصف هذه الدولة بالنضج ووصف سلوكها السياسى بالرشاد والمعقولية.

ولابد لنا فى العالم العربى ان نتعلم من تجارب غيرنا ومن الدول الأخرى فى عالمنا كيفية صنع هذه المواءمات الاستراتيجية الاساسية لكى لا نورد شعوبنا موارد التهلكة.. علينا فى العالم العربى أن نتخلى عن العنتريات التى لا تفيد.. وأن نسعى فى نفس الوقت إلى طرح قضايانا الطرح الصحيح الذى يجعلها مقبولة عالميا وقابلة للتحقيق عمليا ومتوائمة مع امكاناتنا وقدراتنا دون تهوين أو تهويل.

امامنا مثلا نموذج صدام حسين فى العراق ذلك النموذج الشاذ الذى ظل يطرح نفسه طوال حقبة الثمانينات كزعيم للقومية العربية ويوهمنا ان وحدة العالم العربى على راس الاهداف التى يسعى اليها ثم اذا به فى مطلع عقد التسعينات ينقض على الكويت فيغزوها ويطلق عليها إلته الحربية فتشبع أهلها تقتيلا وارضها تخريبا.. وحينما تصدت له الامم المتحدة تحت قيادة أمريكا وكل الدول العظمى دائمة العضوية فى مجلس الامن دفاعا عن استقلال الكويت أخذته العزة بالاثم ولم يشأ ان يتراجع مفضلا ان يخوض بجيشه المحدود حربا ضروسا ضد ٣٣ دولة تقريبا على رأسها الة الحرب الامريكية والفرنسية والبريطانية.. وكانت النتيجة المعروفة سلفا هى الهزيمة المروعة للجيش العراقى وتعريض العراق نفسه الى احتمالات كئيبة من فقدان السيادة الى تفتيت وحدة أراضى الوطن العراقى الى غير ذلك من الآثار السلبية.

وأمامنا أيضا نماذجا أقصى اليمين وأقصى اليسار الفلسطينى اللذين لايتفقان الا فى شئ واحد هو معارضة عملية السلام والمفاوضات المباشرة مع اسرائيل رغم ان البديل كما أثبتت لنا تجارب السنين الطويلة الماضية هو المزيد من اهدار الحقوق العربية والفلسطينية وضياع الفرص الممكنة للسلام فى المنطقة واستمرار حالة اللا حرب واللا سلم التى تدفع قدراتنا العربية الى التآكل والاهتزاز دون ان تحقق لنا مصلحة او ترد لنا حقا مغتصبا.

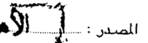
اننا كما يقول العقل وكما يقول تيار الاعتدال العربى والفلسطينى لن نخسر شيئا اذا تفاوضنا مع اسرائيل لأننا نتفاوض دون ان يكون فى مقدور احد ان يجبرنا على أن نقدم تنازلات تمس جوهر حقوقنا العربية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، ولكن العقول المتخلفة للأسف ترى ان التفاوض يعنى التفريط فى الحقوق، وهو أمر لم يحدث ولن يحدث.

ان الصورة العربية أمام العالم يجب ان تتغير.. ولن تتغير هذه الصورة الا اذا تحدثنا مع عالمنا بلغة مشتركة هى لغة الواقع والواقعية، لغة الدول الناضجة التى تستطيع ان تقيس قوتها

بمقاييس صحيحة ودقيقة، وان تحدد ابعاد مصالحها القومية وقضايا امنها القومى دون مغالاة ذات اليمين أو ذات اليسار، وان تختار دائما الوسائل المناسبة لكى تستخدمها فى تحقيق هذه المصالح وحماية هذا الامن القومى.. فتلك هى لغة النضج والواقعية التى لم يعد العالم يفهم سواها.. أما لغة الرومانسية السياسية.. لغة التشنج والمبالغات الكلامية فإنها لغة عفى عليها الزمن ودفنت فى مقبرة التاريخ.

المحــــــرر



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٣

أمضيت اسبوعا فى اسبانيا، كان لى خلاله لقاء مع احد المفكرين السياسيين الاسبان، ودار بيننا حوار حول التحدى الذى ستواجهه شعوبنا فى القرن القادم، وضرورة التنبه الى ذلك التيار الذى يحاول أن يغرس فى الاذهان ان العالم مقبل لا محالة على صدام دموى بين حضارات، وهو تيار وراءه اصحاب مصلحة فى تكثيف الحدود التى تفصل بين اطراف هذا الصدام، خاصة بين الغرب المسيحى وبين الاسلام.

نحن .. ونظرية انتحار العالم

عاطف الغمرى

وانهم سوف يسعون الى دفع الخلاف الطبيعى بين أى حضارتين الى هاوية صدام. وكان من رأى هذا المفكر ان هذه نظرية انتحارية، لان التطور الذى بلغه العالم الآن يحتاج الى تنوع ثقافى حضارى، واعتماد متبادل، وبناء هيكل جديد للامن والتعاون الدوليين، لاننا لم نعد شعوبا يمكن ان تعيش وراء اسوار تعزلها عن بعضها بعد ان تنوعت وتشعبت وتعددت وسائل الاتصال السياسى والثقافى والفنى والادبى، الى حد تداخل الخطوط وتاثرها وتاثيرها فى بعضها البعض.

كنت اتحاور مع هذا المفكر فى اسبانيا بينما فى ذهنى تلك النظرية الانتحارية التى اتابعها منذ فترة فى دراسات وأبحاث المهتمين والمتخصصين فى الغرب، والتى تميل الى القول بان سياسات العالم تدخل عصرا جديدا لايستغنى فكريا واقتصاديا عن وجود العدو، وحين يكون هناك عدو، فإن النزاع حين يتفجر فى اشتباك دموى أو حروب كبيرة، فسيكون سببه ومصدره ووقوده هو مصدر ثقافى حضارى الهوية.

ثم قرأت مؤخرا تلك الدراسة التى نشرتها المجلة الدورية الامريكية «فورين أفيرز» والتى كتبها البروفيسور صمويل هانتنجتون أستاذ علم الحكومات بجامعة هارفارد، والتى يبلور فيها خطوط هذا التوجه السياسى فى الغرب، ويقول: «ان النزاع بين الحضارتين الغربية والاسلامية على طول خط الانقسام بينهما ظل قائما طوال ١٣٠٠ عام، وليس محتملا ان ينتهى»

وما يجرى الآن فى البوسنة وفى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، هو جزء من ذلك. وان النزاعات المحلية التى يرجح لها ان تتحول فى السنوات المقبلة إلى حروب كبرى، سوف تكون هى تلك التى تشتعل على خطوط التقسيم بين الحضارات. وأن كل مجموعة من الدول تنتمى إلى حضارة معينة تتورط فى حرب ما مع شعوب من حضارة اخرى، سوف تسعى إلى حشد تاييد لها من بين شعوب منتمية إلى نفس حضارتها.

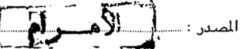
وانه اذا كان العالم قد قسم أثناء فترة الحرب الباردة إلى عالم أول وثان وثالث، فإن هذا التقسيم لم يعد له معنى فى العصر الجديد، حيث لم يعد التقسيم حسب النظام السياسى او المذهبى أو الاقتصادى، وانما حسب الهوية الثقافية والحضارية للدولة.

□□

واذا نحينا جانبا هذه النظرية - والتى بدأ يظهر لها انصار فى الغرب، وترديد غير واع فى معزوفة عالمية الصوت والأداء كالأوركسترا، فى الإعلام الغربى. فإن من الواضح ان الرأى الذى كان موضوع حوار لى فى أسبانيا، هو الأكثر وعيا وإدراكا لطبيعة العصر، وقد لاتكون الدعوة للصدام الدموى للحضارات، مبنية على عدم وعى، بل يلوح أن أساس وجودها هو أنها تعبر عن أصحاب مصالح اقتصادية هائلة لها تأثيرها وضغوطها على

التوجهات الاعلامية والسياسية للقوى الكبرى، بحكم ان الحروب هى المصدر الاكثر جلبا للمكاسب بالوف المليارات، عن



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

أى مصدر آخر، بما فى ذلك تشغيل مصانع السلاح، وازدهار الشركات التى تتولى اعادة تعمير ما دمرته الحروب.

ولذلك فإن هذه المصالح مهتمة - لدواعى البقاء - برواج تيارات الكراهية، والعنصرية، والتعصب العرقى والقومى، الذى ينطلق فى العالم اليوم كإعصار مدمر. وبالتالى فإن هذه الدعوة ليست فى صالح شعوب الغرب ذاتها.

ذلك ان الغرب نفسه يعيش الآن مأزقا حضاريا يحتاج فيه إلى الحضارات الأخرى، بدأت تتضح معالمه بعد أن زال الغبار الذى غلف الجو من حول انهيار بنيان الأنظمة الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية. فهذه الهزيمة للماركسية لم تكن فى حقيقتها انتصارا لأنظمة الغرب، لأن الماركسية وليدة المجتمع الغربى، وتعبير عن موقف من داخله، تجاه ظروف كانت تسوده هى التى أفرزت هذا الفكر.

والرأسمالية بإطارها السياسى والمذهبى والاقتصادى المطبق فى المجتمعات الغربية، تمر هى الأخرى بأحرج لحظاتها التاريخية، بعد أن بدأ يتكشف ان تيارات التعصب والكراهية وإحياء النازية، التى اشتعلت كالحريق فى كثير من الدول الغربية، تهز استقرار فكرها ومجتمعاتها، هى تيارات تعبر عن إحساس بخيبة الأمل فى هذه الأنظمة التى وان كانت قد حققت للانسان الوفرة المادية، إلا أنها لم تحقق له السعادة، حتى ان مراكز الابحاث فى هذه المجتمعات شغلت فى السنوات القليلة الماضية برصد هذه الظاهرة ودراستها، خاصة وقد اقترنت بها حالة إحباط شديد تجاه نظم الحياة والعلاقات مثل: الزواج، والأبوة والأمومة، والإباحية الجنسية، وهو ما أثار ذلك التيار الذى حمل اسم «الثورة الجنسية»، اى الانقلاب على مايسود هذه المجتمعات من نمط للعلاقات طال أكثر من ٤٠ عاما. وهو ماجعل الحياة تخلو فى كثير من الأحيان من المشاعر الروحية البسيطة، والأمان الانسانى.

ولم يقتصر الأمر على هذا الجانب، بل اصبحت تركيبة النظام السياسى نفسه موضع نظر، بعد تكشف مدى تغلغل الفساد السياسى فى كافة مستويات الحكم حتى قمتها فى عدد من الدول الهامة فى اوروبا الغربية، وحيث تصدعت هذه مع الجلبة أركان نظرية الانتصار النهائى للنظم المطبقة فى الغرب، وهى النظرية التى عرفت بنهاية التاريخ، والتى روج لها صاحبها المفكر الأمريكى فوكو ياما، وجندت وراءها حملة دعائية كبرى لها.

ذلك كله دحض أسس الدعوة لاقامة خطوط الخصومة الفاصلة بين الحضارات، وعزز معنى الاتجاه للتبادل الحضارى، وحاجة الحضارات المختلفة لبعضها البعض تأخذ هذه من تلك مايقويها ويغذيها ويجدد حيويتها وينقذها حتى من نفسها، خاصة وانه لايوجد دوام أبدى لأية حضارة، فالحضارات تظهر وتصعد وتهبط وقد تختفى.

والتنوع الحضارى هو السمة التى خلق عليها الله - سبحانه وتعالى - البشرية، لتتعدد، وتتقابل، وتتعاون، وتتبادل الأخذ والعطاء. أما حين تظهر دعاوى إقامة الخطوط الفاصلة، وتحصن الحضارات فى الخنادق فى مواجهة بعضها، فتلك دعاوى وراءها مصالح قوى يهمها ان ينزلق العالم بأكمله إلى هاوية الكراهية والتعصب، وما يجره كلاهما وراءه من موت ومجاعات وخراب.

والمثير للتأمل اننا نحن كعالم عربى، لم نكن بعيدين عن أبحاث وأفكار أصحاب هذه النظرية.. وذلك موضوع مقال آخر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

حين توقفت بالتأمل امام نظرية الصدام الدموى المحتمل فى القرن القادم بين الحضارات، والتى عرضها فى دراسته البروفسور الامريكى صمويل هانتنجتون استاذ علم الحكومات بجامعة هارفارد، فقد اثار انتباهى قوله : ان الحرب العالمية القادمة ـ اذا كانت هناك حرب عالمية ـ سوف تكون حربا بين حضارات

ثم توصيته القائلة : اننا يجب ان نحد من التوسع فى القوة العسكرية للحضارات الاخرى التى يمكن ان تكون خصوما محتملين، خاصة الحضارة الاسلامية، كما يجب علينا استغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الاسلامية.

هذه الدعـــوة لاحتواء العالم العربى

عاطف الغمـــرى

كانت هذه التوصية ضمن عدة مبادىء يطرحها الكاتب، كملامح لعلاقات العصر المقبل، ومنها:

(١) ان من مصلحة الغرب ان يدفع الامور نحو وحدة وتعاون اكبر بين الدول المنتمية الى حضارته، خاصة بين اوروبا وامريكا الشمالية، وايضا المجتمعات فى اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية التى تعتبر ثقافاتها وثيقة الصلة بالغرب، والعمل على المحافظة على علاقات وثيقة مع روسيا واليابان، لمساعدة المجموعات الحضارية الاخرى المتعاطفة مع قيم الغرب ومصالحه

(٢) ان الاقليمية الاقتصادية تزداد فى العالم، وانها لن تنجح الا اذا كانت جذورها ممتدة الى علاقات دول تربطها حضارة مشتركة

مع العلم ان شكل العالم فى الفترة المقبلة سوف يتحدد الى حد كبير على اساس التفاعل بين سبع مجموعات حضارية هى : الحضارات الغربية، والكونفوشيوسية، والاسلامية، والهندوسية، والسلافية الارثوذكسية، وحضارة امريكا اللاتينية، وربما افريقيا

■■■

امام هذه النظرية ينبغى علينا ان نلاحظ ان الاسلام من زاوية التصور الاستراتيجى العملى للسياسات الغربية، وليس من زاوية التكتيك، يقصد به فى غالب الاحيان، العرب وعالمهم العربى حضاريا وتاريخيا وجغرافيا وبشريا:

فإيران فى اطار المفهوم الاستراتيجى للغرب هى مجرد دولة.. وتركيا ايضا عبارة عن حدود قومية لدولة: اما العالم العربى بهويته فهو المقصود بالاسلام، حين يتكلم اصحاب النظرة الاستراتيجية العالمية، الذين يعتقدون انه لو نهض هذا العالم العربى، وتوحد وامتلك ارادته، وسادته انظمة تعبر عن الراى الحر لمجموع شعوبه، لصار قوة عالمية مؤثرة، لان العالم العربى هو الجوهر والقلب، بينما دول العالم الاسلامى كلها هى الاطراف.. واذا استيقظ القلب وقوى، فان رعشة الحياة والصحوة تدب فى بقية الاطراف بالتبعية

لذلك فان معنى العبارات التى تقول بالحد من التوسع فى القوة العسكرية للدول الاسلامية، واستغلال النزاعات والخلافات فيما بين هذه الدول، هو قول لا يغيب معناه، ويسهل تتبع مساره على مدى عشرات السنين الماضية وحتى الآن

وكذلك كان المعنى الذى قصده الكاتب وهو ينبه الى ظاهرة الاقليمية الاقتصادية التى ستشكل مقاييس القوة فى العالم فى القرن المقبل، وان نجاحها يعتمد على ما اذا كانت تقوم بين دول تجمعها حضارة مشتركة، وهو امر ينطبق على العالم العربى

وبالتالى يمكن ان ندرك معنى الحرص على ان تظل القدرات الهائلة لدى هذا العالم العربى، تحت التحكم، والسيطرة، والاحتواء، وحتى لا تستخدم فى امتلاك مواد ذات بعد استراتيجى ـ حسب مقاييس القوة للعصر القادم ـ مثل القمح، تجعل من يحقق لنفسه اكتفاء ذاتيا فى انتاجها، يستطيع ان يفلت من رهن لقمة عيشه وسند امنه، فى يد قوة كبرى

وما دامت المواجهة ازاء هذا العالم العربى، تراعى الحسابات الاستراتيجية فى استغلال النزاعات الداخلية، وفى تقليص القوة العسكرية والاقتصادية لهذه الدول... وما دامت الدعوة للصدام الدموى للحضارات تقيم فلسفتها فى الاصل على اساس اقامة خطوط مواجهة تحاول ان تضفى عليها صبغة الدين، فان هذه الدعوة تكتمل ملامحها وتصبح اكثر وضوحا، اذا نظرنا اليها على ضوء تلك الدراسات والافكار التى اخذ يطرحها عدد من المفكرين وخبراء الاستراتيجية فى الغرب، والتى تحاول ان تضع الاسلام فى موضع العدو البديل للعدو السوفيتى القديم.. ثم ما نشهده من حملة اعلامية فى الغرب تنشط هذه الفكرة وتروج لها، بشكل محدد الهدف، يركز على تصوير العنف الارهابى على انه هو نفسه الاسلام، وان خطورة هذا العنف انه يهدد بفناء حضارة الغرب!

ولا ينفصل عن ذلك هذا الاحتضان من بعض الدوائر المؤثرة فى الغرب، لعناصر ارهابية، تزعم انها تعبر عن الاسلام، واتاحة الفرصة لها لتعلن آراءها على اوسع نطاق فى الصحف والتليفزيون، وكل ذلك لا هدف له سوى ان تؤكد هذه الدوائر فى عقول

الراى العام فى الغرب، فكرتها عن ان الارهاب هو الاسلام.. وكان لسان حالها يقول : هانحن قد جئنا بدعاته وزعمائه ليحدثوكم عنه بانفسكم.. وبالطبع فان ذلك سلوك يخدم مفاهيم ومبررات الدعوة للصدام الدموى بين الحضارات

■■

القضية المطروحة اذن، نحن جزء منها.. لكن الداعين اليها، هم انصار نظرية تتخذ من الحضارة ستارا، تتخفى وراءه، بينما هى دعوة ضد الحضارات وبقائها وازدهارها، ايا كانت هويتها.. هى دعوة تعبر عن اصحاب مصالح يمثلون امبراطوريات اقتصادية هائلة لا يحتلون مواقع السلطة، لكنهم يملكون وسائل الضغط عليها والتاثير والايحاء، وهى امبراطوريات تزدهر وتنتعش وتثرى على حساب الحروب والدمار ونزيف دم الانسان

والاشد خطرا من ذلك انهم يستطيعون الترويج لهذا الفكر من خلال مواقع ومراكز فكر تملك ان تطرح فكرة ثم ترعاها، وتعمل على نموها وانتشارها مثلما فعلوا بتكثيف الابحاث والدراسات ونشر الآراء حول ان الاسلام عدو بديل.. ثم الآن حول هذه النظرية التدميرية الانتحارية حول حتمية الصدام الدموى بين الحضارات فى القرن المقبل

من الحياة

العرب والمتغيرات!

■ النداء الذي وجهه الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي للعرب قبل ايام يجب ان لا يمر كغيره من النداءات والدعوات والآراء، اذ لا بد من وقفة تأمل ودراسة لاستشراف المستقبل والتخطيط لمواجهته بشكل عملي وايجابي.

وكان الامير سعود دعا في كلمة افتتح فيها اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية في الرياض الى ضرورة استيعاب المتغيرات الدولية الجديدة وقيام التكتلات الاقتصادية الكبرى في اميركا واوروبا وشرق آسيا وبالتالي دراسة آثارها وانعكاساتها على الاوضاع العربية برمتها.

فقد كتب الكثير وقيل الكثير، خلال السنوات القليلة الماضية عن المتغيرات الدولية وقيام نظام عالمي جديد، كما عقدت تحالفات ومواثيق وقامت صداقات كانت تبدو مستحيلة وسقطت جدران ودارت دول على نفسها ١٨٠ درجة وتغيرت سياسات وتوجهات وانهارت عقائديات كان يظن الكثيرون انها راسخة، ولكن العرب لم يستوعبوا ما جرى وواصلوا تطبيق سياسة مكانك راوح بنجاح منقطع النظير.

ولا ننكر ان بعض الدول والقيادات تفهمت المتغيرات واحست بمخاطر الجمود وعدم المسارعة الى الاستعداد للتعامل مع القادم ولكن المشكلة ان معظم التوجهات والتحليلات كانت تصب في الجانب السياسي فقط وتتجاهل الجانب المهم والخطير في الحروب العالمية المقبلة وهو الجانب الاقتصادي.

فبعد ان اسدل الستار على الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكرين شرقي وغربي ومعسكر ثالث يضيع بين اقدامهما، تراجع الصراع السياسي بين الدول الكبرى، وتحول الى صراع اقتصادي محموم ومعارك حقيقية سلاحها التجارة والعملات والعقود الجاهزة والعمل والانتاج والجودة وكسب المواقع في لعبة شطرنج الاسواق العالمية.

والحرب ما زالت دائرة حتى يومنا هذا بين اوروبا واميركا واليابان وبين كل طرف وطرف، حتى داخل المعسكر الواحد. وتحاول روسيا اصلاح اوضاعها حتى تلحق بالركب بينما تستعد الصين لمعركة فاصلة تسعى فيها لاستخدام الاقتصاد في تحقيق نصر لم تتمكن العقيدة الماركسية من تحقيق ولو جانب هامشي منه.

والسؤال المطروح الآن هو اين يقف العرب في هذه الحرب الخطرة؟ وماذا اعدوا من عدة، ليس لكسب معركة من المعارك، فهذا بكل اسف بعيد المنال، ولكن لكسب معركة الوقت والصمود خلال المرحلة الدقيقة المقبلة لمنع الانهيارات الاقتصادية والتحول الى أسواق استهلاكية خاضعة تماماً لرغبات اصحاب المصالح الكبرى ونزواتهم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

●●●

● **لقطة**

كل ما يريده الفلسطينيون من مفاوضات السلام، ومن الراعي الاميركي بالذات: قليل من «حنان» ومعالجة بالدواء «الشافي» وموقف فيصل يحكم بين الحق والباطل وبين العدل والظلم!

عرفان نظام الدين

المصدر : الحيــــاة
التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

تحول جذري في ضمير العالم ووجدان البشرية وعقلها في وقت واحد

رياح التغيير والعالم العربي



مصطفى الفقي *

■ لعل التطورات المتلاحقة بإيقاع سريع حولنا تلح الآن على كل الخواطر وتثير تساؤلات لدينا جميعا واهتماما مشتركا بيننا. ومرد ذلك الى اننا فوجئنا بتحولات هائلة لم تكن متوقعة حتى من اكثر المحللين للسياسات الدولية تطرفا وشططا، أو أشد المراقبين للاحداث العالمية تشاؤما او تفاؤلا. وكاننا نتاكد عمليا ان الاعتماد على التنبؤ السياسي لاستشراف المستقبل وتوقع تطوراته لم يعد امرا له ضوابط عملية موضوعية محكمة. ولم يكن يتوقع ان تجري الامور بهذه السرعة في نقلة نوعية واضحة على امتداد خريطة الدنيا باسرها.

لقد مُهِّد لهذه التطورات عام ١٩٨٩ بامور كبرى بدءا من احداث الصين وانتهاء باحداث رومانيا، وكان الخريطة الدولية تتشكل من جديد. كما فوجئنا بان مسلّمات رسخت لاكثر من سبعين عاما انهارت فجاة. وحتى الكيان الكبير المسمى الاتحاد السوفياتي اتجه الى تغيير جذري وصل به الى نهايته كوجود سياسي وقطب دولي في عالم اليوم. اننا نكاد نكون في مواجهة نتائج حرب عالمية ثالثة لم تحدث في الواقع، لكن نتائجها بدأت تطفو لتزيح امامها الكثير من معطيات ونتائج الحربين العالميتين الاولى والثانية. وفي الواقع ان هذه التغيرات التي طرأت على عالم اليوم بدأت تثير تساؤلات كثيرة لدى مختلف الدول خصوصاً النامية منها. واصبح السؤال الملح هو:

● اين نحن من كل هذا الذي يجري؟

بدأت الدول تعيد حساباتها وتفكر من جديد في اسلوب التعامل مع هذه التحولات الكبرى بعدما تغيرت المسلمات التقليدية وبرزت الى الوجود حقائق جديدة. ان النظام الدولي الذي استقر لسنوات طويلة وتميز بتاكيد الاختلاف سياسيا وفقا لطبيعة الاختلاف بين النظم الاجتماعية في المعسكرين الشرقي والغربي، هذا النظام الذي عاش في اجواء الحرب الباردة واعتمد على مفهوم الاستقطاب الدولي حول قوتين عظميين، بدأ يتحول تماما وياخذ منحى جديدا يجعلنا نتحدث عن احادية النظام وسقوط الثنائية أو فكرة الاستقطاب المزدوج.

وقد بدا العالم وكانه يدفع النظم الاجتماعية الى التقارب. فالدول التي كانت اشتراكية بدأت تخرج من شرنقة الحزب الواحد وتتجه الى التعددية السياسية واطلاق الحريات العامة والاتجاه الى اعمال آليات السوق والتحول الى الاقتصاد الحر. كذلك على الجانب الآخر بدأت الرأسمالية المتطورة تتحدث عن الوظيفة الاجتماعية لرأس المال والدور الوطني للقطاع الخاص واهمية الاعتراف بالسعر الاجتماعي لبعض السلع الاساسية للطبقات الفقيرة.

هكذا كان التحول في الفترة الاخيرة متوازيا على كل الاصعدة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. وهذا لا يعني ان الاشتراكية ذهبت الى غير رجعة. فهي لم تات مع «لينين» وحده او بفكره الذي وجد تطبيقه في الكيان السياسي المسمى الاتحاد السوفياتي والدول التي دارت في فلكه، وانما الاشتراكية هي شكل من اشكال تدخل الدولة ومرحلة من مراحل تطورها. فلقد عرف التاريخ الاقتصادي، على سبيل المثال، الدولة الحارسة التي تكتفي بالاشراف على القضاء والشرطة وتنظيم الامور العامة من دون التدخل في الحياة الاقتصادية. كما عرفنا ايضا مرحلة الدولة المخططة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي وتعتمد على المركزية في تنظيم شكل المجتمع وترسم خطوطا عريضة لا تسمح بتجاوزها. وعلى ذلك فان الرواية لم تتم فصولها ولم يسدل الستار على احداث ما زالت تجري وتتطور بسرعة مذهلة يوما بعد يوم.

اننا في صدد تحول جذري في ضمير العالم ووجدان البشرية وعقلها في وقت واحد. ولن نصل ابدا الى المشهد الاخير في مسرحية الوجود الا بانتهاء الحياة ذاتها. فالتطور سنّة الحياة والتغير فلسفة الوجود والسباحة ضد التيار لا تستمر ولن يوقف الانسان ابدا كل ما يتماشى مع طبيعة الاشياء. كما انه ليس قادرا على ان يعاند الطبيعة البشرية. وهو تفكير عبثي ذلك الذي يحاول شد الكيانات السياسية الى الماضي أو التصدي لحركتها نحو المستقبل.

ان ما حدث وما سيحدث في المستقبل القريب هو بلورة لمرحلة انتقال نحو عالم جديد تتم فيه ترجمة مراكز القوى الجديدة والوصول الى مرحلة التوازن في العلاقات الدولية وفقا للأوزان الحقيقية للدول حاليا وقدرتها على فهم الصيغة الجديدة التي تحكم شكل المجتمع الدولي. اننا لسنا بصدد بدائل غير تقليدية، لكننا بصدد عالم مختلف لا بد من الاندماج فيه والتطور معه.

والملاحظ ان هذه التحولات ليست قاصرة على ما كنا نسميه العالم الثاني وحده. ولكن نجد اصداءها في العالم الاول ايضا اذا جاز استخدام هذين المصطلحين. فنحن في مرحلة التحول نحو صياغة جديدة لمعادلة مختلفة في العلاقات الدولية يتاثر بها العالم كله بلا استثناء، بل انني اتجاوز ذلك فاقول ان التحولات التي شهدها العالم في الاعوام الخمسمئة الماضية اقل في تاثيرها من تلك التحولات التي وقعت في الاعوام الخمسين الماضية، لذلك فانني اتصور ان الذي يفرض تقدمه على العالم اليوم سيستمر كذلك مستقبلا لفترات قد تطول.

لقد كنا نسمع مثلا ان الدول الاستعمارية تتناوب السيطرة والنفوذ، اسبانيا والبرتغال بنفوذهما البحري في عصر الاكتشافات الجغرافية، بريطانيا بسيطرتها الامبراطورية على مناطق كثيرة في آسيا وافريقيا حيث كان التنافس بينها وبين فرنسا حادا وواضحا.

لكننا نجد اليوم ان سيطرة دولة عظمى على مقدرات العالم وسياساته قد تستمر لفترة اطول من تلك الامبراطوريات التي سقطت في السابق. ويرجع ذلك الى ان الاكتشافات العلمية هي التي تحدد طبيعة التقدم والتقهقر.

فلقد كان اختراع البارود مثلا سببا في قلب موازين القوى العسكرية في العصور الحديثة. كما كان اكتشاف العجلة منذ آلاف السنين ايذانا بتغير ميزان القوى لمصلحة المصريين القدامى في مواجهة اعدائهم في حقبة معينة من تاريخنا الفرعوني. ولذلك يمكن بعد عشرين أو ثلاثين سنة لدول اخرى ان تتقدم على سواها

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأسباب اقتصادية او تكنولوجية على رغم عالمية البحث العلمي وشيوع ملكية الاختراعات الجديدة والابحاث الناجحة. فانا اتصور مثلا ان الولايات المتحدة الاميركية لن تنفرد بعرش الدولة العظمى الوحيدة الى الأبد او لفترة طويلة مقبلة. وستدخل على الساحة الدولية متغيرات جديدة سواء كانت اوروبا المتحدة بعد ١٩٩٢ او ما نطلق عليه النمور الآسيوية الاربعة، بل ان الصين بعد استقرار التحولات الاقتصادية والسياسية فيها ستكون القوة الرئيسية في مرحلة معينة من تطور العلاقات الدولية. وهذه كلها امور تحتمل الصواب والخطأ، لكنها في النهاية تمثل رؤية للمستقبل من خلال تحولات الواقع.

وهنا يثور السؤال الاساسي: ما هي ملامح هذه المتغيرات، او ما هي النتائج الملموسة للمتغيرات الدولية الجديدة على عالمنا العربي؟

نستطيع ان نلخص هذه النتائج في ما يأتي:

اولا: تغليب منطق المصلحة القومية على الافكار والايديولوجيات السياسية. ولا يعني هذا ان العالم سيصبح خاليا من ايديولوجيات مؤثرة وافكار شاملة، لكن المتوقع ان تبرز اهمية الكيان القومي على حساب البناء العقائدي. وسترفض الدول القوالب الملزمة والافكار الجامدة وسيتجه العالم، شرقه وغربه، الى نوع من المرونة السياسية والقبول بما يمكن ان تتجه اليه المصالح الدولية، وليس ما يحدث الآن في الاتحاد السوفياتي السابق سوى دليل على ذلك.

ثانيا: وفقاً للنتيجة السابقة سيتحول الصراع السياسي الى صراع مصالح وليس صراع ايديولوجيات محددة في اطار افكار ملزمة للدول المختلفة مع تركيز خاص على قضايا حقوق الانسان وزيادة الهامش المتاح من حريات الفرد. فهناك ضمانات كفلها القانون الطبيعي واخرى كفلها القانون الوضعي لحقوق الانسان. فهذا يكتسب بمجرد ميلاده حقوقاً معينة اولها حق الحياة التي لا تسلب منه من دون حق أو بغير قصاص.

ان هناك تيارا غالبا في عالم اليوم يبدو شديد الحساسية واليقظة لهذه الحقوق الاساسية. واي انتهاك لها في اي مكان نجد اصداءه في مناطق العالم الاخرى لان ثورة الاتصالات وحركة المعلومات السريعة والتقدم التكنولوجي الهائل كلها عوامل تسمح بان يعلم الجميع بما يجري في اي بقعة من العالم في نفس وقت حدوثها تقريبا. كما ان الاتجاه نحو تأكيد الحريات العامة ودعم الحريات الفردية يعتبر تيارا كاسحا لن تقوى اعتى النظم الاستبدادية او الديكتاتوريات الفردية على الصمود امامه او الوقوف في طريقه. لقد هبت رياح التغيير ولا يبدو لي انها ستتوقف، فعلى كل



الانظمة التي تقيد التعددية وكل الدول التي تسمح بانتهاك حقوق الانسان وطغيان سلطة الحكم على حقوق الفرد ان تعيد حساباتها بدلا من ان يأتيها التغيير قسرا. فالأمر امامنا: ان من لا يُغير سيتغير.

ثالثا: ان الاتجاه الى التعددية السياسية والتنوع الحزبي يبدو امرا لا مفر منه ايضا. كما ان اثراء الديموقراطيات والاستجابة لضمير الجماعة اصبحت امورا لا يمكن تجاوزها. كذلك فان حرية الفكر والابتعاد عن مصادر مظاهر الابداع اصبحت ركائز تتجه اليها النظم المختلفة. اذ يكفي ان نعلم ان بعض دول اوروبا الشرقية تناقش حاليا هل يسمح للاحزاب الشيوعية بان تمارس دورها السياسي في ظل التعددية. وهكذا اصبح الحزب الأوحد بالأمس يبحث عن مجرد مكان الى جانب غيره في عالم اليوم.

رابعا: العودة الى الصراع القومي مهما تشابهت الايديولوجيات. ولعلنا نذكر ذلك الخلاف الحاد الذي قام في الستينات بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية على رغم انهما كانا دولتين تحت مظلة الفكر الماركسي، لكن جوهر الخلاف كان خلافا قوميا بين دول متجاورة. فهو صراع تاريخي قومي لا تمحوه وحدة الايديولوجية. لذلك اشعر اننا نعود الى مرحلة من تاريخ الانسان يكون فيها المعيار القومي هو المعيار الفاصل في كثير من صراعات العالم، بل انني لا اخفي مخاوفي من تجاوز ذلك الى مرحلة تعصب وطني وشوفينية، حادة تكون شبيهة بمنطق الاستعلاء القومي الذي عرفته المانيا مرتين في القرن العشرين.

حتى في عالمنا العربي تبدو لدينا حاليا احاسيس شعوبية ومشاعر قطرية تدعو الى البحث في التاريخ المحلي والخصوصية الذاتية الى جانب احياء بعض النعرات التاريخية لدى عدد من دول المنطقة.

خامسا: ان بروز العامل الديني في اوروبا الشرقية بثوبها الجديد لن يكون دعما للكنيسة الغربية وحسب، بل هو اكثر من ذلك دعم اكبر للكنيسة الشرقية التي قد تدخل طرفا في اللعبة السياسية عند مرحلة معينة.

ولعلنا شاهدنا تلك الفرحة التي عمت دول اوروبا الشرقية في الاحتفالات الدينية، حيث بدأت صلوات الكنائس تذاع رسميا وعادت حرية ممارسة الشعائر الدينية بعد طول انقطاع. اننا بصدد دعم للكنيسة المسيحية الشرقية والكنيسة المسيحية الغربية على حد سواء. وبذلك قد يتزايد دور العامل الديني في السياسة الدولية خصوصا اذا وضعنا في الحسبان تنامي تيار الاصولية الاسلامية على الجانب الآخر. وتلك في اي حال تمثل قضية تحتاج الى مزيد من البحث لفهم طبيعة العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة خصوصا في ما يتصل بقضايا الاقليات

”

تبدو لدينا حاليا، في عالمنا العربي، احاسيس شعوبية ومشاعر قطرية تدعو الى البحث في التاريخ المحلي والخصوصية الذاتية الى جانب احياء بعض النعرات التاريخية لدى عدد من دول المنطقة.



والمواجهات التاريخية بين الشرق والغرب. ونحن نذكر عبارة غورباتشوف المشهورة حين تحدث عن اعادة ترتيب البيت الاوروبي الواحد وهو بذلك يشير الى النتائج الفعلية للتغيرات التي حدثت. من هنا فنحن مطالبون، سواء كنا من الشرق الاوسط او العالم العربي او بحكم انتمائنا الى ما يسمى العالم الثالث، نحن مطالبون بدرس آثار سقوط الستار الحديدي على مجريات الأمن في منطقتنا. اذ لا يخفى علينا ان الشرق الاوسط هو اقرب بقاع العالم الثالث الى اوروبا بغربها وشرقها. بل انني لا اتجاوز ثوابت الجغرافيا اذا قلت ان البحر الابيض المتوسط هو بذاته بحيرة اوروبية - عربية حيث نطل نحن العرب على سواحله الشرقية والجنوبية بينما يطل الاوروبيون على سواحله الشمالية في الجانب الآخر.

فإذا كنا سلمنا بأثر الثورة التكنولوجية وتطور حركة المواصلات والاتصالات في التقريب بين الشعوب، فما بالنا اذا كانت الجغرافيا الطبيعية تضيف الى ذلك عاملاً آخر يؤكد المعنى نفسه!

ان المنطقة التي نعيش فيها عرفت نظاما سياسيا وترتيبات اقليمية في ما نطلق عليه سياسيا تعبير الشرق الاوسط. وهذا النظام الاقليمي هو الميراث السياسي لفترة ما بعد سقوط الامبراطورية العثمانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الاولى. ولا شك ان كثيرا من الكيانات الجغرافية والمعطيات السياسية تحتاج الى مراجعة شاملة ولم يعد من الممكن ان نبحث في شكل جديد للعلاقات الاقليمية من دون المساس ببعض تلك الثوابت الحديثة نسبيا في المنطقة. فهناك بعض النظم والكيانات التي لا يزيد عمرها على عمر نظم وكيانات سقطت في اوروبا الشرقية، ولا نستطيع هنا ان ندخل في استطرادات لان المسألة كلها تقع في اطار ما نطلق عليه «التنبؤ السياسي» بكل ما يحيط به من محاذير وافتراضات.

ونحن نستطيع الآن ان نميّز من آثار التغيير على المنطقة العربية الابعاد الثلاثة الآتية:

البعد الاول: وهو المتصل بالصراع العربي - الاسرائيلي. وهنا يكون علينا ان نبحث بجدية في أثر هذه التغيرات التي طرأت في العالم على طبيعة ذلك الصراع. ولا شك في ان كل طرف يتساءل حاليا هل التغيرات التي حدثت دوليا ثم اقليميا تضيف نقاطا في مصلحته أم انها تعتبر ذات تأثير سلبي على موقفه في ذلك الصراع؟

انني استطيع ان ازعم ان اسرائيل ستسعى الى التحرك السياسي والديبلوماسي نحو التسوية في المرحلة المقبلة مع محاولة لاكتشاف ملامح اوضح للتغيير السريع الذي طرأ على الخريطة السياسية للعالم.

ان اوروبا الشرقية، مثلا، كانت تعتبر في ظل الفكر الاشتراكي من القوى المؤيدة للفلسطينيين فلا بد اذاً من اعادة الحسابات لدى جانبي الصراع في الشرق الاوسط ومحاولة استيعاب نتائج هذه التغيرات. فقد كانت هناك مواقف كثيرة في سياسات العالم العربي اعتمدت على اجواء الحرب الباردة وارتكزت على علاقات تقليدية بالمعسكر الشرقي استخدمها عبدالناصر كثيرا في السابق واستخدمتها دول شقيقة في المنطقة. لكن الامر اختلف الآن فنحن نتجه الى مرحلة استقطاب جديدة تتمركز فيها قوة العالم سياسيا واقتصاديا في أحد القطبين، الى جانب قوى اخرى ليس من بينها الاتحاد السوفياتي السابق الذي قيل عنه وبحق في اكثر من مناسبة اننا لو رفعنا عنه ترسانة السلاح لديه فانه يكاد يكون احدى دول العالم الثالث.

البعد الثاني: ويتصل بالتنمية السياسية والاقتصادية في العالم العربي، واتصور ان تأثيراته قد تصبح سلبية. فلا شك في ان القروض والاعانات من الدول الغربية، بل والاستثمارات والنشاط السياحي الغربي ستجد انه من الاولى بها ان تتجه الى اوروبا الشرقية التي تمثل الشقيق الغائب لسنوات طويلة والذي يعود بلهفة شديدة بحثا عن مكان لائق في الحياة العصرية في خريطة عالمنا المعاصر. وهذا الامر يدعونا الى ضرورة الاعتماد على الذات كما قد يستلزم من الغرب احداث نوع من التجمع الاقتصادي لمواجهة التجمعات الجديدة والصمود في مواجهتها.

البعد الثالث: وهو ضرورة اتاحة الفرصة لمزيد من حريات التفكير والتعبير في منطقتنا العربية وضرورة مراجعة الانظمة السياسية واساليب الحكم والاخذ بالنموذج الديموقراطي والابتعاد عن الانماط الديكتاتورية المتسلطة او النظم القبلية المتخلفة. فالعقل العربي مدعو الى صحوة كاملة ويقظة تامة تسمح له باستيعاب التغيرات ذات الايقاع السريع والتطورات المتلاحقة. فنحن نتوقع مثلا ان تثور بعض مشاكل الاقليات في منطقة الشرق الاوسط كرد فعل لتطور الظاهرة القومية في اوروبا الشرقية. وهي تختلف عن الحركة القومية عموما التي كانت تاريخيا مدعاة للتوحد والتكتل بينما الظاهرة القومية الجديدة تؤدي الى الانقسام وبعث كيانات جديدة واحياء قوميات غابت لسنوات طويلة تحت مظلة ايديولوجية مسيطرة.

هذه بعض ملاحظات رأيت ان اسوقها في حديث موجز عن رياح التغيير التي حولت اجواء الحرب الباردة الى مناخ جديد لا تبدو حتى الآن ملامحه الكاملة. فالرواية لم تتم فصولها كما ان المشهد الاخير لا يزال بعيدا. وستبقى هناك علامات استفهام قد لا نستطيع الاجابة عنها اليوم، بينها على سبيل المثال دور الزعيم السوفياتي غورباتشوف وكيف تم اعداده تاريخيا وسياسيا واعلاميا لكي يكون شخصية محورية في هذه التحولات الكبرى.

كذلك هناك آثار هذه التحولات الضخمة على منطقتنا وما إذا كان هناك احتمال لبروز قوى جديدة او ميلاد افكار متطرفة تؤثر في خريطة الشرق الاوسط. فهل يعتبر ما حدث في الفترة الاخيرة بمثابة المسمار الاخير في نعش الفكر الاشتراكي، ام ان التاريخ بطبيعته هو سلسلة من دورات الانتعاش والانكماش، والشد والجذب، والصعود والهبوط لمختلف الافكار والنزعات والعواطف بدءاً من الايديولوجيات الكبرى مروراً بالانظمة المختلفة وصولاً الى الروح القومية في كل زمان ومكان؟

هذه هي رياح التغيير، وتلك آثارها التي تمهد لأجواء جديدة ومناخ مختلف وطقس يحتاج الى عقل الأمة وضمير الوطن ووجدان الشعب.

---

* سياسي وديبلوماسي مصري.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣

من الحياة

التعاون العربي المفقود؟

تساءلت بالأمس عن موقف العرب من المتغيرات الدولية واستعداداتهم المفترضة لمواجهة الحرب الاقتصادية الكبرى التي سيسود العالم من ينتصر فيها في القرن المقبل.

وبكل أسف فإن الجواب مفقود حتى اشعار آخر قد يطول كثيراً لان الحرب الراهنة لن ترحم احداً والمستقبل لن يخضع الا لمن يعمل ويكد وينافس وينتج كل شيء من الابرة الى المدفع. والاسواق العربية في معظمها تعاني من انهيارات اقتصادية وتراجعات كبرى في كافة المجالات على رغم المظاهر الزائفة عن تقدم في هذا المجال او ذاك او عن مشروع يجري التطبيل له مع أنه أجوف.

فالمجتمعات العربية مريضة بالاستهلاك المتمادي والانتاج غير المجدي فيما الأسس القوية والبنى التحتية للمشاريع المنتجة لا اهتمام بها او لا تطوير لها، ان وجدت، لتستطيع مواكبة العصر وتأمين مستلزمات السوق وادوات التنافس والمقاومة.

اما عن حالات الخلافات والفرقة والانقسامات والتشرذم فحدث ولا حرج، فقد ضربت قلب العالم العربي وحطمته وتحولت من ازمات سياسية الى ازمات اقتصادية تسرق اللقمة من افواه المساكين، ضحايا الصراعات والحروب الفردية والاستبداد، ثم جاءت حماقة احتلال الكويت لتضرب اسفيناً في الجسد العربي وتنزع من خلاياه كل ادوات المناعة ووسائل الشفاء وتمتص دماءه وثرواته وامكاناته وطاقاته.

وكم يحزن المرء عندما يقرأ كل يوم عن اتفاقات بين التكتلات الكبرى من اوروبا الى الولايات المتحدة الى اليابان حول البذور الزيتية او الاجبان او القمح والسكر وغيرها، بينما الدول العربية مختلفة ومتخلفة لا حول لها ولا قوة وواقعة في أسر الاحقاد والانانيات والحزازات الشخصية والسياسية الضيقة. ولقد بات واضحاً من المتغيرات الدولية الاخيرة أن المستقبل للتكتلات الكبرى والتحالفات اصحاب المصالح، وهي تخطط منذ الآن للسيطرة على الاسواق والانطلاق في معركة التنافس والبناء والتحدي المستقبلي الذي لن يسود فيه سوى الكبار، اما الصغار فلن يكون مصيرهم سوى السحق والخضوع التام.

ولهذا فإن العرب مطالبون اليوم بنفض غبار اللامبالاة والاستكانة وايجاد صيغ قوية للتعاون بغض النظر عن الخلافات السياسية القائمة، وهم لا ينقصهم سوى الارادة والحكمة والتعقل اذ ان امكاناتهم البشرية والمادية والاستراتيجية كافية لصنع قوة هامة وتكتل اقتصادي يحسب له ألف حساب.

هذا اذا عدنا الى نقطة البداية واقتنع العرب، واصحاب القرار بالذات، باستيعاب أبعاد المتغيرات الدولية الكبرى!

●●●

خلجة

كلما نظرت الى حسنك
واستمعت الى سحرك
وقرأت كلماتك
عرفت سر عشقي
وعذرت نفسي
لان في وجهي نظراً!

عرفان نظام الدين

حوار استراتيجي

الصراع فى القـــرن المقبـل هـل يكـــون بين الحضـــارات؟!

مقولة الصراع الحضـارى من المقولات التى شاع استخدامها مؤخرا..

وكان عدد من المفكرين العرب يرددون منذ فترة بان الصراع مع اسرائيل هـو فى جوهـره صراع حضارى فى اشارة الى ان الصراع سيستمر باشكال مختلفة رغم اتفاقيات السلام.. وكان واضحا ان اولئك المفكرين كانوا يتحدثون عن مستوى ارقى للصراع.. وفى اعقاب الحرب الباردة بدأ المفكرون فى الغرب يهتمون بشكل خاص بالعلاقة بين الثقافة والسياسة وبشكل خاص بتاثير الثقافة والاختلافات الثقافية بين الشعوب والامم على العلاقات فيما بينها بيد ان هذا الاهتمام وان كان القى الضوء على بعض خصائص السياسة الخارجية للدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث الاهتمام بنشر قيم معينة، مثل الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان. إلا انه لم يتم الاهتمام بالديناميات المحركة للعلاقات الدولية فى المرحلة القادمة ولم يتم الوقوف على ما اذا سيكون هناك صراع فى القرن المقبل ام لا؟ ومن ستكون اطراف هذا الصراع ان وجد؟ وما هو مضمونه وهى تساؤلات مهمة بل والاعتقاد السائد ان الاهتمام بالثقافة ايضا جاء فى اطار البحث عن العداءات ومصادر التهديد المحتملة لتوجية السياسة الخارجية لتلك الدول..

وفى هذا الاطار يتم الان الترويج لنظرية كاملة فى الغرب للصراع الدولى، يتزعمها صامويل هانتنجتون ابو زعماء السياسة الامريكيين ترى ان جوهر الصراع القادم هو جوهر حضارات وليس الايديولوجيات ولا مصالح الدول بالمعنى الضيق.. هذه الفكرة جرى تنصيبها باعتبارها من افكار القرن الحادى والعشرين وجرى الترويج لها فى كبريات الصحف والمجلات الامريكية مما يعنى انها ستبدأ فى التاثير على صناع القرار فى واشنطن والعواصم الاوروبية ونشرها هانتنجتون فكرته فى مقال بعنوان «صراع الحضارات» فى فصلية الشؤون الخارجية الامريكية التى يصدرها مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك.. وهذا يعنى فى راى الدكتور جهاد عوده رئيس مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ان الفكرة اصبحت احد الاركان المهمة للادراك الامريكى للعالم.. وفى رايه ايضا ان هذه المقالة تعطى للصراع الدولى مستوى اخر ليس موجودا فى نظرية العلاقات الدولية.. ففى النظرية اعلى مستوى للصراع هو مستوى النسق الدولى SYSTEMIC هذا المقال اضاف الى التحليل مستوى اخر هو مستوى اعلى ويتميز بكلية وتجريد يمكن تسميته EXTRA SYSTEMIC فالحضارة لم تعرف كمستوى للتحليل فى العلاقات الدولية قبل هذا المقال والحضارة عند هانتنجتون تعرف بالدين كثقافة باعتبار ان الدين هو الهوية الاشمل التى تضم العديد من المستويات الادنى من الهوية.

واهمية هذه النظرية بدات مع الاقرار بان المصلحة مسالة تصورية فى نظرية العلاقات الدولية لاسيما نظريات ما بعد الحداثة.. كما ان الفكرة تاتى فى تطوير هام جدا لفكرة القوة حيث يتم التركيز على المعنى غير المادى للقوة متمثلا فى النفوذ. التحليل على مستوى الحضارات بسيط ويتمثل فى البحث عن الفكرة الاساسية والقيم وراء السلوك العادى وصراع الحضارات كما يتم طرحه هو ليس صراعا مع عدو ولا يقوم على اقتراحه وجود تهديد.. ويختتم الدكتور جهاد وجهة نظره بتاكيد ان صراع الحضارات هى فكرة ينادى بها العبقريون فى الشرق والغرب..

بيد ان هذا الطرح لم يجب اصلا عن السؤال: هل سيكون الصراع المقبل صراعا للحضارات؟ بعض من اقتربوا من هذا السؤال رفضوا وصف العلاقة بين الحضارات بانها صراعية لان الصراعات من وجهة نظرهم تميل بحكم طبيعتها الى نفى شئ وتاكيد شئ اخر، اى انها فى التحليل الاخير صراعات ذات حاصل صفرى كما انه ليس حضاريا فالدين ايديولوجية وليس اى شئ اخر ومن ثم فهو شكل جديد للصراع الايديولوجى من القائلين بهذا الراى اللواء طلعت مسلم.. اللواء زكريا حسين يوافق ايضا على المعنى المذكور للصراع لكنه يربط بين الصراع الحضارى وبين مستوى التحضر الذى يمكن ان تبلغه التكتلات الاقتصادية فى العالم والذى يدفعها للصراع مع التكتلات الاخرى..

راى اخر تطرحه الاستاذه حنان قنديل الباحثة بالمركز يرى ان الصراع الحضارى او الكلام عنه ما هو الا محاولة من جانبنا للدفاع عن الهجوم الكاسح القادم من الغرب كما انه من وجهة نظر الغرب محاولة لمواجة مخاوفة من الاضطراب الذى يمكن ان تسببه الحضارات الاخرى وراى اخرون منهم اشرف راضى وعمار على حسن وباهر السعيد ان الصراع سيستمر صراعا من اجل القوة وحول الموارد الاقتصادية وان كان التداخل القائم بين المصالح سيحول دون حدوث صدامات او صراعات الا ان العنصر الاقتصادى مازال ينطوى على احتمالات للصدام..

وانتهى النقاش حول مقولة «صراع الحضارات» وهل سيكون هو الصراع فى القرن المقبل الى تاكيد ان طرح هذه المقولة انما ياتى فى سياق تبرير سياسات معينة كما انه يقدم رؤية محافظة للعلاقات الدولية..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

بين الخصوصية والعالمية

ما من عالمية من غير التمثل والاستيعاب

رفيق بوشلاكة *

■ يبدو أن الآلية التي تنتظم الفكر العربي، لما يزيد عن القرنين، آلية التصنيفات والثنائيات، حتى يبدو هذا الفكر وكأنه شغوف بلعبة المقابلات وضروب المماثلات الى الحد الذي يمكننا معه من القول ان الحركة الغالبة على هذا الفكر حركة اعتماد دائري بلغة المتكلمين الأشاعرة لا حركة نقلة ما ان تبرح مكانها حتى تعاود الرجوع اليه بالهواجس والاشكالات نفسها.

وإذا كان من الممكن تفهم دواعي هذا الوضع المازقي للفكر العربي داخل سياق التجربة التاريخية العربية منذ صدمة الاستعمار الحديث وما تلاها من اهتزازات عنيفة في وعي وضمير النخب الفكرية والسياسية العربية قياساً لحالات وضعهم مع حالة النهوض الغربي، فإنه لا يمكننا في الوقت ذاته ان نتفهم مشروعية استمرارية هذا الخطاب بالوتيرة نفسها واللغة ذاتها.

ان ما يثير الانزعاج حقيقة ليس هذا الاحساس المفرط «بالهوية» الى حد الهوس، ولا هذا الانشداد الانبهاري المدهش بقيم «الحداثة» و«العالمية» الى حد الجنون، بقدر ان ما يثير الخشية هو الكيفية التي تطرح بها المسالة والطريق التي يحدد بها السؤال.

غالباً ما تطرح إشكالية «الهوية» و«العالمية» في الفكر العربي بصورة سكونية جامدة اقرب للموت منها الى الحياة، بحيث لا تعدو أن تكون هذه الهوية/ الماهية سوى حركة رتيبة منتظمة ضمن إيقاع خطي عليه ان يرتحل نحو الماضي ويسرع الخطى نحو الخلف، اما ما يعد «حداثة» او «عالمية» فهو بمثابة نزوع تقدمي وارتماء مجازف في احضان حاضر مليء بكثافة حضوره.

تبدو هنا المسالة وكانها انتقال بسيط من الفراغ الى الامتلاء ومن الغياب الى الشهود والحضور ضمن مسار زمني بسيط من دون تعرجات او اهتزازات زمن المباشرة والحضور والآنية «الهيغلية» التي تجعل من المعقولية التاريخية اشبه ما تكون بالنموذج الانتروبولوجي للذاكرة في انتقالها من خواء النسيان الى كثافة الوعي والمثول والتذكر الاستحضاري.

من البيّن ان ما يجمع بين مختلف تيارات الفكر العربي على تعددها وتنابذها تشبثها بنظرة وضعية للتاريخ ورؤية هيغلية للزمن فضلاً عن نزوعها المفرط الى الاطلاقيات والتعميمات، بحيث يمكننا القول ان ساحة المساجلة والخصومات التي تشهدها الساحة الثقافية العربية على تعدد شخوصها وتداعياتها غالباً ما تنتهي الى تحديد موقعها ومربضها إما تحصناً داخل حدود هوية ما، هوية منغلقة على نفسها او تشبثاً بحداثة كونية نمطية وفي احسن الحالات ضماً توفيقياً بينهما، كما لو ان هذه الهوية ليست إلا تحديداً وكينونة جوهرية قد ولدت مكتملة ومتوهجة خارج كل تاريخ وصيرورة، وكما لو ان هذه الحداثة او العالمية حدثاً قد اكتمل وانجز تماماً وما على الذات العربية إلا ان تتدثرها مثلما يتدثر الجسد سترته وكساءه.

لا يتعلق الأمر هنا باستعادة سؤال الهوية او الغيرية على النحو الذي يشد الفكر العربي بحبائله ومتاهاته بقدر ما يتعلق بخلخلة مفهوم هذه الهوية الجوهرية وإرباك هذه العالمية والكونية المنغلقة والمقابلة. لا يتعلق الامر بالانحياز لهذا المعسكر أو ذاك، بل ببعثرة مركز انتشاره واسناده المطلق بحيث تبدو هذه الهوية المنغلقة ضرباً من الأخيلة والاستيهامات لرأب تصدعاتها ولمّ شتاتها وتبدو هذه العالمية المتعالية نوعاً من السلوى والتعزية عن اخفاقاتنا التاريخية. ان هذه الهوية الشاخصة والناطقة بذاتها من دون جهد في التاويل وفي القراءة لا وجود لها.

فما نعده تراثاً وتاريخاً وأصلاً ليس مجرد خزان ومستودع على الذاكرة العربية ان تستعيده بكل براءة وحياد بقدر ما ان هذا التاريخ والتراث ذاته ليس ذاك الذي يقف خلف ظهورنا بل ذاك الذي ما يكف يحضر امامنا ويتجه صوبنا وما هو مترسب في المخزون النفسي والضمير الجمعي، وما ينساب في اللغة المستعملة ذاتها بما هي مأوى الوجود نفسه. وإذا كانت العالمية أو الكونية اليوم قدر الفكر – ونحن نقرّ ذلك بفعل الانقلابات العلمية التي غيرت مفهوم الحدود والجغرافيا وقلبت مفهوم التاريخ راساً على عقب نتيجة التحول الذي لحق نظام الحقيقة والوجود بفعل غلبة التقنية – فإنه في مقابل ذلك لا يجب ان تستهوينا تلك الدعاوى، السطحية والتبسيطية لمعنى العالمية والكونية التي تجعل منها نوعاً من الإرتقاء الجدلي التصاعدي الذي يحلّ فيه اللاحق محل السابق من دون قطائع او نتوءات وتعرجات تذكر وكانها مطلب يدرك خارج التاريخ.

إن فكرة معينة أو قيمة محددة لم تصبح كونية وعالمية لأنها صحيحة او خاطئة أو لانها حسنة أو قبيحة طالما ان الامر لا يتعلق بنظام خطاب بل بمفعولات وأنواع السلط والإكراهات الملازمة لهذا الخطاب. إن القيم السياسية للعصر الانواري، بمختلف وعودها، لم تصبح عالمية لأنه قد سبق لديكارت او سبينوزا او كانط أو هيغل ان تلفظها بل لأنها استحالت الى حدث حالّ وحي في التاريخ منذ الثورة الفرنسية وما اعقبها من تحولات جذرية على النحو الذي يبرزه فوكو في كتابه «الكلمات والأشياء».

لقد لزم أن يحصل حدث سياسي خطير لكي تنحل وتنزاح معرفة العصر الكلاسيكي وتولد معرفة جديدة لم تخرج من سياجها كلياً حتى الآن، كما ان المعقولية الغربية لم ترتق هي الأخرى الى هذا المستوى من العالمية إلا لأن موجة الاستعمار الكاسحة التي اجتاحت مختلف الكوكب قد جعلتها كذلك طوعاً وكرهاً فضلاً عن سلطة الدعاية وأجهزة الاعلام والاتصال والسينما وأوجه الثقافة التي ساهمت في انتاجها وترويجها وتداولها بالتوازي مع تداول وتبادل بضاعة السوق والتقنية من دون انضباط للحدود وللحواجز الجغرافية.

انه لمن وهم التصور القول بوجود حداثة كونية معيارية ونمطية طالما ان هذه العالمية ذاتها ليست إلا ضرباً من الانفتاح على دروب ومسالك لا حد لها ولا حصر. طالما انها نوع من الرهان الذي تلازمه حركة من التوتر واليقظة المستمرة في الروح والفكر بحيث تكون العلاقة بالعالمية حيوية وخلاقة لا علاقة الف ومساكنة. إن هذه العالمية لا معنى لها إن لم تكن حالة من الاستيعاب والتمثل والمساجلة المستمرة اخذاً وعطاء داخل النسيج الحي لهوية نشيطة وفعالة لا تستنكف من الانفتاح وتجديد نفسها في علاقتها بذاتيتها وغيريتها.

* كاتب تونسي.



العالم يغير عنوانه !

لماذا يظل العرب سكانا فى بيت تتصدع اركانه.. تتشقق جدرانه، وهم قابعون فيه، متشبثون بان يبقى الحال على ما هو عليه، دون ترميم ما تصدع، او اصلاح ما تكسر، او اعادة بناء ما تهدم، الى ان يجدوا ان ما يسكنونه هو العراء.. هذا اذا افلتوا باقل حجم من الخسائر

.. ان النظام العالمى الذى كان قائما طوال اكثر من ٤٠ عاما، كان بناء له معمار سياسى كامل، واساس واركان ومواصفات.. هذا النظام تهدم قبل ثلاث سنوات منذ تخلى الاتحاد السوفيتى عن موقع العدو للعالم الغربى، ومنذ انهار المحور الذى كان يقوم عليه وتدور من حوله طوال ٢٤ ساعة كل يوم، سياسات القوى الكبرى فى العالم، وعلاقاتها وصداقاتها وتحالفاتها، واسلوب ادارتها للازمات الدولية.. هذا المحور هو مفهوم «العدو» بشكله القديم الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتي قائدا لمذهب ماركسي يرى في الغرب بقيادة امريكا - وهى نفس نظرة الغرب له - ان رسالته الانسانية هى فى هدم الآخر ودفنه فى التراب.

هذا النظام او البناء الدولى لم يعد له وجود، وما بقى منه هو مجرد انقاض، ولم يرتفع بعد بناء نظام او عالم جديد يحل محله.

ومع ذلك مازالت هناك كثرة فى عالمنا العربى تحبس نفسها داخل البناء القديم المتهدم، تدخل وتخرج من نفس الابواب، وتطل على الدنيا من نفس النوافذ.. مع أن هذه الابواب وهذه النوافذ لم تعد سوى علامات وهمية لا تؤدى الى مكان، ولا تطل على شىء.. ومع ذلك فنحن نبنى فوق هذه الارض من خيالاتنا بيوتا، ونسكنها باحلامنا، ونقيم فوقها اوضاعا وعلاقات نتصورها نحن

.. والا فما معنى هذه الشواهد؟

(١) البعض فى عالمنا العربى مازال يقيم قواعد تعاملاته الخارجية للمدى البعيد على اساس ان الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى هذا العالم. وهذا البعض يبنى حساباته امنا واقتصادا وسياسة على هذا التصور الافتراضى.. مع ان عصر افول شمس امريكا كقوة عظمى وحيدة قد بدأ.. فمنذ اندثار الايديولوجية كمحرك للسياسة الخارجية بانسحاب الاتحاد السوفيتى، ومنذ تغير مقاييس القوة الدولية من المعيار العسكرى الى المعيار الاقتصادى، باعتبار ان القدرة الاقتصادية - فى عصر الندرة - هى التى تبنى القوة العسكرية وتوفر لها الامن والبقاء، فان القوى الاقتصادية التى تتفوق على امريكا، تتأهب لاحتلال مكانها على قمة القوى العظمى، فى اطار تكتلات، وليس كدول منفردة.. هناك اوروبا الموحدة ككتلة، وهناك اليابان تلتف حولها دول النمور الاقتصادية فى أسيا، حيث تتراجع مكونات القوة الاقتصادية لأمريكا فى الداخل والخارج، بحيث انها لو احتفظت بعرشها، فسيكون لها مكان خلف قوى عظمى تسبقها فى الترتيب والمقام، وهذا تقدير قائم الآن

هذه ظواهر بدأت تطرح فى الغرب، بل وتناقش فى الدوائر العلمية ومراكز الفكر السياسي، وفى داخل امريكا ذاتها، حتى ان بعض هذه الدراسات بدأت تميل ليس فقط الى توقع تراجع امريكا، بل الى القول بان التراجع قد بدأ يحدث فعلا..

مع ذلك فمازال هناك من يبرمون تعاقدات طويلة الاجل للمستقبل البعيد مع الولايات المتحدة، يضعون البيض كله فى سلة واحدة، وقد كان ينبغى ان تحاط هذه التعاقدات بضمانات ذاتية، توفرها ترتيبات عربية خالصة - ولو كرصيد احتياطى للظروف - حتى اذا جاء يوم وطوت امريكا مظلة امنها فوق الآخرين، فلا يجد هؤلاء انفسهم فجاة مكشوفين.. وان ماكان يعتقدون انه سكن ياويهم، لم يعد باقيا منه سوى ارض خلاء ترمح فيها الاحلام. وان ما قدموه من تعاقدات اختصوا بها القوة العظمى الوحيدة! كان استثمارا بلا عائد.

وان هناك قوى عظمى اخرى فى يدها ايضا مفاتيح الدخول الى البناء الدولى الجديد... وهم شركاء مؤثرون فى القرار، وادارة الازمات

(٢) ان مباحثات السلام فى واشنطن، ووجها الثانى المفاوضات متعددة الاطراف تتحرك وهى تكتسب قوة دفعها من تغير مفاتيح النظام الدولى، واختلاف مفهوم الامن القومى للولايات المتحدة، والذى كان محوره «العدو»

هذا التحرك يتجه نحو بناء نظام اقليمى للشرق الاوسط، ستكون اسرائيل بالتبعية جزءا منه، وان هذا هو المقابل لانسحابها من

عاطف الغمرى

الارض العربية التى احتلتها فى حرب ٦٧، وبعد ان ادرك قادة اسرائيل الحاليون، ان مثلما كانت الحرب ووجود «عدو» عربى، هو ضرورة بقاء ووجود للدولة اليهودية، فى سنوات الحرب الباردة والصراع الامريكى - السوفيتى، فان السلام قد يكون الآن ضرورة بقاء ووجود لها بنفس الدرجة، ادراكا منها ان الشرايين التى تتدفق منها دماء الحياة مرتبطة عضويا بالولايات المتحدة، وانه ليس مستبعدا ان يحل قريبا وقت تقطع الولايات المتحدة تدفق دماء الحياة فى هذه الشرايين، مالا ومنحا ومعونات اقتصادية هائلة، لان الظروف الاقتصادية للولايات المتحدة، وحاجتها القديمة لاسرائيل كقاعدة امامية فى مواجهة النفوذ السوفيتى، لم تعد كما كانت من قبل.

هذا النظام الاقليمى للشرق الاوسط لك ان

تتصور حدود المناوره داخله، حين تدخله اسرائيل وهى تحمل بطاقة عضويته، وان اعضاءه الاصلاء الآخرين، مختلفون لا يجمعهم موقف استراتيجى واحد، تجاه اهم قضاياهم على الاطلاق وهى قضية الامن القومى العربى

.. والقضية مازالت معلقة، مع ان وافدا جديدا على النظام الاقليمى للشرق الاوسط يجهز بطاقة عضويته.

ولا خلاف على أن الانظمة الاقليمية هى تعبير عن حركة المجتمع الدولى، خاصة فى تشكيله المتغير، عندما يعلو بناء النظام الدولى الجديد، ولا تعارض بينها وبين اى نظام اقليمى أصيل ضارب بجذوره فى ميراث حضارى واحد مثل الجامعة العربية.

لكن المهم ان تكون الجامعة العربية ندا لاى تجمع اخر لاحق او عارض ان تطلق يدها وتزود بوسائل القوة والقدرة على الحركة، بما يجعلها تمتلك ارادتها السياسية التى تعبر عن المجموع، وتسمح بتحييد اى سلبيات يفرزها النظام الاقليمى المتوقع للشرق الاوسط.

■ ■ ■

ان العالم يتغير، واعضاؤه كبيرهم وصغيرهم يغيرون اوضاعهم ومواقعهم، يتخذون لانفسهم مواقع اكثر انسجاما واتفاقا مع العصر ومتطلباته، واوفر فرصا للانطلاق نحو احتلال وضع مؤثر فى بناء العالم الجديد.. الكل يهرع مغيرا موقعا ليس فى مصلحة احد حتى تنكيسه، وبقى ان ينهار بالكامل.. ومازال فى البناء الجديد القادم مكان موثر للعرب اذا دخلوه تكتلا واحدا تحكمه استراتيجية واحدة، وتحركه ارادة سياسية واحدة، فهذا هو مفتاحهم الوحيد للدخول، لان النظام الدولى القادم هو نظام مبنى على تكتلات.. وهذه هى فلسفة بنائه وعمله وحركته وعلاقاته وتوازناته .

مستقبل العــرب .. فى حقبـة التكتـلات

خلافات المصالح كادت تعصف بالوحدة النقدية الأوروبية.. غير أن هذه الخلافات اشبه ما تكون بسحابة صيف، حتى وإن انهار نظام آلية الصرف الأوروبى القائم حالياً .. لماذا ؟ لأن وزراء مالية المجموعة ظلوا فى سباق مع الزمن حتى فجر يوم أمس الأول للحفاظ على الهيكل الاساسى للنظام، حتى لو استدعى الأمر اجراء تعديلات جوهرية عليه.. ولأن دول المجموعة الأوروبية – وهو الأهم – هى صاحبة السبق فى بلورة حقبة التكتلات العملاقة، بدءاً من تهيئة الأطر والمؤسسات اللازمة لانجاز هدف الوحدة النقدية والاقتصادية، وانتهاء بالهدف الأشمل المتمثل فى الوحدة السياسية الكاملة فى اطار أوروبا الموحدة .

ويتوقف المرء طويلاً أمام سعى دول المجموعة الاوروبية الدؤوب لانجاز هدف الوحدة، وذلك فى مواجهة كل العقبات، ورغم تعدد القوميات واللغات، بما لايقاس – على سبيل المثال – مع عالمنا العربى .. ولعل الفارق الاساسى يكمن فى أن دول المجموعة الاوروبية بدأت قبل عدة عقود مشوارها فى اتجاه الوحدة بصورة صحيحة ومتواضعة معاً، مع توافر الرؤية والخطة والقدرة على التنفيذ.

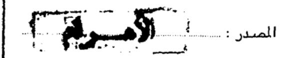
أما نحن فى العالم العربى – وقبل بضعة عقود أيضا، فبدأنا بماكان ينبغى أن ننتهى اليه، وهو محاولات اخفقت سريعاً لتحقيق الوحدة السياسية الشاملة.. والنتيجة ندوب وجروح مازالت بصماتها قائمة فى الذاكرة العربية.. ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليعمق الندوب ويعيد نكأ الجروح، التى لم تكد تندمل تماماً .

وعلى الجانب الآخر، بدأت أوروبا باستحداث قنوات وآليات وأطر للتكامل النقدى والمالى والاقتصادى، لتنتهى بطرح اتفاقية ماستريخت كأساس للوحدة الشاملة.. وفى المقابل، بدأنا نحن العرب بطرح شعارات الوحدة الكاملة – وفوراً مع اغفال الاسس اللازمة لانجاز هذا الهدف الاستراتيجى، خاصة فيما يتعلق بدعم العمل الاقتصادى المشترك أولاً، وبأقصى قدر ممكن.

صحيح أنه كانت هناك – وتظل – جهود مخلصة لدعم روابط العمل الاقتصادى العربى المشترك، ولكن دون توافر الدعم الكامل والارادة السياسية من جانب جميع الاطراف، ولعل هذا هو التحدى القادم الذى يتعين على العرب مواجهه، فى عالم لايعتد سوى بالتكتلات العملاقة.

العالم اليوم



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ اغسطس ١٩٩٣

العرب فى عصر الفوضى الدولية

درج الكتاب والمحللون السياسيون على وصف العالم الذى نعيش فيه الآن، بانه يتسم بالتعقيد وعدم اليقين. ومعنى ذلك انه أمام صانع القرار فى اى دولة معاصرة تحديات جسيمة فى رسم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على السواء. على مستوى السياسة الداخلية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة هناك مشكلة البطالة المتزايدة التى لم تجد لها حلولا ناجعة حتى الآن. وفى نفس الوقت هناك - فى المجتمعات الاوروبية على وجه الخصوص - مشكلة ظهور نزعات عنصرية جديدة موجهة الى العمال والمقيمين من اصول اجنبية، بالاضافة الى مشكلات حادة تهدد مستقبل الديموقراطية. وعلى مستوى السياسة الخارجية، لم تزل غالبية الدول فى اسار الصدمة السياسية التى اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

لقد ادى اختفاء العدو التقليدى الى تاثير مدمر على الفكر الاستراتيجى الغربى، وعلى سياسات التسليح، وقضى على مبرر الانفاق المتزايد على السلاح، والذى كان فى حد ذاته احدى وسائل تشغيل الاقتصاد ومن هنا تصاعدت صيحات العنصرية الجديدة، والتى تدعو الى اختلاق عدو جديد، ومن ثم تم التركيز على خطورة الاصولية الاسلامية على الاستقرار السياسى لمجتمعات متعددة. غير ان الحملة تصاعدت فى الفترة الاخيرة لتتجاوز ادانة الارهاب الذى يتم من خلال قراءة مشوهة للاسلام، الى الهجوم على الثقافة الاسلامية ذاتها، فى اطار الدعوة الى حرب معلنة بين الحضارات.

واذا كان وصف العالم بانه معقد ويفتقر الى اليقين، مما يضع عقبات متعددة امام صانع القرار، صحيحا فى مجمله، الا انه يغيب عن وصف المشهد العالمى الراهن، بعد اساسى وهو اننا في الواقع نعيش فى عصر الفوضى الدولية.

الفوضى الدولية

ويكشف عن هذه الفوضى الدولية بجلاء ووضوح كتاب اشرف على تحريره الباحث المغربى المقيم فى فرنسا زكى العبيدى، عنوانه « النظام العالمى المطلق السراح» وهو عنوان دال على طبيعة المرحلة التى يمر بها النظام العالمى، حيث زالت القيود التى كانت تمنع القوى العظمى من الانفراد بالعالم لممارسة قوتها لفرض سياساتها، وخصوصا بالنسبة لدول العالم الثالث. غير ان الوضع الآن سمح للولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بأن تتحرك بحرية مطلقة في الفضاء السياسى الدولى. وهى تصطنع لتحقيق اهدافها وسائل شتى، من ابرزها استخدام مجلس الامن كغطاء لممارسة ما يطلق عليه « حق التدخل». وهى حين تضيق ذرعا بالقيود الشكلية الدولية تنفرد باصدار القرار بل وبالتنفيذ كما حدث فى قرارها توجيه ضربة صاروخية الى العراق، على اساس اتهامه بتدبير مؤامرة ضد الرئيس بوش .وهذه اول مرة - كما عبر احد الباحثين فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - يضرب فيها المتهمون بالصواريخ! في مثل هذه الاحوال لا تتم التفرقة الواجبة بين عقاب نظام سياسى ما، وعقاب الشعب ذاته. ولكن الواقع يكشف انه فى حالة القرارات الخاصة بفرض حصار على العراق، فإن الذى يعاني حقيقة هو الشعب العراقى، وليس النظام العراقى الذى مازال يتخبط من آثار المازق الذى وضع نفسه فيه، عربيا ودوليا بالعدوان على الكويت، والذى كان فى الواقع ضد قواعد الشرعية العربية، قبل ان يكون ضد قواعد الشرعية الدولية.

وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بممارسة القوة فى الساحة الدولية يضاف اليها دعمها غير المحدود لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا. ويكشف عن هذا بجلاء موقفها من الغارة الاجرامية التي شنتها اسرائيل على لبنان، والذى سوى بغير حق بين الجانى والضحية.

ومن المؤشرات الاضافية الهامة على الفوضى الدولية جرائم الحرب المنظمة التى تتم تحت اسم عنصرى قبيح هو «التطهير العرقى» فى البوسنة والهرسك. نحن فى هذه الحالة امام تجسيد بارز لازدواج معايير الشرعية الدولية، وللانتهازية السياسية فى أجلى صورها، حيث يتم الصمت - الذى يحمل الموافقة - على ابادة شعب مسلم، ويتم هذا تحت بصر العالم كله.

وحتى التدخل الانسانى فى الصومال، تحول لكى يصبح حربا ضد الشعب الصومالى ذاته، بدعوى مطاردة المخربين، وهو ما يحملنا على التاكيد، ان العرب لا يستطيعون فى عصر الفوضى الدولية ان يقفوا بغير حراك، بل لابد ان يتخذوا من المواقف، ويرسموا من الرؤى والسياسات، ما يؤكد انهم ليسوا خارج التاريخ.

العرب والصراع مع إسرائيل

وتنطبق الملاحظات التى سقناها عن الفوضى الدولية اشد ما تنطبق على الصراع العربى الاسرائيلى. وفى هذا السياق نستطيع ان نجمل السياسات العربية الراهنة ازاء الصراع فى ثلاثة خطابات رئيسية: خطاب التفاوض، وخطاب المقاومة، وخطاب الجهاد الاسلامى.

فيما يتعلق بخطاب التفاوض، يمكن القول بانه مر بمراحل متعددة، ونفذ من خلال دروب ومسالك معقدة، وما ابعد الرحلة بين اللاءات الثلاث التى اطلقت فى مؤتمر الخرطوم عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث ارتفع الشعار: لا للاعتراف باسرائيل، لا للتفاوض معها، لا للتنازل عن الارض، وبين مؤتمر مدريد، مرورا طبعا بالمرحلة الحاسمة، ونعنى اتفاقيات كامب دافيد والصلح المصرى الاسرائيلى. فى مؤتمر مدريد استقر خطاب التفاوض بعد ان وافقت كل الانظمة العربية بغير استثناء على التفاوض المباشر مع اسرائيل، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية غير ان ذلك لا ينفى ان خطاب المقاومة الذى تبنته بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية قاوم مبدأ التفاوض من اساسه واعترض عليه، بالاضافة الى ان خطاب الجهاد الاسلامى مارس المزايدة برفع شعارات الجهاد فى سبيل الله، بغض النظر عن معدلات القوة النسبية او الاعتبارات الاستراتيجية.

وتبدو اهمية اسلوب المقاومة وضرورة طرحه للنقاش العام فى مسلك حزب الله فى لبنان. ولابد ان نؤكد ان مبدأ المقاومة ضد المحتل، وشرعية المقاومة مسالة مبدئية، ينبغى ان نركز عليها، وهو مبدأ تعترف به كل المواثيق والاعراف الدولية. غير ان هناك عديدا من الاسئلة ينبغى ان تطرح فى هذا السياق: اذا كان هناك اتفاق عربى شبه كامل على ممارسة اسلوب التفاوض مع اسرائيل فى هذه المرحلة، هل يجوز ممارسة المقاومة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ اغسطس ١٩٩٢

بقلم

السيد يسين

فى هذا السياق، ام ان هذا يمكن ان يعتبر تخريبا متعمدا لمسيرة التفاوض ايا كان راينا فى تعثراتها حتى الآن؟ والسؤال الثانى ما هو شرعية مقاومة حزب سياسى لبنانى يتلقى توجيهاته السياسية وتمويله من دولة غير عربية هى ايران، تحاول بطريقة متعمدة فرض هيمنتها على عملية اصدار القرار العربى، سواء في الخليج، او فى لبنان؟ والسؤال الثالث: هل يجوز لمقاومة حزب الله، التى تقتصر علي اطلاق عدد من الصواريخ علي اسرائيل، وهى فى نفس الوقت عاجزة عن الردع والدفاع، ان تعرض نتيجة لمسلكها غير المحسوب بدقة، نصف مليون لبنانى للتشرد، وتضع اكثر من سبعين قرية فى دائرة التدمير نتيجة للقصف الاسرائيلى العشوائي؟ وكل هذا من شانه ان يضعف موقف الدولة اللبنانية التى تحاول تحقيق التماسك فى المجتمع، والتى تناضل في المفاوضات بإصرار عنيد لكى تؤكد حق لبنان فى تحرير اراضيه المحتلة من قبل اسرائيل؟ كل هذه اسئلة ينبغى ان يطرحها العقل السياسى العربي بكل صراحة وموضوعية.

العرب والعقلانية السياسية

ان العرب - في عصر الفوضى الدولية - معرضون لمخاطر جسيمة ستؤثر علي مستقبلهم في القرن الحادى والعشرين، ان لم يمارسوا العقلانية السياسية بكل دقة وصرامة. وهذه العقلانية السياسة، لا تعنى علي وجه الاطلاق الاستسلام لخطط اسرائيل التوسعية، ولا الخضوع لابتزاز الولايات المتحدة الامريكية. بل ان العقلانية السياسية - من شان إعمالها بدقة - أن تثير السؤال الرئيسى: وماذالو فشلت المفاوضات مع اسرائيل؟ ما هى البدائل المطروحة، وماهى عناصر القوة التى ينبغى ان نركز عليها فى المواجهة العربية الاسرائيلية؟ وما هى صيغة الامن القومى العربى فى المستقبل؟

كل هذه الاسئلة تدعونا الى وقفة حاسمة فيما يتعلق بالتشرذم العربي الراهن، الذى هو - فى جزء كبير منه - من النواتج السلبية لكارثة حرب الخليج. فمازال دعاة الثار التاريخى ينشطون هنا وهناك. الفريق الكويتى يريد القضاء المبرم على قوة العراق العسكرية والاقتصادية، خوفا من المستقبل، وتحسبا من المخاطر العراقية القادمة. والفريق العراقى مازال - بين الحين والحين - يرفع شعار ان الكويت هى ارض عراقية، لابد ان يسترجعها ولو بعد حين.

واذا اضفنا الى ذلك صيحات المزايدة السياسية التى تتبناها التيارات الاسلامية فى المنطقة ضد النظم السياسية القائمة، سواء فى مجال السياسة الداخلية، او فى دائرة السياسة الخارجية، لادركنا اننا لا نعيش فقط عصر الفوضى الدولية، ولكننا فى الواقع في غمار عصر الفوضى العربية.

والحقيقة ان عصر الفوضى الدولية قد قدم لهذه التيارات اسبابا ومبررات تستند اليها، سواء فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، او بالتطهير العرقى فى البوسنة. ففيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى، حتى لو تم حله من خلال التفاوض، ستنشا مشكلة ضبط التسلح فى المنطقة، وتحريم استخدام الاسلحة الذرية والصاروخية. هل سيطبق هذا علي العرب وحدهم، وتستثنى اسرائيل من ذلك نتيجة للتحيزات الامريكية والغربية؟ وما هو مستقبل الدول العربية، وهى منزوعة السلاح، في عالم خطير تشتد فيه حمى مغامرات القوة الحمقاء؟ وفيما يتعلق بالتطهير العرقى فى البوسنة، لا يمكن تجاهل ان الاسلام مكون اساسى من مكونات الثقافة العربية في الوطن العربى، ومن ثم فما يحدث في البوسنة كفيل باثارة الشعب العربى، الذى لابد له من ان يسترجع الذاكرة التاريخية التي تحمل وقائع شتى تشير الي العداء الغربى للعرب، وللشعوب الاسلامية. ما المخرج من اطار الفوضى العالمية؟ وما هو السبيل للانفلات من اسار الفوضى العربية؟

ليس هناك من سبيل سوى ممارسة حوار الحضارات بدلا من حرب الحضارات على المستوى العالمي، وليس هناك من مخرج سوى تحقيق مصالحة عربية حاسمة بين الاطراف المتنازعة فى الكويت والعراق من ناحية، وبين دعاة التفاوض وانصار المقاومة من ناحية اخرى. وهذه المصالحة ينبغى ان ينشط لتحقيقها ليس فقط ممثلو النظم السياسية بكل القيود المفروضة عليهم، ولكن ايضا عقلاء الامة ومثقفوها، وممثلو مؤسساتها المدنية. فالتحدى اضخم من ان ينفرد بمواجهته ممثلوا النظم السياسية. فهو ليس مجرد تحد سياسى، ولكنه في المقام الاول تحد حضارى بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لاول مرة فى التاريخ الحديث يجابه العرب السؤال: هل سنكون فى القرن الحادى والعشرين داخل التاريخ ام خارجه؟ حتى نضمن لنا موقعا داخل التاريخ فلا بدان نطرح الاسئلة الصحيحة، وان نواجه المشكلات الحقيقية وليست المشكلات المزيفة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣



النظام العربى المنتظر

■ شريف عطية ■

هل يملك العرب ترف الانقسام؟



رغم تعرض العالم العربى منذ مطلع هذا القرن للعديد من الانقسامات الداخلية، وللخديعة الدبلوماسية من الخارج إلا أن ما يتعرض له فى نهاية القرن يفوق فى مخاطره كل ما سبق.. خاصة أنه لم يعد يملك ترف الانقسام فى ظل ذلك النظام الدولى أحادى القطبية والمنجذب نحو المزيد من القوة والتسلط.

أن النظام العربى الأول الذى ابتدأ مع تشكيل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ قد تعرض عبر أقل من نصف قرن إلى ثلاثة انقسامات خطيرة كانت أولها مع بداية السبعينات حين انقسم إلى دول تقدمية وأخرى محافظة، وغاب وقتئذ عن المنقسمين كياسة الخلاف تحت مظلة الاتفاق.. فكانت كارثة عام ١٩٦٧ التى أطاحت بالجميع.. بعدها تم رأب الصدع، ورفض الهزيمة فى مؤتمر الخرطوم أغسطس ١٩٦٧.. سياسيا «بالاتفاق حول سياسة اللاءات فى مواجهة اسرائيل».. واقتصاديا «باعتماد الدعم المالى لدول المواجهة» ومن ثم فقد أدى التماسك العربى عندئذ إلى نجاح معركة أكتوبر ١٩٧٣ عسكريا وبتروليا.. ولأن يتبوأ العالم العربى مركزا متقدما فى مصاف القوى الكبرى فى العالم.

وكان الانقسام الثانى مع توقيع مصر لاتفاقية فض الاشتباك الثانى مع إسرائيل فى أغسطس ١٩٧٥.. والذى وصل إلى ذروته باتفاقيات كامب دافيد عام ٧٨/ ١٩٧٩.. فكان من نتيجة الانقسام هذه المرة.. انعزال مصر عن عالمها العربى، واشتعال حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠.. واجتياح إسرائيل للبنان ١٩٨٢.. بعدها فقط توقفت الحملات الإعلامية بين معارضى ومؤيدى السلام.. واستعادت مصر علاقاتها مع بعض الدول العربية بشكل ثنائى.. إلى أن عادت رسميا إلى الجامعة العربية فى مؤتمر عمان نوفمبر ١٩٨٧.. الأمر الذى انعكس بالتالى على انتهاء حرب العراق مع إيران فى عام ١٩٨٨، واتجاه الأمور العربية للمزيد من الصلابة والتضامن.

ثم كان الانقسام الثالث بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، واشتعال الموقف العربى بين دول «الضد».. ودول التحالف.. والذى لانزال نعيش عواقبه الدامية حتى اليوم.. فإذا ما استمرت الأمور على ما هى عليه فسوف يكون ذلك هو الانقسام الأخير.. فليس بعده غير الذوبان فى تلك الفوضى المنظمة والتى لا يمسك بزمامها إلا الأقوياء.

ولكن هل فات الأوان لأن يجمع «العالم العربى» مرة أخرى ما بين وحداته السياسية، ويمسك بزمام أموره بيده.. خاصة والانقسامات العربية تتوازى تصاعديا مع فقدانه للعديد من علاقاته الدولية والإقليمية من ناحية، ومع تصاعد اندماج القوى غير العربية فى المنطقة فى النظام الدولى القديم الجديد.

من ناحية أخرى لقد كان للنظام العربى منذ منتصف القرن على الأقل دوره الملحوظ فى المساهمة مع المجتمع الدولى خلال الحربين العظمى الثانية، والباردة.. واستطاع من خلال دوافعه وأهدافه القومية أن ينتصر لطرف دون اخر من القوى الكبرى، بل وأن يسهم بشكل أو اخر بمقوماته الجيوليتيكية والثقافية والمالية فى تحديد الشكل النهائى الذى انتهت إليه الحرب الباردة.. ولاتزال تلك الثوابت الجغرافية والاقتصادية والحضارية قادرة على جعله يتبوأ مكانته الأفضل فى القرن القادم.. ولكن فقط حين يعيد ترتيب أوراقه وأولوياته، وحين لا يتعامل مع الاخرين فرادى، وحين ينبذ تلك الغيرة الدبلوماسية فيما بين بلدانه، وحين يتسلح بالعلمية والحصافة على ماعداها من أنماط التفكير العاطفى والاحادى، وحين يتقن فن التفاوض لدعم مقاومته، وحين تتميز مقاومته بالكياسة لتصعيد جهاده، وحين يوقن قبل وبعد ذلك بأن لا سبيل أمامه إلا المكانة اللائقة بتاريخه العتيد.. ذلك التاريخ الذى غابت عنه شمسه منذ بداية القرن الـ ١٦.. بانتقال الخلافة الإسلامية إلى أيد غير عربية، وبينما كانت أوروبا تنهض باكتشافاتها العلمية والبحرية والفنية.. كان العالم العربى ينحدر إلى غياهب الظلام، وليستفيق مع بداية القرن الـ ١٩ على تلك الصدمة الحضارية، وعلى ذلك البون الشاسع بينه وبين الاخرين.. وليبدأ الشوط من جديد نحو التحديث، ونحو المشاركة فى سياسات المجتمع الدولى.. فكانت تجربة محمد على/الطهطاوى فى المشرق، مع تجربة خير الدين التونسى فى المغرب هما بداية الاقتباس عن الغرب، ولمواجهة الغرب فى أن واحد.. فكان مشروع النهضة العربية التى تجمع بين الثقافتين العربية – الإسلامية، والأوروبية الحديثة فى مركب ثقافى فى كل موحد.. وإلا ما تمكن العرب من التقدم لفترة طويلة من الزمان.. ولتجرى المياه تحت الجسور على مدى قرنين كاملين، وأن اعتبر المشروع العربى خلالها وفى تحليله النهائى متعثرا إلا أنه غير فاشل، خاصة إذا ما تداركنا إلا ينصرم الزمان من بين أصابعنا وتحت أبصارنا.

إن النهوض بالمشروع العربى لا يكون بغير إقامة مجتمع أكثر حداثة تواجه أخطار الانسحاق أمام جحافل النظام الدولى الجديد، وهو ما يتطلب أول ما يكون – اشباع الحاجات الأساسية للانسان العربى – فى الرعاية الصحية، والغذاء، والتعليم والاسكان.. وهى احتياجات متوافرة فى المنطقة فى الوقت الحاضر وعلى حد ما جاء فى تقرير اليسكو تحت رعاية الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، «ولكن يحول دون تطبيقها – كما جاء فى التقرير – عقبات اجتماعية ومؤسساتية فى الأساس».

وهكذا فإن تغييب الانسان – وهو محور أى مشروع للنهضة – لا يؤدى إلى غياب المشاركة السياسية فحسب، ولا أن يفقد النظام العربى المأمول.. معظم مقوماته السياسية والقومية فقط، بل يؤدى من ناحية ثالثة إلى تعميق الخلافات العربية، ومن ثم إلى تكريس

القطرية التى تسلم العالم العربى للمتربصين به.

اذن.. فالمشاركة السياسية والتضامن العربى هما السبيل الوحيد والأساسى للخروج من مأزق الانقسام والتخلف، وللمضى فى مشروع حضارى يظلل النظام العربى الجديد.. ولمواجهة مخططات اعتبارنا العدو الاستراتيجى البديل.. وعندئذ فقط يمكن لحوار الحضارات، والأديان، والمذاهب أن تتسم بالعدل والندية والانصاف، فلا تتجرأ علينا المؤسسات الصناعية العسكرية العالمية.. فتطيل من عمر احتكاراتها خصما من حضارتنا. ولا أن تتجاسر اسرائيل – كما تسعى – لأن تقيم امبراطوريتها فى الشرق الأوسط فى القرن القادم.. بعد أن سمت القرن الجارى «بقرن الصهيونية» لفرط ما حققت فيه من غاياتها العليا هى الاخرى وعلى حساب العالم العربى.

إن عناصر القوة لدى الوطن العربى عديدة – وتكرارها واجب حتى لا ننسى – ويمكن إذا أحسن توظيفها أن تدفع بمشروع النهضة، وأن تحول بينه وبين أطماع المتربصين على حد سواء.. فالعالم العربى يسيطر على طول الساحل الجنوبى والشرقى للبحر الأبيض.. بينما البحر الأحمر هو فى حقيقته بحيرة عربية، وكلاهما «بوابتى» العالم إلى ما وراء البحار.. ولا يقتصر الامر على ثروات قاعيهما، فالطبقات الجيولوجية لليابسة العربية زاخرة بشتى المعادن، وعلى سطحها كانت «سلة طعام العالم» لزمان طويل.. وسكانها ذو حضارة موغلة قدم التاريخ.. وثروتها البشرية إن أحسن تعليمها وتدريبها وتوظيفها لكانت ثروة مضافة أخرى لا يضاهيها من دون العرب أحد.

والسؤال هنا.. كيف يبقى العالم العربى دون حراك تقريبا بينما هو يمتلك من مقومات القوة.. ومما لا يتناسب مع تلك المعاملة المتدنية التى يعامله بها هذا العالم المتغير الذى تسوده التعقيدات وبواعث الخلاف والفوضى.. إن حاجتنا إليه لا تفوق حاجته إلينا، وعمالتنا المهاجرة إليه لا تقل أهمية لدينا عن مواردنا الخام التى يغترفها بأزهد الاسعار. وأيضا فإن سياسات التفتيت وما يسمى بالتطهير العرقى فى داخل المنطقة وخارجها سوف تؤدى إلى امتداد الفوضى وانتشارها.. وهو أمر ثبتت صلاحيته العملية.. وليصيب رذاذها الجميع بلا استثناء.

ومع ذلك فالأمر لا يعتمد على الاخرين مثلما هو يتصل أساسا بقدراتنا على العمل.. وفى تحقيق الأمن القومى الشامل والمتكامل الذى يتجاوز مصالح الافراد أو الانظمة أو النظرة القطرية الضيقة.. وربما يحتاج الأمر لتكون البدايات ومن ثم النتائج مطابقة للآمال العربية، أن يجرى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وآلياتها وصلاحيتها.. إن مجلس الأمن يمثل «القيادة الجماعية التنفيذية» للأمم المتحدة.. فهل يمكن – على نفس الغرار تشكيل ما يشبه مجلس الأمن أو أكثر.. يمثل دور القيادة العربية الغائبة؟..

وفى مرحلة من أشد مراحل التاريخ العربى حساسية وحرجا.. ولتعبر بالنظام العربى المنتظر من دور الاحلام إلى دور الواقع والانجاز.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢



عندما تتشابك الأمور وتزداد تعقيدا:

فصل الخطاب.. هو فى لقاء الأقطاب

على الرغم من أن البعض قد لا يصدق، باننا - بكل تاكيد - على مشارف الوصول إلى اخر خطوة، إلى «تحرك جماعي».. وبعدها يستطيع العالم العربى اختراق.. حالة التردى التى ضربت بناءنا القومى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠.

وعلى الرغم ايضا من أن هناك اكثر من صيغة مطروحة للنهوض من جديد بصياغة «المشروع العربى» الذى اسقطته كارثة غزو الكويت، وأن مكونات هذا المشروع بعناصره المنتقاة، كفيلة باخراج الأمة العربية من مازقها، إلا أن السؤال: فى يد من .. يكون صنع قرار الخروج من المأزق؟

وفى يد من .. يكون الخروج بنا من حالة المخاض، لنستطيع تشكيل الصورة المضيئة لوليد جديد يدفع بنا إلى حركة عمل قومى فاعل؟

هناك من لا يزال فاقد الثقة فى قدرة العرب على تجاوز هذه المرحلة الشديدة الكآبة.. وقد يكون له العذر فى مثل هذا الاعتقاد، حيث مازالت هناك مؤشرات إلى وجود حالة تعثر للخروج من المأزق.. مما قد يؤدى إلى مزيد من الإحباط!!

فوزارة الخارجية الكويتية - مثلا - قد سمحت فى مناسبة مرور ثلاث سنوات على كارثة الغزو، بازاحة الستار عن الجزء الأول.. من المناقشات السرية للملوك والرؤساء، وهى المناقشات الملتهبة والصاخبة، التى تبعث على الذهول، سواء فى معناها او فى لغة خطابها، والتى دارت فى قمة القاهرة الطارئة التى دعا إليها الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك.. بصفة عاجلة بعد أسبوع واحد من بداية «جريمة الغزو» وبعد أن ظهرت فى بغداد بوادر فشل لاحتواء هذه الأزمة الخطيرة عربيا!!

إن أى مراقب يعيد قراءة هذا الجزء من المناقشات السرية، لا يسعه إلا أن يصف أى محاولة وفاق أو انقاذ، بانها محكوم عليها بالفشل، تحت وطأة الظروف المحيطة.. وهى ظروف صعبة وقاسية!

● وإذا انتقلنا من هذا المنظور بما انكشف فيه من أسرار، إلى ما ثبت لدى المملكة العربية السعودية من يقين بان بعض القيادات العربية، وصل بها التورط فى مؤامرة الغزو إلى المدى الذى كان لواحد منها دوره الرئيسى فى تنفيذ مخطط العدوان كمخرج لفصول هذه الكارثة.. بل إن ما كشفه بنفسه فى صفحات «كتاب» تعجل باصداره، كان فى رأى البعض أن أصدق ما كان يكتب على غلافه من عنوان هو «يكاد المريب يقول خذونى».

● بل إن مصدرا كويتيا كبيرا، لم يتردد فى توصيف هذا الدور، بانه كان أكبر وأخطر، وكان تشبيهه لدور صاحب «الكتاب» فى المؤامرة المشينة، بانه كان كحامل رمانتين، وضع إحداهما فى يده اليمنى.. أما الرمانة الثانية فقد حملها فى يده اليسرى، وذلك ليضمن قضم «الكعكة» فى الحالين.. فإذا هزم العراق وسقط نظامه، التهم الرمانة بيده اليمنى والتى تمثل عرش العراق، وإذا انتصر رئيس العراق فى مخطط غزو الكويت، التهم الرمانة التى بيده اليسرى والتى تمثل منصب شريف مكة..

وأضاف المصدر الكويتى أن الشواهد كانت خير دليل عندما ظهرت بعض تصرفات قبل الغزو، تؤكد أنه كان يستعد لتقلد ما كان يراوده من أحلام!

أريد أن أقول.. إن مثل هذه الملابسات المحيطة، ما كان يمكن أن تفتح «بارقة أمل» فى تغيير حاضرنا الراهن والخروج به من مستنقع المأزق التى انحشر فيها ومن ثم فإن هذا الواقع المشحون بالآثام، مازال شبحه يطارد المتفائلين الراكضين وراء أى تغيير!

لذلك.. كان لابد أن يقفز سؤالان يطاردان هذا الواقع، ويتعقبانه بالتطويق:

- لماذا تستمر أمتنا على هذا الحال.. والفاعل معروف؟

- ومن أجل من يبقى عالمنا العربى حبيس هذا العجز والضياع والجمود؟

هذان التساؤلان، ظل كل منهما محور مناقشات على ملف العديد من الطروحات الجارية بين العديد من النخب العربية.

ومن واقع ما طرحناه بمقال السبت الماضى - ذاكرة التاريخ - من ممارسات ومبادرات، كان واضحا تماما أن عالمنا العربى أصبح فى حالة ضياع، بسبب ما حدث من انهيار، لا مبرر للسكوت عنه، أو الانتظار عليه.. ومن ثم أصبحت بعض رموزنا الفاعلة على أهبة التحرك الجماعى «لا الاجماع» لضرب مختلف العقبات، واسقاط كل ما هو مثبط وعائق!!

صحيح.. أن قضية التضامن العربى، وهى الهاجس الذى أصبح يشغل كل عربي، ظلت محتبسة داخل سراديب مظلمة من ليالى الكارثة الطويلة، وأنه كان من العسير جدا - تحت وطأة الانشطار الذى قصم ظهر بنائنا القومى - أن تعالج قضية التضامن، والجروح مازالت تنزف وتزداد عمقا.. خاصة أن ما كانت تفرزه الكارثة، بين حين وآخر، من أسرار مهينة، وصفقات مشينة، كانت



بقلم :

زكريا نيل

تدفع معظم الشعوب الخليجية إلى الرفض والاستنكار، كلما كانت هناك محاولة تقارب مع الذين كانوا متعاطفين مع العدوان!

لكن الصحيح أيضا.. انه من خلال البحث عن الحقيقة المجردة اتضح انه لا أمل في أى مساع لانصلاح حال حكومة العراق، حيث تراجعت مرارا عن الاستجابة الصادقة لأى مبادرات، حتى من أجل فك عزلة شعب العراق، وعدلت عن تجاوبها مع الاجماع العربى الذى تجسد فى أعمال مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ابريل الماضى، وعدم الوفاء باذعانها للقرارات الدولية المتصلة بالحقوق الكويتية.. وإذن.. كان على القيادات العربية، أن تراجع كل ما كان لديها من مبادرات لرأب الصدع العربى، بعد أن وضع العراق فى طريقها العديد من المعوقات!!

المبادرات الأربع!!

١ - من أهم هذه المبادرات، التى جاءت مبكرة للم الشمل العربى، دعوة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكان توقيتها هاما ولافتا، حيث اعلنها سموه أثناء رياسته لأعمال الدورة الثانية عشرة لقمة دول مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر الماضى فى أبوظبى، واحدث إعلانها دويا فى الأوساط العربية حينما رفع سموه شعار الدعوة إلى «التسامح العربى».

وفى توضيح سموه لهذه الدعوة كشف حقيقة أهدافها قائلا: «إن هذه الدول التى انحازت إلى العدوان اخطات فى حق العرب قبل ان تخطئ فى حق الدول الخليجية، وانها لم تقف إلى جانبنا وقت العدوان، كما ظللنا نقف نحن إلى جانبها وقت الشدائد، لكنها ادركت اخيرا خطاها واظهرت ندما على ما حدث اثناء الغزو وتعاطفها مع المعتدين.. يمكن التسامح معها اخذا بمبادئ الشريعة السمحاء» . غير أن سمو الشيخ زايد بن سلطان قد تحفظ على أى اتصال مع رئيس العراقى ورفض ان توضع يده فى يده التى قتلت اخوانه، وانزلت الأضرار الكبرى بشعب العراق، وهو مغلوب على امره ويجب علينا مساعدته.

واعاد سمو رئيس دولة الامارات مرة اخرى - اثناء اجتماعه بالعاهل المغربى الأسبوع الماضى بالرباط - تاكيده على ضرورة نبذ الخلافات وتحقيق المصالحة بين الأشقاء بروح اخوية وتسامح حتى يكون للأمة العربية دورها المؤثر فى المرحلة المقبلة!

٢ - ومنها مبادرة الأمين العام للجامعة العربية - الدكتور عصمت عبدالمجيد - وقد ركزت على خمسة مبادئ:

١- ضمان استقلال وسيادة وسلامة اراضى ونظام حكم كل من الدول العربية.

٢- تاكيد سيادتها على مواردها الطبيعية وعدم التدخل بشئونها الداخلية.

٣- التعهد بعدم القيام باى عمل يمس أو ينتهك ذلك.

٤- تحريم استخدام القوة أو التهديد بها او التحريض عليها من جانب أى دولة عربية أخرى.

٥ - الالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، مع الالتزام بمنع أجهزة الإعلام - حكومية او موجهة - من شن الحملات الإعلامية ضد أى دولة عربية أخرى.

٣ - كذلك فإن الكويت وهى الدولة المعتدى عليها ومازالت تلقى الكثير من التهديدات، قد تخلت أخيرا - تضامنا مع أشقائها - عن مطالبة الدول التى تعاطفت مع الغزو بالاعتذار، مكتفية بان تعلن ادانتها للغزو وتاييدها للقرارات الدولية الخاصة بالعدوان، وترحيبها بالمشروع الدولى لترسيم الحدود بينها وبين العراق، والذى اقره مجلس الأمن مع مساعدتها فى إعادة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من المعتقلات العراقية!

٤ - وأخيرا جهود العاهل المغربى الملك الحسن، سواء اثناء رحلة الشتاء، التى قام بها فى العام الحالى إلى بعض دول المشرق العربى - السعودية والامارات والأردن وسوريا ومصر - وما جرى فيها من تشاور ومصارحة بينه وبين قادتها، أم اثناء المشاورات التى أجراها جلالته مع مبعوثى كل من سمو أمير الكويت ورئيس العراق، والتى كانت لها محصلات عامة وأخرى خاصة، ومن خلال دراسة عميقة لنتائجها وصل العاهل المغربى إلى حالة من الاقتناع الكامل حول أمرين اثنين:

الأول: أن هناك اهدارا فى الوقت يضيع على الأمة العربية الكثير من مصالحها، وانه ليس من العقل أو المنطق أو العدل أن تتجمد كل أمور الدول العربية ولا تتحرك، بسبب موقف دولة واحدة من دولها، لم تتجاوب تجاوبا عمليا مع التوجه العربى الجماعى لانهاء الأزمة، وبدء مرحلة من العمل العربى الجماعى، يعوض الأمة العربية بعض ما فاتها - وهو كثير - خاصة بعد الخسائر المهولة التى كبدت العرب مئات البلايين وعادت بها إلى الوراء!

الأمر الثانى: انه من خلال مطالعات العاهل المغربى النافذة، للملابسات الحادة والمحيطة، ومن خلال ما تابعه من تحولات عالمية، ومتغيرات دولية خطيرة، كانت مبادرته الجادة - شأن كل توجهات جلالته على الساحة العربية - لاستطلاع الرأى، لدى عدد من القادة العرب، حول صيغة عمل مقترحة تكفل لم الشمل العربى من خلال قمة محدودة تحضيرية تتناول فيما تتناول بحث أهم قضايا الساعة، على ملف الاهتمامات العربية العليا - ذلك ان فصل الخطاب فى أى عمل كبير، الرأى فيه يكون لمشورة الأقطاب!!

وفى تصورى المتواضع، ومن خلال ما وصلت إليه من مكاشفات على قدر



كبير من الاهمية، ان مؤشرات التوجه العام فى العديد من العواصم العربية، ترجح أن عقد قمة محدودة مرحلية، هى أقرب إلى واقعية العمل الجاد، والذى يؤدى إلى اختصار الطريق نحو إعادة بناء الموقف العربى الذى نحن الآن فى مسيس الحاجة إليه، وبعد طول انتظار!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٠ خمس ١٩٩٢

العرب وهذا النظام الدولي الجديد!

■ ظهر في الفترة الإخيرة طوفان كاسح من الكتابات السياسية والاستراتيجية على الساحة العربية والدولية يحاول استشراف معالم النظام الكوني الجديد الذي ظهر الى العالم على مشارف التسعينات وغداة حرب الخليج مباشرة، بل ان البعض تسارع من قبيل التفكير بالتمني الى القول منذ الآن ان عصر الامبراطوريات قد انتهى من العالم او أوشك على الغروب، دون سند أو هدى او كتاب منير.

- بادئ ذي بدء لا بد من الاعتراف بمشروعية هذا الهاجس الخطير من جانب، وعلى الجانب الآخر لا بد من الاعتراف بان حضارة اليوم ليست بنت بلد واحد من البلدان بل نتاج جميع المناطق والحضارات السابقة دون استثناء، شارك فيها كل بني البشر على مختلف الوانهم واجناسهم وتضاريس بلادهم ومبادئهم. وكان لمنطقتنا بما فرزته من حضارات متعددة فرعونية وقبطية وعربية - اسلامية فضل سبق في موسوعات الحضارة وكتب التاريخ على اختلاف كتابها واماكن صدورها.

ولكننا لا يمكننا النهوض مرة اخرى دون إدراك لقيمة التقدم بجناحيه العلم والتعليم. وذلك لا يتم إلا بالطرق السلمية القائمة على الحوار والاقتناع المتبادل، ولا يتم ايضا إلا بالوصول الى صيغة مشتركة ينتهي اليها هذا الحوار حول صيغة التنمية المطلوبة في عصر سقوط الايدلوجيات الكبيرة وتحول العالم الى النموذج الغربي المتازم لليبرالية، في ظل انهيار المشاريع القومية الطموحة في بلاد العالم الثالث والتي كانت تبشر بها في الخمسينات والستينات، وذلك في وقت تجاوزت فيه بعض بلدان العالم المتقدم عصر الثورة الصناعية الثالثة.

وهذا لن يخرج بنا عن موضوعنا. فالحضارات الكبرى لها مواصفاتها وشروط ولادتها وموتها، وانا من القائلين بانه لن يكون هناك تغيّر في التوازن الدولي القائم قبل مضي عشر الى عشرين سنة على الاقل، اذ كيف يمكن الحديث عن دولة عظمى صاعدة كاليابان والمانيا وهي لا تزال خاضعة عسكريا لنظام توازن القوى لما بعد الحرب العالمية الثانية؟ فهذه الدول تطورت اقتصاديا ولم تتطور عسكريا أو استراتيجيا بالقدر الكافي عبر نصف القرن الماضي.

إن ذلك يقودنا الى الحديث عن ملامح النظام الدولي القائم في عالم اليوم:

- أول هذه الملامح وجود نظام قطبي متعدد الجوانب يهيمن عليه طرف واحد مسيطر يتصرف بطريقة احادية الجانب في شؤون العالم كرجل الشرطة الدولي الحارس، مرتكزاً على الشرعية الدولية التي تعطيها له الامم المتحدة.

- تحوّل مبدأ توازن القوى الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، أو ما سمّي نظام القطبين او «القطبين ونصف القطب» كما سمّاه عالم السياسة الاميركي ستانلي هوفمان الى مبدأ توازن المصالح بين دول الشمال «الشرق والغرب»، مع انهيار الحواجز الايديولوجية والعسكرية القائمة وبروز المباراة السلمية في أوسع معانيها للدخول في الثورة الصناعية الرابعة.

- انتقال ساحة الصراع الدولي واطرافه من صراع بين الشرق والغرب حول روح أوروبا (التي اصبحت جزيرة للتعايش والتقدم باستثناء بعض الجزر المتفجرة) الى صراع بين الشمال والجنوب.

- انفجار الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة التي لم تحسم بعد في مناطق كثيرة من العالم، بقصد سبر غورها والاعداد لنظام دولي جديد بعد الانتهاء من حلها.

- سيادة شكل من اشكال الديموقراطية في النظام الدولي الجديد مع انهيار الحواجز في الشمال. وكان ذلك معناه فتح الباب على مصراعيه للدول التي تمسك بتوازنات المناطق «الفرعية» في الجنوب كي تعيد صياغة القواعد التي تحكم الاقاليم الفرعية الواقعة خارج نطاق الغرب.

- محاولة المنظمات الدولية والاقليمية التي ظهرت في عصر الحرب الباردة تكييف نفسها واللحاق بركب النظام الدولي الجديد، ولكن وعلى رغم التفوق الكمي في الحركة الفاعلة على المسرح الدولي لم تستطع التقدم والانجاز الا بالكيف الذي



حسن بكر*

ارتضته لها قوى التوازن الجديد، فاقتصرت ادوارها على المعونات الانسانية والوساطة والمساعي الحميدة.

وموجز ما سبق ان السلوك العدواني للدول الجنوبية الصغيرة والتي تمسك - احيانا - بخيوط التوازنات الاقليمية لم يعد يحميه نظام القطبية الثنائية القديم، فقد انتهى الاستقطاب الى غير رجعة وبدأ التعاون والتنسيق في كل كبيرة وصغيرة وفق مصالح كل بلد في بلدان الشمال، ابتداء من ازدهار الديموقراطية بشقيها الاجتماعي والسياسي وانتهاء باستراتيجيات حماية البيئة من التلوث.

ان الذين لم يدركوا ذلك جاء دورهم لكي يدركوه بمرارة وقسوة، بعدما دفعوا ثمن ذلك غالياً من قوت شعوبهم واحلامها، فاذا لم يفعلوا دفعتهم ضخامة الاحداث وتلاحقها الى هامش التاريخ ونحن على اعتاب الثورة الصناعية الرابعة.

فما هو موقع الشرق الاوسط على خريطة النظام الدولي الجديد؟ وما هي جملة المتغيرات التي فرضها هذا الاطار الكوني الفاعل على منطقتنا؟

اول المتغيرات الجديدة في الشرق الاوسط هو توزع الارتباط مع دول الشمال في ظل سيطرة القطبية الاحادية على التوازنات العربية من المحيط الى الخليج. لقد ظلت الارادة الاميركية هي المسيطرة على المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. والوحيد الذي عاملها كقوة دخيلة هو جمال عبد الناصر، ومنذ بداية السبعينات ومع التوجه نحو السلام عادت الى السيطرة الاحادية الجانبية بالتعاون مع الحلفاء الاوروبيين. على أن ثمة بعداً جديداً ظهر مع هذا المتغير هو بدء الارتباط بدول المحور السابق: اليابان العملاق الاقتصادي الصاعد، والمانيا كقوة صناعية عملاقة تقود القاطرة الاوروبية الموحدة ويرشحها الكثيرون لأن تكون قطباً في التوازن الدولي الجديد.

ثاني هذه المتغيرات اعادة هيكلة نظم التسليح والاستراتيجيات العسكرية في الشرق الاوسط. فمع خلو الساحة من الكتلة الشرقية ذات العقيدة السوفياتية العسكرية تصبح استراتيجيات الجيوش العربية المبنية عليها محل مراجعة. وقد اثبتت حرب الخليج الثانية فشل الاستراتيجية السوفياتية المكشوفة للغرب في مواجهة نظم الاسلحة التكنولوجية المتطورة في عصر ثورة الالكترونيات.

ثالث هذه المتغيرات تغيّر اللغة السياسية المستخدمة في المفاهيم والابنية السياسية. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يعد هناك ما يسمى بالمنطقة الوسطى "INTERMEDIATE REGION" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الراحل، وتراجعت مفاهيم مثل الحروب العائلة او الحرب عن طريق وسيط، كما أن الابنية السياسية لم تعد حكرا لنظام الحزب الواحد من عدن الى افغانستان، وصارت الشراكة السياسية هي الهاجس الحاضر الغائب في عقل وقلب جميع الانظمة الشرق الاوسطية.

رابع هذه المتغيرات: هو وجود نظام شرق اوسطي جديد لم يكن معروفاً من قبل تشارك فيه دول غير عربية بفعالية. لقد تمت مراجعة نهائية لمنظومة القيم الاساسية والحاجات اللازمة والمصالح الحيوية كل على حدة وظهرت النتائج واضحة لا تقبل الجدل. كما ظهر في مؤتمر موسكو المتعدد الجنسيات أن القضية الفلسطينية لم تعد جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي بل إحدى قضاياه المهمة فحسب.

خامس هذه المتغيرات أن حل جميع الصراعات القائمة (الاجتماعية والقومية الممتدة) لا بد وأن يتم



بالطرق السلمية ووفق مقتضيات شرعية وقواميس النظام الجديد في الشرق الاوسط. لقد حتم ذلك امور عدة فرعية في هذا المتغير أولها الضغط الاميركي الدائم على اسرائيل نحو التسوية الشاملة في الشرق الاوسط، ثانيها اقلاع الدول التي كانت تسمى «ارهابية» من وجهة نظر الغرب، بالتدريج عن استخدام العنف كوسيلة من وسائل انجاز الاهداف السياسية على كل الاصعدة، وثالثها جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على كل أنواعها وهي محاولة تواجهها عقبات كثيرة ولكنها لا تزال سارية المفعول حتى إشعار أخر من النظام الدولي

سادس هذه المتغيرات ان اختفاء القطب السوفياتي لا يعني اختفاء روسيا من خريطة التوازنات الدولية في الشرق الاوسط. فالمصالح السوفياتية انتقلت بحكم الوراثة ككل شيء مادي الى الدولة الروسية التي لا يفصح رئيسها يلتسن عن نوازعها حتى الآن ولأجل مسمى. ولكن التاريخ الذي هو معمل علم السياسة يعلمنا أن لروسيا مصالح حيوية.

سابع هذه المتغيرات محاولة الصين ان تكون بديلا للاتحاد السوفياتي، وهي التي اضبحت وحيدة في مواجهة العالم بنظام شمولي لا يمكن تغييره بسهولة، بسبب طبيعة النمط الآسيوي للانتاج القائم على السلطة المركزية والطبيعة النهرية للري فيها بالاضافة الى ضرورة اطعام خمس سكان العالم (سكان الصين) انطلاقاً من ثروة محدودة.

وثامن هذه المتغيرات واخطرها على الاطلاق سيطرة منطق الاقليات على الشرق الاوسط. فهذه المنطقة المملوءة بالصراعات الممتدة اجتماعيا وقوميا تختزن في جوفها صراعات لا نهاية لها تفتح الباب مواربا للتدخل الاجنبي بكل الطرق والاشكال. لقد كان وجود الدولة العبرية نفسه بداية المطاف لتكريس منطق الاقليات وتفجير الصراعات الكامنة تحت السطح. وسوف تظل هذه الصراعات فاغرة فاها حتى تصل المنطقة الى نقطة الاستقرار النسبي، أي إلى توازن جديد تستقر على أساسه المناطق الفرعية.

ومن الآن ولمدة عقد كامل على الأقل سوف تظل الادارة الاميركية هي الإدارة المسيطرة الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط وليست أوروبا التي تقود قاطرتها المانيا، وذلك بحكم قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لأنه - من وجهة نظري - لا المانيا ولا اليابان بحكم الموقع الجغرافي والوزن الاستراتيجي والسياسي بقادرتين على قيادة العالم او السيطرة عليه. فتاريخ العالم لا تصنعه البنوك ولا الاقتصاد السياسي فحسب، بل هناك من القوى الاجتماعية والسياسية والعسكرية التي تنقله من مرحلة الى اخرى كلما حان وقت التغيير وجاء دور أمة من الأمم.

---

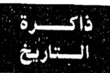
* كاتب مصري



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٢



قضايا الساعة الملحة.. وانتظار الحل الجماعي!!

دون شك.. اصبح المشروع العربى «المرتقب» بمعطياته الجديدة التى قد تجب خطيئة الضعف والاهمال فى الثانى من اغسطس، اصبح مطروحا الآن للمناقشة والتأصيل، على خريطة التوجه القومى، للخروج بنا من المأزق.. وإذا كانت لغة الخطاب بهذا المشروع تشكل الآن محور الاهتمامات فى دوائر صنع القرار، فإنه من خلال ما يحيط به من جدل وملابسات ومداخلات، مازال فى حاجة إلى مزيد من الاستبيان لمضامين صيغته المثارة على مستوى تعدديات الرؤى الاجتهادية فى عالمنا العربى. وإذا كان الأمر كذلك. فإنه كان على اى مراقب لحركة التعاملات الدائرة حول ماهية هذا المشروع ان يتقدم بعملية صادقة وموضوعية لتقصى الحقائق فيما يدور بهذا الشان بين مختلف القيادات العربية فى عواصم صنع القرارات ان يرصد عن قرب ما تعكسه فعالية ردود الأفعال وما تحتويه من اجتهادات على لقاء القمتين الثنائيتين الاخيرتين بالاسكندرية!

ومع ان الملاحظ إلى القمة الثنائية بين الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك وأمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وبين سيادته ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة سمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان أن توقيتهما جاء فى وقت واحد، إلا ان ذلك كان بمحض الصدفة.. حيث لم تكن هناك ترتيبات مسبقة لانعقادهما فى وقت واحد بالاسكندرية.. ومع ذلك كان تزامنهما صدفة خيرا وبركة، «ورب صدفة خير من الف ميعاد» كما يقولون، فقد تم اجتماع القيادتين الاماراتية والكويتية فى نفس ليلة وصول رئيس الامارات المتحدة في مقر اقامة سموه بقصر المنتزه، وجرت خلال ذلك مباحثات على هامش ملف اعمال القمتين الثنائيتين!!

وكان واضحا أيضا ان الزيارتين لم تخضع كل منهما لأى مراسيم شكلية او تعقيدات بروتوكولية، بل كان طابعا يحمل طابع زيارات العمل، خاصة أن امير الكويت تابع برنامج عمله فى مرحلته الأولى بالاسكندرية، بزيارة عمل اخرى إلى كل من سوريا ولبنان.

كما ان الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان استأنف ملف مشاوراته مع الرئيس حسنى مبارك بالاسكندرية، بعد اجتماعى عمل عقدهما مع الملك الحسن الثانى فى الرباط قبيل انتقال سموه إلى الاسكندرية، وإذا تجاوزنا فى هذا الطرح الحديث عن الشكليات، فقد كان ملف القمتين مزدحما بالكثير من القضايا، وأهمها ما يرتبط بقضايا الساعة، وبينها موضوعات حادة وشائكة، وتتصل بحركة الواقع المهترئ لعالمنا العربى!

وإذا كانت الموضوعات التى تدخل فى دائرة الاهتمام المشترك التى تخص البلدين يمكن حصرها وتحديدها بدون اى صعوبات ومن صلاحية القيادتين الفصل فيهما بدون معوقات.. إلا ان ما يحتويه الملف خارج نطاق ما يخص البلدين، هو من القضايا التى يصعب الانفراد باخذ قرار منفرد فيها، ذلك ان محصلاتها جميعا تصب فى مختلف الروافد العربية!

القضايا الدولية:

١ - والقضايا الدولية صعبة وشديدة التعقيد، ولمست أول ما لمست مشكلة الازمة المحتدمة بين ليبيا والمؤسسة الدولية، حول حادث اسقاط طائرة الركاب المدنية الأمريكية، فوق مدينة لوكيربى الاسكتلندية عام ١٩٨٨ والتى ذهب ضحيتها ٢٨٧ راكبا مدنيا من جنسيات مختلفة، والمتهم فيها اثنان من المواطنين الليبيين رفضت ليبيا تسليمهما، مما أدى إلى معاقبتها بمقاطعتها جويا، مع تقليص مستوى البعثات الدبلوماسية فيها، وتهديد مجلس الأمن لها بتصعيد العقوبات، إذا لم يتم تسليم المتهمين الليبيين قبل بداية شهر اكتوبر القادم إلى القضاء الامريكى او الاسكتلندى، بوصف ان الأولى صاحبة الطائرة المدنية التى تم تفجيرها، والثانية هى الدولة التى كانت أراضيها مسرحا لهذه الكارثة الانسانية المؤلمة!!

وقد طرح الرئيس مبارك فى لقائه بالزعيمين العربيين تطورات هذه المشكلة وما يكتنفها من ملابسات حادة، إلى جانب ما يطرح من رؤى تستهدف الوصول إلى تسوية ترضى عنها أطراف الأزمة، كما تبودل الرأى بشأن الحل الأمثل، والذى يعتبر أحد الخيارات العملية لانهاء هذه المشكلة التى تتطلب شجاعة فى اتخاذ القرار!

٢ - وفى نفس هذا الإطار اخذت قضية الصراع مع شعب البوسنة والهرسك مساحة واسعة من الاهتمام، وهى إحدى جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد اليوغوسلافى السابق، والتى استهدفت لمعارك دموية وتصفيات عرقية، تعرضت فيها هذه الدولة المسلمة الصغيرة إلى غبن «دولى» على الرغم من انها تتمتع بعضوية الأمم المتحدة، وكان مما أشاع قلق الرأى العام العالمى على نطاق واسع، تواطؤ الدول الغربية على مستقبل هذه الدولة الصغيرة، وتمزيق ارضها إلى ثلاث جمهوريات عرقية صربية تحظى بنصف الأرض،



وإذن..

ما الذى كان يمكن ان تفعله المؤسسة العسكرية الحاكمة فى تل ابيب، سوى أن تستغل هذا الواقع الإقليمى المخضب بدماء العديد من ضحايا الإرهاب الأبرياء، وتصعد هجماتها العنصرية على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية؟ ثم تعود فتهدد باعادة ضربها للقرى وتدميرها للمرافق وتشريدها للنازحين!

والسؤال..

هل ستنهض حركة العمل العربى الجماعى من جديد، وتتجاوز بعض الوقت عن اثار هذا التخريب الذى احدثته القيادة العراقية فى كيان بنائنا القومى، واتاحت لكل الخارجين على قوانين الشريعة الإسلامية، فضلا عن انتهازية القوى العرقية العنصرية، ومساهمتها بوسائل غير منظورة فى بث الفتن وزيادتها اشتعالا؟

الجواب: مازال الرد عليه ينتظر الخطوة المرتقبة لتجمع ذروة مرتقب، يجرى العمل لعقده، ليبدا خطوة الاستباق إلى «المشروع العربى» الفاعل!!

بقلم :

زكريا نيل

وكرواتية تاخذ خمس المساحة، وبوسنية لا تحصل إلى على ثلاثين فى المائة منها، مخالفا كل المخالفة لمشروع «فانس ـ اوين» الوسيطين الدوليين الذى كان يعطى للبوسنيين ما يقرب من نصف مساحة ترابهم الوطنى.. إلا ان التحول المضاد الذى حدث ضد مسلمى البوسنة يشير إلى امر خطير، يتطلب بذل الجهود الجماعية بوسائل اكثر تاثيرا لاقناع امريكا بالتدخل العسكرى لحماية ما تبقى من ارض البوسنة وتبصيرها بمخاطر الكارثة المنتظرة!!

٣ ـ ومن القضايا التى تضع القادة العرب فى حرج وحيرة، ماساة الشعب الصومالى، والذى وقع ضحية المجاعة والمرض والموت نتيجة للصراعات الداخلية المشينة بين الزعامات القبلية، التى فشلت فى تسوية خلافاتها من اجل انقاذ وطنها من الانهيار والتقسيم والتجزئات التى تهدد كيانه الوطنى، ولعل من الحقائق التى يجب الإشارة إليها ان قوات الامارات العربية المتحدة، كانت فى طليعة القوات التى بادر الشيخ زايد بارسالها لمساعدة الصومال فى فض التقاتل فيما بينهم، مع ارسال شحنات متواصلة من الاغذية والادوية والخيام والاغطية لانقاذ ما يتعرض له الصوماليون من مجاعات وامراض واوبئة!! ثم تبعت الأمارات المتحدة العديد من الدول العربية ومنها جمهورية مصر العربية.. وليس من شك ان ما وصلت إليه الأوضاع فى الصومال مازال يشير باصابع الاتهام مع الإدانة إلى فصائلها المتناحرة، مما دعا القيادة المصرية والزعامات العربية الأخرى إلى مناشدة أطراف الصراع مراعاة ما يحيق بوطنهم من اخطار تهدد وحدته واستقلاله وسلامة مصيره!

اريد ان اقول: إن مثل هذه اللقاءات الثنائية للعديد من القمم العربية دافعها فى الحقيقة امر واحد، هو توحد الرؤية لدى القيادات العربية تجاه مخاطر المرحلة، والتى تفرض على «المشروع العربى» أن يظهر إلى حيز التنفيذ، ليصبح يد القدر التى تدفع بهذه الامة إلى الخلاص من مازقها وانتشالها من مستنقع التردى الذى هوت فيه!!

المخاطر الإقليمية:

إن خريطة التفاعلات الإقليمية اصبحت هى الاخرى حالة غير مسبوقة فى المسار القومى للامة العربية منذ عدة عقود، وخاصة منذ حركة التضامن العربى التى اعادت إلى الشعوب العربية حركة الوعى القومى، التى واكبت معركة العاشر من رمضان المجيدة (السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣).

وانه مع التسليم بان هناك من القيادات المغامرة من فقدت وضوح الرؤية واصيبت بعمى الالوان، بحيث لم تعد تميزا ـ للاسف ـ بين ماهو ابيض وبين ماهو اسود فى وضح النهار، والقت بامتها فى اخطر مستنقع الأزمات الإقليمية، منذ تهورها فى الدخول فى حرب مع جارتها إيران، لمدة ثمانى سنوات دون أن يكون هناك غالب او مغلوب.. وما تبع ذلك من مغامرتها الانتحارية بغزو جارتها وشقيقتها العربية الكويت فى الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠، ومن اجل هذا النزق والغرور الجنونى، وان ما يحدث الآن على المستوى الإقليمى أصبح امره بالغ الخطورة، وله آثاره التخريبية فى مسار حركة اى عمل عربى، على اى جبهة كانت!!

فنوازع المطامع القديمة التى اختبات فى سراديب الجاهلية المظلمة لعن الله من ايقظها كفتنة عارمة لبست سراويل القوميات العنصرية.. نعم ايقظتها غباوة السلوك.. وجهالة العاجزين عن ادارة حركة الصراع مع المتطلعين إلى سياسة الهيمنة على الجيران.. ومن ثم اخذت معالم المطامع الإقليمية تتحد على خريطة المنطقة، ارضا ومياها ومضايق دولية!

وكما نرى الآن على الخريطة كيف تتحرك المطامع العرقية القديمة التى فتت الإسلام ضراوتها، ثم دفن رفاتها بمنهاجيته التنويرية ومبادئه الإيمانية وريادته الأخلاقية، التى تسمو على كل المطامع العرقية، وعلى السطو على مقدسات الشعوب، سواء اكانت هذه المقدسات موروثات شرعية، ام ترابا وطنيا، كفلت صيانته والدفاع عنه، مبادئ الحرية التى غرستها الشرائع السماوية وكتبها المقدسة، بصرف النظر عن اى عرقية او ملة او هوية!

لذلك.. اصبحت كل انظمة العالم العربى فى موقف المجابهة للخارجين على وحدته الترابية، سواء كان هؤلاء عربا خوارج، او قوميات اخرى تتطلع إلى الهيمنة، وإلى فرض ارادتها على الجيران، ايا كان هؤلاء الجيران، مسالمين او غير مسالمين.. ثم بثها لمبادئ تخريبية تستهدف بث الفتك من خلال اشاعتها لاجواء فوضوية، تحت شعارات يستغل فيها اسم الإسلام بوسائل مضللة.. لقد افتعلوا من الشعارات ما الإسلام براء منه.. واستطاعوا ان يصدروا مثل هذه الشعارات بمعطيات انتهازية استغلوا فيها ماسى الشعوب فى معاركها الوطنية لتحرير اراضيها من الغزوة الشيوعية، ثم عادوا فصنعوا هذه الشعارات إلى لافتات ارهابية!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام [illegible]

التاريخ : ٢٨ أغس ١٩٩٣

يصدرها مركز دراسات التنمية السياسية والدولية

حوار مع المفكر الاستراتيجي السيد ياسين:

كيف يتعامل العالم العربى مع متغيرات النظام الدولى الجديد ؟

استمرارا للتقليد الجديد لمركز دراسات التنمية السياسية والدولية، التقي خبراء وباحثو فريق الدراسات الاستراتيجية، الذى جرى توسيعه بدمج بعض الباحثين المتخصصين فى الاقتصاد مع مفكر اخر من كبار المفكرين الاستراتيجيين العرب.. اللقاء هذه المرة كان مع الاستاذالسيد ياسين، رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.. هو واحد من أباء البحث العلمي الاجتماعى والأب الشرعى لفكرة مراكز الدراسات الاستراتيجية فى مصر.. فهو وكما قال الدكتور جهاد عودة فى تقديمه للحوار معه، مثقف له اسهامات فى التحليل الاجتماعى والنقد الاجتماعى وله رؤيته التي يعتد بها فى الأوساط العلمية والاكاديمية.. وهو قبل هذا وفوقه أحد الذين عملوا فى بناء مؤسسات ناجحة وادارتها واستطاع أن يوجد مستقبلا لنمط من المهن لم تكن معروفة فى مجتمع كمصر.. وهو أحد الذين ساهموا بوضع أسس البحث العلمى خارج الجامعات المصرية.

لقد اختار الاستاذالسيد ياسين، موضوعا للنقاش شغله على مدى السنوات الثلاث الاخيرة الا وهو محاولة فهم ما يحدث فى العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتى ونهاية الحرب الباردة وانعكاسات ذلك على العالم العربي.وهى المحاولة التى قادته للبحث فى وضعية العلم الاجتماعى في الوقت الراهن ويلخص هذه الوضعية فى عبارة واحدة مهدت لتحليله الشمولى للظاهرة، هى «سقوط النماذج الأساسية» معتبرا ذلك السمة الأساسية للتطورات فى ميادين الظاهرة الاجتماعية المختلفة. و«النموذج السادس» PARADIGM هو مفهوم ماخوذ عن توماس كون في كتابه عن «بنية الثورة العلمية» ويشير المفهوم إلى اجماع المجتمع العلمي فى لحظة تاريخية معينة على طريقة لترتيب الأسلحة وأولويات البحث في الظواهر فالمجتمع العلمي وهو تعبير دشنه كون أيضا هو الذى لا يضع أجندة البحث أى يحدد المشكلات التي ينبغى بحثها والمشكلات التى تخرج عن نطاق البحث..

سقوط النماذج الأساسية

لقد أصبح مفهوم «النموذج الأساسى» أساسيا لقياس التقدم العلمى. اللحظة الراهنة فى العلم الاجتماعى تتسم بسقوط النماذج العلمية الأساسية.. لقد أصبحت هذه النماذج غير قادرة على التصدى للمشكلات الراهنة.. وسقوط النماذج الأساسية نقطة أساسية توضح أننا نمر بأزمة فى النموذج.. وأن هناك معركة علمية لبناء نموذج جديد. وهناك حركة فكرية سائدة فى الغرب تحاول تقديم نموذج جديد، هى حركة ما بعد الحداثة.. وهى حركة تريد تجاوز مشروع الحداثة الغربى القائم على الفردية والعقلانية والنظرة النمطية للتاريخ الانسانى «فكرة تقدم التاريخ الانسانى» وفكرة الحتمية فى التاريخ والمجتمع والذى يؤمن بإمكانية صياغة نسق فكرى يصف الواقع ويفسره.. فحركة ما بعد الحداثة تزعم افلاس هذا المشروع ونهايته وتبشر بقيم جديدة وتنتقد الأسس التي قام عليها المشروع ـ مشروع الحداثة الغربى.

وينهض مشروع ما بعد الحداثة على مجموعة من القيم. من أهمها: مراجعة فكرة التقدم الانسانى على أساس أنه ليس هناك تقدم من مرحلة لمرحلة أرقي، التقدم الانسانى يمكن أن ينتكس.. ورفض فكرة الحتمية، فتاريخ الانسان مفتوح للاحتمالات المختلفة.. ورفض فكرة الأنساق الفكرية المغلقة.. ونقض لفكرة المجتمع الجماهيرى لصالح المجتمعات الاصغر.

ومن أشهر نصوص ما بعد الحداثة التقرير الذى قدمه فرانسواليوتار إلى الحكومة الكندية حول «حالة المعرفة فى الوقت الراهن».. والنظرية المضادة لما بعد الحداثة هى النظرية التى يطرحها الفيلسوف الالمانى هابرماس، والتي تقول إن مشروع الحداثة لم يكتمل بعد.. ومع هذا انتقلت مفاهيم ما بعد الحداثة إلى العلم الاجتماعى وإلى العلاقات الدولية التى تشهد فى الوقت الراهن مرحلة البحث عن نموذج جديد.

نادى طوكيو للدراسات الكونية

النقطة الثانية التي يمكن ملاحظتها من التطورات الراهنة تتمثل فى انتقال مراكز التفكير الاستراتيجية العالمية من الولايات المتحدة وأوروبا إلى اليابان. اليابانيون الذين يتسمون بالحذر الشديد فى دخولهم مجال الشئون الدولية، أنشأوا مؤسسة تسمى نادى طوكيو للدراسات الكونية. وهى مؤسسة عضويتها قاصرة على معاهد الدراسات ومراكز الابحاث الاستراتيجية. وتضم أربعة معاهد شهيرة فى العالم هى: معهد بروكنجز بالولايات المتحدة ومعهد العلاقات الدولية في باريس ومعهد تشاتام هاوس فى بريطانيا، ومعهد اقتصادى شهير فى المانيا. ومعهد نيمورا فى اليابان يعد هو الجهة الداعية.. وإلى جانب هذه المعاهد الخمسة هناك احد عشر مركزا اسيويا.. ويعد هذا النادى أحد المعاقل الأساسية فى البحث عن منظور «نموذج» جديد.

وتم تشكيل لجنة يابانية لدراسة النظام العالمى تضم باحثين لا ينتمون إلى مراكز التفكير هذه من مختلف بلدان العالم، هذه اللجنة أصدرت تقريرا بالغ الاهمية عن تصوراتها لشكل العالم الجديد و«النظام الجديد».. نقطة الانطلاق فى هذا التقرير وفى غيره مفهوم الكونية وهو مفهوم أصبح سائدا فى العلم الاجتماعى. ومفتاح أساسى لفهم أساسيات النظام الدولى.. إلى جانب هذا المفهوم هناك مفهوم آخر هو مفهوم العلاقات متعددة الاطراف وهناك مفهوم ثالث هو مفهوم «القومية» هذه



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٣

المفاهيم الثلاثة مفاهيم أساسية لفهم ما يحدث فى العالم.. والتحدى الذى يواجه البحث العلمى فى المرحلة الراهنة، مرحلة البحث عن نموذج جديد، هو العجز عن وصف الظاهرة وليس تفسيرها. هناك ظواهر عديدة فى حاجة إلى نهجية جديدة لوصفها وصفا علميا دقيقا. لم يستقر الباحثون بعد عليها..

ما هى انعكاسات ما تقوله على العالم العربى؟

النقطة الأساسية هنا أن عالم ما بعد الحرب الباردة، وخصوصا حرب الخليج الثانية كانت حاسمة فى هذا الاطار.. النقطة الثانية أن العالم العربي أصبح الان أحد الموضوعات الأساسية لسيناريوهات الاستراتيجيات الدولية.. على سبيل المثال هناك رؤية شاملة لمستقبل العالم العربى صدرت عن المجموعة الأوروبية فى تقرير حديث يقول إنه ينبغى لأوروبا أن تساعد على تحقيق الوحدة العربية، ويضع سيناريوهات مختلفة لتحقيق ذلك. كذلك هناك سيناريوهات أمريكية وغير أمريكية حول مستقبل المنطقة.. ان مهمتنا الأساسية الدراسة النقدية للمشاريع والتصورات التي توضع من خارج المنطقة، وقدخصص المؤتمر الاستراتيجى العربي الثالث جهدا لدراسة هذه التصورات الاستراتيجية الاجنبية.

التحدى الحقيقى الذى يواجهنا، هو كيف يمكننا صياغة مبادة حضارية عربية للتفاوض مع النظام العالمى الجديد؟.. هذه الصياغة لابد وأن تبلور رؤية عربية لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتنمية البشرية، وحوار الحضارات وتسوية النزاع العربي الاسرائيلى.. هذا هو التحدى الأساسى إذا أردنا أن يكون لنا دور والدراسة النقدية التفصيلية للرؤى الغربية تفتح الباب لمثل هذه الصياغة..

ومن متابعة هذه الرؤى لوحظ أن هنا ثلاث قضايا ستؤثر على مستقبل الأجيال فى العالم العربى.. هذه القضايا هى حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى وشكل هذا الحل، ومستقبل العراق، وإيران والنظام الشرق أوسطى.. ودعا الاستاذ سيد ياسين إلى ضرورة أن يرتقى مستوى النقاش فى مصر والعالم العربى حول هذه القضايا وتكوين فكر عربي ايجابى بخصوصها.

وبهذا التقديم يكون اطار النقاش قد تحدد.. وكما كان التقديم على ثلاثة مستويات كذلك كان النقاش.. فقد دار النقاش على ثلاثة محاور أولها دار حول علاقة التطور المنهاجي بدراسة الواقع العربى الراهن، ومناقشة هذا التطور ذاته.. وثانيها تعرض للسيناريوهات الغربية.. وثالثها كان شاغله الإساسى البديل العربى..

كيف نفهم العالم؟

لقد تركز النقاش فى المحور الاول حول مدى صلاحية المفاهيم «الكونية، والاقليمية، والقومية» لفهم الواقع والعلاقة فيما بينها وكذلك مدى صلاحية أسلوب السيناريو فى الدراسة سواء بسبب المخاطر التى تحيط به أو لنقص المعلومات أو عدم ادراكهم للضغوط، فضلا عن عدم توافر الأدوات التكنولوجية اللازمة ولا الكوادر المدربة القادرة على اجراء مثل هذا النوع من الابحاث فى العالم العربى وعجز ما بعد الحداثة عن تقديم نموذج جيد، واقتصار دورها على نقد ما هو سائد، سواء لما يتردد عن عدم سعيها بل ورفضها لمفهوم النموذج، أو لأنها تنفي أهم أساس يقوم عليه العلم، وهو الصدقية.

كما دار هذا المحور أيضا حول صلاحية المناهج الغربية لفهم الواقع العربى وعلاقة المنظور بعلاقات القوى وعلى اى اساس يمكن ان تقوم المساهمة العربية إذا كان الامر كذلك.. وأهمية ما يصدر عن مؤسسات التفكير الاستراتيجى الغربية من تقارير حول مستقبل المنطقة مقارنة بتصريحات كبار المسئولين الغربيين.

وقد أثارت هذه الملاحظات نقاطا للاتفاق وأخرى كانت محلا الخلاف والاجتهادات المعددة فى فهم الواقع المعاصر.. فهناك اتفاق علي الانتقادات التى وجهت لأسلوب السيناريو فى الداسة، والتاريخ هو الذى يحكم اى السيناريوهات واقعا وايها لم يكن كذلك.. والمشكلة الأساسية فى تقدير الاستاذ سيد ياسين عند اللجوء إلى هذا الأسلوب فى الدراسة، إنما تتمثل فى مسالة الفكرة المسبقة التي قد يسعى الباحث إلى اثباتها.. مع تأكيد أهمية النقد الايستمولوجى المعرفى عند تطبيق المفاهيم المستقاة من واقع معين، فى واقع اخر مغاير.. كذلك فإن ما بعد الحداثة على وشك ابداع منظور جديد كما اكد اهمية ما يصدر عن مراكز التفكير الغربية من سيناريوهات فى ضوء علاقة المفكر بصانع القرار فى الغرب.

مستقبل النظام الاقليمى العربى

وبغض النظر عن الخلاف الذى اثر فيما بين الاستاذ السيد ياسين وبعض محاوريه من أنه لم يكن هناك وجود للنظام الاقليمى العربي، على النحو الذى يقول به البعض إلا فى فترات محدودة فى التاريخ العربى بعد الحرب العالمية الثانية أو القول بأن هذا النظام موجود على مستوى الاحساس بوجود هوية مشتركة على الأقل، فإن النقاش تركز حول مستقبل هذا النظام، بل وتركز على النظرة إلى إيران ومستقبل الوضع فى العراق .. وكان هناك اتفاق فى الرأى على ان إيران تمثل بمشروعاتها الراهنة تهديدا للنظام العربى وأن المشكلة تكمن فى غياب قوة عربية ضابطة للسلوك الايرانى.

وارتبط بهذا الاهتمام بمستقبل النظام العربى النقاش حول شكل المساهمة العربية فى النظام العالمي ومن سيقوم بصياغة هذا البديل العربى، هل هم المفكرون الاستراتيجيون العرب؟ وما هي قيمة هذه المساهمة فى ضوء تدنى مستوى قوة العالم العربى فى سياق علاقات القوى وموازينها فى الوقت الراهن.

وقد أثارت هذه الملاحظات التعرض لمشكلات من قبيل العلاقة بين الدراسة والبحث وصانع القرار وهي مشكلة من شقين: أولهما: عدم توافر المعلومات الكافية للباحث الذى غالبا لا يكون مدركا للضغوط التى يتعرض لها صانع القرار وثانيهما يتمثل فى عجز الباحث عن التواصل مع صانع القرار وعن ابتداع لغة وأسلوب للاتصال بصانع القرار.. وأكد الاستاذ سيد ياسين أن المطلوب من مراكز البحوث المختلفة هو توفير بدائل مختلفة لصانع القرار أن يختار بينه ما يراه الأفضل.

وعن المساهمة العربية وموازين وعلاقات القوى الراهنة أكد بداية أن العالم العربي لا يملك ترف التخلي عن المهمة والهروب من المواجهة لأن عملية العولمة الراهنة تشمل الكل ولا تترك لأحد خيار الانفلات منها.. وفي رأيه الذى دعمه بالعديد من الأمثلة، أنه إذا أحسن العرب من ادائهم في المحافل الدولية، وقاموا بما تمليه عليهم مصالحهم على نحو مقنع للاخرين فإنه بالإمكان تحقيق بعض التقدم بغض النظر عن موازين القوى الراهنة. وأثار الحديث مساهمة العالم العربي و قضية العلاقة بين الأنا والاخر وفي رأى الاستاذ سيد ياسين فإن أى علاقة بين الأنا والاخر في النظام العالمى هى عبارة عن امتحان. والهدف ألا تكون علاقة صراعية وأن هناك معركة كبرى علينا خوضها في الداخل والخارج لتاكيد مبدأ النسبية الثقافية ومواجهة مبدأ العنصرية الثقافية الذى يدعو إليه البعض هنا وهناك.



الامين العام للاكاديمية الاسلامية
النظام العالمي الجديد سينهار

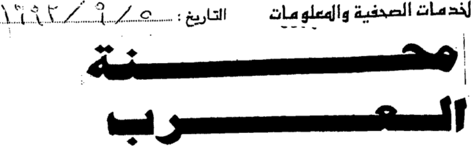
– اكد الدكتور علي بن المنتصر الكتاني الامين العام للاكاديمية الاسلامية في ندوة العرب والمسلمون في عالم تغير التي عقدت الاسبوع الماضي بالدار البيضاء ان الاسلام في هذا الزمان اقوى بكثير من اي زمان ليس في البلاد العربية والاسلامية ولكن في العالم اجمع حتي امريكا وفرنسا واسبانيا .

وان النظام العالمي الجديد لايعطي حلولاً جوهرية للبشرية فهو نظام استبدادي متسلط يريد ان يرغم العالم علي رؤية مصالح بشرية محدودة لنرى مثلا ماحدث في الخليج ولايزال يقع من تجويع واضطهاد للشعب العراقي وفي المقابل لم يفعل شيئا لانقاذ الشعب الفلسطيني اوشعب البوسنة واصبح الاسلام هو الحل الحقيقي والبديل النهائي بعد انهيار الشيوعية وسوف ينهار النظام الجديد لانه يحمل بذور فنائه .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٩/١٩٩٢



بقلم : حسين فهمى

نحن نعيش عصر التجمعات والتكتلات الدولية العملاقة . وحتى الولايات المتحدة الامريكية التى تحولت الى القوة الأعظم الوحيدة بعد تفتت الاتحاد السوفيتي السابق توحدت مع كندا والمكسيك .. فتوحدت قارة باسرها .. وكانت أوروبا الغربية قد سبقتها على طريق تحقيق الوحدة . ومضت منذ انشاء الوحدة الاوروبية المشتركة فى اوائل الخمسينيات تخطط لاقامة وحدتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والامنية والنقدية الشاملة حتى حققتها فى العام الماضى . وبعد سقوط الشيوعية فى دول شرق أوروبا بدأت دولها تسعى الى الانضمام الى الوحدة عاجلا !

ذلك انه فى عصرنا هذا لم يعد فيه مكان أو امكانية للكيانات الدولية الصغيرة . وبعد تحول الاتحاد السوفيتي الى دول مستقلة كاملة السيادة ، اتجهت جمهورياتها الاسلامية الست الى طريق الوحدة مع تركيا وايران وباكستان فعقدت هذه الدول اتفاقية اقتصادية لابد ان تنتهى الى وحدة شاملة .

ورغم ان معوقات الوحدة الكاملة الشاملة تجمع بين الدول العربية ، فان هذه الوحدة العربية وحدها هى التى لم تتحقق . وذلك بالرغم من ان حركة هذه الوحدة انطلقت منذ بدايات القرن العشرين . ولكن سيطرة الامبراطورية العثمانية على جميع الدول العربية حالت دون تحقيق أمانيها ومصالحها فى السير على طريق وحدتها الثقافية والتاريخية والدينية ، وامتدادها الجغرافى الكبير المتصل من الخليج الى المحيط !

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى كان انضمام العرب الى الحلفاء مرتبطا باتفاقية الشريف حسين مع الحلفاء بتوحيد العرب . ولكن حال دون تحقيق هذه الوحدة خضوع الدول العربية للاستعمار التركى .

وكانت الامبراطوريات الأوروبية تنتظر سقوطها . بعد ان تحولت الى امبراطورية ضعيفة متأخرة وكانت تسمى برجل أوروبا المريض ولكن الدول الاستعمارية الأوروبية اختلفت حول انجاز هذا الهدف . وكانت تتربص بتركيا الدوائر ؛ وتنتظر ان تحين الفرصة لذلك . وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ، وانضمت الامبراطورية العثمانية الى المانيا ومنيت فيها بالهزيمة حانت الفرصة لاستيلاء بريطانيا وفرنسا على الدول العربية . وكانت قد وضعت الخطة لذلك منذ بداية القرن منتظرة الفرصة السانحة فقد عقدت الدولتان ماسمى بالاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ على اساس تقسيم الدول العربية بينهما فتطلق يد بريطانيا فى مصر والسودان ، وكانت قد استولت عليهما بالفعل فى ظل ضعف الامبراطورية العثمانية ، وتطلق يد فرنسا فى المغرب العربى .

واصدرت بريطانيا عهد « بلفور » لانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . حتى اذا انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة المانيا مرة أخرى تهيأت الاسباب لخلق الكيان الصهيونى فى عام ١٩٤٨ . وكان هدفها الاستعداد لاستخدامها ضد حركة التحرر والوحدة العربية من ناحية ، وفصل المشرق العربى عن المغرب العربى من ناحية أخرى ، وانشاء قلعة لتنفيذ السياسات الاستعمارية فى المنطقة ، وردع حركة التحرر العربية التى كانت بريطانيا تدرك انها لابد ان تنال استقلالها بعد حين من ناحية ثالثة ، والاستيلاء على الثروات العربية . والموقع الاستراتيجى الفريد للعالم العربى من ناحية رابعة .

واندلعت حركة التحرر والاستقلال والوحدة بين الدول العربية ، ونالت الدول العربية استقلالها بعد نضال مرير وتضحيات كبيرة . ولكن هذا الاستقلال ظل مهددا من اسرائيل قلعة الردع الامبريالية التى حصلت على مساعدات عسكرية ومالية واقتصادية أمريكية وغربية هائلة ، ودعم سياسى ودولى وانحياز مستمر لها . ومنذ قيام اسرائيل فى عام ١٩٤٨ بدات فى تحقيق مطامعها وخططها العنصرية التوسعية .. وعلى امتداد اكثر من ثلاثين عاما استمرت الحروب العدوانية الاسرائيلية التوسعية . واستولت على مناطق استراتيجية عربية هامة بعد استيلائها على غالبية أرض فلسطين . وقتئذ استنزفت هذه الحروب قوى الدول العربية ، وشغلتها وحالت دون سيرها على طريق التقدم .

ورغم هذه المحن التى مرت بالدول العربية ظلت الشعوب العربية .

متمسكة بارادة الاستقلال والوحدة .. ولم يحدث ان انقسم العرب أو تخلوا عن هذه الارادة حتى

فى ظل احتلال الجيوش الاجنبية لبلادهم ، وفى ظل المؤامرات المستمرة

لاثارة الخلافات واستغلال التناقضات بين الدول العربية استمر العرب على

ايمانهم بان السبيل الوحيد الى الانعتاق من السيطرة الاستعمارية ورغم ان العرب الذين انضموا الى

الحلفاء فى الحربين العالميتين ، ووضعوا امكاناتهم الى جانبهم ، ورغم

الوعود الاستعمارية ابان الحرب ، العالمية الاولى والثانية بمنح العرب استقلالهم فلم يلق العرب من حلفائهم

الا جزاء سنمار !

ولم يحدث فى اى لحظة من اللحظات ان انقسم العربى على

انفسهم رغم المحن والمؤامرات والحروب التى هزموا فيها ، واغتصاب

اسرائيل للكثير ن اراضيهم ، فقد وقف العرب دائما صفا واحدا ضد عدوان

١٩٥٦ الثلاثى الاستعمارى وعدوان ١٩٦٧ الامبريالى وتجلت الوحدة العربية اكثر ماتجلت ابان حرب

١٩٧٣ التى استخدموا فيها جميع

امكاناتهم .. وفى مقدمتها خطر البترول .. واعترف العالم أجمع ابان

هذه الحرب بان الوحدة العربية حقيقة واقعة ، وحظوا باحترام ، وتأييد بعض

الدول التى وقفت منهم دائما موقف

العداء والتآمر وحظى العرب باحترام العالم .

وبعد هذه العقود من وحدة الصف والتضامن جاء الغزو العراقى للكويت

ليقسم العرب لأول مرة الى معسكرين

مختلفين متناحرين قبل الغزو واثناء ولكن لم تبذل جهود جادة تذكر فى هذ السبيل وتغيرت نظرة العالم !

العرب ، وهان شأنهم وسط التكتلات الدولية العملاقة ولم يعد العرب يأبه بهم أحد .

وتجمد الموقف بعد انقسام العرب الذى غير نظرة العالم اليهم ، واختفت كلمة الوحدة العربية والتضامن العربى من قاموس السياسة العربية .

ورغم ان الجامعة العربية بذلت بعض الجهود للقضاء على هذا الانقسام ،

غير انها جاءت جهودا ضئيلة لم تجد شيئا ! واستمر الانقسام المشئوم اقوى من اى عمل لاعادة الصف العربى الى وحدته . كما وقفت بعض الدول العربية موقف اللامبالاة من ابشع محنة المت بهم .

واستمر الانقسام واصبحت الدول العربية عاجزة عن التخلص منه .

وهكذا اصبح العرب يعيشون خارج العصر ، متخلفين عن روحه وواقعه وضروراته .. ولم يكن غريبا

بعد ذلك ان يسقط العالم العربى من حسابهم ، وان يستهينوا بهم .. لولا مابقى من العلاقة البترولية التى تربط العالم بالعرب .

ولم يكن غريبا بعد ذلك كله ان تستهين اسرائيل كل الاستهانة بالعرب فتنقض جوا وبحرا وبرا على الجنوب

اللبنانى دون ان يجد لبنان البطل تأييدا أو مساعدة تذكر اللهم الا

تصريحات جوفاء بالتأييد لا تجدى شيئا ! ولا شك ان مابلغ اليه العرب من ضعف هو الذى شجع اسرائيل على القيام بعدوانها الوحشى على الجنوب

اللبنانى ومد عدوانها خمسة عشر كيلو مترا خارج الشريط الحدودى فى جنوب لبنان والذى تبرره اسرائيل بانه شريط يضمن امنها .

ورغم كل شىء فان سكان الجنوب اللبنانى لم يتوقفوا لحظة .

واحدة عن المقاومة المسلحة.. وفى كل يوم يسقطون القتلى والجرحى من الاسرائيليين المعتدين .

كما يبذلون التضحيات فى صمودهم ومقاومتهم الباسلة ونضالهم لتحرير جنوب لبنان !

قبل أن تصبح أمجاد العرب مجرد أوهام!!

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية .. وظهرت بوادر حركات الاستقلال فى دول العالم العربى ، كانت كل الامال معلقة على انطلاقة عربية جديدة فى عصر التحرر الوطنى تجعل للعالم العربى مكانا فى الخريطة العالمية .

ولكن واقع الممارسة الفعلية بعد استقلال الدول العربية وخلال فترة الستينيات والسبعينيات جعل الكثيرين يتساءلون عن جدوى اعلان الاستقلال فى ظل استمرار التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للعالم الغربى .

بقلم: السيد البابلى

وتبين بوضوح أن الاستعمار انما رحل لأن وجوده العسكرى الدائم كان أمرا مكلفا .. أما بالأشكال الحالية فإنه مستفيد دون ضرورة للتواجد .

ولا نتحدث هنا عن الماضى أو الحاضر .. وانما نتحدث عن المستقبل فى ضوء سؤال يتردد صداه فى العالم العربى بقوة وبرنة من التشاؤم والحزن .. «هل هناك مستقبل للعالم العربى فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة .. وهل سيكون لنا دور على الساحة السياسية الدولية ؟» .

ومنذ انتهاء حرب الخليج وهذا السؤال يثير القلق والمخاوف وسط الاحتمالات والتوقعات المتزايدة عن عملية تحجيم الدور العربى المستمرة والمؤكدة ، والرغبة فى انهاء القومية العربية كباعث سياسى وكمشروع عربى جماعى .

ونعود لنقطة البداية منذ الاستقلال العربى ، فقد ذهبنا جميعاً كعرب الى دول أوروبا وأمريكا والاتحاد السوفيتى المتقدمة صناعياً «كزبائن» ومشترين لتطبيقات التكنولوجيا ، بينما ذهبت اليابان معنا فى نفس الفترة الى هذه الدول ، ولكنهم ذهبوا «كتلاميذ» للتعلم والاستفادة ، فكانت النتيجة أن «الزبائن» ظلوا كما هم مجرد مشترين لبضاعة تتغير ، أما التلاميذ فقد تفوقوا على الأساتذة ودخلوا معهم فى منافسة اقتصادية عالمية حادة .

ولم نحاول تطوير أنفسنا فقد ظللنا هذه السنوات الطوال رغم كل الامكانيات البشرية والمادية التى توافرت للعرب مجرد مستهلكين للتكنولوجيا لا ناقلين لها .. وبون شاسع ما بين الاثنين فوضعنا الاستهلاكى الدائم جعلنا مجرد تابع للدول المتقدمة ، ومجرد قوة هامشية استهلاكية فى السوق العالمى .

ولمرحلة ما بعد السلام العربى - الاسرائيلى لأن الأمور تسير بسرعة هائلة وتتخطى حدود المعقول ، وستضيع كل الأمانى والأحلام العربية اذا لم نتكاتف جميعا كعرب لنرسم بأنفسنا اطار وجودنا المستقبلى وللسائد المفاوض العربى فى مفاوضات السلام ، وإلا فإننا نسير فى طريق واضح يقوم على موافقة الطرف العربى على كل الطلبات الاسرائيلية للهيمنة مقابل ان تترك اسرائيل المنطقة تعيش فى سلام بالشروط والقواعد الاسرائيلية .

وفيما يتعلق بالوضع السياسى العالمى ، فإن كل الأفكار العربية القومية التى طرحت منذ الاستقلال الوطنى لم تجد تطبيقاً حقيقياً لها خلال هذه الأعوام الطوال ، وأثبتت تجارب الوحدة فشلها ، وكانت تجربة القرار السياسى الجماعى من خلال الجامعة العربية عقيمة ، وجاءت حرب الخليج والانقسام العربى تجاه غزو الكويت لتكون المسمار الأخير فى نعش التجمع السياسى العربى الذى انفصل بعدها بوضوح إلى تجمعات عربية إقليمية لا تتمتع أيضا فيما بينها بالتنسيق والتوافق الكامل .

ووسط هذا المناخ تصاغ وترسم خريطة جديدة للتوازنات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، ويحدد دور جديد لإسرائيل فى مرحلة ما بعد السلام .

والأمر خطير فتشكيل المنطقة ومستقبلها يجرى أمام أعيننا فى غيبة فكر عربى جماعى يخطط للمستقبل .

يقول لى استاذ عربى بارز فى الشئون السياسية حضر مؤخرا حلقة دراسية فى الولايات المتحدة الأمريكية عن افاق المستقبل فى الشرق الأوسط انه عاد محملا بالهموم والآلام والشعور بالهوان .. فقد استمع لمختلف الأراء والتعليقات ووجد أن حساباتهم للمستقبل تغفل أى دور عربى مؤثر ، وأن نظرتهم للمنطقة تنحصر فى اطار كونها سوقاً متسعة للاستفادة التجارية والاقتصادية ، وأن المنطقة العربية حتى الان ليست مؤهلة لانطلاقة صناعية أو زراعية تجعلها فى غنى عن الاستيراد الخارجى ، لذلك فستظل مجرد تابع لعقود طويلة من الزمان ، ولهذا أيضا فإن الازمات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣ ٢٠٠٣

المسلحة التى تخطط للعالم العربى ، لا تهدف فقط الى اضعافه عسكريا بقدر ما تهدف الى اعاقة خطط التنمية الاساسية اللازمة لنجاح أى مشروع تجارى أو صناعى .

ومما يثير الأحزان أن أحدا لم يفكر فعلا في أن نجلس معا كعرب ، مفكرى العرب وقادة الرأى لكى ندرس معا .. وماذا عن مستقبل العرب .. لقد كان لنا ماض نفتخر به .. وحاضر نناضل فيه من أجل البقاء .. ولكن ماذا عن المستقبل .. كيف نستطيع الاستمرار بهوية عربية اسلامية .

نحن فى حاجة الى صحوة عربية سريعة وقوية ، لمصالحة عربية حقيقية مهما كانت مرارة الماضى وخلافاته ، لنحمى قاربا واحدا يجمعنا جميعا .. قبل أن تصبح أمجاد العرب مجرد أوهام .

الوضع العربي الجديد



بقلم: عبد الرحمن الراشد

ايران الثورية التي ترغب في تصدير سلطتها ورأيها الى الخارج اصبحت اليوم تدعو الى التعاون وتسابق غيرها على التوجه السلمي.

العراق الذي خاض اكثر من اي من الدول العربية حروبا دامية قبل بكل شروط تقليص قدراته وقراراته العسكرية وهو يؤكد بالفعل انه قد احرق كل مشاريعه الماضية وقبل باتلاف كل اظافره العسكرية.

لبنان اغلق منذ اتفاق الطائف ابوابه المشرعة للمنظمات الخارجة على قوانين المنطقة وبدأ تنظيف اراضيه وتحجيم الخارجين على نظامه.

ليبيا التي كانت تمول حركات التمرد في المنطقة وتتخذ من ارضها مقراً اعطت تأكيدات بأنها غيرت جلدها، فهي ليبيا لاثورية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية وقعت صراحة على انهاء عهد العنف التحريري بادئة عهد الدولة المدنية الجديدة.

هذه الصور المتراكضة في ظرف زمني قصير تدل على ان تاريخا جديداً يولد في منطقتنا، ونحن نتطلع اليه بأمل ان يكون نهاية تاريخ سيء دامٍ ومريض. فهي سلسلة احداث مترابطة تدل على وضع جديد، او نظام اقليمي جديد يبشر بنبذ الفكر الدوغمائي الذي غيب منطقتنا في حروب وفتن سياسية كلفتها فرص النمو والاستقرار. وتبشر هذه التبدلات التاريخية، التي وقع ياسر عرفات اهمها في الاسبوع الماضي، بمرحلة واقعية جديدة تعطينا جميعا فرصة للتنفس والتخطيط السليم والانتقال الى مرحلة البناء، بناء الانسان والارض.

ان ما يحدث اليوم كبير جداً ولا يمس المواطن الفلسطيني فحسب بل يمس كل عربي وايراني ومن جاورنا. وهو ما لم يعن تبدلاً فكرياً في العقلية العربية وفي فلسفة الصراع فلن يقدم كثيرا، بل سينقلنا الى فصل آخر من التحالفات التي تعودنا على لعبة كراسيها الموسيقية كما تعودنا على تبادل محاورها.

وامام الجيل الجديد من الشباب العربي فرصة لأن ينظر الى عالمه الذي يمثل مستقبله ومستقبل ابنائه لاحقاً بعين فيها شيء من الواقعية والاعتراف بحقائق العالم الجديد. هذه الرؤية لاتعني البتة التنازل عن حق ولاالتراجع عن اخلاق. فالاتفاق مع اسرائيل ليس سوى مرحلة اعتراف بالواقع لايكلف



المصدر : المجـــــلة

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣

المنظمة ولا الفلسطينيين عمليا شيئا واحداً. فالاتفاقيات دائماً حبر على ورق، وهي تتبدل وفقا لتبدل موازين القوى، لكن قيمتها هي في الاستفادة من وضع الخصم الذي يجد في هذا الحبر المجاني ثمنا لـ«تنازلاته».

هذه هي الرؤية الجديدة التي تتطلع الى ان نراها تولد في منطقتنا، التي تقوم على ان المكاسب الحقيقية لم تعد تحسب بالامتار الارضية، ولكن كذلك بجملة ارقام اخرى لها صلة بالبشر وقدراتهم المختلفة. ان التزام العراق بلجم قواته العسكرية واختصار طموحاته السياسية الخارجية ليس خياراً يستطيع القائد العراقي ان يساوم عليه ولكنه الامر الوحيد الممكن بدليل فشل مشروع تصفية حساباته مع ايران وهزيمته في مشروع ضم الكويت. والفلسطينيون جربوا مشاريعهم التحريرية مرة بسلاح عربي ومرة اخرى بالسلاح الوطني وبغيرهما، وكلها بلا استثناء لم تحقق نتيجة واحدة مطلوبة. لهذا، فالاتفاق اليوم هو اعتراف بالامر الواقع وليس رضى عنه.

وليبيا بعد ان جربت افكارها ودفعت اثمانها غاليا من حساب مواطنيها لم يعد امامها سوى خيار الانضباط الدولي والعمل مثل اي دولة أخرى مؤدبة في المنطقة. فليبيا مطالبة بان تتخلى عن تحرير الهنود الحمر في امريكا وسود جنوب افريقيا، لانها ليبيا التي لاتملك امكانيات تؤهلها اكثر من فتح طرق ومستشفيات ومزارع لمواطنيها. هذا هو دورها المعقول والمطلوب والممكن.

ان الدور السياسي لاي حكومة عربية في العهد الجديد يقوم على الاعتراف بالحقائق التي تعيش وسطها والتعامل معها وفقاً لذلك. ولو ان المنظمة اختارت التوقيع قبل عشرين عاما لربما ما احتجنا الى الحديث عن مشكلة المستوطنين الصعبة ولربما كانت المرحلة الانتقالية قد انتهت والدولة الفلسطينية قد قامت والمطالبة بحقوق اضافية قد قدمت وتفاعلت. ولو ان ليبيا التزمت منذ عشرين عاما بمبدأ المسالمة والمهادنة لكانت دولة مثل المغرب او البحرين، تحل مشاكلها بهدوء وتكسب بدون ضجيج. ولو ان العراق ما فتح النار على ايران ولم تخرج قواته خارج حدوده لكان اليوم دولة اقليمية كبرى، يعيش فيها المواطن العراقي بلا مأتم وبدون فقر يشحذ العالم ان يسمح له بان يبيع نفطه ويصدر تجارته.

هل لنا ان نتمنى ان تكون المنطقة قد بلغت عقلاً؟ فالبلوغ السياسي هو مفتاح بداية النهضة الذي كانت المنطقة تتطلع اليه منذ بداية هذا القرن دون ان تستطيع تحقيقه. والبلوغ السياسي الذي شهدنا توقيعه في حديقة البيت الابيض لن يطعم خبزاً في اسبوع أو في اول عام، ولكنه بالتأكيد سيمنحنا ضماناً فورياً ضد ارتكاب المزيد من الاغلاط. ونتوقع ان تستمر فرق الرفض الجاهلة في النقر على الدفوف ضد الاتفاق، وضد المصالحة مستنجدة بالعاطفة. لكن هذه الفرق نفسها لم تقدم للقضية الفلسطينية في اي يوم مضى شيئا واحداً يمكن ان تستند اليه. فالرافضون لايملكون قدرة على التغيير والا لما ظلت اوضاعهم كما هي منذ ثلاثين عاما ■

٠٢٩٥



هذا رأيى..

قبل أن ينفينا العصر خارج تخومه !!

لست من هواة مبالغات التعبير وشطحاته على حساب الحقائق الموضوعية.. ولكن ما أحسبه من قبيل المبالغة أن أقول.. إن حالنا نحن العرب الآن - فى مجمله - أصبح يسعد العدو بدون أن يسرّ الصديق.. هذا إذا كان قد بقى لنا ثمة من يمكن أن يوصف بالصديق - فنحن نعيش مرحلة من الترديات شواهدها لا تحتاج إلى براهين.. وكان ما أوصلنا إلى هذا مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية من أبرزها أننا سرنا وراء الأوهام.. ونحّينا العقل بعيدا عن ساحة الممارسة قولا وفعلا.. واستجبنا لأهواء المزايدات الإعلامية التى أطلقتها أنظمة ابتليت بها أقطارنا.. فسارت مخدوعة وراء «أشاوس» الثورية الزائفة وكذلك الثورية غير الناضجة وغير المؤهلة التى امتطت صهوات الحكم ودأبت على تخدير الوعى.. ابتعادا عن المشروع الحقيقى للنهضة .. وفى النهاية اكتشفت شعوبنا أن هذه الأنظمة كانت تقاتل طواحين الهواء كما كان يفعل الدون كيشوت بطل رواية الكاتب الأسبانى سيرفانتيس .. وأن الشيء الحقيقى الذى قاتلته هذه الأنظمة هو شعوبها.. وأنها لم تصرع فى معاركها غير أحلام هذه الشعوب وأمانيها، إذ كانت قوى الشر والتآمر توقعها - رغم حسن النية - فى كبوات فادحة ! تسببت بعد ذلك فى خطوات تراجع لا مشروعات تصحيح !

● وأحسب أن حالنا فى مجمله يقتضى وقفة لمراجعة هذا الحال .. وصولا إلى مشروع عربى قومى يخرجنا من الورطة، ويجعلنا نمسك بزمام المستقبل قبل أن يخرجنا التاريخ من دائرة شروطه ويبقينا على هامشه .. منطقة ليس لها إلا أن تصرخ فى قاع الهاوية - هذا إذا بقى لها ثمة فائض من حيوية الحياة يمكنها من هذا الصراخ! -

● والآن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وقعت على اتفاق سلام مبدئى مع إسرائيل - من المؤكد أن يكون نهائيا - وإذا كان هذا الاتفاق قد ارتاح له البعض . - وقابله البعض بالتحفظ سيّما هؤلاء الذين تربوا على سماع كلمة إسرائيل المزعومة والذين سمعت آذانهم أطنان الشعارات عن إلقائها فى البحر .. والوعد فى كل حرب نشبت معها بأن اللقاء سيكون فى تل أبيب !! ومهما يكن من أمر فعلينا أن نوطن أنفسنا على الحقائق .. وأن هذا هو المتاح فى ظل الظروف الحالية وأن نكف عن عادتنا فى رفض المتاح لنرغم على قبول ما هو دونه فى مرّة تالية !! وبجانب اتفاق المنظمة مع إسرائيل .. هناك مؤشرات بأن الأطراف الأخرى ستنهى صراعها مع إسرائيل باتفاقيات غير ميسور الآن معرفة فحواها .. ولكن المنطق يحتم - فى مواجهة الظروف التى تحيط بنا وبعالمنا أيضا - أن نعضّ بالنواجذ على أى مكسب صحيح يضعنا على طريق استرداد ما فقدناه مهما طال المدى !!

● وكل هذا الذى يجرى أمامنا يؤكد بأن ثمة مرحلة جديدة تتخلق الآن .. وإن لم نواجهها سنرتطم بها .. لأن الصراع فيها سيكون حضاريا بكل ما ينطوى عليه مدلول الحضارة .. لا مع إسرائيل فحسب وإنما مع عالم لم يهتم بغير الأقوياء الذين يمتلكون مؤهلات التأثير .. وأمامنا الشواهد من ألمانيا واليابان .. وغيرهما من دول أخرى كانت أقزاما - ثم دخلت حلبة العمالقة !! ولن تتمكن - نحن العرب - من الغلبة فى هذا الصراع .. أو عدم الاندحار فيه .. إلا إذا فكرنا - منذ الآن - تفكيرا ينتهج عقلانية الرؤية والمواقف والممارسات .. كما ينتهج خطة حضارية موحّدة الاتجاه تؤمن بأنه لا أمان لأى قطر عربى إلا إذا كان الكيان العربى بجماعه قويّا ومتضامنا .. على الأقل فى الأولويات الأساسية التى لا خلاف عليها والتى يمكن بلورتها بعيدا عن الحساسيات والتناقضات والأنانيات .. وهذا لن يتأتى إلا بمشروع عربى شامل ... يحقق التضامن .. حتى فى أدنى حدوده .. وصولا بعد ذلك - تدريجا - إلى الهدف المأمول الواسع . - والمهم أن نبدأ ! كيف ؟ !



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● هنا علينا أن نكون صرحاء .. فالكل يلهج بهتاف التضامن العربى وضرورته .. ولكن هذه الدعوات تنطلق تجريدية .. لأن هناك عقبة تعوق هذا التضامن .. لا أحد يتحدث عنها صراحة من غير إبهام أو تلميحات محاذرة .. نعم لنكن صرحاء . إن الصخرة التى تتحطم عليها دعوة التضامن .. هى العراق .. بعد فعلته المتهورة التي أحدثت في الكيان العربى شرخا غائرا .. وبهذا أصبحت مجموعة من أقطارنا العربية – خصوصا الأقطار التى أضيرت مباشرة بهذه الفعلة – لا تقبل بأقل من أن يذهب النظام الحاكم فى العراق ورئيسه .. ومن الواضح – سواء أكانت هذه إرادة شعب العراق .. أو شراسة النظام فى السيطرة على هذا الشعب .. أو أن هناك ثمة قوى خارجية لا تريد الإجهاز عليه لإبقائه كورقة يمكن استعمالها فى الوقت المناسب – أن هذا لن يكون قريبا ! فما هو الحل ؟ هل يترك الحال على ما هو عليه ليتفاقم تدهورا .. أو علينا – أمام الضرورة – أن نفكر بطريقة تجاوز مرارة الفعلة – مهما كان ذلك صعبا – وأن ننظر إلى بعيد .. إذ لن يكون المستقبل العربى مكفولة مقوماته .. إذا ظل العراق منفيًا عن الساحة العربية – وضعوا فى الاعتبار أن أى شعب ليس هو حكامه .. وأن الأنظمة تذهب وتجيئ .. وتبقى الشعوب ! – وإذا كانت بعض الأطراف العربية ترى الآن أن أمنها الذاتى تكفله تحالفاتها مع القوى العالية المهيمنة – استنادا على معطيات حرب الخليج – فلنكن صرحاء أيضا لنقول.. ما هو الحل إذا تعرضت هذه الأطراف لعدوان قوة غير عربية لاتخفى أهدافها وأحقادها المزمنة.. كذلك ماذا سيكون عليه الحال إذا غيرت القوى المهيمنة من موقفها من هذا التعدى.. ورأت أن عدوانه يتفق مع مصلحتها.. أو أنها ستنال ثمنا يجعلها تغض الطرف عن تصرفه؟! وأذكركم بأن السياسة فى هذا العصر لا خلاق لها وأن شعارها يتمثل فى أحط ما جاء فى قولة دزرائيلى «ليس لبريطانيا عداوات دائمة. وليس لها -كذلك- صداقات دائمة.. إنما لها مصالح دائمة»! إذن أفليس من غير المصلحة أن يكون العراق بعيدا عن الساحة العربية إذا حدثت ثمة مواجهة.. وعليه فلابد أن نجد وسيلة لتحقيق التضامن العربى بالشروط الممكنة فيما يتعلق بأساسيات وجودنا العربى.. هذا هو التحدّى الصعب.. وإذا رأى البعض فى كلماتى رومانسية أديب أكثر منها حنكة سياسى.. فليتفضلوا ويقدموا لنا بديلا.. إذ قد يكون تصورى خاطئا أو حالما .. ولكن الأفضل أن نكون صرحاء .. وأن نقول بصوت عالٍ .. ماذا نفعل ؟ !

عبد العال الحمامصى



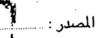
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

النظام العالمي الجديد .. هل .. يفرض تغييرات في سياسة مصر البترولية ؟!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

تتردد تساؤلات بين الراي العام حول البترول الذى ترتبط به امال واحلام الكثيرين من أجل تحقيق الرخاء لما يمكن أن يوفره من عائدات ضخمة من النقد الأجنبى للخزانة العامة للدولة ولما يوفره من مصادر رئيسية للطاقة وبما يتيحه من فرص عمل للمستثمرين والخريجين والشباب.

وفى نفس الوقت الذي تتأثر فيه صناعة البترول بالمتغيرات الدولية السريعة والمتلاحقة نتيجة للنظام العالمى الجديد .. فان ذلك يطرح أيضا تساؤلات واستفسارات بين الرأى العام وحول مستقبل البترول في مصر ومدي تاثره باتجاهات العلاقات البترولية الدولية فى ضوء مؤثرات ومتغيرات النظام العالمي الجديد الذى يؤدي الي فتح مناطق جديدة فى دول الكومنولث وأوروبا الشرقية وجنوب أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لجذب كبرى شركات البترول العالمية وبجانب التكتلات الاقتصادية العالمية التي تفرض ضوابط ومواصفات للتبادل التجارى وحماية البيئة وغيرها والحقيقة أن قائمة التساؤلات متعددة ومتنوعة حول البترول .. تلقتها صفحة البترول والطاقة فى رسائل للقراء تضمنت ملاحظات واستفسارات حول حقيقة ما يمكن أن تضيفة الاكتشافات البترولية الجديدة لاحتياطى البترول المخزون وأثارها فى زيادة إنتاج البترول وعائداته.. وذلك بما يحقق المزيد من الخير والرخاء لمصر خاصة بعد توقيع المزيد من الاتفاقيات البترولية مع كبرى الشركات العالمية، ثم كيف يبقى مستوى إنتاجنا البترولى ثابتا عند مستواه الحالى بلا زيادة رغم الاكتشافات الجديدة.. وماهو مستقبل الغاز الطبيعي بعد التوسع فى استخدامه بديلا للوقود البترولي بالمصانع ومحطات الكهرباء والمغازل ثم بالسيارات أخيرا.. وهل يكفى احتياطى الغاز لتلبية كل تلك الاستخدامات في المستقبل؟!!.

هذه المجموعة من التساؤلات نطرحها اليوم فى بداية الحوار مع الدكتور حمدى البنبى وزير البترول والثروة المعدنية.. فى مواجهة صريحة وخاصة وأنه عاصر العمل البترولى بمصر منذ عام ١٩٦٢. وقاد هذا العمل نائبا لرئيس شركة بترول الصحراء الغربية «ويبكو» ١٩٦٨ ورئيسا لشركة بترول خليج السويس «جابكو» عام ١٩٧٧، وهى أكبر شركة منتجة للبترول بمصر ثم رئيسا لهيئة البترول عام ١٩٨٨ حتى إختاره الرئيس مبارك وزيرا للبترول والثروة المعدنية عام ١٩٩١

□ يرى البعض أن النظام العالمى الجديد وما يرتبط به من متغيرات ومؤثرات دولية سريعة ومتلاحقة.. يفرض تغييرات جذرية فى سياسة واستراتيجية البترول المصرى؟!

○○ وزير البترول: يعمل قطاع البترول - كما يعرف الجميع - طبقا لاستراتيجية ثابتة لتحقيق أهدافه الرئيسية الأربعة وهى توفير الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية، واستمرار البترول مصدراً رئيسيا للدخل القومى من النقد الأجنبى. ودفع مجالات التنمية الاقتصادية، ودعم الأمن القومى لزيادة المخزون البترولى القابل للإنتاج مع الأخذ فى الاعتبار كونه سلعة استراتيجية ناضبة يجب الاحتفاظ بقدر كاف منها لمواجهة إحتياجات الأجيال القادمة. ونظراً لأن الصناعة البترولية ترتبط بطريقة مباشرة بالمتغيرات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.. فقد كان للتحرك الواسع والمستمر للرئيس حسنى مبارك عربيا ودوليا أثر كبير فى تهيئة الظروف العالمية والعربية التى تساعد على تحقيق الأهداف المحددة لاستراتيجية البترول المصرى

وقد أدت المتغيرات الدولية التى تواكب ظهور النظام العالمى الجديد.. إلى أن يتجه قطاع البترول للسير فى عدة اتجاهات عالمية وعربية ومحلية.. لتتلائم خطته ومسيرته مع متطلبات النظام العالمى الجديد والتى تمثلت فى ظهور تكتلات اقتصادية جديدة واتجاه شركات البترول العالمية للاستثمار فى مناطق جديدة بها احتياطيات بترولية ضخمة سواء بدول أوروبا الشرقية أو دول الكومنولث أو بعض دول نامية أخرى التى تقدم كافة التسهيلات لإغراء تلك الشركات، ثم نظم التبادل التجارى وتشريعات وإجراءات حماية البيئة وضريبة الكربون، وسياسات الإصلاح الاقتصادى وغيرها..

ويمكن أن نوضح بإيجاز مجموعة اتجاهات لقطاع البترول المصرى تواكبت مع النظام العالمى الجديد..

تعاون عربى ودولى

- التنسيق الدائم والنشط مع المنظمات العربية والدولية المؤثرة فى سوق البترول



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

العالمي مثل منظمة «الأوابك» ومنظمة «الأوبك» والاجتماعات السنوية للحوار بين المنتجين والمستهلكين الذي دعت إليها مصر.. ونظمتها مع إيطاليا والنرويج وفنزويلا منذ عام ١٩٩١ والتي تستهدف بناء الثقة وتحقيق المصالح المشتركة بين مصدري البترول ومستورديه. بالإضافة إلى نجاح قطاع البترول خلال العامين الماضيين في توسيع التعاون المتبادل مع الدول العربية سواء من خلال فتح مجالات جديدة للشركات المصرية للعمل في الدول العربية مثل شركة الحفر المصرية التي عملت بالكويت وتعمل حاليا في سوريا وإنشاء شركة مشتركة مصرية سعودية بين شركة بتروجيت المصرية ورضايات السعودية لتنفيذ المشروعات البترولية بالمنطقة الشرقية بالسعودية، وتأسيس شركة مصرية ليبية مشتركة لتسويق المنتجات البترولية وإنشاء موتيلات ومطاعم سياحية ملحقة بها، ومشروع إستكمال كافة نقل بترول الخليج العربي عبر خطوط سوميد وبدء مشروع التخزين التجاري للبترول به.. وذلك باستثمارات جديدة من الدول العربية المشاركة فيه تتجاوز المليار جنيه وتشترك فيها السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٤ اتفاقية.. في عامين

- تطوير الإتفاقيات البترولية مع كبرى شركات البترول العالمية لتحقيق أكبر عائد ممكن للدولة مع تجنيبها المخاطرة برأس المال الوطني وتشجيع الشركات على العمل في مصر.. وعلى سبيل المثال فقد تم في عامين اعتبارا من العام الماضي ١٩٩٢/٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٣/٩٢ توقيع ٢٤ اتفاقية مع مجموعة شركات عالمية تلتزم بإنفاق حوالي ٣٦٠ مليون دولار لحفر ٩٣ بئرا وسددت منح توقيع ٢١ مليون دولار وتسدد ٢٤٤ مليون دولار منح إنتاج.. وتبلغ مناطق الإمتياز التي تغطيها هذه الاتفاقيات حوالي ١٨٠ ألف كيلو متر مربع وعدد من هذه الاتفاقيات تم توقيعها مع شركة جديدة تنتمي لدول تدخل مجال البحث عن البترول في مصر لأول مرة.. ومنها الشركة التركية وشركة كويلكس الإسترالية بجانب شركات جديدة مثل بريتش جاز البريطانية وتكساكو الأمريكية.. بالأضافة إلى الشركات الكبرى الأخرى التي تشترك حاليا في تنمية وإنتاج البترول بمصر مثل أموكو وأجيب وشل وبيدنكس وريبسول... وهي شركات تزيد إستثماراتها بمصر خلال عروضها للحصول على مناطق امتياز جديدة والتفاوض مع هيئة البترول لإبرام عقود تنمية طويلة الأجل.

■ **على ضوء هذه الاتفاقيات البترولية التي تم توقيعها خلال عامين.. ما هو حجم الاكتشافات الجديدة التي حققتها ؟!!**

■ **وزير البترول:** الاكتشافات الحديثة قد لا تكون نتيجة للاتفاقيات التي تم توقيعها في العام الماضي أو العام السابق ولكنها تكون حصيلة سنوات من الأنشطة والدراسات والأبحاث الجيولوجية وتحليلها والتي على ضوئها يتم تحديد مواقع حفر الآبار الاستكشافية.. ومع ذلك فهناك اتفاقيات مع بعض شركات حققت اكتشافات بعد فترة قصيرة من توقيع تلك الاتفاقيات، وبصفة عامة فإن الفترة منذ عام ١٩٩١ حتى الآن شهدت نشاطا ملحوظا في عمليات الحفر الاستكشافي بمناطق الصحراء الغربية وخليج السويس والبحر المتوسط والدلتا فقد بلغ اجمالي الآبار التي تم حفرها ١٤٦ بئرا استكشافية حققت ٤٧ كشفا للبترول والغاز بنسبة نجاح ١ : ٣ أي بئر منتجة من كل ٣ آبار استكشافية.. وهذه الآبار منها خلال العامين الماضيين مثلا ٥٨ بئرا بمنطقة خليج السويس حققت ١٦ كشفا بتروليا، و ٦٢ بئرا بالصحراء الغربية منها ٢٤ كشفا للبترول والغاز، و ٢٢ بئرا بالدلتا والبحر المتوسط منها ٧ اكتشافات للغاز، و ٣ آبار جافة بسيناء، وبئر جافة بالصحراء الشرقية. وقد تميزت أنشطة الحفر الاستكشافي بأن شركات بترول عالمية عادت للبحث في مناطق سبق التخلي عنها أكثر من مرة.. ويرجع ذلك الى تطور وسائل البحث وأساليب تحاليل المعلومات والبيانات السيزمية والأبعاد السيزمية والمغناطيسية، ووصول أجهزة الحفر الى أعماق بعيدة لم تكن تصل اليها.. وهذه المتغيرات الجذرية قد مكنت من اكتشاف البترول في طبقات لم يكن من المعروف - قبل ذلك - أنها حاملة للبترول.. وذلك مثل اكتشاف البترول والغاز بكميات اقتصادية بطبقة الجيوراسي، بالصحراء الغربية، وقد أدى ذلك الى تسابق الشركات العالمية للعمل في تلك المناطق ونتيجة ذلك زيادة حجم عمليات الحفر الاستكشافية بمنطقة شمال الصحراء الغربية، بجانب الاتجاه للبحث في مناطق المياه العميقة خاصة شمال الدلتا وشمال سيناء بالبحر المتوسط وأسفر ذلك كله عن زيادة نسبة النجاح في الحفر الاستكشافي بمناطق الصحراء الغربية والدلتا والبحر المتوسط وتعد هذه النسبة - منتجة الى ٣ آبار استكشافية - من أعلى نسب النجاح على مستوى العالم.. مما يعكس الحركة النشطة للاستكشاف بعد التطور المتزايد في طريق البحث عن البترول وتشجيع الشركات العالمية للاستثمار التي يجذبها - كما قلت - استقرار المناخ السياسي والاقتصادي في مصر.

■ **رغم الاكتشافات البترولية الجديدة.. فانكم أعلنتم استمرار تثبيت انتاجنا البترولي عند مستواه الحالي حوالي ٨٧٠ الف برميل يوميا رغم كل الضغوط والظروف الصعبة.. متى نتجاوز هذا المستوى من الانتاج ؟!!**

■ **وزير البترول:** نحن لا نتمسك بمستوى انتاج معين لغرض الاحتفاظ بمستوى الانتاج نفسه.. لانه لا قيمة له.. ولكننا نرى من المناسب أكثر الحصول على عائدات أعلى بكم مبيعات أقل.. وهو ما نحاوله في الأعوام الأخيرة.. ولذلك فلا حساسية اطلاقا من تخفيض الانتاج.. واذا ما رأينا أن عائداتنا تتزايد مع هذا التخفيض.. فكأننا ضربنا عصفورين بحجر واحد.. الأول: الحصول على دخل مناسب من فائض البترول.. والثاني: عدم استنزاف الاحتياطيات البترولية ونجاح مهمتنا يرتبط بما نحققه من جهود لاطالة عمر الاحتياطي البترولي في مصر لأطول فترة ممكنة.. وذلك يتطلب إنتاج البترول بمعدلات معقولة



نقطة ضوء

بقلم: الدكتور
عبدالقادر طاش

نحن.. والنظام الدولى الجديد

□ يثور جدل واسع حول «نظام دولى جديد» تتشكل معالمه وملامحه يوماً بعد يوم وفيما ينكر فريق من المتجادلين وجود هذا النظام ويرون أن كل ما فى الأمر أن النظام الدولى القديم يتغير شكله مع بقاء جوهره كما هو، يعتقد آخرون أن ذلك النظام قد تبلور الآن وبدت ملامحه فى سيادة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، وفى هيمنة القيم الليبرالية الغربية حتى أطلق «فوكوياما» ـ الكاتب الأمريكى ذو الأصل اليابانى ـ على ما يجرى الآن عبارة «نهاية التاريخ»!

وبعيداً عن الجدل العقيم حول ما إذا كان النظام الدولى الجديد قد تبلور واستقر أم لايزال فى طور التشكل، فإن الواقع يدلنا على أن متغيرات دولية عديدة قد حدثت فى عالم اليوم، وأن هذه المتغيرات لاتزال تتفاعل وتتنامى وتتكاثر مما يمكن معه الإقرار بأن هذه المتغيرات قد تقود فعلاً إلى تشكيل نظام عالمى جديد على المدى البعيد.

ولا ريب أن التفكير السديد يقتضى منّا أن نتساءل عن موقفنا مما يجرى من تغيرات، وأن نبحث عن موقعنا فى خضم ما يتشكل الآن من ملامح النظام الدولى المرتقب. فنحن المسلمين جزء من هذا العالم نتأثر بما يجرى فيه، ويمكننا أيضاً أن نؤثر فيه متى ما أردنا ذلك.

إن المتأمل فى الاتجاهات التى يمكن رصدها تجاه ما يسمى بالنظام الدولى الجديد يستطيع أن يميز ثلاثة مواقف متباينة سواء على المستوى الفكرى أو المستوى السياسى. أول هذه المواقف هو موقف التسليم والاستسلام للقوى الدولية التى تهيمن على النظام الدولى الجديد. ويتبارى أصحاب هذا الموقف فى اقناعنا بضرورة الانخراط التام فى النظام الجديد بكل ايجابياته وسلبياته!

وفى مقابل هذا الموقف تتصاعد الدعوات نحو اتخاذ موقف المصادمة والتحدى للنظام الدولى الجديد. وتقود هذه الدعوات جماعات وأنظمة ـ إضافة إلى بعض المفكرين والسياسيين ـ بدعوى أن النظام الجديد يهدف أساساً إلى مواجهة الإسلام وتحجيم دوره فى الحياة المعاصرة ويسعى إلى قمع حركات الصحوة الإسلامية بوصفها حركات «أصولية» «متطرفة» تعرقل محاولات الهيمنة الغربية على العالم!

أمّا الموقف الثالث فتتبناه فئة محدودة من الناس. ويرتكز هذا الموقف على الرفض الفكرى للنظام الدولى الجديد ويحاول ـ من جهة أخرى ـ اعتزاله واقعياً ويدعو إلى عدم الانخراط فيه وعدم مقاومته أو مصادمته أيضاً. وهذا الموقف ـ كما هو واضح ـ موقف سلبى لا يتفق مع حيوية النهج الإسلامى ورسالته. كما أنه ـ من الناحية الواقعية ـ غير ممكن التحقيق إلاّ فى نطاق ضيق ولفترة محدودة نظراً لانفتاح العالم وتشابك المصالح وتداخل الحدود بين الدول والشعوب والقيم والثقافات.

أما الموقفان الأولان، وهما موقفا التسليم والمصادمة، فهما موقفان غير مقبولين، فموقف التسليم والإذعان والاستسلام الذى يقود إلى الانخراط فى النظام الدولى الجديد دون مقاومة لا يليق بنا، فضلاً عن أنه مرفوض شرعاً لأنه يتنافى مع عزة المسلم وخصوصية المجتمع الذى يقيمه الإسلام.

ويتميز الموقف الآخر الذى يدفع الناس إلى المصادمة والتحدى للنظام الدولى الجديد بعدم الواقعية، فأوضاعنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل حتى النفسية، لا تؤهلنا لتبنّى هذا الموقف. ولذلك فإن السير وراء دعاة المصادمة والتحدى فى هذه الظروف المتردية للأمة يقودها إلى ما لا تحمد عقباه.



ما الموقف الرشيد إذن؟ وهل يمكن التعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة برؤية بصيرة تجنبنا المزالق ولا تدفعنا إلى الارتماء فى أحضان نظام ظالم يهضم حقوقنا ويعتدى على مقومات حياتنا؟ نحسب أن فى إمكاننا أن نفعل ذلك. فليس المطلوب منا أن نستسلم وليس من مصلحتنا أن نصادم. إن المطلوب هو أن «نتفاعل» مع معطيات المتغيرات الدولية الجديدة. والتفاعل موقف مميز يجعلنا نستوعب الايجابيات ونقاوم السلبيات ونتعايش مع الآخرين دون أن نذوب، ونحافظ على خصوصياتنا الدينية والحضارية دون أن نتقوقع فى عزلة غير ممكنة.

إن حدوث المتغيرات التى يشهدها العالم لا يعنى بالضرورة أن نظاماً دولياً جديداً قد تشكل وتبلور، بل يعنى ان الفرصة لاتزال سانحة لنا لنتفاعل مع هذه المتغيرات فنشارك فى ترسيخ ايجابياتها والاستفادة منها، فى الوقت الذى نقاوم فيه سلبياتها وآثارها السيئة علينا وفق رؤية استراتيجية محكمة تستند إلى تقويم موضوعى للواقع واستشراف مدروس للمستقبل. وإذا لم نستطع أن نفعل ذلك فلا مكان لنا فى عالم يموج بالحركة والتغير. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المسلمون

التاريخ: ١ أكتوبر ١٩٩٢

علم الكلام فى النظام الدولى الجديد

بقلم:
د. سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل *

□ إذا تصورنا «علم الكلام» فى النظام الدولى الجديد وتحديد فرقه المختلفة فإننا سنشير فى البداية إلى «مرجئة النظام الدولى الجديد» هؤلاء الذين لا يكفون ليل نهار عن الحديث عن أن النظام الدولى الجديد لايزال فى مرحلة انتقال، وأنه لم يكتمل فى جوانبه وعناصره، ولم تستقر قيمه وحركته المرغوبة، وهذا إن كان فى بعضه صحيحاً، إلا ان غير المقبول من المرجئة فحوى موقفهم الذى يتأسس على الانتظار حتى يتكون أو يتشكل. هكذا يرى هؤلاء باسم العلم ان المراحل الانتقالية لا تقبل الدراسة العلمية، وان الانتقال أو طور التشكل يعفينا من اتخاذ المواقف أو الوعى بمسيرة هذا النظام ووجهته، لأن ذلك خطوة أكيدة للوعى بالموقف والذات والغير. ويتخذ موقفهم نفسه «المجسمة» الذين لا يرون من سبل إلا أن يتجسم هذا النظام الدولى الجديد بحيث يمكن الامساك به ومعاينته حتى يمكن اتخاذ المواقف منه، ومنهم «الظاهرية» الذين يتعلقون بإعلانات هذا النظام الدولى الجديد وكلماته، ولا يحاولون الغوص فى باطنه وفحص مقاصده وتلمس جوانب التشوه فى بنيته الظاهرة والباطنة، وهم بحكم ظاهريتهم وتعويلهم على نصوصه قد ينخدعون بكلماته ويثبتون شعاراته دون معرفة ان ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، ومنهم من يمكن توصيفهم «بمعتزلة» النظام العالمى الجديد هؤلاء الذين يلتمسون الراحة فى اعتزال هذا الواقع، وهى دعوى يكذبها الواقع المتشابك الذى صار لا يسمح بعزلة احد وان رغب وأراد، فإن عدم الوجدان لا يعنى عدم الوجود والعزلة لا تعنى إلا قفزا على واقع إن كانت مكوناته ليست فى المصلحة فإن هذا لا يعنى عدم وجوده، فإن التاريخ والجغرافيا وكذلك العقيدة جعلت من هذه المنطقة «العالم العربى» وامتداده الحضارى، عقدة استراتيجية هى موضع اهتمام لكل من لديه تصور حول العالمية خاصة لو كان هذا التصور يقوم على قواعد من الهيمنة والاستئثار، وكيف يكون الاعتزال، ونحن موضوع هذا النظام وميدانه؟!

وتفرز خريطة المواقف نمطاً من «متشيعة» النظام الدولى الجديد الذين لايحسنون إلا الترويج له ويشايعون حركته، ويغضون الطرف عن كل مظالمه، وعناصر ازدواجيته ومقاصد هيمنته ويطالبوننا بالتعايش مع هذا النظام الدولى الجديد وقواعده التى لا تعنى فى جوهرها سوى الخنوع لأهدافه والخضوع لمسيرته، وفرع من المتشيعة يتمثل فى هؤلاء «الملبسة» هؤلاء الذين يلبسون الحق بالباطل، ويروجون هذا النظام من خلال قيم لا اختلاف عليها إلا أنها فى الممارسة تؤخذ بازدواجية وانتقائية شديدة، ان مقصود هؤلاء فى ضمان إقصاء كل جوانب الفاعلية أو الفعل المحتملة التحدى لهذا النظام يمكن تصفيتها أو بعضها بنهج التلبيس الذى تتخذه ديدنا لها، ومقصودهم فى التحليل الاخير يسير إلى الوجهة التى يرون فيها الجميع فى ركب هذا النظام الدولى الجديد بل وفى مؤخرته، ويسهل هؤلاء «المتشيعة» وهؤلاء «الملبسة» جبرية هذا النظام الدولى الجديد الذين لا ينظرون إلى هذا النظام إلا باعتباره قدرا مقدوراً له لا يقبل الدفع أو المدافعة فضلاً عن اعتبارهم استحالة عدم قبوله أو تحديه للتعامل معه بوعى وبصيرة فى الجوهر والمآل يكملون «جوقة» المشايعة التى لا ترى جدوى من الخروج على جدية هذا النظام وحتمية قواعده، ولا ترى من سبل إلا الانخراط فى سلك التبعية له وبلا خيار آخر، ويتحد حركة ومآلا وتصورا ممن يسمون «بالمتوهمة» هؤلاء الذين يتصورون أن لهم مكاناً فى هذا النظام الدولى الجديد من دون فعل أو فعالية، فإن صاحب القوة هو القادر على الفعل كما أنه القادر على ملء المصطلح بتأويله وتفسيره، كما ان له مكنات الاضافة والتعديل والتطبيق وبفعل معادلات القرة والمصلحة كل تلك المواقف التى تتعامل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

نوع من الاتحاد يجمع بينهم بمشرقهم ومغربهم وممكن ان يمتد ويتنامى كى يشملهم من المحيط الى الخليج.

ومع ذلك فمثل هذا التوجه القومي مقبول ومرغوب ولو بشكله الحالي «المتواضع» الهادف لتحقيق المصالحة على اساس المصارحة وحتى لو اضطررنا لاتمام ذلك على خطوات مرحلية. ويعبر هذا التوجه المشروع الذى يعده حاليا امين عام الجامعة العربية بعد اتصالات ومشاورات عديدة ومساع وجهود دءوبة.

لكن ما يسترعى النظر ان هذا التوجه القومي بشكله المعتدل ما زال يواجه بالعديد من الاعتراضات المعلنة المدوية والخفية المستترة من جانب عناصر عربية وغير عربية.

وتأتى فى مقدمة هذه الاعتراضات الحملات الاعلامية المدروسة والمنظمة للدوائر المعادية للحركة القومية العربية والمؤيدة من واشنطن وتل ابيب وانصارهما من العرب وغير العرب والتى تلجأحينا الى الدعوة القطرية المتعصبة او الى الصيغة الدينية المزيفة حينا اخر، كما تأتى فى هذا المجال العديد من المناورات والتآمرات المحبوكة لتلك العناصر التى لاتألوا جهدا فى اللجوء الى مختلف الاتصالات والضغوط لتحقيق هدفها الثابت فى احباط اى توحد او تقارب عربى تحت ستار الدعوة مثلا لنظام شرق اوسطى.

ولكنه قد يكون من الضرورى التأكيد على ان ما يحدث تقع مسئوليته بالدرجة الاولى على العرب انفسهم وليس على خصومهم من القوى الخارجية وهم يتحملون دون شك او تردد وزر العديد من الصراعات الداخلية والمعارك الجانبية التى تثور بينهم من حين لحين وتعود بهم للوراء. وامثلة ونماذج ذلك عديدة : الحروب الطائفية فى لبنان.. خلافات النظم كما هو الحال بين دمشق وبغداد أو الرياض وصنعاء سواء قبل أو بعد ازمة الخليج .. الحروب غير المعلنة بين الاشقاء كحرب الصحراء بين الجزائر والمغرب.. الازمات المختلفة كازمة حلايب بين مصر والسودان.. الخلافات القاتلة بين المنظمة وحماس... الخ..

وفى هذا المجال هناك عدة حقائق لابد من مواجهتها فى مقدمتها انه لايجوز تفسير ما يحدث من صراعات وصدامات فيما بين العرب بانها من صنع الايدى الاجنبية ومن الضرورى استبعاد ما يحلو للبعض تصوره وترديده عن ان تلك القوى لديها القدرة الخارقة للعادة كى تخلق الصراعات وتثير المعارك بمجرد الضغط على الازرار. مثل هذا التصور من شأنه تسطيح الامور وتفسير ما يجرى من وقائع بشكل مخل غير مقبول.



بقلم السفير:
بهى الدين الرشيدى

وعلينا تقبل حقيقة وان كانت مرة وهى ان المسئولية تقع بالدرجة الاولى علينا نحن العرب.

ومن ناحية اخرى فهناك حقيقة اخرى حول دور القوى الدولية والاقليمية فى اثارة مثل هذه الصراعات الكامنة والعمل على تأجيجها وتوقدها كلما كان ذلك مواتيا كى تنفذ من خلالها لتحقيق مصالحها وسياساتها. وهنا ننوه بافكار هنرى كيسنجر مهندس السياسة الامريكية وهو اصلا استاذ مرموق للسياسة الدولية. وهو يتحدث عن علم ادارة الازمات الدولية فيقرر بوضوح انه لايقع على عاتق الولايات المتحدة ازاء ازمة دولية ان تتدخل لحلها اوتسويتها او حتى تهدئتها وانما يتحدد دورها فقط فى ادارة هذه الازمة بما يتمشى مع مصالحها واستراتيجياتها. ومن هذا المنطلق البرجماتى البحت وبعيدا عن شعارات الشرعية الدولية او الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان الخ.. يمكن القاء الضوء على البواعث الحقيقية «وغير المعلنةعادة» لعديد من المواقف الامريكية ازاء العديد من مشكلاتنا وقضايانا القومية المتأزمة او الحادة بدءاً من فلسطين وانتهاء بالصومال ومرورا بلبنان وجنوب السودان والخليج وليبيا الخ..

وذلك يقودنا الى الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى. بداية فالفيصل فى أنجاحه او تحجيمه انما يرجع للفلسطينيين وهم الذين فى وسعهم تحويله لصالحهم او ضدهم.. فالكفاح لاينتهى ولايتحدد بقصاصات ورقية مهما حملت من توقيعات او اختام وانما العبرة دائما بتجاوب الشعوب على ارض الواقع. ولكن هناك

٢٠٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٢

وفق هذه الرؤى تفضى إلى فرقة من «المفرطة» فى المصالح والحقوق، بحيث لا يعينون مصالحهم ولا يتابعون حقوقهم، انها مواقف تشكل قابليات هائلة لتقبل هذا النظام الدولى الجديد والخضوع له.

ويدور فى نفس المدار ـ وان اختلفوا فى الشكل والاداء ـ من يتصورون أنفسهم انهم «خوارج» على النظام الدولى الجديد، انهم لا يحسنون إلا مواجهة هذا النظام بحمية وعاطفية ورؤية وقتية يعلنون خروجهم على ذلك النظام ولكن بلا رؤية وروية وبلا ارادة وعدة، أو الشروع فى ذلك النهج وبلا حركة ووعى فى هذا السبيل. إن اتخاذ المواقف الفارغة العالية الصوت والضجيج لا ترى الفاعلية إلا ظاهرة صوتية ولا تتأمل للفعالية حقائقها وشروطها وأدواتها.

وسنرى فى سياق الرفض لهذا النظام العالمي الجديد «المتآمرة» الذين لا يفكرون إلا فى سياق حديث المؤامرة مسوغين للاحداث مسيرتها ويسوغون بذلك عناصر الوهن والقابلية للمؤامرة وفى كل مرة يقفون ويتصايحون انها «المؤامرة» يعقبون هذا الصياح بنوم عميق لا بعمل دائب يقتضيه الحذر الواجب ويتطلبه الفعل والفاعلية حتى لا يظل هؤلاء موضوعاً وميداناً للمؤامرات المتواترة من دون توقف أو مواجهة، الانكفاء على حديث المؤامرة من أخطر الأمراض التى قد تصيب التفكير فى الأمور وسياقاتها. فإن قابليات المؤامرة لا تجد قابلياتها وبيئتها إلا فى الغفلة أو الإبقاء على شروط نجاحها واستمرارها المرة تلو المرة، وفي الجانب الآخر يقف توجه يمكن تسميته «بالمتعامية» وهؤلاء الذين ينصحوننا ليل نهار بأن نتوقف عن حديث المؤامرة، ويحاولون توهين هذا الفعل وبواعثه وتكراره وتواتره، ويتعامون عن حقائق التاريخ وتواتره، ايا ما اتخذ لفظ المؤامرة من أسماء يتغلف بها من مثل المصلحة أو التعايش والأمن.. الخ، هؤلاء ووفق هذا النهج يقفون فى الطرف الآخر الذى يشجعون من خلاله ـ رؤية ورأيا ـ نظرية الغفلة، ان كان للغفلة نظر أو تنظير.

كثيرة هي المواقف المختلفة من النظام العالمى الجديد والتى تشكل قابليات له وشروط استمراره وتكريسه وبيئة الخضوع له وستتوالى مع كل مرة فى سياق «مواقف الوهن» و«التحيز ضد الذات» عناصر مسألة جديدة على منوال المسألة الشرقية وسمات رجل مريض ليس بالضرورة هو الدولة العثمانية إلا أن هذه المواقف لا تقدم موقفاً واعياً ومتحيزاً يتبصر ويذكر وهو على ندرته يمثل بؤرة لرؤية الوعى وموقف التحدى إلا أن ذلك لابد أن يكون فى ظل رؤية متكاملة لحقائق التحدى وعناصر المواجهة. ■

---

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة



هل بقيت فرصة للوفاق العربي؟

تثير المتغيرات الدولية المتوالية تساؤلا يزداد الحاحا يوما بعد يوم حول حقيقة وضع العرب فيما يطلق عليه «النظام العالمي الجديد» وما سوف يتحدد لهم من موقع داخل هذا النظام عندما تستقر توازناته الانية والمستقبلية وعندما يتبلور شكله وتتضح ملامحه النهائية. وقد بدأت تلك المتغيرات كما نعلم بأزمة الخليج وأحداث اوروبا الشرقية واختفاء الاتحاد السوفيتي. ولكنها مازالت تتجدد كل يوم بل كل ساعة بما يجرى من صدامات دموية فى أوروبا ووسط اسيا «البوسنة وانربيجان وجورجيا» او بما يحدث من مفاجآت كفوز الشيوعيين فى الانتخابات وعودتهم للسلطة من جديد «بولندا وليتوانيا» او بما يحدث من صراع لا مثيل له فى السلطة فى موسكو اخيرا. كما ان هذه المتغيرات تمتد الى افريقيا وغيرها من القارات، كما تقدم مؤشرات مختلفة هنا او هناك كما يجرى فى الصومال وجنوب افريقيا والجزائر وانجولا وكمبوتشيا ونيكاراجوا وهايتى وغيرها، وفى الجانب المقابل يثور تساؤل آخر حول مالحق من تطورات موضوعية ومن تعديل فى استراتيجيات وفى مواقف القوى الدولية المؤثرة اليوم «وهى الولايات المتحدة بالمقام الاول»

وذلك بالنسبة لسياستها تجاه حركة العرب الدائرة صعودا حينا وهبوطا حينا آخر حول محور التوحد القومى والتعاون من اجل توفير التنمية والاستقلال الاقتصادى والامن الاقليمي.

وقد اصبحت الحركة القومية اليوم فى أدنى مستوياتها نتيجة لحرب الخليج وما صاحبها وما اعقبها وقد اصبحت اقصى التطلعات القومية اليوم تدور حول تلمس وسائل المصالحة العربية بشكل عملي، وبكل الوسائل الممكنة، كما اصبح التعاون بين بعض القوى العربية بوجه عام لايمتد سوى لقدر محدود خاصة فى المجالات التمويلية والاقتصادية والفنية. ومثل هذا الاتجاه المحدود للمصالحة العربية رغم ايجابيته فلابد من الاقرار من جهة اخرى انه يعد تنازلا اضطراريا فى مضمون وفى مسيرة الحركة القومية للعرب التى كانت لعدة عقود متوالية ولوقت قريب تجاهد وتعمل مستميتة لازالة المعوقات والسلبيات العربية وتتصدى وتواجه المحاولات الخارجية التى تعرقل وتخرب مشروع العرب الكبير فى اقامة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحرية
التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

ظاهرة لاشك فيها وهى ان مظاهر الاحتفاء والترحيب بالاتفاق الاكثر اثارة وضجيجا انما تأتى من واشنطن. وهو بكل المعايير انتصار ونجاح جديدلسياستها فى المرحلة الانية.

امـا عن ظروف الاتفـاق وتفـاصيل بنوده ونتائجه فسوف تظل موضع اختلاف. ومن الضرورى التسليم بانه جاء فى ظروف وصلت فيه القوى العربية والفلسطينية إلى ادنى مستوياتها بل الادق انه جاء ثمرة لتلك الظروف خاصة بعد موقف دول الخليج من المنظمة وقطع الدعم المالى عنهـا مما انعكس على انشطتها وتحركاتها و على الانتفاضة.

والاتفاق الاخير ليس نهاية للصراع العربى - الاسرائيلى «الامريكى» بالمنطقة وانما يمثل مرحلة جديدة تحاول فيها واشنطن ابعاد هذا الصراع عن شكله التصادمى الحاد الى شكل تفاوضى هادئ نسبيا ولكن هل يمثل ذلك تراجعا على طول الخط وضياع جهود عبد الناصر وانصاره ذوى الانتماء القومى من القاده والشعوب وقد ظلوا لسنوات طويلة يعملون من اجل كيان عربى له استقلاله وفعاليته وهم قد نجحوا فى وقت سابق فى الا يكون للامريكان او غيرهم موطئ قدم على اراضيهم المقدسة؟! وهل سيقبل العرب مشروعات السيطرة والتواجد للقوى الاجنبية فى الخليج او الصومال او محاولات امتدادها الى مواقع اخرى من الوطن العربى مهما كانت مسميات هذه المحاولات ومهما اتخذت من اشكال وصيغ للتعاون والمشاركة فى مجالات الاقتصاد والاستثمارات وتقسيم المياه وحماية البيئة والامن الاقليمى... الخ؟!..

فى رأيى ان كافة مايجرى رغم خطورته ما هو سوى مظاهر عارضة وسوف يدرك العرب ان عاجلا او اجلا ان عليهم ان يراجعوا انفسهم كى يستعيدوا توحدهم ومسيرتهم على اساس من الاعتراف بالاخطاء الذاتية وتداركها ومن مواجهة ما هو قائم من هواجس وشكوك وان يعاودوا العمل من اجل الوفاق القومى والامن الجماعى القائم على مراعاة المصالح الحقيقية لكافة الاطراف وعلى الندية والتكافل المشترك. وعلى ان يكون رائدهم وهاديهم فى هذه المسيرة الوعى بكل ماطرا من متغيرات سياسية وفكرية ضخمة وبكل ما استجد من تطور وتقدم علمى وتكنولوجى مذهل فى عالم اليوم والغد.



التقرير الاستراتيجى العربى: ١٩٩٢ (١)

العـــالم المتغيـــر من حولنـــا

خلال هذه الأيام يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد الثامن من «التقرير الاستراتيجى العربى»، وهو الخاص بعام ١٩٩٢. وننشر فيمايلى موجز أقسام التقرير الثلاثة: القسم الدولى، والقسم العربى، والقسم المصرى، وذلك على ثلاث حلقات، حيث تتناول الحلقة الأولى التطورات البارزة فى النظام الدولى، بينما تتعرض الحلقة الثانية للتطورات الحادثة على الصعيد العربى، وأخيرا تركز الحلقة الثالثة على التطورات الجارية داخل جمهورية مصر العربية.

يحتوى التقرير كعادة الأعداد السابقة منه على تقدير نقدى وموضوعى للتطورات الكبرى على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية المصرية.

والقراءة المتضمنة للتطورات والأحداث الكبيرة لعام ١٩٩٢ تسعى -كما أكدنا - لأن تكون موضوعية ونقدية. غير ان هذه التطورات سوف تكون موضوعا لتأملات وتقديرات متعمقة ومتباينة كثيرة فى المستقبل لسبب أساسى، فعام ١٩٩٢ سوف يحتل مكانة خاصة فى التاريخ، لأنه يمثل شكليا على الأقل لحظة الانقطاع او العلامة الفارقة بين عهدين مختلفين جذريين: أى بين ذلك الذى بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتميز بالتوازن والحرب الباردة بين عملاقين، وعهد جديد لم تتضح بعد كامل صفاته وخصائصه بعد انهيار التوازن العالمى والاتحاد السوفيتى معا. انه عهد جديد لا لاننا نعرف او نستطيع التنبؤ بدقة بطبيعته وسماته، بل لأننا لانعرف ذلك بالتحديد. فكل الاحتمالات والخيارات مازالت مفتوحة وأهم ما يميزه هو ان الجميع قد بدأ يتعلم ان يفكر بشكل مفتوح وأن يتحرر من «الدوجما» او الثوابت والقوانين التى لا تتغير.

ولهذا فنحن نعترف بأن القراءة المتضمنة فى العدد الحالى للتقرير ليست هى القراءة الوحيدة الممكنة. كما انها قد لاتكون القراءة الأعمق.. لأن القراءة المتعمقة لتطورات هذا العام المتميز تحتاج الى بصيرة تنفذ الى تعاقب الحقب التاريخية المميزة للتاريخ الانسانى والعالمى. وفوق كل شئ فان هذه القراءة محكومة بعوامل موضوعية وذاتية. فمن الناحية التاريخية لايمكن استبعاد حدوث تحولات اعمق مما تنبئ عنه القراءة المتأثرة بالأحداث المباشرة فى عام ١٩٩٢. ومن الناحية الذاتية يبدو من المستحيل ان نتمرد عن ذاتيتنا المصرية والعربية ونحن نقرا أحداث وتحولات عام ١٩٩٢.

أهم المتغيرات العالمية:

● انشغال أوروبا بشئونها الداخلية
● الاستخدام التمييزى للقوة الأمريكية
● محاولة تسكين الشرق الأوسط في النظام العالمي

اننا اذن نقدم قراءة مصرية عربية (أى ذاتية) لأحداث وتطورات عام ١٩٩٢، وهى قراءة نصوغها فى اتجاهات كبرى ولكننا لانزعم انها ثابتة، فى النقاط التالية:

أولا: تدهور مصداقية وفعالية الأمم المتحدة:

شهد عام ١٩٩٢ تراجعا واضحا لدور الأمم المتحدة فى السياسة العالمية سواء من حيث المصداقية او الفعالية، وذلك بالمقارنة بعام ١٩٩١، وبالآمال المعقودة على هذا الدور بعد نهاية الحرب الباردة.

ولايتوقع ان تؤدى توصيات الأمين العام فى تقريره المعنون «خطة للسلام» الى انهاض الأمم المتحدة. إذ لاتتسم هذه التوصيات بالطموح ولا تعبر عن برنامج شامل يعكس توازنا فى المصالح بين مجموعات الدول، وجاء خاليا من مطالب جوهرية لاصلاح هذه الهيئة الدولية. وتشمل هذه المطالب اعادة التوازن بين اجهزة الأمم المتحدة لصالح الجمعية العامة والوظائف الاقتصادية الاجتماعية، وتطبيق مبدأ الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية وتوسيع عضوية مجلس الأمن لضمان تمثيل متوازن للأقاليم والنظم الثقافية الكبرى فى العالم. ومن المرجح على ضوء التوازنات الدولية الراهنة ان يسمح بتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن بضم كل من اليابان وألمانيا فقط. والواقع انه بدون ضمان تمثيل الدول الكبيرة فى العالم الثالث الهند ومصر ونيجيريا والبرازيل سيصبح مجلس الأمن حكرا على الدول الغنية فى شمال العالم، وهو ما يبعده عن مبدأ الديمقراطية والمشاركة فى ادارة الشئون العالمية.

ثانيا: التغيير فى الولايات المتحدة: تقليص استعراض القوة والاستخدام التمييزى لها فى الساحة العالمية:

شهد عام ١٩٩٢ انتخابات الرئاسة الأمريكية التى انتصر فيها تيار التغيير الذى قاده بيل كلينتون المرشح عن الحزب الديمقراطى. ولاشك ان تيار التغيير سوف يقود تحولات داخلية هامة فى الولايات المتحدة ذاتها. غير ان هناك شكوى عميقة بطبيعة السياسة الخارجية للادارة الجديدة خلال السنوات الأربع التالية: فرغم ان تيار التغيير لم يطرح مبادئ أو موجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، فالمرجح ان يؤدى التركيز على القضايا الداخلية وخاصة الاقتصادية الى تقوية تيار العزلة أو التوجه للداخل وتخفيف الوجود الأمريكى الخارجى فى العالم.

ان أهم ما طرحه المرشح بيل كلينتون يكمن فى مجال السياسة الدفاعية وخاصة فيما يتعلق بخفض الانفاق الدفاعى بدرجة كبيرة والتخلص من البرامج العسكرية المكلفة وتخفيض الوجود العسكرى الأمريكى فى الخارج. ويعنى ذلك ان الولايات المتحدة ستعمد الى تخفيض كثافة استعراض قوتها العسكرية فى الساحة العالمية. ويتناقض ذلك الى حد كبير مع الطموح لاستمرار الهيمنة أو القيادة الأمريكية غير المنازعة للسياسة العالمية.

ولاشك ان هذا الاتجاه سوف ينطوى حتما على تخفيض مسئوليات القيادة الأمريكية العالمية. فاذا كانت هناك ضغوط داخلية لاستمرار هذه القيادة، فانها ستكون اقل اقناعا من ناحية وأقل انسجاما مع مبادئ القانون الدولى من ناحية أخرى.

ثالثا: انشغال أوروبا بمشكلاتها الداخلية واستكمال التحول إلى اليمين:

من المرجح ان يستمر الاتجاه نحو تقليص انخراط أوروبا فى السياسة العالمية عموما بسبب انشغالها بمشكلاتها الداخلية. وبالرغم من تعاظم شعور أوروبا بالأمن مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، فان عددا من العوامل قد اسهم فى زيادة اهتمام أوروبا بمشكلاتها الداخلية على حساب السياسات العالمية. ومن ابرز هذه الأسباب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تواجهها كافة الدول الأوروبية تقريبا للثالث عام على التوالى. وقد دفعت هذه الأوضاع الى انتقال الرأى العام فى معظم الدول الأوروبية بدرجة كبرى الى اليمين. ويعبر هذا الانتقال عن نفسه فى الصعود السريع لليمين المتطرف والارهابى فى عدد كبير من الدول الأوروبية، وخاصة ألمانيا وفرنسا. غير ان التغيير المؤسسى الأكثر أهمية من الناحية السياسية هو الانهيار او التدهور الاضافى للوزن السياسى لليسار الأوروبى وخاصة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. فمن المتوقع ان يخسر الاشتراكيون فى الانتخابات العامة المقبلة فى فرنسا، وربما أسبانيا.

وتمثل مشكلة الفوضى والأزمات السياسية والاقتصادية العميقة فى روسيا ودول الكومنولث الجديد احد اهم مخاوف أوروبا الغربية على المستوى الأمنى والسياسى. فقد ظلت الأوضاع داخل روسيا ذاتها تنبئ بعدم الاستقرار السياسى وانهيار الأوضاع الأمنية الداخلية وتعقد الظروف والأوضاع الاقتصادية. كما استحدثت الانفجارات الداخلية والحروب الأهلية والصدامات العسكرية والسياسية بين بعض دول الكومنولث الجنوبية خلال عام ١٩٩٢. وتخشى أوروبا ان يؤدى استمرار هذه الأوضاع الى عودة السيطرة الشيوعية أو القومية المتطرفة



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٢

على السياسة الروسية وهو ما يفرز من جديد المخاوف الامنية الأوروبية. ومع ذلك فان نزعة الانكفاء على الذات والمشكلات المالية والاقتصادية التي تواجه معظم الدول الأوروبية قللت كثيرا من استعداد اوروبا لمد يد المعونة الاقتصادية لروسيا ودول الكومنولث الجديد الأخرى. وبالتالى ركزت أوروبا على تجديد وتوسيع هياكل الأمن الاوروبى بما يضمن استيعاب روسيا ودول الكومنولث الاوروبية في اطار مستقر. ورغم فشل أوروبا في مواجهة أهم تحد للأمن الأوروبى الجماعى وهو الحرب الأهلية في يوجوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك، إلا انه بدا ان هذه الحرب لم تؤد الى انفجار الخلافات والصراعات بين الدول الأوروبية الكبيرة ذاتها، أو بين أوروبا والولايات المتحدة. كما بقيت التوترات والخلافات حول البوسنة والهرسك بين أوروبا وجماعة الدول الاسلامية في حدود مقبولة بالنسبة للدول الأوروبية الكبيرة.

رابعا: أزمة البوسنة: فشل عالمي مقصود وتعمق شعور الرأى العام الاسلامى العالمى بالاستبعاد:

تعد الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك أبرز أحداث عام ١٩٩٢ على الساحة العالمية والواقع ان هذه الحرب ليست دينية، وإنما هى حرب بين قوميات يستدعى فيها عامل الدين من جانب التيارات المتطرفة في كل الجماعات المتصارعة من أجل التعبئة، وخاصة من جانب تيار صربيا الكبرى اى الاتجاهات الفاشية.

وإزاء الفظائع الانسانية التي ترتكبها قوات الصرب الفاشية ضد السكان العزل في البوسنة والهرسك هناك اتفاق عام بين المحللين السياسيين في الغرب والشرق على السواء.. على ان الادارة الدولية لهذه الأزمة هى فضيحة كاملة، وعلى كل المستويات.ولاشك انه يمكن تفسير فشل أوروبا والولايات المتحدة في التعامل بحسم مع قضية البوسنة والهرسك بالاشارة الى التغير الكبير في الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩٢ . وهو عام الانتخابات الرئاسية . وانشغال الدول الكبرى في أوروبا بمشكلاتها الداخلية وضعف القيادات السياسية في معظم الدول وعجزها عن التعامل مع الأزمات الدولية عموما بما يكفى من الحسم.

ومع ذلك، فانه لايمكن ايضا ان نستبعد من هذا التفسير وجود قدر معين من التحيز ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وفى العالم عموما. فلم يكن بمقدور الساسة الأوروبيين أو الأمريكيين التضحية بالرأى العام الاسلامى العالمى الذى يجمع على الاهتمام والتعاطف مع أهالى البوسنة من المسلمين الذين يتعرضون للمجازر الصربية، الا اذا كان تقديرهم لمحتوى الغضب بين المسلمين في العالم محدودا من الناحية العملية.

خامسا: تدهور القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط والبحث عن إطار جديد لتسكينه في النظام العالمى:

تتجه القيمة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط موضوعيا للهبوط في استراتيجيات الدول الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة. ويحتوى هذا الحكم على تفصيلات متناقضة وحسابات معقدة. إذ لايزال النفط عاملا هاما في السياسة والاقتصاد العالميين.

وربما يكون العامل الدينامىكى في التقدير الاستراتيجى الغربى للشرق الأوسط هو البحث عن اطار امنى جامع يساعد من داخل الاقليم على تامينه ضد عوامل عدم الاستقرار والتهديدات الاقليمية لصالح الغرب. ويظهر هذا البحث في صياغات متعددة اوروبية وامريكية. غير ان أهمها على الاطلاق هو الحديث عن نظام شرق اوسطى جديد قد يولد في سياق المفاوضات حول التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى، وخاصة في الاطار متعدد الأطراف. وبطبيعة الحال، فان الاطار الذى يبحث عنه الغرب لأمن منطقة الشرق الاوسط لايستبعد الوجود العسكرى المباشر أو حتى الدائم في مرتكزات جغرافية سياسية هامة، بل قد يعزز أهمية هذا الوجود. ومع ذلك فإن البحث عن صيغة للسلام بين العرب واسرائيل وضبط التوازنات التسليحية في المنطقة يمثلان الاداتين الاساسيتين لاعادة صياغة الاطار الاستراتيجى في الشرق الأوسط.

ويستنتج التقرير انه قد ظهرت داخل الهيكل السياسى لاسرائيل قوى تؤيد اختيار السلام، وذلك في حدود معينة. كما يستنتج التقرير انه سيكون من الصعب للغاية اقامة نظام متعدد الاطراف لضبط سباق التسلح في الشرق الاوسط في المدى المباشر، إلا اذا ارتبط ذلك بحل الصراع العربى- الاسرائيلى واعادة دمج الدول المستبعدة من السياسة العالمية، وخاصة العراق وايران في اطار سلام شامل في المنطقة.

سادسا: تعاظم الضعف الاستراتيجي للعالم العربى:

اصبحت حالة عدم الاستراتيجية للعرب بمزيد من التدهور بعد أزمة الخليج. فاضافة الى استهداف القوى الغربية الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا)، لأكثر من دولة عربية من خلال ضغوط دولية سياسية واقتصادية وعسكرية، نجد أن هناك ثلاثة عوامل اقليمية جديدة قد ادت الى هذا التدهور.

العامل الأول يرتبط باختلال التوازن الاستراتيجى بين العراق وايران بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وبالارتباط مع هذا الاختلال اتجهت ايران لتكثيف ضغوطها السياسية والايديولوجية والعسكرية على الدول العربية المجاورة وان اتخذت هذه الضغوط اشكالا متباينة. فهناك من ناحية اشكال العمل العسكرى المباشر في حالة العراق، ودولة الامارات العربية، حيث قامت ايران في الحالة الأخيرة باحتلال الجزء المتبقى من جزيرة أبوموسى والتعامل بغطرسة مع الأزمة التى نشبت مع الامارات ودول الخليج نتيجة هذا الاحتلال. ومن ناحية ثانية دابت ايران على تكثيف الضغوط الدبلوماسية على دول الخليج للحيلولة دون تطبيق اعلان دمشق، واقناع هذه الدول باخذ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لايران بعين الاعتبار باكثر من غيرها.

العامل الثانى يرتبط باتجاه الدور التركى فى الشرق الأوسط وحيال العالم العربى لاتخاذ منحى عدوانيا. ويظهر هذا المنحى فى الأعمال العسكرية المباشرة التى قامت بها القوات التركية فى أراضى العراق للقضاء على القوات الكردية (التركية) المتمردة، وهو ما يعنى خرق سيادة العراق والاستهانة به سياسيا واستراتيجيا. كما يظهر هذا المنحى العدوانى ايضا فى لجوء تركيا لاستخدام سلاح المياه ضد كل من سوريا والعراق واتخاذ موقف متطرف فى المفاوضات حول تنظيم اقتسام مياه الفرات.

أما العامل الثالث فينصرف الى الاتجاه لاقامة ترتيبات سياسية جديدة فى منطقة القرن الافريقى فى غياب مشاركة أو نفوذ عربى، وغالبا بدون اخذ المصالح العربية فى الاعتبار. وقد مثلت الفوضى فى القرن الافريقى أحد عوامل التهديد للأمن العربى فى هامشه الجنوبى الدخول نسبيا. ومع ذلك فان اعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى اثيوبيا خلال عام ١٩٩٢ وفى اريتريا (خلال عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣) وفى الصومال قد تم على أرضية امريكية صرفة، وفى سياق يأخذ فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية على حساب المصالح الاستراتيجية العربية.

سابعا: انتعاش ضعيف للاقتصاد العالمى ومتفاوت بين الاقتصادات العربية:

استمرت مظاهر الكساد الاقتصادى فى الدول الصناعية للعام الثالث على التوالى بالرغم من ان الاقتصاد الامريكى قد بدا فى الانتعاش خلال هذا العام بمعدلات اضعف كثيرا من المتوقع. وظهرت علامات ضعف اضافية فى اقتصادات فرنسا وبريطانيا والمانيا وامتد الكساد الى اليابان.

وقد أثر استمرار الكساد بصورة حادة على اقتصادات افريقيا جنوب الصحراء والعالم العربى. على حين استمرت دول جنوب شرق آسيا فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستمرت الصين فى تحقيق قفزات اقتصادية ضخمة. أما على مستوى سياسات النفط فمازالت الأوبك عاجزة عن بناء التوافق حول سياسات الانتاج والأسعار وذلك لترددها بين ترك الأسعار للسوق ، وحتمية التنسيق من أجل الحصول على سعر عادل للنفط فى ظروف منافسة شديدة بين المنتجين حول الحصص.

التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٢ (٢)

استجابة عربية

واهنة لتحديات السلام والضغوط العالمية

عكست الثقافة السياسية العربية القلق العاصف الذى يجتاح الأمة العربية باسرها بصدد مستقبلها السياسى فى ظروف عالمية اتسمت بتكاثف الضغوط الدولية وصعوبة المحافظة على تنسيق عربى حقيقى فى مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى.

ولهذا القلق مايبرره، كما يظهر من تحليلنا للاتجاهات الكبرى للتفاعلات العربية والعربية / الدولية خلال هذا العام. ويبدو أن النظام العربى ومؤسسته الرئيسية وهى جامعة الدول العربية يتجه الى الانكماش والركود طويل الامد نسبيا،وذلك اذا لم تتمكن الدول العربية الرئيسية من التوافق حول مشروع واقعى قابل للتحقيق للنهوض به فى اسرع وقت ممكن.

ورغم ماشهده العام الماضى من تحسن نسبى فى العلاقات العربية فقد ظل هذا التحسن دون المستوى الذى يتيح التطلع الى مصالحة عربية حقيقية، واستمرت ازمة الثقة بين الدول العربية. ويقف ضعف التنسيق فى مفاوضات التسوية بين العرب واسرائيل شاهدا على عمق أزمة الثقة هذه، وهى الأزمة التى اضعفت مكانة وقوة المفاوضين العرب على مختلف المسارات الثنائية وفتحت ثغرات كبيرة تشجع على الحلول المنفصلة والمبادرات المنفردة.

وفيما يلى نلخص قراءتنا للتطورات العربية خلال عام ١٩٩٢.

أولا: تحسن نسبى فى العلاقات العربية:

ظلت الاتجاهات الرئيسية للتفاعلات العربية - العربية خلال عام ١٩٩٢ متاثرة اجمالا بالانقسام الحاد الذى ترتب على أزمة الخليج رغم حدوث قدر محدود من التحسن فى بعض جوانب العلاقات العربية، وخاصة فى ظل التفكك الجزئى للمجموعتين اللتين انقسمت اليهما الدول العربية خلال تلك الازمة.

ومن أبرز مظاهر هذا التفكك الأزمة التى شهدها مجلس التعاون الخليجى واظهرها النزاع السعودى- القطرى الذى أضيف الى نزاعات أخرى بين دول هذا المجلس لم يكن حلها فى اطاره وعبر الياته. ويعنى ذلك اضعاف قدرته على الاتجاه نحو تدعيم التمايز عن النظام الاقليمى العربى فى مرحلة تدهوره الراهنة.

وتدفع أزمة هذا المجلس الى دعم المخاوف من تفجر ملف الحدود الشائك فى الجزيرة العربية عموما، ومايقترن بذلك من ابراز لأزمة مجلس التعاون الخليجى وضعف قدرته على حل الخلافات بين اعضائه.

وشهدت العلاقات العربية خلال ١٩٩٢ ظاهرة جديدة مهمة تتمثل فى تزايد التفاعلات المرتبطة بالتنسيق فى مواجهة الحركات الاسلامية، حيث اتخذ هذا التنسيق طابعا علنيا ومؤسسيا أكثر من أى وقت مضى. وفى هذا المجال اصبح التنسيق المصرى- الجزائرى- التونسى بمثابة قاطرة لتنسيق عربى أوسع نطاقا، فى الوقت الذى بات التنسيق الجزائرى- التونسى دافعا الى تعاون مغاربى شامل ومعلن فى مواجهة الحركات الأصولية، وتجرى تغذية هذا التنسيق باتهامات متكررة لايران والسودان، على نحو يدفع للتحذير من مغبة تجاهل مشكلات داخلية تؤدى الى بروز وتنامى ظاهرة التطرف، وتقتضى مواجهتها اجراء اصلاحات سياسية جديدة.

ثانيا: العجز العربى تجاه قضايا العراق وليبيا والصومال:

فقد اتسم التعامل العربى مع قضية مستقبل العراق بالعجز بل وبالنزوع إلى الانصراف عن المشاركة فى التاثير على مستقبل دولة عربية تواجه مخاطر كبرى، أيا كان الموقف من نظام الحكم بها، فقد ظهر قصور فى التمييز بين نظام غير مقبول، وبين دولة عربية يجرى تدمير مقدراتها بشكل منتظم ويعانى شعبها من حصار لا انسانى، بما يعنيه ذلك من اخفاق فى تطوير منظور يأخذ بالاعتبار ضرورة الحفاظ على قدراته الاقتصادية والصناعية لكونها رصيدا للامة فى النهاية. وقد برز هذا الاخفاق فى ثلاثة جوانب : أولها الموقف من وضع العراق تحت التهديد المستمربتدمير مجمل قدراته الصناعية، والموقف من الحصار الدولى، والموقف من مخاطر تقسيم العراق.

ورغم أن الموقف العربى تجاه الأزمة الليبية الغربية اتسم بايجابية لم تتوفر ازاء قضية العراق، فقد ظل يعانى من عجز عن التاثير على مسار الأزمة، والاسهام فى التوصل الى حل عادل لها، رغم نجاح جهود بعض الدول العربية وخاصة مصر فى تجنيب ليبيا ضربة عسكرية كانت معرضة لها.

أما الموقف العربى من الماساة الصومالية فهو حالة نموذجية توضح المدى الذى بلغه العجز العربى لانه يتعلق بقضية كان الاسهام فى حلها ميسرا، ولايكلف اعباءباهظة. فلم تكن هناك خطط دولية تعوق مثل هذا الاسهام، بعكس حالتى العراق وليبيا. وبالتالى لم يكن الدور العربى معرضا لضغوط لاقبل له بها. كما انه لايكلف اعباء، حيث كان يقتضى تخصيص موارد محدودة سواء



اصلاحات ديمقراطية واقليمية بطيئة ومتعثرة

اقتصادية او عسكرية ولذلك بدا الاخفاق العربي في التصدى للماساة الصومالية بعوامله ومظاهره وتاثيراته، تعبيرا عن حالة التردى غير المسبوق للنظام الاقليمى العربى

ثالثا: ضعف التنسيق العربى فى مفاوضات التسوية:

ترجع اهمية هذا التنسيق الى ان مفاوضات التسوية بدات فى ظل معاناة النظام العربى من تفكك وترد واضحين انعكسا على امكانات التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة فى تلك المفاوضات - ورغم ضرورة تثمين حرص هذه الأطراف على ايجاد حد ادنى من التنسيق عبر الية شبه منتظمة تتمثل في اجماع وزراء الخارجية ، فقد دلت المفاوضات حتى نهاية الجولة الثامنة على ان التطلع لتنسيق عربى على مستوى أعلى يصطدم بواقع موضوعى يصعب الفكاك منه حتى الآن. ولايقتصر هذا الواقع على فتور - وأحيانا توتر - العلاقات الثنائية بين معظم الأطراف العربية المشاركة فى المفاوضات الثنائية، فهو ينطوى كذلك على تباين وتفاوت أولويات هذه الأطراف، ليس فقط فى مجال عملية التسوية، ولكن ايضا على صعيد السياسات الاقليمية التى تسهم، هذه العملية فى اعادة ترتيبها. كما كانت «صيغة مدريد» سببا فى مضاعفة مشكلات التنسيق العربى، واتاحة افضل فرصة لاسرائيل للبحث عن الثغرات الممكنة لتفتيت العملية التفاوضية. فقد برمجت هذه الصيغة المفاوضات فى مسارات ثنائية متعددة غير مرتبطة بنيويا ببعضها ، ومنفصلة فى الوقت نفسه عن المفاوضات متعددة الأطراف الموازية.

وفى هذا السياق برز تاثير التكتيك التفاوضى الذى اتبعته حكومة رابين منذ ١٩٩٢، وما اقترن به من اعطاء اولوية للتفاوض فى بعض المسارات على حساب البعض الآخر.

ويؤكد التحليل التفصيلى لتجربة التنسيق العربى ضرورة الاقرار بوجود مصالح خاصة لكل طرف عربى فى عملية التسوية، انه المدخل لبلورة مصلحة عربية مشتركة والالتزام بها ويفترض هذا الاسلوب احترام كل طرف لمصالح غيره، وعدم النظر الى مصلحة اى طرف باعتبارها المصلحة القومية او اكثر أهمية من غيرها، أو ادانتها كمصلحة منفردة فى الوقت نفسه. ومن شان هذا النمط ان يضع الخلافات فى المصالح والمواقف فى مواضعها الصحيحة، ويساعد على تجنب مفاجات من النوع الذى حدث عند الأعلان عن مشروع الاتفاق الاردنى - الاسرائيلى ، ثم الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير بعد ذلك عام ١٩٩٣.

رابعا: تفاوت التطور الديمقراطى فى العالم العربي:

تعرض هذا التطور لانتكاسة عامة خلال ١٩٩٢ باستثناءات محددة أهمها الكويت التى اجرت احدى افضل الانتخابات النيابية التى شهدها العالم العربى، ودل ذلك على استيعابها لاحد اهم دروس ازمة الخليج. اما الانتخابات النيابية الاخرى التى جرت فى لبنان، فرغم اهميتها فى مجال تاكيد انتهاء الحرب الأهلية واعادة بناء مؤسسات الدولة الشرعية، فقد اظهرت الصعوبات التى مازالت تحول دون استئناف التجربة الديمقراطية السابقة على الحرب الأهلية بطابعها الخاص المتمثل فى نموذج التراضى المشروط.

وشهد العالم ايضا تاجيل الانتخابات النيابية فى المغرب واليمن، نتيجة للعقبات التى تواجه التطور الديمقراطى فى البلدين. فكان مفترضا اجراء هذه الانتخابات فى كل منهما خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٢، لكن تم تاجيلها الى العام التالي.

اما الدول العربية الاخرى، فلم يحدث تغيير يذكر فى ابرز نماذج النظام السلطوى - الشعبوى (العراق - سوريا - ليبيا) فى حين تعرضت ابرز الدول التي شهدت مستويات متفاوتة من التطور الديمقراطى المقيد لانتكاسات متباينة نتيجة حدة المواجهة بين انظمة الحكم والحركات الاسلامية فى الجزائر وتونس بصفة خاصة، او بسبب رغبة نظام الحكم فى ضبط واعادة تنظيم التفاعلات السياسية التى كانت قد ذهبت الى مدى ابعد مما هو محتمل كما فى الأردن أو لسعى النظام الى فرض سقف من البداية لعملية التحول الديمقراطى الوليدة فى موريتانيا، لكن أصبحت حالة الجزائر هى الاسوا على الاطلاق، حيث بلغت الانتكاسة فيها حد الانهيار شبه الكامل للتجربة الديمقراطية الأمر الذى ينطوى على نوع من الحرب الأهلية.

خامسا: الطابع الخاص للحركات الاسلامية الجديدة:

والمقصود بها الحركات الاسلامية غير المرتبطة بجماعة الاخوان المسلمين ولابجماعات العنف وهى حركة النهضة فى تونس، والجبهة الاسلامية القومية فى السودان او الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الجزائر، وحزب العمل فى مصر. ويشمل الطابع الخاص لهذه الحركات ظروف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ اكتو ١٩٩٢

وخصائص نشاتها، وطبيعة التنظيم والتركيب السياسى والاجتماعى، والاطار الفكرى الذى يقوم على فكرة «الاسلام الحضارى» وقد ثبت ان هذه الاحزاب والحركات تتبنى مواقف متباينة من المسالة الديمقراطية، وان هناك فوارق بينها فى هذا المجال، ومن اهم النتائج التى تترتب على الاقرار بهذه الفوارق مراجعة «النظرية» الشائعة القائلة بان لدى هذه الحركات فى كل مكان وزمان عداء فطرى للديمقراطية. كما انه ليست الحركة الاسلامية وحدها هى التى تتوافر شكوك عميقة فى احترامها للديمقراطية فتمتد هذه الشكوك الى معظم الاحزاب والقوى السياسية العربية، ومادامت المشكلة واسعة النطاق على هذا النحو، يصبح من الضرورى أن تلتزم جميع القوى السياسية الاسلامية وغيرها بضمانات للحفاظ على الديمقراطية اذا وصل ايهما الى الحكم فى انتخابات حرة فى أى بلد عربى ورغم امكان التشكيك فى جدوى هذا النوع من الضمانات أو جدية الالتزام بها، يظل له قدر من الأهمية المعنوية والسياسية على صعيدين: اولهما أن الالتزام امام الامة من شانه ان يضع أساسا للشرعية بحيث يؤدى خرقه الى نقض هذه الشرعية. وعندئذ يتحمل الفريق الذى قام بهذا النقض المسئولية امام الامة. وثانيهما: انه يدعم مراكز العناصر والتيارات الحريصة على الديمقراطية داخل كل الاحزاب والحركات السياسية، بما فيها الإسلامية. ولذلك فالمامول ان يقود الاتفاق على ضمانات تعاقدية للالتزام بالديمقراطية الى خلق مناخ ايجابى يساعد تدريجيا على تاكيد معانى التعدد والتسامح والتنافس الحر والمساومة السياسية والقبول بالحلول الوسطية والتعايش بين المختلفين. ويمكن ان يواكب ذلك عملا بمنهج التدرج فى التطور الديمقراطى، السعى الى توافق حول معدلات هذا التدرج. وتساعد الطبيعة الرئاسية لانظمة الحكم فى بلاد التعددية المقيدة فى العالم العربى على البدء بالانتخابات التشريعية، مع الاتفاق على حدود التفويض الناجم عن هذه الانتخابات. فقد كانت احدى المشكلات الجوهرية التى أظهرتها التجربة الجزائرية هى عدم وضوح هذه الحدود، واتجاه الاسلاميين الى تجاهلها وعدم الاقرار بجزئية لاكلية التفويض الانتخابى التشريعى، باعتباره تفويضا لايتناول كل اوجه الحياة السياسية والاجتماعية، فضلا عن محدوديته الزمنية.

ولذلك ينبغى أن يكون درس هذه التجربة ماثلا فى اى حوار عربى يستهدف التوافق على ضمانات للالتزام بالديمقراطية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

أسئلة الماضي والحاضر والمستقبل

العالم العربي من دون صراع عربي - اسرائيلي

نبيل ياسين *

■ يبدو العالم العربي الآن وكأنه غيّر اطراف المعادلة التي كانت سائدة في حقبة تاريخية طويلة. شطبت من المعادلة (القضية المركزية، وقضية العرب الكبرى، والقضية الفلسطينية، وجوهر الصراع) الى آخره من مصطلحات نصف قرن من التاريخ العربي المعاصر الذي بني كله على اساس المشكلة الفلسطينية.

حقاً ان المشكلة الفلسطينية شكلت انعطافة حاسمة في التطور السياسي والاجتماعي للعالم العربي. كل الثورات والانقلابات العسكرية، والمؤامرات السياسية، والاغتيالات والتصفيات الجسدية، وحالات الطوارئ وسوق المواليد للخدمة العسكرية، والخطط الخمسية التنموية، والتظاهرات والسجون التي استوعبت افراد تلك التظاهرات، والاعدامات والمشانق التي نصبت، والقصائد والافتتاحيات، والاسلحة التي اشتريت بالمليارات، والخيانات التي ارتكبت والبطولات التي سطرت، والشهداء الذين صرعوا، والحناجر التي هتفت «فلسطين عربية فلتسقط الصهيونية»، والشعارات التي كتبت على الحيطان، والهتافات التي اكدت انه بالقدس سيخطب الرئيس غداً، والملايين من البشر الذين وضعوا في درب الفداء العربي... كل ذلك كان من اجل تحرير فلسطين من البحر الى الاغوار وان لا تمتد (دويلة العصابات الصهيونية) وان لا يمتد (الكيان الصهيوني) من النيل الى الفرات.

الحروب في التاريخ، غالباً جرت هكذا: يسقط الضحايا من الجانبين ثم يأتي الصلح والسلام. والحروب على الغالب كانت ممارسة للسياسة بالاسلحة الفتاكة. والسياسة على الغالب هي فن المصلحة وليست فن الممكن. والقضية الفلسطينية كانت سياسة وكانت خاضعة لفن المصلحة. الانقلابيون العسكر والانقلابيون السياسة جاؤوا الى الحكم بفن المصلحة وكانت هذه المصلحة تكمن بشعار تحرير فلسطين. والسجون فتحت وحالات الطوارئ اعلنت والمواليد سيقت الى الحروب للوصول الى القدس عبر الشرق والجنوب في حين انها تقع في الغرب او الى الشمال بالنسبة الى البعض الآخر. دروب الشهداء اصبحت اطول مما تصورناها في البداية. والرؤساء الذين تناوبوا الخطاب في القدس في الشعارات صاروا اكثر مما نطيق اعدادهم. وكل ذلك من اجل تحرير فلسطين، تقاتل العرب بينهم، وتقاتل الفلسطينيون بينهم وكل ذلك من اجل تحرير فلسطين.

هل كان ذلك طبيعياً ام ان ما جرى قبل ايام من توقيع اتفاق غزة - اريحا كان هو الطبيعي؟ اذا قلنا لا أحد يعرف فمن هو الذي يعرف حقاً؟ عبدالقادر الحسيني ام ياسر عرفات؟ جمال عبدالناصر ام انور السادات؟ عبدالكريم قاسم ام صدام حسين؟ هؤلاء جميعاً ام شعوبهم؟

يملك القرن الجاري اطول صراع

هو الصراع العربي - الاسرائيلي الذي اصبح جزءاً حيوياً من الصراع العالمي بين المعسكرين حتى امد قريب حين انهار المعسكر الاشتراكي، هذا الصراع الذي جعل سؤالاً يبتعد عن المخيلة العربية طوال تلك الفترة. وهو: هل يمكن تصور العالم العربي بلا صراع عربي - اسرائيلي؟ أي هل يمكن ان تنتهي القضية الفلسطينية بتحرير فلسطين؟

هذا السؤال كان ملفاً يضم في داخله اوراق اسئلة متفرعة. فالقضية الفلسطينية كانت ولا تزال حبلى بالأسئلة.

ربما كان العقل الغربي قابلاً بمرونته وصلته غير المباشرة بالقضية على طرح السؤال السابق، وقابلاً لوضع سيناريوهات لحلول تكتيكية تعتمد على قاعدة استراتيجية هي بقاء اسرائيل وضمان امنها وهو ما كان يتناقض مع المطروح العربي الذي وضع سيناريو حل واحد ووحيد على استراتيجية وحيدة هي تحرير فلسطين والغاء اسرائيل.

وظل هذا السيناريو حلماً وهدفاً وتحول الى (ثقافة تقليدية) للمواطن العربي على الاقل منذ عام ١٩٤٧ حتى اليوم. وكان الخروج على هذا التقليد الثقافي النفسي ضربا من الجنون والخيانة التي دفع الرئيس المصري انور السادات حياته ثمناً لها.

لم يكن تعبير (الحاجز النفسي) ساداتياً. كان تعبيراً يدور في دهاليز العقل الغربي الذي كان يعمل على تدمير مشاهد السيناريو العربي الوحيد واحلال مشاهد اخرى محلها. هذه المشاهد واللقطات الكبيرة كانت تعتمد على تطبيع الوجود الاسرائيلي والنظر اليه كواقع راهن. واكثر من هذا الواقع الراهن كحقيقة سياسية واجتماعية وثقافية ليست معزلة عن الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتعامل بها وفي ضوئها المواطن العربي. اي تحويل اسرائيل الى الثقافة العربية ودخولها ركناً من ثقافة المنطقة. لذلك كان الالحاح على التاريخ يشغل اسرائيل لكسر الحاجز الثقافي النفسي لدى المواطن العربي. لكن الحاجز النفسي لم يكن فقط سايكولوجياً صرفاً بل كان حاجزاً سياسياً وتاريخياً وثقافياً يتعلق بالقوانين الدولية وطروحات حق تقرير المصير من وجهة نظر القوانين والمواثيق الدولية وحق تقرير المصير ومعنى الوطن ووحدة الامة وقضيتها المشتركة.

لكن كل ما هو سياسي يمكن تغييره بالسياسة او بالحرب. اما التكوين الثقافي لأمة ازاء قضية او هوية أو مستقبل فلا يمكن تغييره الا بمأساة قومية أو خيانة وطنية كبرى. تراوح تطور تاريخ العرب المعاصر بين المآسي القومية والخيانات الوطنية. لكن كلا الصورتين يمكن ان تتم تدريجياً وبمظاهر بعيدة عن الصدمات على رغم ان نجاح سياسة خطوة - خطوة قادت الى نتيجة واحدة تميزت بنجاحها على امتصاص الصدمات. ان كسر الحاجز النفسي كان يتطلب صدمة واحدة فقط تخلق الشظايا. اما ما يحدث بعد ذلك

فهو رهن بسياسة التطبيع التي تخلق الوضع الراهن.

نحن نعيش الوضع الراهن عملياً منذ قرار التقسيم. وكان التاريخ يعمل فقط على ايماننا بهذا الوضع بعد رفضنا له نفسياً. اما سياسياً فقد كانت الحروب العربية - الاسرائيلية وهي اكثر حروب القرن العشرين واطولها تكرس الوضع الراهن على الارض اكثر فأكثر محققة المقولة الكبرى للحرب: كسب الارض.

قد تكون بدايات الحرب العراقية - الايرانية مشهداً متجانساً مع الوضع العربي الذي يعجز عن التوظيف الفعال والواقعي لمقولة الحرب الكبرى فقد وضع العراق قواته على الارض الايرانية التي احتلها وطرح شروط المنتصر في الحرب. لكن ايران قلبت للمنتصر ظهر المجن حتى استطاعت ابعاده بهزيمة مأسوية بعد سنتين فقط.

بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ كان من الواضح ان الانتصار الذي تحقق بالعبور الشهير كان يحقق المقولة الحربية نفسها (على رغم عروبة الارض التي كسبتها الحرب) لكن ما حدث من تطورات كان ينتمي الى واحدة من الحالتين: إما المأساة القومية او الخيانة الوطنية.

فالتعامل مع وجود اسرائيل لم يخضع للوقائع بل للتراجعات. هل يمكن تسميتها جزافاً تراجعات المنتصر. لم يكن الحاجز النفسي سوى تصعيد الشعار والهدف الى الحد الاقصى. والتراجع عن الحد الاقصى يمكن ان يتم الى الحد الذي يليه لكننا لا نضع حداً من دون الحد الاقصى: الحد الوحيد الذي نطرحه. والتراجع عن الحد الاقصى: الحد الوحيد هو استسلام وحيد ايضاً. رغم هذا لم يكن احد يعمل على توفير شروط البقاء في الحد الاقصى. كان البقاء في تخوم هذا الحد مزوداً بالشعار والحماس والفقه السياسي الذي يفلسف الشعور القومي فلسفة مسطحة تحك طبقتها الوحيدة الاحداث والمفاجآت الاقليمية والدولية حتى تكشفت عن مصالح فردية وفئوية ضيقة. كان هذا يشير الى الازمة العربية برمتها.

الازمة التي تتمثل بالحدود القصوى. أي بما يسميه العالم الغربي: التطرف العربي. وكانت مشكلة الحد الاقصى الاساسية تكمن في الغاء وجود الطرف الآخر من المعادلة. بينما التراجع عن الحد الاقصى يعني القبول به جاراً كبيراً وقوياً او مشرفاً على وجود ضيق وصغير!

هذا ما انطبق على معالجة الصراع العربي - الاسرائيلي. اما المعادلة الدولية: التي اصبح بعضنا ممتناً لادخال الفلسطينيين فيها حتى كطرف ثانوي، فقد كانت مبنية على طرفين. طرف رئيسي وطرف ثانوي. الاول هو بقاء اسرائيل وضمان امنها كدولة قوية مشرفة على الوضع الجيوبوليتيكي للمنطقة. والطرف الثاني كان عبارة عن (نوع من الحل): حكم ذاتي او اعادة توطين. انسحاب من اراض محتلة او ادارة ذاتية او اي شيء آخر يمكن ان يوضع في المعادلة اذا كان لا يمس هيئة الطرف الاول. فالمعادلة الدولية كانت تتعامل مع المتغيرات التي تساهم في تحقيقها في المنطقة وتعمل على تأسيس الظروف للشروط التي تضعف الطرف الثاني ولا تسعى الى الغائه، الشروط التي تجعل من (كامل التراب الفلسطيني) غزة - اريحا فقط.

اذا عدنا الى تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال التاريخ السياسي له نجد ان شعار تحرير فلسطين كان يستند على الجانب العاطفي الحماسي المكون من خليط قومي وديني شكل (الفكر) السياسي

للقضية الفلسطينية. وكان هذا الجانب باعتباره (حقاً) يتغلب على العوامل المادية الملموسة التي كانت الآية الكريمة «واعدوا لهم ما استطعتم من قوة..» تطرح ليس كتحريض فحسب بل قاعدة شرعية ايضاً لاعداد عوامل القوة. اما شعار امن اسرائيل (لأن وجودها كان خارج البحث) فلم يكن يستند على ضعف عسكري او حماسة عاطفية بقدر ما كان يستند على اعداد فعلي لعوامل القوة الذاتية لاسرائيل. ومن الضروري التعرف على العوامل التي كانت تحكم القضية الفلسطينية. لا من حيث كمها وانما من حيث اتجاهاتها. فالعامل العربي كان العامل الاول الذي طوى العامل الفلسطيني في ردائه. فـ «قضية العرب الكبرى» لم تتح رسم استراتيجية فلسطينية واضحة بسبب عدم استقلالية القرار الفلسطيني. كما كانت القضية موزعة كقضية شعوب مرة وقضية حكومات مرة ثانية وقضية جيوش وانقلاباتها مرة ثالثة. وكان هذا العامل اضعف العوامل فهو كان تحت رحمة المصالح المتناقضة والمتباينة للدول العربية الكثيرة وكانت الحماسة والشعارات تطغى على المساهمة الفعلية في الاتجاه المطروح: تحرير فلسطين. وكانت طريقة عمل وفعالية العاملين الثاني والثالث، الدولي والاسرائيلي الذي كان يدير الصراع السياسي مع العرب بشكل غير مباشر، عبر العامل الدولي، تستفيد من تناقضات العامل العربي: التناقضات في مفهوم «قضية العرب الكبرى».

الاختلاف في نمط التفكير كان كبيراً جداً. فالعرب كانوا يعبئون الجماهير العربية في اتجاه الشعار الدائم ولم يكونوا يتعاملون مع المتغيرات المرحلية الحاسمة بشكل واقعي حتى تتجاوزهم وتفتّ في قواهم بينما كانت اسرائيل تعبئ جماهيرها وجيشها للدفاع عن حقيقة واحدة: امن اسرائيل بوجود حدود آمنة. اما شعار من النيل الى الفرات فلم يكن موجهاً للاسرائيليين وانما للعرب. وهو تكتيك تحريضي يفي بالغرض الدولي الذي كانت اسرائيل تسعى لاحتوائه. فالحماسة العربية المعادية لاسرائيل شحنت العرب عاطفياً ضد اسرائيل لكن اسرائيل استقطبت العالم الغربي الفعال ضد العرب.

الاخطر من كل ذلك، ان الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعت في خدمة شعار تحرير فلسطين وقضية العرب الكبرى ما أحدث تناقضاً صارخاً بين رفع وتيرة الشعار ورفع وتيرة القمع والبؤس، مما جعل المواطن العربي يدفع ثمناً باهظاً للحصول على غزة واريحا.

لا احد يستطيع لوم الفلسطينيين بسبب الذهاب الى التسوية. لقد اختاروا طريقهم ومصلحتهم في مرحلة من اشد المراحل ضعفاً. وهذا امر طبيعي، فهل نلوم الحقبة التاريخية التي امتدت نصف قرن من حياة امة؟ حقبة طويلة من التضحيات الجسيمة وظفت للذهاب الاخير الى (ارض الميعاد) التي (كانت) محتلة.

وصلت رحلة الفدائيين الى غزة واريحا وتحول جيش التحرير الى شرطة نظامية وصارت اهدافها مختلفة تماماً عما كان من قبل: الشعار غير الشعار والهدف غير الهدف والدولة الفلسطينية اصبحت ملفاً قابلاً للطوي أو النسيان.

لكن هل انتهى الصراع العربي - الاسرائيلي؛ هذا الصراع الذي كان الغطاء الايديولوجي القومي للصراعات العربية الوطنية: الصراع على السلطة، الانقلابات الدموية، الصراع الثقافي، الصراع الاجتماعي، صراع الاحزاب الدامي، الصراع مع العصر والصراع من اجل الهوية. هل تصبح التسوية السياسية تعايشاً ثقافياً؛ وهل وصل الفهم العربي للهوية الى طريق مسدود؛ وهل علينا ان ننظر الى التاريخ هذه المرة نظرة مغايرة على اعتبار ان اسرائيل ليست فقط جزءاً من المنطقة وانما عامل من عواملها السياسية والاقتصادية والثقافية يؤشر حقاً الى فعالية النظام العالمي الجديد الذي يعتمد، في العالم العربي، على تغيير اتجاهات السياسة الراديكالية لصالح رياح سياسة معتدلة واستقرار اقتصادي لا يلطم اقتصاد «العالم الحر» بضربات نفطية حادة؟

هل يوحي معنى التسوية، بعد حرب الخليج، انتصاراً لتيار العقلانية السياسية العربية ام هو انتصار لتيار المصالح الاميركية في المنطقة والعالم الذي كان وجود اسرائيل المؤشر الى «عقلانيته»؛ وفي النهاية هل جاءت التسوية لأنّ العرب لا يجيدون التعامل لا مع العدو ولا مع الصديق الذي انهار فجاة تاركاً «جماعته» من العرب في مهب عصر جديد؟

كل هذه الاسئلة وغيرها مطروحة على انقاض الماضي القريب، فاتحة الطريق لمخيلة او واقع جديد اذا لم ينته فيه الصراع العربي - الاسرائيلي فانه انعطف انعطافة حادة وحاسمة؟ فهل يمكن تصور العالم العربي بلا صراع عربي - اسرائيلي؟ ينتهي فيه الصراع (الحضاري) القديم الى صراع (حضاري) جديد تنتقل فيه مهمات التحرر الوطني الى مهمات التنمية. هل تعني التسوية تكامل الهوية العربية من خلال (الوطن) الفلسطيني الذي اضيف الى الاوطان العربية فتتجه الهوية العربية الى تاكيد ذاتها هذه المرة لا من خلال التحرير واستعادة (فلسطين السليبة) وانما من خلال التكامل الاقتصادي العربي - الاسرائيلي؟ من يتصور العالم العربي من دون صراع؟

---

* كاتب وشاعر عراقي مقيم في بريطانيا.



روح أوروبا وعقل العرب

ان الخوض فى بحور المناقشات الدائرة الآن داخل مراكز الفكر والبحوث وصناعة القرار فى اوروبا وامريكا على السواء، يؤكد ان النتيجة التى ستنتهى اليها هذه المناقشات، هى أمر يهمنا ايضا، نحن العالم العربى. فإن هذه المراكز على الجانبين الأوروبى والأمريكى، مشغولة فى عملية إعادة تحديد هوية كل منهما.

عاطف الغمرى

ولان مايبدو حتى الآن من ان الهوية الواحدة «للغرب» كعالم واحد، تتجه نحو الانقسام الى هويتين، او اكثر، فإننا نحن العالم العربى ينبغى ان نتنبه ونتامل بعيون يقظة وحس واع، لهذه المناقشات.

وكان مما توقفت امامه فى هذا الاطار دراسة ضخمة استغرقت ثلاث سنوات، نشرتها بالمشاركة داران لهما اهميتهما سياسيا وفكريا، وهما المعهد الملكى للشئون الدولية فى لندن، ومؤسسة «ايلينى ناكوا » فى نيويورك، وشارك فيها ثمانية من كبار المفكرين من مختلف دول اوروبا. وصاغ جانبا من هذه الدراسة البروفيسور هيلين أرويلر استاذ التاريخ بجامعة السوربون، ورئيس الجامعة الأوروبية.

. هذه الدراسة ينبنى توجهها على أساس عنصرين رئيسيين يحكمان بنيان النظام الدولى الجديد . تحت التاسيس . أولهما : ان مقاييس العلاقات الدولية، وادارة الأزمات، والمواقف السياسية، سوف تتاسس على مجموعة من التجمعات الدولية أو الاقليمية التى يجمعها انتماء حضارى مشترك.

ومن ثم سوف يتجه العالم نحو إحياء روح الحضارات، بعد فترة من غلبة المادية بجناحيها، الماركسى (المعتل الروح فى الشرق)، والراسمالى (المتسلط على روح الانسان فى الغرب)، مما جعل اشجار التعاسة والشقاء تنمو وتترعرع، وتظلل حياة الانسان فى بعض هذه المجتمعات بسماوات ثقيلة موحشة.

والعنصر الثانى، ان اعتبارات التفوق الاقتصادى - او على الاقل الأمان الاقتصادى، وليس الايديولوجية او التفوق العسكرى، صارت هى خط الدفاع عن امن الدولة والمواطن، فى المواجهات التى ستخوضها هذه الدول.

وحين وجد الغرب - بجانبيه الأوروبى والأمريكى - ان كلا من هذين العنصرين يطفو على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية، ويكاد يفرق بينهما بدلا من ان يلم الشمل، فإن المناقشات التى بدات فى الداخل بعد انتهاء الحرب الباردة حول دور كل منهما فى النظام الدولى الجديد القادم، وجدت نفسها تخرج عن خط تحديد كيفية صناعة القرار السياسى لمواجهة التحديات المقبلة، وتتفرع الى مسار لم يكن متوقعا، وهو اعادة تحديد هوية كل منهما.

وكانت هذه الدراسة التى اشرت اليها، تستهدف البدء بتحديد «روح أوروبا»، وتدور حول محور بعينه، وهو ان منطقة البحر المتوسط هى موطن ولادة أوروبا المنبت الحقيقى لحضارتها. واذا ماكانت اوروبا تبحث عن هويتها، فليس عليها سوى ان تبدأ بالتنقيب عن جذورها فى هذه المنطقة.

وتمضى هذه الرؤية الى ان هناك ثلاثة مواقع رئيسية شكلت معا روح اوروبا، ونبتت فيها بنور حضارتها وهى : أثينا وروما وفلسطين. وكلها بلاد تقع فى منطقة البحر المتوسط. ومنها معا جاءت العقيدة الدينية والفلسفة والرياضيات والمسرح، وكذلك جذور الحرية والانسانية. وان البحر المتوسط بعالمه الطبيعى، ومناخه، ومصادره وطرقه البرية والبحرية، ممتد بكامله فى قلب تقدم اوروبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

□□□

هذه رؤية لها ثقلها ضمن تلاطم رؤى وأفكار تشغل أهل الفكر وصناع القرار - هنا فى أوروبا - وما أردت ان انبه اليه، او اضعه تحت الأنظار، ان هذا التوجه الفكرى هو مسالة تهمنا نحن العالم العربى لعدة أسباب

١ - انه حين تنتهى هذه المناقشات الى تحديد هوية اوروبا، وبالتالى صياغة خطها السياسى، وأيا ما كانت ستنتهى اليه، فإن ذلك سوف يكون له تاثيره علينا. فنحن الطرف الاصيل فى هذه المنطقة، التى تشغل الآن عقل اوروبا.

٢ - انه من السلبية الكاملة ان نبقى عالما متفرجا، او متلقيا للنتائج، بينما هذا الجدل الذى يجرى هنا حاليا، يتضمن قدرا كبيرا من التوجه بالخطاب الينا، حتى ولو بطريق غير مباشر.

فاذا كان هناك فى أوروبا من يرون اننا وهم تجمعنا روابط تضعنا فى صف الأصدقاء، او على الاقل من تربطه بهم روابط مصالح مشتركة، فإن هناك ايضا من يتملكه اقتناع لايتزحزح باننا لو نهضنا وصرنا اقوياء، فإننا نكون عندئذ خطرا على حضارتهم، وبالتالى يضعنا فى صف الخصوم والاعداء، تمشيا مع نظرية الغرب الواحد، وصدام الحضارات.

٣ - ان المناقشات الفكرية فى الغرب، وفى اوروبا بالتحديد، لم تكن فى يوم من الأيام ترفا، تتعاطاه صفوة مرفهة، تلتقى فى صالونات اوقات الفراغ، لكنها كانت دائما هى المركز الحقيقى لتشكيل العقل السياسى والاجتماعى، وتنوير بصيرته الاجتماعية والانسانية. أو بعبارة اكثر تحديدا هى الدفة التى ترشد وتهدى زورق الحكم والسياسة، الى حيث شاطئه ومرماه ومستقره.

٤ - ان الصورة القبيحة للشرق التى ترقد فى العقل الباطن للغرب، كانت قد تكونت كثيفة الظلال كئيبة المنظر، عبر سنوات طويلة من التقلبات فى أحوال هذا العالم، حتى لقد تحولت هذه الصورة الى تراث تتناقله اجيال بعد اجيال، كانه وصية ينبغى الحرص عليها حرصك على حياتك!، ولذلك فإن هذا التوجه الجديد الذى يجمل صورة الشرق، او يعيدها سيرتها الأولى، هو بمثابة بصيص من نور ينفذ من وسط ظلمات القبح، يبدده ويخفف قتامته. ومن ثم علينا ان نحيطه باهتمام يليق به، حتى لاتطفئه لفحات هواء بارد قارس تهب عليه من كل جانب.

فهل لنا نحن كعالم عربى - يشكل العالم نظرته الينا ككل وليس فرادى - هل لنا ان نبقى متفرجين مصفقين مشجعين، وأحيانا فاغرى الفاه منهولين حيارى مرتبكين أمام مايجرى ويدور؟..

أم ان علينا ان نقترب من هذه المواقع المليئة بالحيوية، نطرح رؤيتنا نحن ايضا؟.. وأن نخوض دائرة البحث والمناقشة والجدل، ولانتركها مباراة راى وفكر بين أوروبا وامريكا دون سواهما، فى حين اننا جزء أساسى من مواضيع البحث والتفكير، فى محاولة كل منهما إعادة تحديد هويته.

وان كنت اتحفظ قليلا لاقول : ان نقطة البدء هى ان نحدد نحن هويتنا، فى مواجهة عالم جديد مختلف يعاد بناؤه الآن، وليس كسابقة باى شكل من الأشكال وما هو دورنا؟ وما الذى نريده لانفسنا ولعلاقتنا بالآخرين؟... فهل نفعل؟

ان عالمنا العربى يحتاج صحوة ينتفض لها بكامله.. صحوة لاتقدر عليها دعاوى العنف المجردة من رجاحة العقل، ولاتقدر عليها صرخات المتقوقعين فى جب سفلى لايرون منه ماتغير فى العالم وانقلب حوله، ولايقدر عليها الرافضون دائما وابدا للاقتناع بان لكل عصر لغته ومصطلحاته. انها صحوة عقل يعى ما يجرى من حوله، ينظر عبر الأفق الرحب البعيد، ويتامل ويفهم ويتدبر.





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٣

المستقبل العربى - هل يدعو للتفاؤل!؟

ماكاد ياسر عرفات واسحاق رابين يوقعان اتفاق السلام فى واشنطن ، حتى صدر بعدها بساعات قليلة تقرير بالغ الاهمية من جامعة هارفارد الامريكية حول المستقبل الاقتصادى للمنطقة العربية فى ضوء السوق الشرق اوسطية المقترحة والتقرير ومافيه يوضح تماما ان كل شىء معد سلفا وان سيناريو السلام والاتفاق معروف مقدما ، وان الجامعات ومراكز الابحاث الامريكية لديها تصورات واضحة لكل شىء يدور فى منطقتنا سواء مايتعلق بالحاضر او المستقبل .

واذا كان هذا هو الحال ، اى ضرورة التخطيط الواضح للمستقبل ، فان الصورة العربية تبدو قاتمة ولا تدعو للتفاؤل .. فلاتوجد نظرة اقتصادية واضحة ، ولادور استراتيجى محدد ..

فبعد ستة اعوام فقط من الآن سيدخل العالم العربى عام ٢٠٠٠ بعدد سكان يصل لنحو ٣٠٠ مليون نسمة وديون خارجية تزيد على ٢٠٠ مليار دولار بما يمثل ١٥٪ من اجمالى الديون المستحقة على دول العالم الثالث ، ومن ذلك فان مفكرى العرب ورجال الصناعة والتجارة فى العالم العربى لم يقولوا لنا ماذا سنفعل امام التحديات الاقتصادية العالمية الهائلة التى تصر على أن يظل الـ ٣٠٠ مليون عربى مجرد مستهلكين وزبائن للتكنولوجيا المستوردة .

أن اخطر مافى تقرير جامعة هارفارد الامريكية هو انه يؤكد لنا اتجاه الولايات المتحدة والغرب إلى اقامة محور اقتصادى للسيطرة على المنطقة العربية من خلال الثالوث المشترك بين اسرائيل والاردن والدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ..

فالتقرير يؤكد أن هذه الكيانات الثلاثة تستطيع أن تشكل وحدة اقتصادية اقليمية على غرار دول جنوب شرق آسيا ، وعلى اساس أن الاسواق الداخلية للدول الثلاث اصغر من استيعاب الخطط الطموحة للتنمية ، ولذلك ستعتمد على تدعيم نشاطات التصدير ،



بقلم : السيد البابلى

ولايوجد افضل من السوق العربى الواسع بملايينه الثلاثمائة وامكانياته المادية لاستيعاب هذا النشاط التصديرى .. وهنا نتوقف ، فالسلام لايحمل ابداً كل الخير ، فهناك امراض السلام ،

والعالم العربى مقبل على هذه الفترة بانزلاق سريع ودون حصون كافية ضد الوقوع فى المحظورات ، بل أن بعض الدعوات العربية بدأت تنطلق للدعوة إلى الكف عن شراء السلاح بحجة توفير ٥٠ مليار دولار ينفقها العرب سنوياً على السلاح .

وهى دعوات غير منطقية وغير مقبولة ، لان اسرائيل بمجرد توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين تسعى للحصول على احدث الطائرات المقاتلة الامريكية ، ويجب أن تدرك أن القوة وحدها هى التى ستحمى السلام ، وأن التهاون فى مسائل الامن العربى ستحولنا إلى كيانات تابعة لقوة مسيطرة اقتصادياً وعسكرياً على المنطقة .

كما أن الأمر المؤسف هو أن العالم العربى بدلاً من التنسيق الاقتصادى والصناعى يدخل فى منافسة مع نفسه بين دوله ، فكلما نجحت دولة عربية فى تنفيذ صناعة معينة وبدأت تتفوق فيها وتدر عليها عائداً فوجئنا بدول عربية مجاورة لها تسارع لاقامة نفس الصناعة والمزايدة على الدولة العربية الاخرى ، وتؤدى زيادة المنتج من هذه الصناعة إلى خسارة كل الاطراف فى النهاية ..

اننا مازلنا نتصرف فى تصوراتنا الصناعية والتجارية وحتى الامنية وبالمفهوم القبلى البدائى دون أن ندرك أن سقوط احدى القبائل سيعجل بنهاية الباقين ..

وفى نفس هذا الاطار كانت النظرة إلى الصناعة والزراعة بدعم كامل من الدول ، وكانت النتيجة انه لم تكن هناك صناعة من الاساس ، فقد قامت على التجميع والتغليف ووضع اسم الدولة دونما محاولة للابتكار

وفى وسط هذا المناخ المتضارب فان الاحصائيات لاتجعلنا نشعر أيضاً بالتفاؤل ، فطبقاً لآخر احصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن استثمارات العرب فى الداخل تصل لنحو ١١ مليار دولار فقط ، بينما استثماراتهم كأفراد فى الخارج فى عام ١٩٩٢ وصلت إلى ٦٧٠ مليار دولار !!

والاحصائيات لا تحتاج إلى تعليق فى نهاية هذا المقال ، فاذا مااستمر الحال على ماهو عليه فانها ستكون (سوقاً) مادام احد لايهتم إلا باليوم فقط ولا عزاء بعد ذلك فى مريض كان يرفض العلاج .

شركة تمويل داخل الدولة الغنية او خارجها بمئات الملايين من الدولارات في مشاريع لم تدرس او تكون الدراسة ناقصة، فلا بد من التركيز «بقوة» على الدراسة.

وليت الدول التي تقدم المساعدات والدول المتلقية لها تشمّر عن سواعدها وتؤسس مركز خبرة عربي اسلامي تتوافر له الكفاءة والفاعلية ليقدم الدراسات المؤهلة للمشاريع على مستوى العالمين العربي والاسلامي. وسيكون لهذا المركز دوره البارز في دفع عجلة التنمية كي ينقلنا من الوضع الحالي القائم على الاجتهادات والمبادرات الشخصية والمجاملة الى مراحل عملية متقدمة بعد ان فشلت مؤسسات الجامعة العربية فشلاً ذريعاً في تبني خطة عربية واحدة في المجال الاقتصادي يضاف الى فشلها في المجال السياسي وتوحيد الصف العربي.

يبدو ان معادلة الثروة في العلاقات العربية - العربية تضرب جذورها في العمق العربي وان كانت سحبها قد تجمّعت في فترة زمنية قصيرة تلت تفجر النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي. وكان احتلال العراق للكويت واحداً من ابرز مدلولات تلك المعادلة المعقدة التي تعكس بوضوح حال التردي في منظومة العلاقات العربية التي اخذت تضعف اكثر فاكثر واعتراها نوع من الكسل والخمول بعد ان احتل العراق الكويت واستمرت العلاقات العربية محلّ مد وجزر حتى كتابة هذه السطور.

واذا كان من الممكن - على الاقل نظرياً - مناقشة قضية العلاقات العربية أو جزء منها في الحاضر او المستقبل وسط تغير حال النظام العربي من التماسك النسبي قبل حرب الخليج الثانية الى التردي شبه الشامل بعدها، فان اثارة النقاش كفيل بان يثير تداعيات عديدة ويفجّر ما في الصدور، الامر الذي يعكس مدى تشابك تلك العلاقات وسط خضم «معادلة الثروة» حين اخذ البعد الاقتصادي او ما نسميه (بالثروة) يحدد مسار العلاقات العربية بشكل اكثر بروزاً عن ذي قبل، ويطرح تساؤلات عديدة عن مستقبل العلاقات العربية ووجود كيان سياسي عربي.

لكن مواجهة الواقع والتحديات والنظر الى الخلل العربي وعجز الجامعة العربية عن لمّ الشمل وتوحيد الكلمة يضع الدول العربية وفي مقدمتها السعودية ومصر على قمة المسؤولية نظرا لشبكة الدول العربية وفي مقدمها السعودية ومصر على قمة المسؤولية نظراً لشبكة العلاقات والمصالح التي تربطهما بالاطراف المختلفة في عالمنا العربي ولما لهما من مكانة تضمهما في مقدمة الدول المؤثرة في علاقات وسياسات المنطقة برمّتها. ولما تحظيان فيه من حرص كل الاطراف بمن فيهم المختلفين معهما على الحفاظ على علاقات طيبة معهما لما لهما من زعامة اقليمية لاحتواء ومواجهة الاوضاع العربية وبناء مستقبل للنظام العربي وآليات تطويره لتاكيد شرعية الوجود العربي واستغلال الموارد العربية والدفاع عن الذات وحلّ قضايا واشكاليات معقدة من صميم صنع الحاضر والمستقبل معاً.

---

* كاتب ومحام سعودي.

تأملات في الواقع السياسي العربي

بقلم : المستشار شريف كامل

بعد انقضاء أكثر من أربعين عاما علي قيام أنظمة الحكم العربية التي ادعت انها تقوم علي أساس النظام (الثوري الجمهوري) فإن تأمل النتائج التي تحققت في ضوء الواقع السياسي العربي الراهن، لابد أن يطرح بقوة ملاحظة (أو مفارقة) فائقة الأهمية مفادها ان غالبية أنظمة الحكم العربية التي نسبت نفسها الي النظام (الثوري الجمهوري) قد حققت بوضوح فشلا ذريعا هائلا في مختلف النواحي والمجالات(!!) وان هذه الأنظمة قد خلفت خلال العقود الأربعة الأخيرة جيلا يعاني تمزقا حادا فكريا ونفسيا افضي الي حالة بالغة الخطورة من الاغتراب والإحباط وضمور الشعور الوطني أو الشعور بالمواطنة أو حتي الإحساس بالغير أو بالآخر الذي يعيش علي نفس تراب الوطن واللامبالاة الخطيرة(!!). وأن شعوب هذه الأنظمة (الثورية الجمهورية) قد عانت كل صور المعاناة من هزائم عسكرية وسياسية، ومن انكسارات ومهانة وقهر واستبداد وجوع وفقر وبطالة وتسوس أخلاقي وتفسخ اجتماعي وفقدان لأي أمل في حياة أفضل يمكن ان يتحقق في المستقبل المنظور(!!)..

وفي محاولة تفسير أو تبرير هذه المفارقة، أطلق بعض المثقفين العرب مقولة (الثورة والثروة) قاصدين من وراء ذلك ترويج فكرة أن وجود (الثورة) قد أدي الي الدخول في معارك خارجية وداخلية مما استنزف الطاقات (الثورية) وأسفر عن النتائج المؤسفة بغير قصد(!!). وفي مقابل ذلك، فإن توافر (الثروة النفطية) في الأنظمة العربية الأخري (التي لم تدع الثورية) قد أدي الي حصول النتائج الإيجابية الملحوظة التي تحققت لشعوب هذه الأنظمة(!!).

ونحسب أن مقولة (الثورة والثروة) علي نحو ماتقدم، مجرد محاولة متهافتة لتزوير الواقع السياسي العربي، وهي مردود عليها من ناحيتين اثنتين، فمن ناحية أولي: فإن المفهوم الصحيح للثورة كما يظهر في الثورات التاريخية الكبري في التاريخ الانساني الحديث، كالثورة الفرنسية والثورة الأمريكية بل وحتي الثورة البلشفية. هذا المفهوم الصحيح للثورة يستلزم بالضرورة قيام الشعب بنفسه بالثورة، أو علي الأقل مشاركة الشعب في الثورة، وهو الأمر الذي يقتضي - بديهيا - في الحالتين وجوب علم الشعب بالثورة قبل أن تقع. فإذا ماكان الثابت تاريخيا أن جميع الحالات التي وقعت في المنطقة العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي وصفت بأنها (ثورة) لم يعلم الشعب بها أصلا قبل أن تقع، ومن ثم لم يقم الشعب بنفسه (بالثورة) ولم يشارك أو يتدخل فيها علي اي نحو. وعلي ذلك، ينتفي مبدئيا معني الثورة في كل ما وقع من أحداث في المنطقة العربية سميت اعلاميا (بالثورة) وذلك خلال الأربعين عاما الماضية أو مايزيد عليها.

ومن ناحية ثانية: فالثابت ان من بين الدول العربية التي تحظي بثروات نفطية طائلة العراق وليبيا والجزائر. كما أن الثابت أيضا ان أنظمة الحكم في كل من هذه الدول العربية الثلاث - باستثناء الجزائر لظروفها الراهنة المعروفة - ترفع بحماس ملتهب شعارات مدوية عن (الثورة والجمهورية والجماهيرية العظمي)(!!). فالمحقق ان وجود الثروات النفطية الطائلة لم يستطع ان يحقق علي وجه الإطلاق ثمة استقرارا أو تقدما أو رخاء أو ازدهارا أو نجاحا في أي مجال من مجالات الحياة لشعوب هذه الدول العربية. فنظام الحكم في العراق قد أراق الثروات النفطية الطائلة في مغامراته الطائشة في إيران لمدة ثماني سنوات متصلة(!!) ثم استأنف مغامراته الطائشة بعد ذلك في دولة الكويت العربية(!!) فأورث الشعب العراقي البائس الجوع والفقر والبطالة وإزهاق الأرواح(!!) وانتهي النظام (الثوري الجمهوري) في العراق الي الإرتداد بالشعب الي الحياة فيما قبل العصر الحديث(!!) وذلك حسبما سجلته تقارير الأمم المتحدة. ونظام الحكم في ليبيا، وقد أشاع علي نفسه أنه (منتهي الثورية والجماهيرية) أهدر أيضا الثروات النفطية الطائلة في مغامراته الجنونية في تبديد أموال الشعب الليبي البائس علي تمويل جميع عصابات الإرهاب ومحترفي القتل في كل أنحاء العالم من أقصاه الي أقصاه(!!) وذلك تطبيقا لما جاء فيما سمي (بالكتاب الأخضر)(!!). الأمر الذي جعل الشعب الليبي يكتفي من ثرواته النفطية الطائلة بشعار (الجماهيرية العظمي)(!!). هذا بينما لم يطرأ عليه ثمة تغيير حضاري حقيقي يذكر عما كان عليه منذ مئات السنين(!!). أما في الجزائر، فلقد استولي قادة النظام (الجمهوري الثوري) وأتباعهم من المنتفعين علي عوائد الثروات النفطية لأنفسهم(!!) فغرق النظام كله في عملية فساد كبري، مما أورث الشعب الجزائري البائس الفقر والبطالة والإغتراب وضياع الثقة واليقين في كل شيء بما في ذلك حقيقة هويته الحضارية(!!). والآن، وبعد مضي حوالي ثلاثين عاما علي الحصول علي الاستقلال، تطحن الشعب الجزائري أزمة كاسحة للبحث عن هويته الحضارية، ولا أحد يمكنه ان يتنبأ بما سوف تنتهي إليه الأزمة وبما سوف تسفر عنه الأوضاع في الجزائر الواقفة علي شفا حفرة من النار.

وعلي ذلك، فإن مقولة (الثورة والثروة) كانت محاولة ساذجة ومفضوحة لتزوير نتائج الواقع السياسي العربي وتضليل العقل العربي، ولسوف يحاسب التاريخ العربي حتما يوما من الأيام مرتكبي هذا التزوير.

القصور وازدهر عصر السيارات الفارهة. وزادت الثروة. واصبحت عواصم دول الخليج، وخصوصاً الرياض العاصمة السعودية، محطة مؤكدة لرؤساء الدول العربية وغير العربية لكسب رضاهم والتودد اليهم طلباً للثروة. ويرى اهل الجزيرة ان اكتشاف النفط نعمة من نعم الله الذي يرزق من يشاء بغير حساب.

وموضوع الثروة العربية موضوع ذا حساسية مرهفة ليس بمقدور احد ان يقرره بين عشية وضحاها. لان للدول صاحبة الثروة حقاً مطلقاً على ثروتها لا ينازعها او يشاركها فيه احد كحقها في السيادة والاستقلال. والدول العربية هي قبل كل شيء دول اسلامية، وهناك وجه ساطع لتوزيع الثروة في الاسلام يتمثل في الزكاة حيث تفرض على مجموع الاموال طبقاً للشروط التي تفصلها كتب الفقه، وهناك حقوق اخرى في المال غير الزكاة.

واذا نظرنا باسلوب عملي الى مفاتيح توزيع الثروة لوجدنا لها حلولاً عديدة محصلتها النهائية بلورة هذا المفهوم وتنظيمه ليصل الى كل مواطن خليجي وعربي ومسلم في انحاء الارض. فعلى صعيد الدول الخليجية فإنها انتقلت بسرعة مذهلة من دول عاشت في فقر مدقع لردح طويل من الزمن وسط اقتصاد يقوم في مجمله على الزراعة البدائية والرعي وصيد الاسماك واستخراج اللؤلؤ الى دول غنية في فترة زمنية قصيرة. وفي زمن النفط بلغت القروض والمنح والمعونات المقدمة من الدول الى مواطنيها حداً جعل الكثيرين ينظرون اليه على انه توزيع عادل للثروة، وهذا لا يعني انه ليس هناك تفاوت مؤكد في الثروة.

لو نظرنا الى الدول التي تحكم بشكل يختلف عن نظام الحكم في الخليج لوصلنا الى نتيجة مؤداها انه المستحيل على اية حكومة جاءت الى السلطة نتيجة لثورة ان تصل بمواطنيها الى مرتبة تضارب ما وصلت اليه الحكومات الخليجية على صعيد التنمية او توزيع الثروة. في الخليج المواطن يستطيع امتلاك ما شاء في ظل الحرية الاقتصادية. فحرية الملكية مضمونة والحاكم لا يستطيع ان يصدر قراراً يصادر اموال مواطن والتضييق عليه وعلى تجارته لسبب سياسي. وهذا يختلف عن ما نراه في بعض الدول العربية، فاول عقاب ينزل بالمواطن ذي الاتجاه السياسي الذي لا يتفق وخط سير سياسة الحكومة حجز الاموال او مصادرتها.

ومن الامور المهمة حجم المساعدات التي يمكن للدول المنتجة للنفط تقديمها من دون ان يلحق اقتصادها ورفاهية مواطنيها ضرر. ثم ياتي العنصر الثاني الذي يتمثل في الطريقة الفضلى لتقديم المساعدات. وللحقيقة ان دول الخليج النفطية جربت كل الاساليب ولم يبق اسلوب واحد لم تجربه هذه الدول من هبات وقروض الى تمويل صفقات السلاح والدعم... الخ.

ومهما قيل عن توزيع الثروة لا شك ان هذا الموضوع يعد شائكاً داخل الدولة ويصبح أكثر تعقيداً خارجها فالأمر ليس معادلة حسابية يكون ناتجها رقم محدد. وما يؤكد هذا القول ان الدول التي تقدم المساعدات واجهت مشاكل لا حصر لها امام إصرار بعض الدول طالبة المساعدة استلامها نقداً لتتمكن من صرفها في الوجوه التي تراها. وهناك عامل المجاملة الشخصية في تقديم المساعدة يلعب دوراً بارزاً في تقليص الفائدة المرجوة من المساعدة.

روى لي احد الموثوق بهم قصة عن رئيس احدى دول افريقيا حطت طائرته في احد مطارات الدول الخليجية في زيارة غير رسمية. وكان طلبه المفاجئ انه يحتاج الى مساعدة ضخمة عاجلة يفضل ان يحصل على نصفها نقداً وتنقل معه على الطائرة نفسها. وجاء ذلك الطلب اثناء انهيار اسعار النفط والخزائن خاوية فوجد طلبه الاستغراب.

يتحدث الكثيرون عن رؤوس الاموال التي تستثمرها الدول النفطية وخصوصاً الكويت في اوروبا واميركا ويرون ان استثمارها في الدول العربية هو احد اهم مصادر توزيع الثروة ولا يختلف احد حول هذا اذ ان به تنشيطاً لاقتصادات الدول العربية والاسلامية. لكن الاستثمار في مفهومه المبسط يعني الحفاظ على راس المال المستثمر وتحقيق ربح معقول وامكان تحويل الاموال المستثمرة الى سيولة وقت الحاجة والابتعاد عن المخاطر. وهذا امر قد يكون من العسير الى حد معين تحقيقه في واقع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول النامية. ولذا تكون الضمانات هنا مهمة حتى تعود الاموال التي هاجرت الى الغرب على مراحل الى دولنا العربية والاسلامية لتستثمر. وفي الوقت نفسه اذا اريد لتلك الاموال ان تستثمر فلا بد ان تكون هناك مشاريع مربحة تستثمر فيها، فالمشكلة ليست في المال بل في المشاريع المدروسة، فعلى حد علمي ان صناديق التنمية العربية لديها اموال فائضة تبحث عن مشاريع مدروسة لتمويلها وهي تبحث هنا وهناك فلا تجد. فالمشاريع المدروسة قد تكون قليلة أو على الارجح نادرة وينطبق هذا القول على رجال الاعمال والشركات الكبرى.

اذن المشكلة ليست مشكلة الاموال انما مشكلة دراسات الجدوى لمشاريع ناجحة. لا بد ان ندرك كعرب ان العالم يتطور كل يوم والتكنولوجيا والاقمار الصناعية تدور حول الارض جمعاً للمعلومات وبامكانها تصوير تفاحة او برتقالة على الارض. ونحن لا زلنا نطالب ان تساهم دولة او بنك او



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

النظام العربي من التماسك النسبي الى التردي شبه الشامل

معادلة الثروة في العلاقات العربية

عيد مسعود الجهني *

■ اخذت العلاقات العربية - العربية قبل حرب الخليج الثانية لنفسها طابع الحركة والاتصال المستمر بين الدول العربية سعياً الى وجود ارضية مقبولة للتضامن العربي الذي يعني التضامن السياسي والمعنوي والمادي الذي ينضوي تحت لوائه التضامن النفطي والمالي والعسكري والغذائي... الخ.

وسعت بعض القيادات العربية بشكل حثيث، مع اخفاق الجامعة العربية وغياب دورها، الى محاولة لمّ الشتات العربي والتغلب على المتناقضات والمشاكل الخطيرة التي عانى ويعاني منها كل عربي ومسلم من المحيط الى الخليج. لكن على ما يبدو كانت التناقضات والمشاكل والخلافات العربية اكبر من تطلعات هؤلاء القادة. وبذلت مساع عديدة من وراء الكواليس لدعم العلاقات الثنائية على طريق التقارب الجماعي او شبه الجماعي، وما تحقق كان بالفعل محدوداً.

ولان مجلس التعاون الخليجي اثبت فعاليته في العديد من الامور المهمة اخذت تلك التجربة طريقها للتطبيق بين بعض دول اعضاء الجامعة العربية فاسس «مجلس التعاون المغاربي» ثم جاء انشاء «مجلس التعاون العربي» الذي تم اعلانه رسمياً بين العراق والاردن واليمن ومصر. لكن انشاء المجلس الاخير ومن وجهة سياسية واقتصادية وجغرافية يبدو غريباً. فالوحدة الجغرافية والنظام السياسي والاقتصادي لا يمكن وصفه بانه متقارب وجاء انهياره كاحد نتائج حرب الخليج الثانية.

اذن المحاولات التي سبقت احتلال العراق للكويت لتنقية الاجواء العربية كانت في واقع امرها اجتهادات فردية او ثنائية تصطدم في نهاية امرها في صخرة قوية تمنع نجاحها، لان بعض القادة والمسؤولين لا يرغبون في الواقع المعاش نجاح تلك الجهود او الوساطات لانها تقطع عليهم - على حدّ تصورهم - تسلق سلّم الزعامة العربية. واستغلت بعض الدول العربية لممارسة لعبة الزعامة على ارض الغير كما حدث في لبنان.

الذي لا يعرف الواقع العربي قبل ازمة الخليج يعتقد ان العرب يداً واحدة وصفاً واحداً، امة واحدة أمرها في يدها. ومن يعرف بعض مسارات النهج العربي يعلم ان الامر غاية في التعقيد وانه لم يكن هناك اجماع عربي يتبنى حلاً عربياً موحداً لأبسط القضايا العربية لان الخلافات القائمة قبل غزو العراق للكويت كانت تنخر في جسد الاجماع العربي والامة العربية باكملها تغلفها شعارات جميلة وبيانات منسقة طنانة توحي بكل الخير والتقدم والمستقبل المشرق للعرب والمسلمين.

وقد وضح الواقع المرير والكئيب الذي كانت تمر به الامة العربية عندما احتل العراق الكويت فانقسم العرب الى فريقين فريق وقف ضد الغزو وفريق آخر انحاز الى جانب العراق. وبرزت الى السطح الخلافات العربية - العربية التي كانت هادئة لردح طويل من الزمن كانت تعالج بالمسكنات التي نسميها «التضامن المادي» وطفت على السطح وبشكل واضح «معادلة الثروة» وانفجر ما في الصدور وعبّر الكثيرون عن لغة ونزعة خفية تختلج في نفوس العديد من القادة والمفكرين والعامة. وذهب البعض بعيداً مع عاطفته الى الجرأة على مبدأ السيادة في القانون الدولي قائلا «ان النفط الذي تفجّر في الخليج لا يعطي اصحابه حق اضافي يزيد على حق بقية العرب فيه». وصفق الكثيرون للجيش العراقي الغازي الذي سيوزع الثروة ويحطم الاسوار والحواجز والقصور ويقضي على التظاهر بالثروة والشعور بالقوة.

عانى أهل الجزيرة العربية شظف العيش لردح طويل من الزمن. كانوا يموتون جوعاً. وهاجر العديد منهم الى بلاد كثيرة طلبا للرزق واغاروا على بعضهم البعض هرباً من العدو الاكبر «الفقر». ومنذ اكتشاف النفط تغيّر كثير من المعالم التي كانت تضبع الحياة بطابع الركود والايقاع البطيء عندما كان الجمل هو سفينة الصحراء الى ان تطورت الحياة في معطياتها الحديثة وتطورت وسائل النقل لتلبي رغبات الانسان العصري لتحقق مطامحه المتجددة وصار الانتقال بواسطة الجمل صفحة من صفحات الماضي الحديث.

باكتشاف النفط تضاءل دول الخيام وبيوت الشعر وارتفعت هامات



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

مفاهيم جديدة للعمل العربى المشترك

د. باسم فياض

باحث اقتصادى

كان من أهم العوامل التى شجعت على نجاح الوحدة الاقتصادية الأوروبية، حدوث «تحالف استراتيجى» بين مجموعات مختلفة من الشركات فى العديد من البلدان، الأمر الذى شجع على الاستفادة السريعة والمتكاملة من الخبرات المختلفة، سواء على مستوى الابتكار، أو الانتاج، أو التسويق. ولأن عدد الشركات الكبيرة القادرة على المنافسة العالمية، فى البلدان العربية هو عدد صغير، فان عملية التعاون بين تلك الشركات تصبح اكثر الحاحا، ولانجاح تلك العملية، يجب أن تقوم الاتحادات العربية المشتركة «الصناعية والغرف التجارية» باعادة صياغة أساليب عملها، بحيث تتحول تدريجيا لجهات تنسيق للسياسات الاقتصادية، وان تقوم بدورها هذا بالتعاون مع حكومات البلدان التى تزمع الاشتراك فى هذا التعاون لصياغة برنامج يشمل النقاط التالية:

● السماح للشركات الداخلة فى شبكات التعاون بالعمل فى مختلف البلدان، مع مساواتها بالشركات الوطنية، فيما يخص التصاريح والقيود الادارية.

● المساواة بين شركات التجارة الخارجية «العام منها والخاص» للعمل فى مختلف بلدان التعاون، للربط بين الأنشطة التصديرية، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتى لاتملك الطاقات المؤسسية والمالية .

● اعطاء الشركات التى تنشأ عن تعاون القطاع العام والخاص بين بلدين او اكثر اعفاءات جمركية وتسهيلات ضريبية فى مختلف بلدان التعاون، لفترات محدودة، لاعطائها فرصة التغلغل فى السوق الاقليمية وحتى تصبح بعد ذلك قادرة على المنافسة العالمية.

● التعاون بين شركات ومؤسسات الأنشطة الخدمية، شركات التامين على سبيل المثال، لتحسين كفاءة عمل المراكز الصناعية الناشئة.

التعاون فى أنشطة البحث والتطوير العلمى:

وتنبع اهمية التعاون العربى فى تلك الانشطة من الفجوة التكنولوجية، التى تزداد عمقا بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، والتى سيصعب على كل بلد تخطيها بمفرده، ودون الوقوع فى مصيدة الانعزال عن التعاون مع المؤسسات العلمية فى البلدان المتطورة، سيساعد انشاء نظم معلومات وشبكات بحث علمى على المستوى الاقليمى، البلدان المشتركة فيه على تسريع عملية الابتكار والتقليد التكنولوجى على المستوى الوطنى، وسيمكن أيضا شركاتها من الانتقال بالانتاج من الأسواق المحلية والتوجه الى الأسواق الاقليمية وكسب ثقل فيها يساعدها على المنافسة العالمية. ولن تكون صياغة سياسة بحث علمى اقليمية «عملية التعليم الجماعية» بالعملية السهلة، اذ سيتطلب الأمر تقديم اجابات حول .

● ضعف موارد وقدرات البحث العلمى والتكنولوجى فى مختلف البلدان العربية، لأسباب عديدة، ليس آخرها المشاكل الاقتصادية، وتزايد حدة ظاهرة هجرة العقول والكوادر المدربة وعدم وجود طاقات بحث علمى فى فروع الصناعات الرائدة فى العالم، مثل تكنولوجيا المعلومات.

● اختلاف سياسات البحث العلمى والتكنولوجى فيما بين البلدان العربية، ويترتب على ذلك اختلاف نظم التسهيلات والاعفاءات للمؤسسات والشركات المساهمة فى تلك المجالات.

● عدم وجود الكليات أو المعاهد العلمية التى يمكن اعتبارها شريكا للشركات الصناعية وان كانت مصر تشكل استثناء بسيطا عن ذلك، إلا انه لايمكن القول بان الأمر يرقى الى شكل شبكات التعاون العلمى - الصناعى الموجودة فى البلدان المتطورة.

سياسة صناعية اقليمية:

وهنا يجب التاكيد منذ البداية على ضرورة وجود هيكل اقليمى - وليكن مجلس الوحدة الاقتصادية - قادر على الاضطلاع بمهام مشابهة لوزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان (MITI) فى مراحل التصنيع الأولى بها. وترجع تلك الضرورة لاهمية تعبئة القدرات المتاحة

على المستوى الاقليمى، فى مجالات الانتاج التى تتمتع فيها المنطقة بمزايا نسبية مقارنة كبيرة. ولايجب فهم تلك المهمة على انها تخطيط جماعى لصناعات التكامل، او على تخصيص اقليمى مخطط ولكن على انها تبادل للخبرات، لايجاد الأساليب المشتركة المناسبة لتنسيق التخصص بين بلدان التعاون، ولتدعيم تعاون المناطق الاضعف اقتصاديا. ويجب هنا التاكيد مرة أخرى على حظر الوقوع فى مصيدة تخطيط الحكومات لتلك العملية وحدها دون النظر للقطاع الخاص على انه شريك كامل وفعال، لانه سيكون المحرك الفعلى لتلك العملية..

نظام التجارة الخارجية:

سوف يكون من الخطا الانطلاق من أن مجرد التوجه نحو أشكال التعاون أو التكامل الاقليمى، ستكفل فى حد ذاتها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. فمازالت كل البلدان العربية فى المراحل الأولى للتحويل من التصنيع المتوجه نحو الأسواق المحلية فى الاسواق. ولن تظهر، لفترة من الزمن، آثار المنافسة على مستوى رفع الكفاءة الاقتصادية، ولذلك فالتوجه نحو التعاون الاقليمى سيحتاج الى بعض العوامل المساعدة فى مجال التجارة الخارجية:

■ تدعيم دور بنوك التنمية الاقليمية، فى اتجاه مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواكبة طرق الانتاج ومساعدتها على انشاء شبكات تسويق جماعية.

■ تكوين هيئة ذات صندوق مستقل، تشارك فيها حكومات بلدان التعاون، لتنسيق عمليات التبادل التجارى

■ الاستفادة من اتجاه المنظمات الدولية والسوق الاوروبية الى تمويل مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى، منها للاستفادة من مزايا الانتاج الواسع، وتسهيل التعاون مع اسواق البلدان المتطورة.

■ تنسيق نظم الحماية وهياكل الاعفاءات للفروع الصناعية التى تحظى بالحماية، على ان يقتصر الدعم للفروع الصناعية، التى سيكون بامكانها التحول مع الوقت الى فروع قادرة على المنافسة الدولية.

تصحيح الاختلافات بين بلدان التعاون:

لن تختفى الاختلافات بين بلدان التعاون، سواء الهيكلية منها، او فى موازين التبادل التجارى، بمجرد التحول نحو تعاون اقليمى قائم على التخصص والتصنيع المتوجه نحو المنافسة، وذلك بسبب تباين البنية الاقتصادية وتفاوت درجات التطور. وقد لجأت

المجموعة الاوروبية لانشاء الصندوق الاوروبى للتنمية الاقليمية، لمواجهة تباين مستويات التطور فى الاقاليم المختلفة. وعند الاستفادة من تلك التجربة يجب مراعاة:

■ انه كلما زادت الدول المشاركة فى التعاون، كان ذلك افضل.. لان شروط العرض ستتحسن باتساع السوق، الامر الذى سيؤدى بدوره الى زيادة درجة التخصص، وخفض تكاليف الانتاج.

■ تدعيم اشكال التعاون والتنسيق مع الشركات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان الاضعف، بما يمكنها من النفاذ بسرعة فى اسواق باقى البلدان.

■ تطوير برامج اجتماعية على المستوى الاقليمى، وتنسيق سياسات سوق العمل.

■ تنسيق اجراءات حماية البيئة والموارد، لتفادى الاخطاء التى وقعت فيها البلدان الصناعية، وتجنب العشوائية فى مناطق الجذب الاقتصادى..



التحدي الحضاري والحقيقة غير الغائبة

المصلحة القومية... ام «الهواء فى زجاجات أنيقة»؟!

خالد الكومي *

تواتر الحديث كثيراً، هذه الايام، عن مسألة التحدي الحضاري بمناسبة الحقبة الجديدة التي تقترب من منطقتنا. وقد ربط الذين تحدثوا عن هذا الموضوع اي التحدي الحضاري بما سموه «الثورة الكونية» بمعنى ثورة المعلومات والثقافة والاعلام العالمي بكل اجهزته وادواته، اي الثورة المعلوماتية الثقافية الضخمة.

هذا الفريق يعتقد بان التحدي الحضاري احدى ثمار او نتائج ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي حل بالعالم المعاصر بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية.

وكان سبق لمجتمعاتنا في الدول العربية، وفي مصر خصوصاً، ان تعرضت لمد ثقافي اجنبي لجأ الى اسلوب الاختراق العمدي ليتغلغل في المجتمع حاملا نسق قيم وتقاليد مختلفة، وغربية بالذات، وتقتحم حرمة تقاليد المجتمع العربي المسلم للعمل على تغييرها عنوة بهدف تحقيق تحولها عن القديم والتراثي والثابت. اذ ان الغربيين ما زالوا يعتقدون كما لو اننا نعيش في عصر الحريم او في عصور الانغلاق والتزمت الفكري والاجتماعي.

ومع ذلك فانني اعتقد ان مسألة التحدي الحضاري او الغزو الثقافي هذه ارتبطت اساسا ببعد سياسي قبل ان يكون جوهر القضية ثقافيا او حضاريا فالثقافة او الحضارة اولا وقبل كل شيء لا تحتاج الى غزو او سطو او تسلل لكي تنتقل من مجتمع الى آخر، بل ان ايا من الثقافة او الحضارة، في معناهما الحقيقي - هي مما يستاهل ممن يحتاجون اليها بذل المسعى تلو الآخر وبدأب واصرار للوصول الى منبعها والحصول عليها.

والثقافة او الحضارة من امهات القضايا الكبرى التي يحتفى بمقدم اي منهما الى مجتمع آخر لتحظى بالاحترام والترحيب لا بالمقاومة والمتاريس. هذه هي خبرة التاريخ ومنطق الاشياء. وهذا هو معنى التلاقي الثقافي والفكري، وهو ملف حميد وحميم ومرغوب فيه، وليس العكس.

على اي حال، ظلت مجتمعات منطقتنا، على مدى اجيال، في حالة استقرار نسبي، عدا هوامش التبادل والتلاقي الحضاري والثقافي والفكري في حدودها العادية، بعيدا عن الفجائية والصدمات. فالقاعدة العامة ان انغلاق اي مجتمع معاصر، مهما كان نظام الحكم السائد فيه، مسألة صعبة ان لم تكن مستحيلة اصلا.

وبعيداً عن اي شبهة للتعصب القومي فان دور التأثير العربي حضارياً في الغرب كان، مثلما هو ثابت تاريخياً، اكبر واقوى واعمق على مدى اكثر من حقبة من حقب تاريخ الحضارات.

غير ان حركة الحضارات صعودا وهبوطا هي اقرب الى حركة المد والجزر. ومن هنا يجب الاعتراف، بغير عقد مركبات النقص او الاحساس بالدونية، بان عصرنا الراهن هو عصر ثقافة «المد الغربي» المزدهر باقتصاده القومي وفنونه التقنية والمعرفية المتنوعة. لذلك، فان تلاقي الحضارات وتزاوجها بالتداخل الطبيعي السوي من خلال الاحتكاك الصحي وتبادل الثروة المعرفية من غير حواجز مادية او معنوية او نفسية ليست من الامور المطلوبة فحسب بل المرغوبة يقيناً ما دام البشر يتعاملون مع بعضهم بعضاً من منطلق انساني بعيدا عن عقد الاستعلاء او شبهات الاستغلال.

يتزامن الحديث عن مثل هذه القضايا مع تصاعد الحديث عن انتهاء الحرب الباردة وما اسفرت من انتصار ايديولوجية الاقتصاد السياسي الليبرالي على ايديولوجية الاقتصاد السياسي الماركسي الشمولي.

ولان مجتمعات الشرق الاوسط تقع في قلب منطقة حساسة من الناحية الجيوسياسية ومصادر الثروة الطبيعية، فمن الطبيعي ان يكون من شبه المستحيل ان تترك المنطقة وحالها من قبل القوى السياسية الدولية المهيمنة على مجمل نواحي الحياة الدولية الراهنة.

ان نظرة سريعة على خريطة توزيعات البث الاذاعي والتلفزيوني المكثف عبر الاقمار الاصطناعية وغيرها الموجهة الى منطقتنا، وخاصة في المشرق العربي والخليج العربي، من قبل محطات الاذاعة والبث المسموع والمرئي التابعة لعدد من دول العالم الغربي تكفي لاعطاء مؤشرات واضحة في هذا الصدد.

ان تسييس الثقافة او الحضارة او القيم او التقاليد هو الهدف الاول، أياً كانت الشعارات او التقاليد او الاغلفة التي تتستر وراءها عملية التسييس هذه، وهي عادة اغلفة انيقة قصد بها ان تخلق حالة من الانبهار الجماهيري في اوساط المجتمعات المستهدفة.

ان المصالح الدولية هي المسألة الحقيقية، وليست مسائل الثقافة او الحضارة سوى بعض الاغلفة الانيقة التي تستتر وراءها ارادات سياسية معينة تستهدف تحقيق مصالحها من خلالها.

فالهدف الرئيسي سياسي لكن المعرب او المقتربات لاسياسية.

من هنا فان الحديث عن ظواهر، كالثورة الكونية او الغزو الحضاري، لابد ان يكون حديثا عن محاولات او عمليات الاختراق السياسي لمجتمع دولة ما.

لا نستطيع ان ننكر باي حال اهمية ظاهرة الثورة المعلوماتية والاتصالية والعلمية الغربية. بيد ان هذه الثورة ليست محايدة ولا يمكن ان تكون كذلك. ونحن نعتقد يقيناً بصحة النظرية القائلة بان المصلحة القومية للطرف الاجنبي هي الاساس وراء مثل هذه الظواهر التي تتخذ معالمها الخارجية في اشكال ثقافية وحضارية وفكرية ومعلوماتية.

يرتبط بهذا المعنى ما يتردد اخيرا عن دعاوى تتزعمها القوى الغربية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، باعتبارها القطب الاوحد في مجال صناعة القرار السياسي الدولي عن رسالة الديموقراطيات الغربية في مواجهة العوالم الاخرى غير الغربية لنشر الديموقراطية والحرية وحقوق الانسان وغير ذلك من شعارات ومفاهيم. ولحسن الحظ فان المرء يطالع بين وقت وآخر بعض المقالات المنشورة في العالم الغربي يتحرر فيها كاتبوها من احكام متاريس التمويه والتعمية لاخفاء حقيقة الهدف من وراء «تلك الرسالة الخالدة» وان ذلك الهدف هو فرض

ايديولوجية سياسية معينة لتحقيق هدف اخر.

من هذه المقالات ما قراته منشوراً يوم ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) في صحيفة الـ «هيرالد تربيون» الاميركية للكاتب براين بيدهام يقول فيه: «على «السياسات الغربية ان تقنع الراي العام في مجتمعاتها بانها تطبق ما يحقق لها المصلحة القومية من خلال توجهاتها ونشاطاتها على الصعيد الخارجي، وانها لا يمكنها النجاح في مسعاها اذا ذكرت هذا المعنى صراحة وانما لا بد لها من تغليفه باغلفة مختلفة كيلا تجني عداوات الكثيرين». ويضيف: «هذه السياسات تنطلق من دعوى حملها فكرة او مُثلا سامية تحاول جعل الآخرين في المجتمعات الاجنبية يعجبون بها ويلتفون حولها. وعلى ذلك فان تلك الديموقراطيات الغربية تبذل ما في وسعها لكي تجعل المجتمعات الاجنبية الاخرى (ويكاد الكاتب ان يقول ما بين السطور مجتمعات العالم المتخلف بالذات) في حالة انبهار واعجاب شديدين بالرسالة السامية الكبرى التي يحملونها اليهم». وهنا مربط الفرس، وهذا بالضبط ما نريد ابرازه: المصلحة القومية في اغلفة انيقة او اغطية غير مصلحية في الظاهر.

هذه القضية ليست جديدة، فمسالة تغليف المصالح القومية لدولة معينة او لمجموعة من الدول باغلفة خارجية، قد تكون ايديولوجية او ثقافية او حضارية او حتى تعليمية، لها سوابق عدة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة.

اما في ما يتعلق بنا نحن، فلا ننكر حق كل دولة في تحقيق مصالحها، ولكن ما ننكره ولا نشعر ازاءه بالارتياح، هو ان يحاول الآخرون افتراض غفلتنا. لذلك علينا ان نحمل عبء رسالة مضادة ليست بالضرورة رسالة تصادم، ولكن رسالة تنوير واستنارة وخلق الوعي الشعبي باننا لسنا مستعدين لكي نقبل اي غلاف مهما كان بريقه لاخفاء جوهر المصالح القومية للآخرين.

ونكرر انه مثلما للآخرين مصالح قومية، فلبلادنا ايضا مصالحها القومية. ولكن يثور السؤال عن مشروعية هذه المصالح القومية لكل الاطراف: فان كانت مشروعة فلماذا محاولة اخفائها، خصوصا ونحن نعيش في عالم يحتاج بعضه بعضاً لتبادل المنافع، بعيداً عن الانانية والميكافيلية. باختصار نريد عالما يتخذ من الصراحة والوضوح والشفافية المتبادلة طريقا لتحقيق المصالح القومية لصالح كل الاطراف وليس لصالح طرف على حساب اخر.

وما دمنا نطالب بتحقيق مبدأ توازن المصالح ليحل محل توازن القوى في منطقتنا، فلماذا لا يصرّ زعماء هذه المنطقة على ضرورة التزام جميع اطراف العلاقة المستقبلية في الشرق الاوسط، وايضا في النظام العالمي الجديد، هذا المبدأ لتتفشى الثقة والمصداقية وحسن النوايا، بدلاً من الانتهازية والتلاعب بمصائر الآخرين، والرغبة الدفينة عند البعض لبيع الهواء في زجاجات انيقة للآخرين؟! هذا اذا كان الجميع، في هذه المنطقة، راغبين حقاً في سلام دائم عادل ونزيه!

---

* ديبلوماسي وكاتب مصري.

العالـــم العربى.. نظرة عن بعد

لاتكاد تخلو دراسات المنشغلين بالتغيير الذى يجرى فى العالم - [ماكان وماهو ات] - من عبارات تحذير متكررة تحمل كلمة «الخطر»، وعادة ماتستوقفني نقات التحذير، حين يطل أصحاب هذه الرؤى على العالم العربى، كجزء من عملية الرصد والتقييم لمستقبل العالم كله - بما فيه نحن - فى سنواته القليلة القادمة.

وأتوقف هذا الاسبوع امام عملية تشخيص للمحاور الرئيسية التى ظلت تدور حولها الدول العربية لعشرات السنين الماضية، والتى تعطلت حركة بعضها، بينما البعض الآخر فى طريقه للتوقف نهائيا عن الدوران.

عاطـف الغمـرى

والسؤال: إلى متى تظل حركة الدول العربية تدور حول «لاشيء» أو على الاقل شيء، بعض اجزائه قد تلاشت، والبعض الآخر فى طريقه لان يفقد وجوده.

ان حركة من هذا النوع يمكن ان تجر اصحابها إلى حافة منحدر، قد ينزلقون اليه، وهنا مكمن الخطر الذى يحذر منه المنشغلون بهذه الفترة شديدة التقلب فى أحوال العالم.

اول هذه المحاور هو مفهوم «العدو». فلقد كان العدو الاسرائيلى لعشرات السنين هو المحور الذى تدور حوله مواقف وسياسات العالم العربى باكمله، كان هذا المفهوم - من ناحية - قضية داخلية تمس الوجدان الوطني، وتشكل توجهاته: سياسة واقتصادا وادبا وفنا. وكان له دوره فى تفكير انظمة الحكم سواء كان بعضها يتعامل معه بالفعل كقضية وجود للامة، او كان بعضها الآخر يتخذه تكئة لوجود النظام ذاته، اذا ماكان يفتقد اساس شرعية وجوده، بالاختيار والرضا الشعبي.

كما ان هذا المفهوم كان - من ناحية اخرى - محور علاقات الدول العربية بالخارج ، سلبا او ايجابا.

مع الأخذ فى الحسبان الفارق الكبير بين فكرة العدو عند الولايات المتحدة، عندما كانت ترى فى الاتحاد السوفيتى المحور الذى تدور حوله كل حركة الحياة والسياسة فى الداخل، وعلاقاتها فى الخارج طوال الاربع والعشرين ساعة يوميا، وبين فكرة العدو فى العالم العربى، التى كانت قضية مركبة لها جانبان احدهما عاطفى يتصل بالوجدان القومى للشعوب العربية، والثانى انه مسالة سياسة تتعلق بحسابات ومواقف انظمة الحكم.

والآن - فإن فكرة العدو العربى فى نظر اسرائيل مقبلة على مرحلة تخلى فيها مكانها مضطرة، لان كافة وفورات القيام بالعدوان - حربا وتوسعا واستيلاء على الأرض - قد انتكست فجاة لدى اسرائيل، بانسحاب العدو السوفيتى الذى كانت قدرات اسرائيل على العدوان والتوسع، مستمدة من وجوده باعتبار هذا الوجود جزءا اساسيا من استراتيجية امريكا فى مواجهة هذا العدو.

ثم ان هناك حاليا اتفاق سلام تم توقيعه بين الفلسطينيين واسرائيل، والمؤشرات كلها بل ومنطق التغيير فى الواقع الدولى، كان يحتم منذ بدات مفاوضات مدريد، ان تصل اسرائيل إلى اتفاقيات سلام مماثلة على بقية الجبهات العربية، لأنها لم تعد للمدى المنظور تستطيع ان تستمر فى التمتع بضمانات حماية العدوان، وان تفرض بالقوة وجودها فى الأرض المحتلة.

.. وهذا الأساس، وهو مفهوم العدو، فى بنيان التفكير والسلوك السياسى العربى، يتهدم الآن: - فهل حدث تغيير فى نمط هذا التفكير والسلوك يوائم ماتغير، ويستجيب للوضع الذى سيحل بعده، ويتفادى خلخلة الوقوف فوق ارضية تتهاوى؟.

□□

المحور الثانى: ان امريكا لم تكن مجرد دولة قائمة بذاتها، او حتى قوة عظمى فحسب، بل انها كانت قوة تقود معسكرا عالميا باكمله، تضع لحركته فكرا وسياسة واستراتيجية، وكانت فلسفة ذلك كله هو ماعرف بمبدأ أو سياسة «الاحتواء» ، اى احتواء الاتحاد السوفيتى واتباعه داخل دائرة من الدول والقواعد العسكرية والتحالفات على مستوى العالم كله، وهى الفلسفة التى كان صاحبها هو السياسى الأمريكى جورج كينان. وكانت أرضية العالم كله ميدان حركتها، لكل بقعة فيها قواعد محسوبة، منها بالطبع عالمنا العربى، الذى كان له نصيب، شمل من بين ماتضمنه، تشكيل مواقف وسياسات عربية، سواء بالاتفاق أو بالضغط، او بدفع الامور نحو اختيار لابديل له، من هذه المواقف قبول ترتيبات امنية تجعل امن الداخل مرتبط بها، أو بالاعتماد على المعونات الغذائية بالتحديد، كوسيلة لتوثيق الروابط السياسية مع الخارج، واحكام قوة التاثير على الدولة، وتهيئة كافة الظروف التى تجعل دولة تملك امكانات انتاج قمح يكفيها ذاتيا، لان تتوجه نحو انتاج محاصيل أخرى، ولاتقرب نقطة الاستغناء عن الاحتياج لها فى رغيف الخبز.

مثل هذه السياسات وغيرها، اتخذت للمدى البعيد، وترتبت عليها مواقف وسياسات تؤثر فى مجالات أخرى فى الداخل، او فى علاقات دول عربية دول عربية أخرى، فيما يتعلق بايجاد اساسى استراتيجى حقيقى امنا او اقتصادا.

□□

والآن فإن امريكا تمر بمرحلة تحول عادة، فهى التى كانت يحكم سياساتها، فى فترة الحرب الباردة، مزيج من القوة الاقتصادية والعسكرية، بالاضافة الى قيادتها لحلفائها الغربيين، وهو ماأعطى مواطنها فى الداخل احساسا بأن بلاده كبيرة جدا، وان العالم خارجها صغير جدا، واعطى قادتها إحساسا بان لهم حقا بل عليهم واجب فى تسيير شئون العالم، وهذا خلق علاقة متبادلة بين امريكا والدول الأخرى، مضمونها ان امريكا دولة عليها مسئولية عالمية تجاه مشاكلهم وازماتهم.

لكن امريكا ذاتها - حتى وان جاهرت بانها ترفض ذلك. تدرك ان العالم قد تغير، ومشكلتها انها تحاول ان تحدد: الى اى مدى قد تغير؟.

وهى تدرك كذلك انها لن تظل للمستقبل البعيد الدولة العظمى المهيمنة على الامور، وان بقيت كذلك لفترة قادمة فى المستقبل المنظور.

واهتمامات امريكا الدولية ينتقص منها اجزاء لتضاف لحساب انكفائها على الداخل. فالشعب



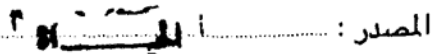
الأمريكي بطبعه كان تاريخيا ميالا للعزلة، وان كانت الحرب الباردة قد غيرت كثيرا من مفاهيمه عندما تخلت قوى المحافظين فيه على انعزاليتها التقليدية، من أجل إحتواء الشيوعية في العالم، إلا ان تراجع القوة الامريكية، وارتباك قدرتها على الإمساك بزمام الأمور خاصة في مناطق الاضطرابات الصغيرة كالصومال وهاييتي، يحيي في المواطن نزعته المتاصلة في الانعزالية، وهو يحسب العائد من اى عمل في الخارج، على مصالحه في الداخل، فيجد ان النتيجة بالخسارة.

□□ هذه المحاور أو بمعنى اقرب الى التصور، هذه الاعمدة التي كانت تحمل بنيان مواقف وسياسات عربية لعشرات السنين الماضية، تتصدع وهي وان لم يحدث لها انهيار مدو حتى الآن، إلا أنها مرشحة للانهيار. فإن تلك منطق الأشياء، وقاعدة تطور ماهو قائم. وهذا هو السبب الذى جعل البعض من المهتمين والدارسين يرددون عبارة «الخطر» الذى يتربص من بعيد شبحا في افق عالمنا العربي.

ان الكل في هذا العالم يدرس ويحلل ويستوعب ويحاول ان يكتشف لنفسه طريقا يسلكه، طريقا متغيرا تماما بفكره وادواته ووسائله، حتى يبني لنفسه حجر أساس يحمل بنيانه، قبل ان تميد الارض من تحت قدميه، وحتى تكون ماتقف عليه القدمان ارضا صلدة ، وليست رمالا متحركة تغوص به إلى قرار بعيد.

وان الذين يقدرون على ان يفلتوا من نقطة الخطر، هم الذين يعترفون بان الدنيا تغيرت. ومادامت حساباتهم تبنى على أسس من الحقيقة وليس الوهم أو صور السراب، فإن عليهم ايضا ان يغيروا ويتغيروا، ففي عالم تنقلب فيه الأوضاع راسا على عقب ، لم يعد «الثبات» على مافات فضيلة باى مقياس كان.





المصدر : ....ا لبيـــان ٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١١ نوفمبر ١٩٩٣

الثقافة العربية في ظل المتغيرات

كرم الحلو*

■ لم يؤدِ النمط الاستهلاكي السائد من الثقافة الى زوال الاعمال الفنية العظيمة او تضاؤلها الى الحد الادنى فحسب بل اسهم في تعاظم التبعية لدى شعوب العالم الثالث ليس على المستوى الاقتصادي والسياسي بل ايضاً على المستوى الفكري والثقافي. هذه الشعوب التي تتعثر في الخروج من البنى التقليدية الموروثة تقف وجهاً لوجه ازاء الاعلام العملاق المرئي والمسموع الذي خطا خطواته الجبارة في المرحلة الاخيرة خاصة بعد فراغ الساحة الفكرية من الافق الايديولوجي واهتزاز القيم والمقولات القديمة والتي ظلت زمناً طويلاً في منأى عن التساؤل والتشكيك.

من هذه الزاوية بالذات نطرح وضع الثقافة العربية ومستقبلها في ظل المتغيرات العالمية الراهنة. فازدياد النزعة الاستهلاكية لدى المواطن العربي منذ الطفرة النفطية في مطلع السبعينات وسيطرة النمط الاستهلاكي حتى في المجتمعات القروية والبدوية التي لا تزال تفتقر الى الشروط الضرورية للحياة الآدمية، وانتشار وسائل الاعلام بوتيرة هندسية متصاعدة مع تفشي الجهل والامية في كافة اصقاع العالم العربي، كل هذه الامور تجعل الثقافة العربية في مواجهة انماط جديدة تهدد باحداث تغييرات جذرية في نفسية وعقلية الانسان العربي التي تشكلت من خلال قرون عدة من الزمن.

لقد شهدت السبعينات والثمانينات في العالم العربي معدلات استيراد انفجارية تركزت في معظمها على السلاح والآلات والاجهزة ووسائل النقل. ففي هذين العقدين تضاعف عدد السكان وزاد حجم المدن ثلاث مرات وارتفع عدد اجهزة المذياع عشر مرات وعدد اجهزة التلفاز عشرين مرة. وفي مقابل ذلك حصل تراجع في عدد الكتب التي تطبع للقارئ العربي وفي نسبة استهلاك المطبوعات الثقافية. وثمة خطر واقعي اذن يهدد الثقافات العربية لا يمكن تجاهله بدعوى عالمية الثقافة واهميتها. فالمواجهة الحضارية بين الغرب والمراكز الثقافية العالمية باتت غير متكافئة في حين لا يزال مفهوم الثقافة والاستقلال الثقافي ومفهوم الحداثة والتحديث من اكثر المفاهيم اختلاطاً وغموضاً في الفكر العربي المعاصر. فلكي نستطيع الدفاع عن ثقافتنا ونحافظ على استقلالنا الثقافي لا بد من تحديد واضح لما تعنيه كلمة «ثقافة» وما يشترطه «الاستقلال الثقافي» حتى لا نسقط في التقوقع والانعزال او في التغريب والتبعية.

مفهوم الثقافة في العالم العربي يتطابق احياناً مع مفهوم الفكر. لكن الفكر يشكل مكوناً من مكونات الثقافة وليس المكون الاحادي. ويحدث التماهي احياناً بين الثقافي والايديولوجي لكن الثقافي بوصفه تعبيراً فطرياً عن الوجود الانساني بفعالياته المختلفة يفترق عن الايديولوجي. ويجري الدمج الكامل احياناً بين الثقافة والحضارة، لكن الثقافة تختص بما هو ذهني في حين تشمل الحضارة ما هو مادي. ولعل التعريف الذي يتبناه محمد عابد الجابري اكثر التعريفات وضوحاً ودلالة. فالثقافة في رأيه هي «ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والابداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل امة او ما في معناها، بهويتها الحضارية في اطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاخذ والعطاء». على هذا الاساس يفهم الاستقلال الثقافي بـ «عدم التبعية للغير تبعية تنال من الهوية الوطنية والثقافية». اما دعاة الثقافة العالمية فينكرون خصوصية الثقافة ويركزون على التقنيات العلمية والمادية بصفتها قاسماً مشتركا بين جميع الامم والشعوب لا يمكن حصرها في قومية ولا يعتبر امتلاكها وانتقالها هيمنة ثقافية.

هكذا يغدو الحديث عن ثقافة عربية ذات خصوصية تميز الهوية العربية اكثر تبلوراً ووضوحاً ان على مستوى الثقافة الجماهيرية او على مستوى ثقافة النخبة. فطريقة الحياة المادية والروحية والتي تمتد من طريقة المأكل والملبس والضحك الى مكونات الذاكرة الجماعية والخيال الاجتماعي والمخزون الرمزي واللغة العربية الفصحى بصفتها مقوماً اساسياً للهوية الثقافية والحياة الروحية يتجاوز الحدود القطرية ليكون منطلقاً ثقافياً موحداً ومميزاً. كل هذه المقومات تشكل مجتمعة الركائز الواقعية للثقافة العربية التي تواجه اليوم مأزقاً حقيقياً لا يمكن الخروج منه من دون اعادة نظر شاملة في الواقع الثقافي العربي بكل تجلياته وابعاده.

والثقافة العربية السائدة حالياً تتراوح بين الانكفاء المرضي الى التراث والتقوقع داخله او التبعية للمراكز الثقافية العالمية بشكل تضيع معه الهوية ضياعاً كاملاً. اما الموقف الحضاري الذي يعيد التراث الى حجمه الحقيقي ويضع مسألة التفاعل مع الغرب في اطارها الصحيح فلا يزال هدفاً يحتاج الى الكثير من النضال والجهد والمعاناة من اجل بلوغه. هذا الموقف هو وحده القادر على التعامل مع المتغيرات العالمية الراهنة بشكل يضمن الاستقلال الثقافي ويحفظ الهوية من الاندثار

والزوال. لقد نظرنا الى التراث نظرة خوف وتقديس، فلم نجرؤ على مناقشته ورفضنا الدخول في حوار مع مسائله وقضاياه فكان امامنا ان نقبله كما هو او نرفضه كما هو، وفي الحالتين لم يحصل التفاعل الحقيقي بيننا وبينه فبقيت في الظل كل اشراقاته الوضاءة وابداعاته الثورية ولم يصلنا منه سوى نصوص جامدة نكررها بنمطية مضجرة كان التراث «جثة هامدة بلا تاريخ ولا واقع او حياة او عصور او اصحاب او اهل» على حد تعبير حسن حنفي.

وفعلنا الشيء نفسه مع الثقافة الغربية. ادخلنا في حياتنا كل مظاهر التحديث الغربي التي ظلت ملصقات خارجية غريبة عن واقعنا يتخفى وراءها عجزنا وتخلفنا وتفضي في النهاية الى المزيد من التمزق والانفصام في الشخصية العربية. هذا التحديث المجلوب لم يثمر نهضة حقيقية تبث روح التجدد في فكرنا وثقافتنا بل بقي تحديثاً شكلياً مظهرياً لم يمس البنية العميقة لحياتنا الاجتماعية الراكدة. وليس من المفارقة ان يجتمع اقصى مظاهر الترف الاستهلاكي مع اقصى درجات التخلف وان تقوم ارقى اجهزة الاعلام والاتصال والتكنولوجيا جنباً الى جنب مع الروابط القديمة. هذه المظاهر التحديثية الخارجية تكرس التبعية الثقافية والتخلف وتؤدي الى هزيمة الهوية العربية في مواجهة الثقافة والتخلف وتؤدي الى هزيمة الهوية العربية في مواجهة الثقافة الكونية الاستهلاكية.

لقد اسهمت ثقافة التحديث البراني المجلوب في قمع الروح النقدية والمبادرات الابداعية وتنمية روح الاستهلاك والسلبية، فبقيت في الغالب بدون جذور عميقة في الذات التاريخية والقومية وغاب معها وجه الوطن والامة والانتماء. هل معنى ذلك ان الثقافة العربية في مأزق لا يمكن الخروج منه او انها امام معضلات يستحيل ايجاد حلول لها وانه محكوم عليها بالتنازع الابدي بين التبعية للماضي او التبعية للآخر، بين القفز الى الامام او القفز الى الوراء؟ والوقوع في مثل هذا التصور يأس واستسلام واخلاء للساحة امام الثقافة الكونية الاستهلاكية بعدوانيتها واستعلائها وعنفها وماديتها. هذا ما لا يمكن القبول به لأمة حية ذات حضارة عريقة كالأمة العربية. لكن هذه الأمة لا تنهض من جديد ولا تستطيع الحفاظ على هويتها واستيعاب المتغيرات الجديدة والمستجدة في الثقافة العالمية، الا اذا عمدنا الى ربط الثقافة بالواقع الاجتماعي من اجل صياغة مشروع تحديثي شامل في الادب والفلسفة والفن والموسيقى والعمارة وكل جوانب الحياة الثقافية. بهذا السبيل وحده ينطلق الابداع الواعي والخلاق فتتحول المؤسسات الثقافية من مؤسسات سلطوية تكبت روح الابداع وتكرس التخلف والتبعية والجمود الفكري والعقائدي الى مؤسسات ديموقراطية تطلق عملية الخلق والابداع والانتاج العلمي والادبي وتشحذ همم المثقفين والمفكرين. بمثل هذا المشروع نجدد مجتمعنا وثقافتنا باستمرار ونحمي خصوصيتنا القومية وهويتنا الثقافية. فليس بالتقنية وحدها تتقدم الامم وليس بالقطيعة الابستمولوجية مع الماضي او مع الغرب يمكننا بناء نهضتنا من جديد ومقاومة الهيمنة الثقافية.

ان حل ازمة الموقف الحضاري والثقافي يبدأ باعادة النظر في كل ابعاد المشكلة. وهذا يكون بتحويل خطاب التراث وخطاب الغرب الى خطاب علمي حضاري حر لا ينتزع التراث من ظروفه التاريخية ولا يجتث الثقافة الغربية من بيئتها، بل يفتش عن مكامن الخلل في الواقع وفي التراث وفي الثقافة التغريبية على السواء مما يستدعي الدخول في عملية نقدية تطال كل وجوه المشكلة التي نحن في صميمها.

لقد آن الاوان لان نقوم علاقتنا التاريخية بالتراث فنجابه قضاياه بغير الصمت والتردد والتبرير حتى يتكون لدينا وعي تاريخي وليس وعياً اسطورياً لهذا التراث. ولقد حان الوقت ايضاً لكي ندرس الفكر الغربي في تواصله مع تاريخه وبيئته ولكي ننظر للواقع بكل سلبياته وثغراته وليس بتبريره والتستر عليه. فالثقافة الغربية لم تتكون الا عبر صراع جدلي وطويل مع واقع الغرب وعانى المثقفون والمفكرون الغربيون الكثير من المصاعب والآلام حتى توصلوا الى قيام المجتمع المدني وتوطيد الديموقراطية وحقوق الانسان. وآثرنا الركون الى النظريات الحاضرة - ليبرالية، اشتراكية، ماركسية، وجودية - فكانت النتيجة هذا الضياع المأسوي والخوف على الذات والهوية والثقافة. وهنا بالذات يبدأ دور المثقف العربي الملتزم الذي على عاتقه وحده تقع مسؤولية المواجهة في أمة اكثريتها اميون ومهمشون ومحبطون. هذا المثقف هو الذي يجب ان يحمل بقلمه وقلبه وعقله مهمة التبشير والنضال من اجل الحرية والعدالة والمساواة وهو الذي سيقود عملية بناء المجتمع المدني فيطرح كل الامور والمسائل التي تجنبنا حتى الآن مناقشتها في العمق. ومهمة كهذه ستكون صعبة حتماً ومحفوفة بالمخاطر والعذاب والارهاب. ولكنها تستاهل ذلك كله لان الثمن هو مستقبل امة وثقافة وحضارة. فهل يتردد المثقف العربي في قبول هذه الرسالة التاريخية العظيمة؟

---

* كاتب لبناني.



أكثر العلامات استعمالا هى علامة الاستفهام ؟



محمود عبد المنعم مراد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٣

هذا ليس بحثا لغويا ولا بلاغيا ، وليس حديثا في الفلسفة أو الفلك أو ما وراء الطبيعة إنه مجرد رصد لأسلوب حياتنا فى عالم مجنون يتخبط ، نسميه تارة بالنظام الدولى الجديد وتارة بعالم المعلومات والكومبيوتر رغم أنه فى واقع الأمر أكثر عهود التاريخ غموضا وأكثرها استعصاء على التنبؤ والتوقع ، وأشدها صعوبة فى وضع البرامج والخطط والسياسات .

ولقد كتبنا مرارا عن تخلفنا - نحن المصريين بالذات - فى مجال الحصول على المعلومات والأرقام الصحيحة والاحصائيات ، ولكننا هنا نتحدث فى مجال أوسع ولا نخص بلادنا به ، إن السرعة الهائلة التى يتغير بها عالمنا المعاصر أدت إلى أن تقف أجهزة الكومبيوتر وسفن الفضاء ووسائل الاتصال الحديثة البالغة التقدم تقف عاجزة عن إمدادنا بالأجوبة الصحيحة أوالقريبة من الصحة عن الأسئلة التى تواجهنا فى كل لحظة كدول أو جماعات أو أفراد ما من شىء يقينى مؤكد فى عالمنا المجنون هذا لا من حيث المستقبل الغامض فحسب، ولكن من حيث الحاضر الذى نعيشه الآن يوما بيوم، وهكذا أصبحت علامة الاستفهام هى أكثر علامات التخاطب والتواصل استعمالا فى عصرنا الحديث ، وقد يقول قائل إن علامة التعجب والدهشة أصبحت تفوق الوصف وهذا صحيح ، ولكننا فى ظل عالم مجهول مجنون أصبحنا لا نستغرب ولا نندهش بقدر ما نتساءل ونشعر مقدما بعجزنا عن الوصول إلى جواب .

إن حركة العالم المعاصر أصبحت شديدة التعقيد بحيث لا يمكننا التنبؤ السليم بما سيكون عليه حال العالم والناس فى العام القادم أو بعد عشر سنوات، وقد دلتنا على ذلك أحداث وقعت ، ولم يكن وقوعها يخطر على البال ، ربما كان بعضها محتملا ووارداً لدى الكثيرين ولكن التوقيت هو الذى حير الألباب .

وأولى تلك العلامات الدالة على المفاجأة الشديدة فى عالمنا المعاصر كانت سقوط الدولة الكبرى الثانية فى العالم ، وتفكك أواصر الإمبراطورية السوفيتية ووصل أحوالها إلى ما نراه الآن ولم يقل أحد من الشرق أو من الغرب إن أجهزة الاستخبارات الأمريكية كانت تعد العدة لانتظار حدوث هذا التغير الكبير فى وقت محدد كانت هذه الأجهزة تعلمه سلفا؛ لأنها كانت عاملا هاما من عوامل وقوعه أو عاملا من عوامل التمهيد له .

وتحقيق وحدة شطرى ألمانيا كان حلما من الأحلام يراود عقول الكثيرين من الألمان ومن غيرهم، وتحلل المجتمعات الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ربما كان منتظرا ومتوقعا، ولكن الصورة التى تم بها هذا التحلل تكاد تكون أقرب إلى الخيال وسقوط دولة الاتحاد اليوغوسلافى ربما كان هو الآخر أمرا واردا، ولكن استمرار القتال العنيف والحوادث الدامية المؤسفة وانتهاكات حرمة الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل حتى فى أشد فترات التاريخ ظلاما وظلما كان أيضا أمرا مفاجئا غير محسوب ولا مرسوم من أحد ، وحرب الخليج وما أسفرت عنه كانت أيضا حدثا من أهم أحداث التاريخ المعاصر، وقد نشبت فجأة وانتهت نهاية عجيبة كانت لها تداعيات ولاتزال نواجهها ونحار فى وضع حد لمأساتها وعلاج ما خلفته من جروح .

ثم جاءت المفاوضات أو المحادثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فأضافت إلى مُدْهشات العصر ما هو أكثر مدعاة إلى الدهشة وأكثر إثارة لاستخدام علامات الاستفهام كيف حدث هذا ؟ ولماذا فى هذا الوقت بالذات؟ وما هو المصير المرتقب؟ وما شكل المنطقة التى نعيش فيها بعد سنة أو بعد بضع سنوات ؟

علامات الاستفهام هنا كثيرة وخطيرة ونحن نتلمس جوابا لأى سؤال من مئات الأسئلة التى تثار فى الوقت الحاضر دون أن يكون لدينا دليل أمين يدلنا على الطريق أو على الأقل يشير إلى مفترق الطرق الكثيرة التى علينا أن نختار منها ما يناسبنا لا أن يختار غيرنا لنا الطريق الذى يرتضيه .

كل شىء الآن محاط بالشكوك والريب وكل المستويات تعانى من التقلب وعدم الاستقرار، وفى عالمنا الصغير هنا لم تعد أحوالنا وقفا على حدودنا الدولية، لا يمكن أن يخطر على بال أحد أننا نستطيع أن نحيا بمفردنا منعزلين عما يحيط بنا فى المنطقة وفى العالم، وإلا فكيف نتصور أن بلدنا مصر تعيش بمعزل عن شقيقاتها العربيات وجاراتها الافريقيات ؟ بل عن الدول التى تواجهها على الشاطئ الآخر من البحر المتوسط ، بل كيف يمكن أن تكون حال مصر لو انقطعت علاقاتها بالولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو الدول الإسلامية التى تشاطرنا عقيدتنا الدينية، وترتبط وأيانا الآن فى مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والتجارة ومختلف شئون الحياة، وما دمنا نؤثر ونتأثر فكيف يمكن أن نحدد من الآن خطواتنا المقبلة إلا إذا كنا قادرين على تحديد خطوات الآخرين الذين يؤثرون فينا ويتأثرون بنا، ولنضرب لذلك مثلا تكثر حوله التساؤلات الآن إننا نقترب من الوصول إلى السلام الدائم الشامل العادل الذى نحلم به منذ أجيال فى منطقتنا التى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

تعانى من الصراع العربى الاسرائيلى منذ نصف قرن فماذا يكون من أمرنا إذا وصلت الأمور فعلا إلى سلام شامل بين إسرائيل من ناحية والدول العربية المحيطة بها من ناحية أخرى . وما يتبع ذلك من العلاقات مع بقية الدول العربية الممتدة أراضيها من المحيط إلى الخليج ..

هل نحن متجهون بإرادتنا أو بمسار الأحداث الخارجة عن إرادتنا وحدها نحو قيام نظام إقليمى نسميه بالشرق الأوسط الذى يضم إسرائيل والدول العربية أو أننا نتجه إلى المحافظة على جامعتنا العربية نقويها ونتخلص من شوائبها ونبقيها خاصة بنا دون مشاركة من إسرائيل فيها أو غير إسرائيل من الدول المحيطة بنا والقريبة منا .. أو أننا بصدد تقوية ما نسميه الآن بدول المؤتمر الإسلامى لنجعل منه رابطة حقيقية وتنظيما دوليا يلعب دورا كبيرا وهاما وجديدا على المسرح العالمى ؟ أو نحن سائرون فى طريق آخر لنجعل من دول حوض البحر الأبيض المتوسط جامعة إقليمية تضم دول الشاطئين الشمالى والجنوبى من البحر بحيث تزداد روابطنا بأوروبا الجنوبية الغربية سياسة وثقافة واقتصادا وتجارة وحضارة أو ترانا بدلا من ذلك نتجه إلى الجنوب بجناحين يضمان الشمال الشرقى والغربى من القارة الأفريقية مقتربين من دول ما وراء الصحراء الكبرى لنلعب دورا قياديا فى مجموعة دول القارة التى لا تزال بكرا ولا تزال معظم دولها حديثة عهد بالاستقلال ؟ أو ترانا نفعل ما نفعله الآن موزعين بين اهتمامنا بالعالم العربى الأصيل والعالم الإسلامى الفسيح المتباعد جغرافيا وثقافيا واقتصاديا ، والعالم الأفريقى الذى بدأنا نهتم بشئونه منذ سنوات قلائل ..

وهل يكون الشرق الأوسط الجديد الذى سوف يتشكل عما قريب مجرد تنظيم خطط له فكر صهيونى بهدف تحقيق أكبر فائدة ممكنة لإسرائيل؟ أو أنه يتشكل نتيجة عوامل موضوعية جديدة أسفرت عنها التطورات البالغة الأهمية فى منطقتنا وفى العالم؟ حيث أكدت حرب عام ١٩٧٣ اهتزاز فكرة تحقيق أمن إسرائيل عن طريق التوسع فى أراضى الغير، وحيث أصبحت فكرة السلام ضرورة ملحة ومصلحة محققة لكل الأطراف، وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ونشاط المقاومة وحرب الحجارة وما تبع هذه الأحداث من حرب الخليج واحتمال حصول الدول العربية على الصواريخ التى يمكنها الوصول إلى الأهداف المختارة فى الأرض الإسرائيلية من قواعد عربية ثابتة أو متحركة جرت تجربة بعضها فى أثناء حرب الخليج، ثم ما حدث من تطورات على المسرح العالمى أدت إلى ضرورة قيام نظام دولى جديد، وما أعقب ذلك كله من قبول اثنى عشرة دولة عربية الاشتراك فى مؤتمر مدريد لمحادثات السلام، وما أسفرت عنه المحادثات وبجانبها المحادثات السرية التى انتهت باتفاقية غزة - أريحا التى مرت بمرحلة من التساؤل حول مدى قابليتها للتنفيذ والاستمرار وحول مدى استطاعة ياسر عرفات المضى فى قيادة السفينة الفلسطينية إلى شاطئ الأمان .. ولم تنفد بعد جعبة التساؤلات التى تتعلق بهذه المنطقة من العالم . هل يكون فيها مكان لتركيا التى لها علاقة حدودية بكل من سوريا والعراق ، رغم عضويتها فى حلف شمال الأطلنطى ؟ وهل تكون هناك أيضا أماكن أخرى لإيران الواقعة على الخليج العربى الذى كان يسمى حتى سنوات قليلة ، بالخليج الفارسى ؟ وهل تنضم إلى هذا التنظيم الإقليمى دول أخرى إسلامية كافغانستان وباكستان والجمهوريات الإسلامية التى استقلت أخيرا بعد تصفية الإمبراطورية الاشتراكية السوفيتية ، وعودة الدين الإسلامى إلى نفوس المسلمين فى هذه المنطقة المترامية الأطراف ؟.

وهل تستطيع دول المنطقة ، سواء كانت مقصورة على الدول العربية ، أو انضمت إليها الدولة الإسرائيلية والدول الإسلامية الغربية التى ذكرناها ، هل تستطيع أن تتحرر من قيود الماضى ، وتنهى أو تنسى الخلافات والصراعات القديمة كالصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع بين العرب والأكراد ، وبين العرب والإيرانيين ثم ينظر الجميع إلى المستقبل الجديد المجهول لبناء منطقة هامة جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا واستراتيجيا ، بما تضمه من معظم موارد النفط فى العالم .

هل تكون الأوضاع الجديدة مجرد محاولات لحل مشكلات الماضى التى دامت سنوات بل عقودا كثيرة أو أنها ستتخطى ذلك للنظر والتفرغ للمستقبل المنشود ، رغم اختلاف المصالح ، التى يمكن حلها بالحوار والتفاوض بدلا من الحروب والمنازعات الساخنة ؟.

هذه كلها أسئلة واردة وملحة ومطروحة على بساط البحث فى مختلف عواصم العالم ، تشغل بال كلينتون وجون ميجور وفرانسوا ميتران وهلموت كول وغيرهم من رؤساء وزعماء الغرب ، كما أن إخواننا المترنحين فى الشرق ، من أمثال يلتسين وجورباتشوف وشيفرنادزة وبقية أصحاب الحظ السيء الذين سقط بهم البيت الاشتراكى العتيد الذى لم يقو على البقاء أكثر من ثلاثة ارباع القرن ، وإذا به يتهاوى أمام عيون العالم ، لا يعرف أحد ماذا يحدث فيه غدا أو بعد غد ، هل تأكلهم الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والإقليمية ، وهل يمر الشتاء القادم على بلادهم بما هو أكثر من الجليد المتراكم والبرد القارس ، وقلة الطعام وندرة الفحم أو الكهرباء اللازمة للتدفئة ومواصلة الحياة .. إن المأساة هناك ، لاتزال

٥٣٣٦

حلقاتها مستمرة لا يعرف أحد كيف تصل إلى نهايتها .

وهل يستطيع أحد أن يتساءل ثم يجيب عن مستقبل الصين فى العالم الجديد هذا عملاق فى دور التكوين ، إن لم يكن له دور بارز مؤثر الآن فى سياسة العالم ، إلا أنه لن يظل كما هو عليه الآن .وبعد سنوات ، سوف يصبح له شأن آخر . ولكن الاحتمالات كلها واردة . ونتيجة لمستقبل الصين القريب سوف يتجدد مصير العالم هل يظل أحادى القوة الكبرى أو تقوض الصين فى وضعها الجديد هذا النظام الأحادى ، وعندها الف ومائتا مليون مواطن قابلون للزيادة رغم النظام الصارم الذى تفرضه حكومة الصين الآن على زيادة النسل ، ولا يعلم أحد هل يستطيع الاستمرار فيه أوتضطر إلى تخفيف القيود ليزداد الانفجار السكانى خطورة بما يهدد السلام العالمى كله .

ولنعد إلى نقطة البدء مرة أخرى ، ولكن فى مجال الاقتصاد لنعد إلى وطننا وما يخبئه له المستقبل من احتمالات السلب والايجاب، إننا نتساءل فى كل يوم ونحاول أن نجيب عن تساؤلاتنا ، بقدر من التشاؤم وقدر أكبر من التفاؤل حرصا على معنويات المواطنين . كيف يمكن أن نتخطى أزمتنا الاقتصادية ، إذا اضطربت الظروف والعلاقات المصرية الأمريكية فى المستقبل ، إلى الاعتماد على أنفسنا إثر انقطاع المعونات والمساعدات والقروض الميسرة ؟

هل يمكننا ان نواجه الزيادة السكانية المتوقعة ، والتى قد تصل فى سنوات قليلة إلى ثمانين مليون نسمة يريدون أن يأكلوا ويلبسوا ويناموا تحت أسقف بين جدران ولو من الطوب ، ويذهبوا إلى المدارس ليتعلموا وإلى المستشفيات ليعالجوا وإلى النوادى ليقضوا أوقات الفراغ .

وإذا كان لدينا الآن ، ونحن نتلقى من المعونات والمساعدات والقروض الميسرة ، بضعة مليارات كل عام ، لدينا بضعة ملايين من العاطلين تماما عن العمل ، يضاف إليهم بضعة ملايين آخرين يعملون عملا شكليا على الورق دون انتاج يذكر ، هل يمكننا تشغيل هذه الملايين فى أعمال إنتاجية حقيقية تزيد من موارد الدولة ، وترفع مستوى معيشة الناس بوجه عام ، كما يكون علينا أكثر من ذلك ، وأن نخلق فرص عمل أخرى لمليون شخص آخرين سوف يزدادون عددا كل عام . فهل هذا فى استطاعتنا إذا كنا نسير وفق خططنا الحالية ونمارس أعمالنا الخاصة والعامة كما نمارسها الآن ، ونظل على حالنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأخلاقيا بوجه خاص ، وعلى أكبر درجة من الأهمية وماذا يكون من أمر المنطقة التى نعيش فيها الآن بوجه عام . هل ستظل الدول العربية الشقيقة تستقدم ملايين الأيدى العاملة المصرية ، وتمدنا هذه الأيدى بمئات أو آلاف الملايين من الدولارات كل عام ، أو أن تغيرا ما سيحدث مما يترتب عليه قلة مواردنا من العملات الأجنبية ، وهل هناك احتمال لأن تتأثر بالسلب وارداتنا من قناة السويس ، لوحدث وأقدمت إسرائيل على إقامة مشروعات تؤثر عليها ؟

أما عن النظام النقدى العالمى ككل ، فذلك مجال لتوجيه عديد من الأسئلة . وبخاصة إذا أضفنا إلى هذا النظام ، عددا من المشكلات الاقتصادية الدولية الراهنة ، التى يعد نظام النقد العالمى جزءا منها . إن المشكلات الدولية فى مجال الاقتصاد ، مشكلات بالغة التعقيد ، ومطلب بحثها ومواجهتها يرجع إلى الستينات بعد أن ارتفعت أصوات الدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال مطالبة بحقوقها المشروعة فى النمو ، مما نتج عنه إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المسمى بالأنكتاد الذى اجتمع لأول مرة سنة ١٩٦٤ فى مدينة نيودلهى يضاف إلى ذلك ما ترتب على توقيع ١٢ دولة أوروبية غربية على معاهدة ماستريخت وما سوف يحدثه هذا التكتل الاقتصادى القوى من تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية أما عن النظام النقدى ، وبخاصة ماكان منه ناتجا عن فقدان الثقة فى الدولار الأمريكى وتزايد المضاربة على الذهب والعملات الأخرى وبخاصة الين اليابانى فهنا نواجه مجموعة من التساؤلات البالغة التعقيد ، بحيث لا يصلح فيها إيجاز مقال موجه للقارىء غير المتخصص . غير أنه من المؤكد أنه قد لا يوجد حل عاجل وسريع لأزمة النقد العالمى منذ ظهورها من حوالى ثلاثين سنة . فهاهنا تدور أسئلة عديدة وعميقة عن مسار العلاقات النقدية والمالية ، فيما بين الاقتصاديات القومية ، التى تتمثل فى المدفوعات وحركات الأموال من دولة إلى أخرى ، وكذلك أسواق الصرف ونظام النقد الدولى والأجهزة التى توجه التدفقات الخارجية بمختلف الدول وقبل أن أنهى الحديث عن مختلف التساؤلات ، ينبغى ألا يفوتنا الحديث عن مستقبل الإسلام والمسلمين فى العالم . والإسلام كدين وعقيدة وشريعة وأخلاق ، لايساور المفكرين الموضوعيين المحايدين شك فيه .. أما المسلمون ، أشخاصا ودولا ، فهاهنا يثور الخلاف فى الآراء والتنوع فى الرؤى وبخاصة بعد انحسار موجة الإلحاد التى كانت مفروضة على مواطنى الدول الشيوعية . ولابد من الإشارة إلى أن أكبر عشر دول تعدادا فى العالم ، يوجد من بينها ٤ دول إسلامية ، أى يدين أغلبية سكانها بالدين الإسلامى وهى أندونيسيا (١٨٧) مليونا وباكستان (١٢٢ مليونا) وبنجلاديش (١١٣ مليونا) ونيجيريا



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

(٩٥ مليونا) وبقية الدول الست الأكثر سكانا فيها دولتان تضمان إقليات كبيرة من المسلمين وهما الصين (وتعدادها الآن حوالى ١٢٠٠ مليون) والهند (وتعدادها ٨٩٧ مليونا) وتبقى أربع دول منها ثلاث أصبح فيها الآن أعداد لايستهان بها من المسلمين الولايات المتحدة (وتعدادها ٢٥٨ مليونا) وروسيا (وتعدادها ١٤٩ مليونا) والبرازيل (وتعدادها ١٥٢ مليونا) . ولا يبقى من الدول العشر الكبرى سكانا غير اليابان التى لايكاد المسلمون يشكلون فيها طائفة لها وزنها فهل يمكن لهذه الأعداد الضخمة من المسلمين وما ذكرناهم من بينهم ليسوا عربا ، والمسلمون العرب ، وخاصة فى بلاد النفط ذات الأهمية الكبرى ، يعوضون نقص تعدادهم بما يملكونه من ثراء لا نظير له فى العالم . وبذلك إذا اجتمع المسلمون العرب وغير العرب ، لشكلوا قوة عظيمة بالغة التأثير فى العالم ، فهل يمكن أن يجتمعوا ويتحدوا ويكونوا مجموعة واحدة متناسقة بحيث تكون كلمتهم هى العليا . هنا سؤال ضخم تتوقف على إجابته نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للمسرح العالمى الجديد . وهناك آلاف من الأسئلة الأخرى لايتسع المجال لذكرها . □



وضع المجموعة العربية في عالم اليوم

الخضوع لمقتضيات النظام العالمي يسد على الطامحين طموحهم

محمد وقيدي*

■ ما هو وضع المجموعة العربية في عالم اليوم؟

يقتضي منا الجواب عن هذا السؤال الا نكتفي بالصورة التي قد تكون للعرب عن انفسهم، بل ان نرصد ايضاً الشروط الموضوعية للعالم المعاصر وللنظام القائم فيه، او الذي هو في طور التكون، لكي نحدد موقع المجموعة العربية ضمن هذا النظام، ولكي نرى ما هي الشروط التي ستسمح لهذه المجموعة بان تكون ما تريده لذاتها وما تتصوره عن نفسها.

هناك شروط ذاتية وموضوعية تفاعلت، ولا تزال في تفاعل، فشكلت الموقع الذي للعرب من نظام العالم اليوم، كما تشكل تصوراتهم عن هذا الموقع.

تشكل مجموعة الدول العربية اليوم جزءاً من البلدان الساعية الى النمو. وهي تشترك مع هذه البلدان في كثير من الخصائص العامة. لكن هنالك وعياً خاصاً بهذه الوضعية. فالبلاد العربية عرفت عبر تطورها التاريخي الطويل حضارات قديمة، اهمها الحضارة العربية الاسلامية، وهو امر يوجد لدى هذه البلاد شعوراً بانها ساهمت في التطور الذي قاد الى الحضارة الراهنة، وشعوراً بانها اذ تسعى الى تحقيق التقدم لا تبدأ وانما تستانف. وهذا ما يجعل الفكر العربي يستخدم، مثل الفكر الاوروبي، تعبير النهضة للدلالة على هذا الاستئناف.

من جهة اخرى، خضعت البلاد العربية، مثل غيرها في افريقيا وآسيا، للظاهرة الاستعمارية التي خلفت اثراً عميقاً في بنياتها التقليدية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، كما اهتز لهذا الاثر الكيان الثقافي والروحي لتلك البلاد. وهذا ما جعل التنمية والوعي لديها يطرحان بنوع من الحدة.

هناك اسئلة تعكس الكيفية التي طرح بها الاشكال، ولا يزال، على الدول العربية: هل الحضارة السائدة هي النموذج للتقدم؟ من الاكيد ان فكرة النموذج هنا تستحث على التفكير في تعبير آخر هو الاصالة التي قد تعني هنا ان البلاد العربية مالكة لمقومات ذاتها ولمميزات خصوصية تستطيع ان تنطلق منها لتحقيق التقدم وفق نموذج خاص. وما دام في البلاد العربية وعي بان الامر فيها يتعلق باستئناف حضاري لا ببداية اولى، فإن بناء هذا الواقع الحضاري الجديد دعي عند العرب بالنهضة. وهو يطرح في جانب منه بوصفه استمراراً، ولا تترك مظاهر الانقطاع الواضحة الا بوصفها عارضة ضمن ذلك الاستمرار. فالعالم العربي كان يعيش حالة ركود، ولكنه لم يعش ابداً توقفاً تاماً عن السعي الى استعادة مكانته ضمن العالم.

هناك عناصر عدة طرحت على التفكير والتساؤل: النتاج العلمي والثقافي للحضارة العربية والاسلامية، الاسس الروحية التي تستند الى الدين الاسلامي، النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع كما كان في عهد الحضارة العربية الاسلامية. كان السؤال دائماً: اذا اصبحت حضارة اليوم نموذجاً حضارياً للتقدم فما العمل بهذه العناصر السالفة الذكر كلها.

لا نستطيع ان ننكر ان البلاد العربية توجد في عالم اليوم في حالة دنيا، اذ انها ليست بين البلدان التي لها المبادرة في التقدم المجتمعي والعلمي والتقني، وفي القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولكننا لا نستطيع ان نتجاوز الى جانب ذلك عن الوعي الذي يسود البلاد العربية بانها توجد في حالة ادنى من تاريخها وتحتل مكانة غير التي كان يجب ان تكون لها.

تعيش الدول العربية، مثل الدول التي في نفس وضعها، على امل تقدم يبدو بمثابة واقع وسراب في الوقت نفسه. فالشروط التي يتحقق بفضلها التقدم تبدو ممكنة، ولكن النموذج الذي تحقق فيه التقدم يبدو غير قابل للتكرار. فالبلاد المتقدمة اليوم بلغت الدرجة التي نعرفها عليها الآن بناء على عوامل متعددة، من اهمها استعمار بلاد اخرى واستغلال ثرواتها وطاقاتها. اما البلاد الساعية اليوم الى النمو، فإنها تريد ان تصل الى تحقيق نموها عن طريق استغلال ثرواتها وطاقاتها الخاصة، وهذا الطريق متميز عن سابقه، لانه يريد ان يعتمد على تعاون دولي قائم على التكافؤ والتكامل. هناك فرق بين نمو تحقق مستنداً على الهيمنة الاقتصادية، وهو الذي صار واقعاً ونموذجاً، ونمو يسعى الى التحقق ضمن شروط تلغي تلك الهيمنة، وهو ما يبدو اليوم صعب المنال. هذا التناقض هو ايضاً مما يجعل الوعي بالوضع ضمن العالم المعاصر وعياً قلقاً. لا يظل الوضع القلق مجرد علاقة ضمن عالم يسوده عدم التكافؤ، بل ان مظاهر هذا الوضع تنفذ الى البلاد التي تعيشه في بنياتها الاقتصادية والسياسية وفي بنيات نظامها المجتمعي. ساهم الاستعمار في تحديث المجتمعات التي استعمرها، ولكن التحديث في هذا الاطار لم يكن شاملاً كما لم يكن سيرورة طبيعية للمجتمعات التي حدث بها.

تم تحديث البنيات التي كان الاقتصاد المهيمن في حاجة اليها، بينما تركت البنيات الاخرى تتطور في اطارها التقليدي. وهذا ما اوجد نوعاً من الازدواجية في تكوين البلاد التي خضعت للاستعمار، ومنها البلاد العربية.

ساهم التوتر بين الحداثة والتقليد في البنيات في حدة التوترات المجتمعية داخل البلاد العربية. فإلى جانب وجود بنيات حديثة واخرى تقليدية في تعارض مستمر، ساهمت نظم التكوين والتعليم، وهو مجال نقل المعارف والخبرات والقيم، في ايجاد مواقف متعارضة، بل ومتناقضة في هذه السيرورة، وفي ايجاد تصورات متصارعة حول المجتمع. وهذا ما جعل الصراعات المجتمعية، بفعل حدتها في بعض الاحيان، عائقاً للنمو لانها تستنزف جزءاً من جهد المجتمع وطاقاته.

تمدنا العناصر السالفة الذكر بالصورة التي للعرب عن انفسهم، وهي صورة تحمل عناصر متناقضة. فهذا الوعي يتضمن شعور البلدان العربية بانها توجد في وضع ادنى من الذي كان عليها ان تكون فيه، ولكنه يتضمن ايضاً شعوراً بان الانتقال الى الحالة الملائمة المتخيلة امر تعترضه صعوبات عسيرة التجاوز، ويتحكم فيه تحقيق مثال يجمع بين الانقطاع الضروري عن فترة ركود دامت قروناً وبين الاستمرار بناء على المساهمة التاريخية

في الحضارة الانسانية. يظهر تناقض الوضع، الذي نصفه بانه في الوقت ذاته يدعو الى الأمل والى اليأس بأن مساهمة العرب في السلام شرط تقدمهم، كما يظهر ان هذا لن يحصل الا في اطار الصراع. ويشعر هذا الوضع العرب بأن لهم قوة مستمدة من تاريخهم، كما يشعرهم بأن واقعهم في الوقت الراهن ضعف لأنهم ليسوا من ذوي المبادرة الاساسية في التقدم او في تحديد معاييره.

لكن، اذا كانت تلك عناصر الصورة التي نرى انها للعرب عن ذواتهم، غير ان الاكتفاء بها غير كاف، وانه لا بد من البحث عن العناصر الموضوعية لوضعهم خارج هذه الصورة، ونبدأ ببيان علاقة هذه الشروط الموضوعية بالصورة عن الذات فنقول، بأن التصور الذي تشكل للعرب عن ذواتهم جزء من الشروط الموضوعية، اذ ومن خلاله وضع البلاد العربية مع المؤشرات الخارجية. ومن جهة اخرى، فإن المجموعة العربية لا يمكن ان تكون وحدها مصدر مكانتها ضمن النظام العالمي الحالي الذي تتحكم فيه عوامل مختلفة يلزمنا تحليلها. ليست صورة العرب عن ذواتهم بتفاعل عواملها المتناقضة هي الامر الوحيد الذي يمكن الارتكاز اليه، اذ ينبغي، فضلاً عن ذلك، البحث عن هذه الصورة عند الغير والبحث عن المكانة الموضوعية داخل الشروط التي يفرضها الواقع التاريخي الراهن للعالم المعاصر.

ما هي الشروط الموضوعية للعالم المعاصر والتي يتفاعل معها الوضع العربي؟ واذا كان هنالك نظام يسود العالم، فما هي مظاهر هذا النظام؟ وما هي عناصر تعامل النظام العربي، كبنية جهوية، مع النظام العالمي؟

جواباً عن هذه الاسئلة نؤكد في البداية ان النظام العالمي الحالي نتيجة لتطور بدأ منذ ما يزيد على قرن من الزمن، وان الوضع الذي يوجد عليه هذا النظام في الوقت الراهن مرحلة من ذلك التطور، ليس في امكاننا الحكم بانها النهائية منه.

منذ منتصف القرن الماضي كانت الدول الاوروبية خصوصاً قد بلغت مرحلة من تطورها. خلال هذا التطور كان للعقل دور فعال في التطور. فهو اساس الابداع العلمي والتقني، وهذا مظهر قوة، وهو اساس النقد الذي ادى الى افكار مؤسسة جديدة للنظام المجتمعي والاقتصادي السياسي، كما ادى الى فرض مكانة جديدة للانسان. لقد بلغت اوروبا عند منتصف القرن الماضي قدراً من القوة كان يسمح لها بريادة العالم. لكن مبلغ القوة الذي بلغت اوروبا في ذلك الوقت كان في حاجة الى مزيد من الشروط التي تسمح له بالاستمرار. واوروبا، التي كانت في ذلك الوقت في اوج تطورها المجتمعي والاقتصادي والصناعي، اصبحت في حاجة الى استغلال الثروات المتوفرة في بلدان اخرى. فضلاً عن استغلال الطاقات البشرية. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من استخدام القوة، فاصبح احتلال البلاد الاخرى بفعل القوة العسكرية ضرورياً. لكن هذا التدخل العنيف اتخذ لذاته، من اجل التبرير فحسب، تسميات اخرى، فدُعي وصاية او حماية او تم فهمه على اساس نقل الحضارة والتمدن والحداثة الى البلاد الاخرى. وكانت البلاد العربية جزءاً من المناطق التي خضعت لهذا التدخل العنيف. لكن هذا الفعل يظل، على رغم كل التبريرات والتسميات التي حاولت اخفاء حقيقته، واقعاً يشهد على ان القوة كانت الوسيلة لبلوغ هدف غير مشروع، وان الهدف الذي كانت القوة وسيلة لبلوغه لم يكن ابداً على اتفاق تام مع المبادئ الانسانية التي قامت عليها النهضة الاوروبية ذاتها.

منذ تلك اللحظة انفلتت القوة من توجيه العقل، بل اصبح هو خاضعاً لها مبرراً لمعطياتها. لم يعد العقل ناقداً للقوة، بل ولا حتى مفسراً لها، بل اصبح مبرراً لها. ولذلك يمكن القول ان نظام العالم قد اصبح منذ ذلك الوقت يخضع لمعيار القوة. فهذا المعيار الذي تحتل به البلدان مكانتها ضمن العالم، اصبح ايضاً الوسيلة التي يتم بفضلها كل تحديد لنظام العالم. معقولية العالم اصبحت في القوة، وكل ما تحقق في العالم المعاصر بعد هذا الحين كان عن هذا الطريق. فالحربان العالميتان كانتا مظهراً من مظاهر اعادة النظر في علاقات الدول وفي توازن القوى. وكل الحروب التي مرت بعد ذلك، وان كانت اقل شمولية، كانت من اجل فرض مظهر من مظاهر المعقولية الجديدة في العالم.

ومن اجل التوضيح نقول اننا نركز في مفهوم القوة هنا عدداً من المستويات التي تهم المجتمعات الانسانية. فهذا المفهوم يعني، طبعاً، القوة العسكرية، ولكن هذه في النهاية نتيجة لتفاعل عوامل اخرى: تماسك النظام السياسي والمجتمعي، القوة الاقتصادية، القوة المكتسبة بفضل التقدم العلمي والتقني. فبفضل كل هذه المظاهر استطاعت بعض البلدان ان تفرض ارادتها على غيرها، كما ان الدول التي تفتقدها كانت ملزمة بان تخضع لنظام العالم كما تمليه ارادة الدول القوية. ومن الاكيد ان البلدان العربية، منذ منتصف القرن الماضي، على الاقل، ضمن هذه الفئة الثانية.

خضعت الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي لمقتضيات النظام الدولي، وهكذا، فإنها كانت موضوعاً للتنازع ثم للتقسيم بين الدول الاستعمارية. كما انها كانت ضحية للتركة الاشكالية التي خلفتها الظاهرة الاستعمارية، من تقسيم ومشاكل الحدود، وتنافر المصالح الاقتصادية، وتناقض الولاءات والسياسات والعلاقات والالتزامات الخارجية الاقتصادية منها والسياسية.

يمكننا ايضاً ان نراقب خضوع البلاد العربية لمقتضيات تكون النظام العالمي من خلال عدة مظاهر. فقد عانت البلاد العربية الحربين العالميتين وفقاً لموقعها من تكوّن هذا النظام. كما انها عرفت حروباً سادت منطقتها كانت جميعها تهدف الى اخضاع هذه المنطقة لما يلائم النظام العالمي القائم او الذي هو في طور التكوّن. فالمنطقة العربية جزء حيوي من العالم المعاصر بموقعها الجغرافي وتكوينها البشري وامكاناتها المادية، وتاريخها وعقائدها والايديولوجيات التي سادتها منذ بداية هذا القرن. واذا كان هنالك نظام يتكون او يعيد النظر في اسسه، فإن هذا النظام لا يمكن ان يترك هذه المنطقة الحيوية تتطور بمعزل عن مقتضياته.

من المظاهر الاساسية التي خضعت فيها البلاد العربية لمقتضيات تكوّن النظام العالمي اقامة دولة اسرائيل في عمق منطقتها وعلى ارض عربية. فهذا الكيان الذي اعلن عنه في نهايات الاربعينات من هذا القرن شكّل حلاً لمسالة طرحت على النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة. لكن هذا الحل الذي كان يدخل ضمن توازن العالم كان في الوقت ذاته منبع اختلال وقلق بالنسبة الى المنطقة العربية. واذا ما انتهت المنطقة العربية الى قبول اسرائيل ككيان مشروع بها، فمعنى هذا انها استجابت لمقتضيات نظام العالم لا لشروطها الذاتية.

بعد الحرب التي اقامت الكيان الاسرائيلي عرفت المنطقة العربية حروباً اخرى كانت لها الاهداف نفسها في العمق. وذلك ان هذه الحروب ادت الى تثبيت الكيان الجديد في المنطقة ودعم وجوده وجعله واقعاً صلباً قائماً، كما ادت الى الاعتراف بوجوده والبداية في البحث عن شروط سلام معه، علماً بان هذا السلام لا يعمل على محو كلي لآثار الحروب السابقة، بل على تعديل هذه الآثار بما يحقق الحد الادنى لجميع الاطراف، بما فيه الطرف الذي فرضته القوة.

بمثل خضوعها لمقتضيات النظام العالمي في مظاهرها السياسية، خضعت البلاد العربية لمقتضيات هذا النظام في مظاهرها الاقتصادية. لقد قامت ظاهرة الاستعمار ذاتها من اجل فرض هيمنة اقتصادية، كما ان نهاية الظاهرة الاستعمارية في شكلها المباشر، لم تكن تعني دفن الرغبة في هذه الهيمنة، ان نظام العالم يعني في احد مظاهره تسخير ثروات العالم وامكاناته الاقتصادية لصالح تقدمه، وهو الامر الذي يجعل الدول المتقدمة مهيمنة على هذا النظام. وعلى رغم ان نظام العالم هذا قد لا يبدو مطابقاً لمعقوليته، وعلى رغم انه نتيجة للقوة، فإنه اصبح مظهر التوازن فيه. والدليل على ان هذا هو توازن العالم، على رغم عدم معقوليته لقيامه على اسس هيمنة واستغلال، هو ان اي اخلال بهذا النظام يؤدي الى قيام صراعات وحروب، كما ان تفكير البلدان المتخلفة اليوم في تحرر سياساتها الاقتصادية وفي التصرف في ثرواتها يقابل بالتهديد بالتدخل من طرف الدول المتقدمة القوية. وهذا هو وضع البلاد العربية ذات الموقع الحيوي والثروات الطبيعية والطاقات البشرية. انها في هذا الوضع الذي يجعلها مضطرة الى تمرير عناصر سياساتها عبر مقتضيات النظام العالمي.

خلاصة ما سبق ان البلاد العربية تبدو اليوم في وضع يتراوح بين طموحاتها الذاتية وشروطها الموضوعية التي تعكس موقعها من النظام الذي يسود العالم في الوقت الراهن.

فالبلاد العربية تعيش وعياً يحمل تناقضاً بين القوة التي تستمدها من تاريخها باعتبارها مساهمة في سيرورة الحضارة الانسانية، وبين الضعف الذي تشعر به في حاضرها ضمن الوضع العالمي الراهن الذي يخضعها لشروطه اكثر مما تستطيع اخضاعه لشروطها. القوة التي يشعر التاريخ بها توحي بان استئناف الدور الحضاري ممكن، والضعف المستمد من الماضي يقود الى الشعور بان كل تنمية غير ممكنة لأن نموذجها غير قابل للتكرار.

---

* كاتب مغربي.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

نحن وتحديات النظام العالمي الجديد

الدكتور ابراهيم عثمان *

ان كل هذه وغيره من قرارات يعيد للاذهان المقولة الاستعمارية القائمة على مسؤولية الرجل الابيض التي تقوم على اساس نظري يفترض التمييز بين الانا والاخر ويقسم العالم الى نحن وهم، وطرف قادر اختار الطريق الصحيح، واخر عاجز ضال. فالنظام العالمي الجديد سواء كان احادي القطب او تعدديا سيتقابل مع هذا العالم على اساس تمييزي عنصري، هدفه الحقيقي والواقعي اعادة الاستعمار باكثر صوره ظلما. وسيكون من اهم نتائجه زيادة التناقض والهوة بين عالمي الاغنياء والفقراء.

لقد انعكس هذا التوجه الاستعماري على العالم الاسلامي والعربي في محاولات منها منع الدول الاسلامية من الحصول على مصادر القوة، كما هو الحال بالنسبة للباكستان.

ويظهر الامر واضحا على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني. وذلك بمحاولات القضاء على اسباب ومظاهر القوة العربية. من ذلك المحاولات المستمرة للقضاء الفعلي على اية قوة عسكرية او اقتصادية عربية، والعمل على شق الصف العربي وعرقلة وحدته، وتهميش دور العرب، هذا مقابل فتح ابواب الهجرة الصهيونية لفلسطين، ودعم وتقوية الاقتصاد الاسرائيلي، وفتح الاسواق امامه، وانهاء المقاطعة العربية، وضمان مصادر المياه لاسرائيل. ومحصلة ذلك ايجاد وضع يتسم بوجود عرب منشقين متنازلين ضعفاء مقابل اسرائيل قوية عسكريا واقتصاديا تقوم بتحقيق مطامعها ومصالح الغرب في المنطقة. ان وجود الكيان الصهيوني القائم في اساسه على المهاجرين الاستعماريين الغربيين يلتقي في مطامعه ومصالحه وتوجهاته مع النظام الغربي الجديد، وبالتالي فهو لا يمثل صراعاً محلياً فقط، بل يمثل صراعا بين سكان المنطقة من عرب من جهة وما يمثله النظام العالمي الغربي الجديد من جهة اخرى. والمسالة الفلسطينية يجب ان تفهم في اطارها الصحيح، وخاصة ان الحركة الصهيونية وكيانها لا تشمل تهديدا على فلسطين العربية فقط، بل على مجتمعات المنطقة كافة.لقد سعى الغرب ومعه الكيان الصهيوني الى توطيد هيمنته السياسية والاقتصادية والثقافية بوسائل عديدة. من هذه محاولاتهم رسم صورة سلبية للثقافة العربية الاسلامية مقابل صورة عليا للحضارة الغربية. ومن المؤسف ان وسائل اعلامنا تساهم في هذا: لا يدري المرء عن وعي منها او بعضها. والغرب يستغل العلم ويكتشف الاخر ويغزوه، ويحاول من خلال ذلك فرض انماطه الثقافية وقيمه. ونحن بتخبطنا في التوصل الى اطار مرجعي ثقافي واضح نساهم في تحقيق ماربه.

كانت هناك محاولات من قبل الدول المتحررة حديثا لتحقيق استقلالها، والافلات من التبعية والهيمنة الغربية، وبناء اقتصاد وطني، ووضع خطط تنموية. بل كانت هناك محاولات حوار للتوصل الى وضع عالمي يخفف الهوة بينها وبين الدول الراسمالية الغربية، اضافة الى محاولات بناء اطار دولي مؤسسي يقوم على قرارات هيئة الامم، وخاصة تلك المنبثقة من الجمعية العامة. الا ان امريكا والغرب وقفت امام كل هذه المحاولات، وعرقلت تحقيقها. ان مثل هذه المحاولات التي يمثل اصحابها غالبية سكان العالم، والتي تشمل مجتمعات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم تنجح في صراعها مع الغرب، في ايجاد نظام عالمي يحقق عدالة نسبية بسبب النزاعات في ما بينها، وبسبب القوة التي انفرد بها جانب الصراع الآخر، ولقد كان الظرف العالمي اكثر ملاءمة لوجود قطبين متضاربين، اما الآن فقد انفرد احدهما بالقوة، ولو الى حين، مما يستدعي اعادة النظر والتخطيط لمواجهة هذا الوضع الجديد.

الوضع العربي

رغم اهمية البعد العالمي كعامل مؤثر في حاضرنا ومستقبلنا فإن للبعد القومي والوطني أهمية قصوى لا تقتصر على ذاتها، وانما ايضا في تحديد الاستجابة للبعد، العالمي بالبعد القومي ثم الاسلامي في حالتنا يساهمان الى حد بعيد في تشكيل واقعنا ومستقبلنا، بل في تحديد الدور العالمي الذي يمكن



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٣

لم يعد مكان في عالمنا الحالي لمجتمع يقوم على العزلة، فقد حطم التقدم التكنولوجي، وخاصة في وسائل الاتصال والمواصلات، الحدود المحلية والوطنية والاقليمية. كما فرضت انماط العيش الحديثة التداخل والاعتمادية بين الشعوب ودولها. وفرضت هذه الانماط مشكلات لها طابعها العالمي من ابرزها التلوث البيئي والموارد الطبيعية وكيفية التعامل معها، اضافة الى مشكلات الاسلحة المدمرة والانفجار وكيفية التعامل معها، اضافة الى مشكلات الاسلحة المدمرة والانفجار السكاني وغير هذه من المشكلات المترتبة على ذلك او المرتبطة بها.

يفترض هذا ضرورة تناول المسائل والقضايا الوطنية والقومية والاقليمية في اطارها العالمي، الذي يقوم على اعتبار هذا العالم، بمن يعمره، نسقا بين اجزائه علاقات جدلية مستمرة. فلا يمكننا ضمن هذا الواقع العالمي دراسة وتحليل اوضاعنا، او حتى استشراف نماذج مستقبلنا في معزل عن علاقاتنا الدولية والاقليمية، اضافة الى ضرورة فهم واقعنا العربي. فالذات هنا لا ترى بذاتها ولذاتها الا في اطار علاقتها بالآخر، لما لهذا الآخر من اثر ليس في تكوين تلك الذات فقط، وانما في تصور كل لذاته، مما له بالغ الاهمية في انماط الشعور والتفكير والفعل وتعتمد درجة التأثير والتأثر في هذا على مقدار ما تملك الامة الواحدة من القوة واسبابها سواء كان ذلك في مستويات حضارتها المادية او المعنوية.

ان مثل هذا المنظور المنهجي ينطوي في ما ينطوي عليه، ضرورة محاولة فهم الوضع العالمي ومكانتنا فيه. كما يفترض محاولة فهم واقعنا، وذلك كاساس في محاولة لاستشراف نماذج المستقبل على الصعيدين العالمي والمحلي. وما يربط بينهما من علاقة. لذلك رأينا ان تشمل هذه المحاولة محاور ثلاثة هي:

1. الوضع العالمي الحالي واهم ملامحه.
2. الوضع العربي كنموذج لأوضاع الامة الاسلامية والاقطار الافريقية والآسيوية وما ماثلها.
3. محاولة طرح نموذج مستقبلي.

الوضع العالمي

تبلورت في العقد الاخير من هذا القرن ملامح وضع جديد يحلو للبعض «وسمه» بالنظام العالمي الجديد، بدا التصريح به بعد زوال اهمية دور المعسكر الشرقي، وفشل حركة دول عدم الانحياز تحقيق ما قامت من اجله. ويظهر الآن ان الولايات المتحدة تحاول صياغة هذا النظام وفرضه على العالم. الا ان هناك بوادر بان هذا التفرد سيؤدي في النهاية الى دخول اطراف من خلال تكتلات ابرزها التكتلات الاوروبية ثم الآسيوية. مما حد بامريكا الى اللجوء مع كندا والمكسيك الى التوصل الى كتلة مجابهة.

ورغم ان هذا النظام العالمي الجديد، لا يزال في حالة الولادة والتكوين، فانه يمكن التحدث عن بعض اهم ملامحه:

1. سيعتمد هذا النظام في اساسه على قيام تكتلات اقليمية متنافسة، ولكن غير متصارعة، تحاول ان تفرض على العالم وضعا يتفق ومصالحها.
2. سيستمر التباين في مستويات الحياة بين الدول الغنية المسيطرة من جهة والدول الفقيرة المستغلة من جهة اخرى. ويلاحظ الآن ان 10 في المائة من سكان هذا العالم يسيطرون وينعمون بـ 80 في المائة من مصادر الثروة فيه.
3. ان النمط الاقتصادي السائد يقوم في اساسه على السوق العالمي، مما يجعل تراكم الثروات منسلخا عن العمل والانتاج، مرتبطا بالمضاربات المالية التي تتحكم فيها الشركات الكبرى بحماية دولية.
4. سيشاهد تحول الصناعات الملوثة للبيئة للدول الفقيرة بسيطرة اجنبية، مع اهتمام دول الغرب بادارة الجانب الزراعي الى بلادها.
5. ستحاول امريكا والغرب ومن خلال المؤسسات الدولية فرض وضع اقتصادي سياسي من خلال الهيمنة العسكرية.

لقد بدأ الغرب الراسمالي برسم معالم الوضع العالمي الجديد منذ وقت. ففي مؤتمر واشنطن للطاقة عام 1974 اعتبر المشتركون البلدان المصدرة للنفط مسؤولة عن الخلل الاقتصادي العالمي، سواء كان ذلك في العجز في موازين المدفوعات للدول الراسمالية، او في ارتفاع نسب البطالة، وذلك تمهيدا للسيطرة المباشرة على مصادر هذه الطاقة، والتحكم في اسواقها.

وخارج قمة «رامبوابيه» سنة 1972 ليتأكد ان مسؤولية الدول الغربية نتيجة الاوضاع، التصدي لفوضوية السوق، وتذبذب التبادل والاسعار. ثم قامت هذه الدول الغربية الراسمالية بمحاولة تأطير توجهاتها وافعالها في اطار مؤسسي دولي في قمة بورتوريكو، كان الهدف منها انشاء الشرعية الدولية والتستر بها لفرض الهيمنة على الآخرين بالقوة، وتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الاخرى.



عروبة مصر والنظام العالمى الجديد

في نهاية هذه القراءة الموسعة التي استمرت اسبوعا كاملا لخطاب الرئيس مبارك امام مجلسي الشعب الشورى في افتتاح الدورة البرلمانية ياتى دور قضايا السياسة الخارجية كما طرحها الرئيس مبارك في خطابه

وفي هذا الخطاب اعاد الرئيس مبارك تحديد دوائر سياستنا الخارجية وحددها في خمس دوائر هي الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية ودائرة عدم الانحياز واخيرا الدائرة المتوسطية ورصد الرئيس مبارك النشاط المصرى على هذه الدوائر الخمس على نحو اجمالي.

وقد كان طبيعيا ان يعطى الرئيس مبارك اهتماما خاصا للدائرة العربية باعتبارها الدائرة الاولى او الدائرة الاقرب الى مصالح الامن القومي المصرى وهنا حدد الرئيس ملامح الدور المصرى باربعة محددات هي:

اولا: الالتزام الصارم بتسوية جميع المنازعات بين الاقطار العربية بالطرق السلمية بعيدا عن استخدام القوة او التهديد بها.

ثانيا: ابراز الانحياز العربى للسلام اقليميا وعالميا.

ثالثا: التفكير في صيغة عملية واقعية للعمل العربي المشترك تستهدف تحقيق اعلى قدر من التضامن العربى والاتفاق على اليات محكمة للتنسيق بين اعضاء الاسرة العربية في شتى المواقف.

رابعا: الاتجاه جديا نحو اقامة تكتل اقتصادى عربى يقوم على تشابك المصالح وتداخل الانشطة بين الاقطار والمؤسسات والافراد.

وقد كان خطاب الرئيس مناسبة لكى نلتفت حولنا نستشرق افاق مستقبل العالم الذى نعيش فيه ونرصد حركته والظواهر التى تؤثر على هذه الحركة ونحدد مجرياتها القادمة.. وفى هذا الصدد رصد الرئيس مبارك

اولا: وجود تطورات جذرية مثيرة سوف تترك بصماتها على الحياة الدولية طوال العقود القادمة على النحو الذى حدا بكثير من المفكرين الى القول بان نظاما عالميا جديدا قد نشا على انقاض النظام القديم الذى سيطر على العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتميز بالاستقطاب الثنائى..وحدد الرئيس اهم مايعنينا من هذا النظام العالمى الجديد بسلبياته وايجابياته فى نقطة جوهرية واحدة هى بروز دور القوة الاقتصادية كعنصر اساسى فى تشكيل قوة الدولة وقدرتها على التاثير على الصعيد الخارجى واحتلالها الاسبقية على سائر مكونات القوة وهو الامر الذى يتفق مع السياسة التى تتبعها مصر، بالتركيز على الاصلاح الاقتصادى كأساس وقاعدة للانطلاق الى مشارف القرن الحادى والعشرين.



ثانيا: الاتجاه المتزايد الى اقامة التكتلات الاقتصادية وانتشارها شرقا وغربا وهو ماتبلور حتى الآن فى قيام منطقة التجارة الحرة فى امريكا الشمالية والتجمع الاوروبى الذى يضم دول السوق المشتركة ودول التجارة الحرة ثم الدول الصناعية المتطورة فى الشرق الاقصى ومنها الصين الشعبية التى لم ترتبط بعد بتجمع قانون رسمى وانما تكتفي بالتنسيق والتعاون بينها الى حد كبير.

ويرصد الرئيس مبارك اهمية هذه التكتلات الاقتصادية التى تستأثر وحدها بنحو ٧٥٪ من جملة الناتج العالمى وتسيطر على ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية وهى حقيقة لابد ان تنعكس على توازن القوى العالمى ويتعين علينا نحن ان ناخذها بعين الاعتبار ونحن نحدد سياستنا وحركتنا فيما بقى من القرن العشرين.

ثالثا: تعمق الالتزام بالسلام العالمى ليس فقط كاختيار اخلاقى ومبدئي تحض عليه الشرائع السماوية بل اساسا كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية وتمكين الشعوب من مواجهة التحديات الخطيرة التى تعترض طريقها وتقيد حريتها.

وليس غريبا والحال كذلك ان يكون السلام والتعاون الدولى من اجل الرخاء هما السمتان الاساسيتان لسياستنا الخارجية كما يرسمها الرئيس مبارك وان تكون دبلوماسية التنمية هى الوسيلة المثلى لتنفيذ مبادىء سياستنا الخارجية. كما انه ليس غريبا ايضا ان تحاول مصر المزج بين ملامح النظام العالمى الجديد واستثمار ايجابياته فى تحركها على الدوائر الخمس السابق ذكرها كمجالات حيوية للسياسة الخارجية المصرية.. وفى هذا الاطار ترسم مصر دورها العالمى الفعال التى هى مؤهلة للقيام به فى اطار مالديها من طاقات وإمكانات.

المحرر



المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

العالم العربي ووعيه الغائب

بقلم د. احمد المجدوب:



في يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣ بلغت الازمة التي نشبت بين يلتسين رئيس جمهورية روسيا وبين البرلمان الذي يراسه حسبو اللاتوف ذروتها حيث اصدر الاول قراره بحل البرلمان فما كان من البرلمان الا ان اصدر قراره بعزل الرئيس وتكليف نائبه روتسكوي بعمله الى ان يجرى انتخاب رئيس اخر. وبادرت الحكومات على اختلافها إلى اعلان رأيها فيما حدث وتحديد موقفها من الطرفين حتى حكومة الصين - التي عرفت بترويها الشديد في الاعلان عن رايها في مثل هذه الامور خالفت عادتها واعلنت عن موقفها وجاهرت برأيها وقرا العام وسمع وشاهد كل مايتعلق بالمشكلة الخطيرة التي لاشك في انه سيكون لها انعكاساتها على الاوضاع العالمية سياسية واقتصادية وعسكرية ولكنه لاحظ ان احدا من المسئولين في العالم العربي لم يدل بتصريح او يجاهر براى بشان الازمة وكان العرب ليسوا جزءا من هذا العالم او كان روسيا ليست جزءا من هذا الكوكب الذى نعيش عليه تهيمن على عدد كبير من المسلمين سواء الذين يقيمون فيها او الذين يقيمون على حدودها ولاتزال تلعب دورها التقليدى في الكيد لهم واذلالهم وتقدم العون لاعدائهم في ارمينيا وفي صربيا وفي طاجيكستان وفي غيرها.

ليس ذلك وحسب بل ان فلول الشيوعيين العرب لايزالون يأملون في عودة الشيوعية حتى لا يفقدوا مصدر رزقهم نهائيا وان كان بعضهم قد بحث لنفسه عن عمل ووجده وربما باجر اعلى لدى الجهات التي تناصب الاسلام العداء ولكنهم على مايبدو يفضلون عملهم الاصلي الذى اتقنوه ولذلك فان هؤلاء يتابعون تطور الازمة بين يلتسين وبين البرلمان لعلها تنتهي بعودة الشيوعية مما كان يستوجب ان يكون للحكومات العربية او على الاقل التي عانت من الشيوعية راى في الازمة ولكن هيهات وكالعادة فقد اثار صمت هذه الحكومات انتباه المحللين السياسيين فكتب احدهم وهو المحلل السياسي للاذاعة البريطانية تحليلا له يوم ٢٣ سبتمبر استخدم فيه الاسلوب الانجليزى المعروف بالمداهنة والنفاق والتبرير ولم لا؟ اليست الحكومات العبرية آسف العربية تابعة ذليلة للغرب تفعل كل ما يامرها به. ولو لم تكن كذلك لاختلف كلام الرجل ولقال عنها اشد مما قاله مالك في الخمر ولكنه زعم - وهذا العن واضل - ان هذه الحكومات لم تعد تهتم بروسيا بعد ان فقدت مكانتها كقوة عظمى تنافس الغرب وبالتالي لم تجد مايدعوها الى ان تدلى برايها في الازمة واضاف انها ربما تفعل ذلك بعد ان ينجلي الموقف و يتحدد الرابح نهائيا .وعلى الرغم مما لهذا الكلام من دلالات سيئة على قصر النظر وعدم الثقة بالنفس والانتهازية والجبن لا ادرى إن كان الرجل قد قصدها ام لا فان الحقيقة خلاف ذلك تماما وهي غياب وعى الحكومات العربية او استخفافها بمثل هذه الازمات وسوء تقديرها وجهلها باصول السياسة.فالمعروف ان الازمة ليست وليدة الايام الثلاثة الاخيرة وانما ترجع الى اليوم الذى تولى فيه يلتسين الحكم وهو رجل داهية شديد الطموح لايؤمن الا بنفسه ويفعل اى شيء في سبيل تحقيق ماربه، لايلتزم بعهد ولايفي بوعد يمتلىء شرا و غدرا وكان من السهل على وزارات الخارجية في الدول العربية ان تولى الموضوع اهتماما وتقوم برصد التطورات و تحليلها واستخراج النتائج او الاستجابات وتضع مايسمى بالسيناريوهات المختلفة لشتى الاحتمالات وهي كما نعلم وزارات انيقة رقيقة مترفهة تستنفز من اموال الشعوب الكثير دون ان تقدم مايقابلها من جهد وعمل ولكنها كعادتها لم تفعل



وربما فعلت ولكنها لم تستطع ان تعلن عما توصلت اليه من اراء او ما استخلصته من افكار وذلك بسبب وضعها الغريب .ففي العالم العربى يخضع كل شيء للحكام فهم الذين يصرحون وهم الذين يوافقون ليس على مايتم اعلانه من مواقف رسمية للدول فقط بل وعلى اقامة مدرسة اواغلاق بالوعة او اطلاق سراح شخص قبض عليه ظلما او رد حق اغتصبه تابع لهم اما الوزراء وغيرهم فليسوا الا منفذين للتعليمات والتوجيهات والاوامر ولما كان هؤلاء الحكام في شغل شاغل بامور - هي بالدرجة الاولى شخصية كالاستعداد للاحتفال بمناسبة قادمة او الترحيب بزائر او الاعداد لأمر يعود عليهم بالنفع الجزيل والخير العميم - فانهم لايجدون متسعا من الوقت لمثل هذه الازمة وبالتالى فان وزراء خارجيتهم - اصحاب الاناقة والابهة الذين يجيدون التظاهر بانهم اصحاب رأى وقرار لايجرؤن على طلب المقابلة لعرض الامر واقتراح الحل وطالما انهم لم يستدعوا فان معنى هذا لديهم ان الحكام لايهتمون بالازمة ولايعنيهم اعلان الرأى فيها وترى الوزراء وهم يهزون الرؤوس بالموافقة وكانهم تلاميذ صغار لادكاترة او علماء. يمشون وراء الحكام العباقرة فى خشوع وخضوع لايدلون برأى او بملاحظة خوفا على كرسى الوزارة والابهة الزائفة فهل امثال هؤلاء الوزراء يجرؤن على التذكير بموضوع او التنبيه الى وجوب اصدار تصريح بشان مشكلة كمشكلة روسيا او غيرها؟: لا اظن وإلا ما استمروا فى الوزارة يوما واحدا .لقد غيب حكم الفرد وعى الشعوب او زيفه فلم تعد تفرق بين الغث والثمين من شئون السياسة ولاتعرف كيف تميز بين مافيه مصلحتها ونفعها ومافيه ضررها وضياع مصالحها ففى عالمنا العربى وبدون استثناء وصل الحال بالشعوب الى انها اصبحت تعتبر هزيمة احد فرقها فى كرة القدم كارثة تفوق فى الخطورة ضياع جزء من اراضيها او اغتصاب الالاف من النساء المسلمات اما فوز احد الفرق فهو النصر المؤزر الذى يفوق فى اهميته استرداد ارض سلبت او الدفاع عن اعراض انتهكت فهل يتوقع احد من حكومات هذا حالها او من شعوب هذه اوضاعها ان تهتم بازمة تقع هنا او بمشكلة تنشب هناك؟ لا اظن.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ١١ / ٦٢



نحو مشروع حضارى عربى

يكتبها اليوم :

محمود مراد

ربما يقفز السؤال فور قراءة العنوان: ماهو المقصود بمشروع حضارى عربى؟ ولقد يكون بعض السائلين محايدين بمعنى عدم اتخاذ موقف مسبق أكثر من الرغبة فى الاستفسار.. ولقد يكون البعض الاخر متهكما أو ساخرا يفقد الامل فى اى جدوى.. ولقد يكون البعض الثالث متحمسا راغبا فقط فى مناقشة المفردات.. وهؤلاء وهؤلاء من الاطراف الثلاثة معهم الحق.. فلكل اسبابه وحججه وهى ـ مع اختلافها وتناقضها ـ تعبير عن تفاعلات موجودة على ارض الواقع يحار معها العقل العربى ويكاد من تدافع الامواج الطيبة والخبيثة يستسلم ارهاقا واعياء!

من هنا، ولنفس الدوافع، تجىء الدعوة الى هذا المشروع الذى يعنى ببساطة شديدة الاتفاق على رؤية واضحة واعية ومحددة للواقع الراهن فى الامة العربية واستخلاص استراتيجية عملية تعتمد على الامكانات المتاحة والمحتملة لهذه الامة فى ضوء المتغيرات العربية، والاقليمية والدولية. وتعد هذه الاستراتيجية ميثاقا يلتزم به الجميع ودليل عمل يحدد خطانا على الطريق، وحتى لو تباينت خطانا، نتجه الى الهدف الواحد الذى حدده دليل العمل.

وارجو هنا ـ وهذه جملة اعتراضية طويلة ـ الا يستوقفنا احد بتساؤلات سخيفة من نوع ان هذا الالتزام يعنى وضعنا جميعا فى قالب واحد.. وان هذه القولبة تحد من حرية الابتكار والابداع.. وان الديمقراطية ـ التى ننشدها والتى ارتفعت نبراتها عالميا ـ تعنى التنوع والتصادم وحرية الفكر والعقائد والتعبير.. بل ولعل هذه التساؤلات السخيفة تتمادى الى القول بان هذا الالتزام بميثاقه دليل عمل يعود بنا الى الحكم الشمولى!

وتلك بالطبع سخافات لاينبغى الالتفات اليها، لكنا نشير اليها لنؤكد الوعى بها وباصحابها ممن ينكرون فكرة العروبة وفى نفس الوقت يهرولون لقطف ثمارها وخيراتها.. وهم اما محصورون فى الافق الضيق «انا ومن بعدى الطوفان».. واما مرتبطون عقائديا بمذهب او فلسفة تستبدل القومية بفكرة ما.. واما انتهازيون لايرون فى الدنيا غير اللحظة ولايرون فى اللحظة غير مصلحتهم الانية الفورية.

اننا ـ بحقائق التاريخ والجغرافيا ـ امة واحدة قد انصهرت عبر عصور وحضارات فى بوتقة واحدة.. ولا معنى لقول احد مثلا ان اصولنا فى مصر «فرعونية»، وان اصولهم فى سوريا «اشورية»، وفى لبنان «فينيقية»، وفى شبه الجزيرة العربية «بدوية»، وهكذا.. فانه بنفس المنهج يمكن الذهاب الى عصور تاريخية اقدم لنجد ان مصر لم تكن هى مصر الحالية الموحدة، وان اوروبا ـ اعنى اى دولة فيها ـ لم تكن سوى شتات متفرق.. بل اننا اذا عدنا مائتين او ثلاثمائة سنة فقط الى الوراء فاننا نكتشف ان دولا عديدة منها مثلا ـ الولايات المتحدة الامريكية القوية المهيمنة ـ لم يكن لها اصلا وجود على خريطة العالم!

ولكن بالدراسة الموضوعية للعالم كما هو اليوم.. نجد ان هذه الامة العربية ـ بقوميتها ـ تتميز بجذور تاريخية وصفات مشتركة اضعاف ماتتميز به اى امة او قومية اخرى واذا كانت بعض الامم تعيش بينما توجد بين فصائل الشعب الواحد فى كل منها اختلافات حادة ناتجة عن التناقض العرقى او العقائدى او المنبع الثقافى.. فان هذه الامة العربية تتجانس باغلبيتها برغم تفرق شعوبها فى دول واقطار متعددة.. ذلك لانها تفجرت ورضعت من نبع ثقافى واحد هو الحضارة العربية الاسلامية التى ذابت فيها وانصهرت حضارات سابقة هامة مثل الفرعونية والبابلية والاشورية والفينيقية وحضرموت وشبه الجزيرة ثم القبطية كما استفادت من الاحتكاك بالحضارات الفارسية والرومانية واليونانية والصينية ومن الاتصال بالحضارات الاخرى المعاصرة.

ان هذا النبع الحضارى الثرى العظيم قد تاسس على قواعد متينة وبلوره وسقاه الاسلام الذى هو دستور حياة. ويتميز بالسماحة والصفاء واليسر ويرفع من قيمة الانسان وحقوقه..

ومادمنا هكذا ـ والكلام يطول ويطول ـ فان بعثرة الامة يعد فعلا غير منطقى ومناهضا للحقائق ومعاكسا للعقل.. لكنى لااعنى توحد الامة فى كيان سياسى واحد ـ فهذا امل يتصف بالرومانسية وتصبح مناقشته الان ضربا من الجدل او ترفا فكريا.. لكن المعنى هو ترسيخ كل دولة والحفاظ على هويتها الوطنية وذاتيتها المستقلة على الاتنحصر داخل حدودها الجغرافية فيلتهمها مرض القوقعة والخندقة.. وان خرجت لتتعامل مع الدنيا فسوف تلتهمها حيتان الدول الكبرى والاحتكارات مهما كان ثراؤها او تضخمت مواردها او زاد عدد سكانها. فنحن فى عالم تتعاظم فيه التكتلات والكيانات والدولة التى لاتقع فى كيان ما متجانس نسبيا تبحث لاهثة عنه باى اسلوب. وهكذا ـ تحديدا ـ رأينا الولايات المتحدة برغم قوتها ونفوذها وسيطرتها تخشى الوحدة. بينما حلفاؤها الغربيون قد صنعوا اوروبا الموحدة ـ فراحت تشكل منظمة «نافتا» كمحور اقتصادى يضمها مع كندا والمكسيك وعلى امل ان تنضم اليه دول اخرى فى القارة الامريكية. ثم راحت تبحث عن تكتل اخر باى شكل. ورغم مافيه من تناقضات حادة وهامة وظاهرة. فوجهت الدعوة الى رؤساء الدول المطلة على المحيط الباسيفيكى ليلتقى الرؤساء السبعة عشر ـ لأول مرة ـ فى سياتل بواشنطن فى محاولة لخلق تجمع او تكتل دولى جديد باسم «ابك».

فاذا كانت الولايات المتحدة تبحث عن تجمع فمن من دولنا العربية اقوى منها ليستقل بنفسه وليستغنى عن الانخراط فى كيان اكبر واقوى؟

ولعلنا عند هذا الحد نقول ان الهوية القومية العربية، لاتتصادم مع الهوية الوطنية القطرية.. بل ان الوطن يستفيد من الامة، لان الجزء ـ مهما كان ـ يستفيد من الكل.. وقديما ـ كنا نقرأ قصة للاطفال، من المناسب ان يقرأها الكبار الآن.. وهى عن اب جمع اولاده واعطى لكل منهم عود قصب ليكسره.. ففعلوا بمنتهى السهولة، فعاد الاب وجمع اعواد القصب واعطاها كلها لأحد الابناء ليكسرها فلم يستطع فاعطاها للثانى فلم يستطع.. وهكذا الاخرون.. ليقول لهم الأب: ان اجتمعتم لن يكسركم احد.. وان تفرقتم ضعتم!

وما احوجنا الى هذه الحكاية لنفهم المغزى.. ولنعرف ان التجمع لمصلحة كل منا.. فالقومية ليست ضد الوطنية.. بل تفيدها اكثر مما تستفيد منها ـ فى حالات كثيرة!

هذه الامة ـ يتحتم لمصلحة شعوبها ومستقبلها وتقدمها ـ ان يكون لها مشروع حضارى.. اى ميثاق.. اى استراتيجية.. اى دليل عمل يرشد ويهدى..

وهذا هو مانقصده..

اما لماذا.. فلعل الاجابة قد جاءت فى سياق ماذكرناه..

ا) لأن العالم من حولنا يتجه الى تجمعات.. وكيانات وتكتلات قومية، سياسية، واقتصادية

ب) وبالتالى يتعين ان نتعامل مع هذا العالم بلغة العصر..

جـ) ولاننا كنا الاسبق فى هذه الفكرة.. فان العروبة ليست ظاهرة طارئة وانما «قيمة» تاريخية اصيلة منذ القدم.. وعاودت البروز فى اوائل هذا القرن، عقب اتفاقية سايكس ـ بيكو، وكان ظهورها فى مؤتمر باريس ١٩١٣.. ثم تعرضت لضغوط الا ان استمرارها كان حتميا عبر منظمات سياسية وفكرية وثقافية.. وعبر اقلام متعددة لعل ابرزها المؤرخ المثقف القومى العربى ساطع الحصرى الذى اشتهر باسم «ابن



خلدون» .. وكان توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ بمدينة انشاص بمصر تاصيلا للفكرة وصياغتها في هيكل تنظيمي.. ثم كان دخولها حرب ١٩٤٨ . وايا كانت الظروف والنتائج، دليلا على تعاملها بالدم والنار . وهكذا الى ان كان المد الثورى العربي في الخمسينات والستينات الذى اعطى فكرة «القومية العربية» بلورة وابعادا ومضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.. وهكذا قطعت مشوارا طويلا. خاضت خلاله حروبا عسكرية وسياسة واقتصادية، وثقافية.

د) ومن ثم فانه يصبح غريبا وعجيبا، انه في هذا العصر الذى تبرز فيه فكرة القومية شرقا وغربا.. تتراجع قوميتنا العربية.. او نخجل من اعلانها والتمسك بها مع انه يجب علينا ان نتيه بها فخرا.. فهى قد سبقت مثلا الى التوقيع على اتفاقية السوق المشتركة والتعاون الاقتصادى قبل ان تتخذ اوروبا هذه الخطوة، مما يجعلنا وقد اتمت اوروبا خطاها نندفع للحاق بما فاتنا وتعويض هذا الوقت الضائع.

هـ) لانه اذا قيل ان حرب الخليج الثانية قد احدثت شرخا هائلا حيث قامت دولة عربية ترفع شعار القومية بغزو دولة عربية شقيقة.. فان الرد يجيء بانه لايمكن الحكم على القضية بجزء منها . فضلا عن ان تحرير الدولة المجنى عليها لم يكن ليتم لولا وقفة عربية حاسمة وغطاء عربى اعطى الشرعية والدعم واسهام الدم.

و) ولان هذه هى الامة . وايا كانت ظروفها واحداثها وخلافاتها . فانها هى باسلحة القومية التى احتضنت القضية الفلسطينية من الضياع منذ النكبة الى السلام.. وهى التى دعت وساندت لتحرير دول عربية شتى في المشرق والمغرب ماكان احد يحلم ان الاستعمار سيرحل عنها! وانها ستصبح حرة تملك اراداتها ومقدراتها..

اذن، ومن هنا . فالهدف واضح، خاصة واننا في مرحلة متغيرات اقليمية ودولية تكتسح وسوف تكتسح امامها الضعيف لكى تضعه على هامش الدنيا يؤمر فيطاع!

انه وبكل المقاييس يتحتم علينا ان نضع مشروعا نسميه حضاريا، لانه عمل حضارى، ولان العالم يتجه الان الى حوار . ولا اقول صراع الحضارات . ففى مرحلة ماكانت العسكرية هى مظهر القوة وكان الاسلوب هو الاستعمار التقليدى.. وفى مرحلة تالية كان ماسمى بالاستعمار الجديد الذى اتخذ في مرحلة ثالثة . اظن انها لاتزال مستمرة . شكل فرض ارادات وتبعيات من خلال التحكم في الاقتصاد والثقافة وغيرها.. والان نحن ندخل مرحلة جديدة هى فرض او سيطرة الحضارات الاوروبية والامريكية والصينية والاسيوية.. وخلالها سمعنا وقرانا ما قيل . مثلا . عن ان «الاسلام هو العدو للغرب بعد سقوط الشيوعية».. ثم قرانا وسمعنا دراسات وابحاث ومحاضرات . اخرها محاضرة الامير شارلز ولى عهد بريطانيا . عن «الاسلام والغرب» وان الاسلام ليس عدوا..

ولقد شهدت اوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال هذا العام . ١٩٩٣ . مئات من الندوات وحلقات البحث حول الموضوع في حين لم تشهد الامة الحضارية ربما مالايزيد على عدد اصابع اليد الواحدة..

المحصلة ان عامل «الحضارة» . ان جاز التعبير . صار عنصرا فاعلا ومؤثرا في الوضع العالمي الجديد الذى يتشكل الان ليصبح نظاما عالميا يستمر لسنوات طويلة قادمة.. الامر الذى يحرضنا الانقف مكتوفى الايدى ونظل جامدين في مواقعنا، مكتفين بموقف المتلقى حتى تفاجئنا التطورات..

واظن انه بعد هذا، يصبح المشروع الحضارى، واضحا بمفاهيمه مطلوبا بضروراته.. واذا شئنا مزيدا من الاسئلة نقول «كيف يكون» ؟ «واذا اخذنا الاتن بالاجابة نقول:

ان المشروع لاينبغى ان يكتفى باستعراض الماضى العريق وانما يستعرض تركيب الواقع بكل مافيه ويعطى فرصة موضوعية النقد الذاتى.. اين نحن وكيف وصلنا الى مانحن فيه بايجابياته وسلبياته ومن اصاب ومن اخطأ.. ومن الذى تحكم في المسار والى اين يتجه؟

ومن رحم صحى سليم للواقع ينطلق الحاضر من مخاض المستقبل الذى لاينبغى ان نتركه للظروف والمقادير فيتحدد المصير حسب هوى ليس من صنعنا، فالغد ليس لقيطا وانما هو ابن شرعى لما نمارسه اليوم.. ولكى نحسن الممارسة، علينا ان نخلص في تشخيص حالتنا اليوم ونجتهد فيما هو مطلوب منا لكى يجيء الغد ناتجا طبيعيا لها.. وبعبارة اخرى فاننا اذا حددنا ماذا نريد من الغد.. يمكننا ان نخطط له من الآن.. ؟!

فماذا نريد..

هذا هو مايجب ان يتضمنه المشروع الحضارى العربى بعد تقييم الامس، وتحليل اليوم، اذ يستشرف الغد مستعدا له بمبادرة . في اطار المشروع . تحدد ثلاث قضايا اساسية:

القضية الاولى:

علاقتنا بانفسنا كعرب.. وهنا تبرز على الفور مسألة المصالحة العربية التى يجب . وباى وكل شكل . ان تحققها، فبدونها يكون الحديث عبثا، وبها نبنى الاساس للتحرك.. وعلى المصالحة ان تكون بالمصارحة والمكاشفة وتتجاوز «تبويس اللحى» الى تلاقى الافكار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام الحدود، والسعى للتضامن من اجل المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة..

القضية الثانية:

علاقتنا الاقليمية، اعنى تحديدا مع اسرائيل ومع الدول المجاورة ومع النظم الاقليمية المتصلة بنا وابرزها الان مايسمى النظام الشرق اوسطى.. وبديهى ان نقطة البداية هى المصلحة العربية المشتركة..

القضية الثالثة:

علاقتنا بالنظام العالمى الجديد.. من حيث اسهامنا في صياغة هذا النظام حسب متطلباتنا واستنادا الى تراثنا ومن امثلة ذلك السلام وارتباطه بنزع السلاح والوضع النووى في اسرائيل وكيفية مواجهته . حقوق الانسان والتفرقة بين حقوق الانسان الجانى . الارهابى مثلا . والمجنى عليه.. والتفرقة بين الارهابى المخرب ومن يقوم بالنضال للحرية والتحرير . مفهوم التنمية والمساعدات الاقتصادية في ضوء التطورات العالمية . ديون العالم الثالث . حق التدخل.. واين ولماذا والمساواة في المعايير.. وهكذا..

تلك هى ملامح مانتصوره مشروعا عربيا حضاريا يتضمن مبادرة عربية حضارية تكون لها الياتها الحيوية.. دون ان تحبسها سطور على ورق داخل دفتى ملف!

٣٥٤

العرب على مشارف الألف الثالث

غسان الإمام

● «الأمة العربية تواجه خطر التبعية والمسايرة للمدرسة التيوقراطية الإيرانية في مواجهتها العبثية مع الغرب والعالم»

الناس لا يعدون السنين. فهم يستسلمون للزمن باسترخاء ورضى. قد يحتفلون باستقبال العام بعد العام، لكن بالكاد يغيرون في افكارهم وعاداتهم، وبالكاد يلاحظون ويلمسون التغيير البطيء او المتسارع في نمط حياتهم.

من هنا، كان الفاصل البهيج بين سنة وسنة او قرن وقرن حاجزا نفسيا اكثر منه انعطافا محسوسا. وهكذا، لا بد من مرور عشرات السنين وربما المئات ليتسنى للعلماء والباحثين تقييم ودراسة التحولات الضخمة في حياة البشر، وفرزها الى مراحل زمنية مختلفة.

ومن السهل، مثلا، رصد الحياة العربية في الألف الميلادي الاول. فنكاد نجمع على ان الاسلام كان الحدث التاريخي والانعطاف الجذري في حياة العرب والعالم القديم.

الألف الميلادي الثاني اكثر تعقيدا. لكنه ليس مستحيلا على التامل والرؤية. فقد كانت اطلالة العرب عليه موحية بالتفاؤل، على الرغم من الاضطراب السياسي الذي صاحب سقوط سلطتهم بعدما فرضت نوعا من الوحدة السياسية بين العالمين العربي والاسلامي. وكان ازدهار الفكر العربي معوضا عن الخسارة السياسية. فقد باتت العربية لغة العلم والثقافة. واكتمل تسجيل الحديث الشريف بدقة علمية امينة، فيما كان الفقهاء قد استنفدوا طاقتهم في الاجتهاد وتفسير الدين. وعرف الادباء والمثقفون كيف ينتجون ادبا ثريا في شعره ونثره، بحرية كبيرة يحميها من التزمت قدر لا باس به من ليبرالية الدولة وتسامح المجتمع. واقبل الفلاسفة على الترجمة في محاولة للتوفيق بين الفلسفة والدين، وبين العقل والايمان.

لكن هذه الاطلالة العربية الواعدة والزاهية على الألف الثاني سرعان ما انطفات بسقوط الدويلات العربية نهائيا، والانسحاب من الاندلس، وإنتقال السلطة الى الاسلام اللاعربي. ثم تعرض وطن العرب الى غزوات همجية مروعة من اوروبا وآسيا الوسطى. فتراجعت فصاحة اللغة، وانشغل الأدب نثرا وشعرا بالالفاظ والمحسنات والبديع. وكف الفكر عن المبادرة والعطاء. فاختفى فلاسفة المنطق. واهتم الفقهاء بعد اغلاق باب الاجتهاد بتفسير التفاسير.

وللامانة، فقد كانت السلطة الاسلامية الاجنبية شديدة التقوى (تيمورلنك الذي دمر وادمى المشرق العربي كان مولعا ببناء المساجد). وكان تمسكها بحرفية النص والاجتهاد ينبع من معرفتها بان شرعية هيمنتها على العرب مستمدة من اسلامها الذي يساوي بينها وبينهم. لكن الفهم الضيق للدين اغرقها واغرق العرب معها ببلادة فكرية لم يكن من مهرب منها الا بالانفصال. فكان سقوط الدولة العثمانية ايذانا بتحرر العرب من استعمار دام نحو الف سنة وهو متسربل باهاب الدين. نعم، لقد وُضع في ايديهم قيد استعماري جديد متسربل باهاب الحداثة، لكنه سرعان ما سقط ايضا.

وانطوى القرن العشرون على امل كبير للعرب بقدر ما حمل من خيبات كبيرة في نهاية الألف المنصرم. فالسيادة السياسية في العصر الحديث لا تعني، مع الأسف، الاستقلال التام. وقد واجه العرب خطط الهيمنة الأيديولوجية والاقتصادية عليهم متفرقين، وبلا مضمون أيديولوجي واحد. فالمثل القومية والاشتراكية تعرضت للتشويه والاستغلال في التطبيق، وتحولت الى مجرد شعارات تختفي وراءها الرغبة الجامحة في الاستئثار بالسلطة.

وحدث انفصال بين الدولة والمجتمع. ضاقت رقعة السلطة وترهلت فصارت اكثر عصبية وقمعا. وتوسعت رقعة المجتمع في نمو عشوائي راح يتمرد بعنف الحرمان والانغلاق على كل الشعارات الأيديولوجية والوطنية.

وكان موقف العالمين الماركسي والراسمالي مصلحيا ولا واعيا. فقد حالفت الشيوعية الدولية النظام اليساري العربي على حساب الحرية السياسية وحقوق الانسان. لكن سلوك العالم الغربي يهدد بكارثة اكبر. صحيح ان اوروبا ساعدت العرب على التحرر من نير استعمار شرقي بليد ومتخلف، وصحيح ان الاستعمار الاوروبي اخفق في ان يكون حالة مستوطنة، الا انه زرع جسدا استيطانيا غريبا تجري الآن محاولات لاقناع الجسم العربي بعدم رفضه.

غير ان ما هو اكثر خطرا بكثير، في ظني، هو هذا الاصرار الغربي على رفض الدور العربي في العلاقات الدولية والحضارة الانسانية. فقد جرى تدمير الهوية القومية في الستينات خوفا من طموحها الوحدوي. وجرى ويجري رفض وتجاهل الهوية العربية الثقافية كلغة وفكر وأدب وعقيدة.

قد تكون ادوات ومعلومات التقنية العربية في العصور الوسيطة بسيطة وبدائية بالمقارنة مع العلم المعاصر والتقنية الصناعية الحديثة. لكن طيها من ذاكرة العالم الحديث ينم عن عنصرية شديدة تجاه اصحابها، عنصرية وليدة المواجهة التاريخية الدينية بين الاسلام واوروبا الصليبية، عنصرية معاصرة مزهوة برفاهيتها المعيشية وليبراليتها الفكرية وتقنيتها الصناعية والمعلوماتية المتفوقة.

ليس موضوعي هنا تحميل الغرب مسؤولية الترهل العربي. لكن غرضي القول ان هذه العنصرية الثقافية والحضارية شكلت صدمة كبيرة لاجيال عربية ليبرالية حاولت ان تمد في هذا القرن جسورا للقاء مع الغرب. وأدى الرفض الغربي لها الى ردة عربية شديدة نحو الذات، نحو استقراء الماضي في محاولة لاستنباط شخصية عربية اكثر استقلالية. لكن هذه الردة تتميز بتقشف شديد ومجافاة لروح الانفتاح والتسامح التي طبعت الحياة العربية في القرون الهجرية الثانية والثالثة والرابعة.

ولا شك ان اوروبا ستدرك كم كانت قصيرة النظر اذا حدث انقطاع كامل بينها وبين عالم عربي منغلق على الذات سياسيا وثقافيا. وغياب الحوار العادل والمتكافئ اليوم يهدد بتجدد المواجهة العسكرية التاريخية.

كان الصدام العراقي - الايراني شاقا ومحزنا لكل نفس عربية واسلامية. وكان على الحكمة والسياسة تجنبه. وما دام المكروه قد حدث، فقد كان على العرب استثمار فرصة التقارب بينهم وبين الغرب لتقديم انفسهم للعالم كقوة استمرار واستقرار يركن اليها في منطقة بالغة الاهمية والحساسية.

فقد كان التعاون والتفاهم خلال الحرب مناسبة لبناء جسور الوصل والثقة بعدها، ولازالة سوء التفاهم التاريخي، ولتغيير الصورة السلبية للعرب في المخيلة الغربية. لكن القيادة العراقية التي ادارت الحرب لم تكن على مستوى عقلاني يؤهلها للمساهمة بهذه المهمة الحضارية. وحسبت ان نصرها من صنعها وحدها فقط، وزين لها اعجابها بنفسها الهيمنة على المنطقة وتسخير مواردها الهائلة لبناء القوة ذات البعد الواحد، القوة العسكرية الغاشمة. فكان الانقضاض على الخليج الذي اسقط مقولات العراق القومية، والحق اذى بالغا بما تبقى من فكر قومي ووحدوي.

والغى النصر العسكري للغرب على العراق الفرصة لانشاء حوار عادل ومتكافئ بين القوى الليبرالية العربية والغربية. ففيما خرج الغرب مزهوا بنصره السهل ومستسلما للمقولة الاسرائيلية في ان العرب لا يفهمون الا لغة القوة، كان الارتداد العربي شديدا نحو الذات والانغلاق عليها. فازدهر المد السياسي التيوقراطي بعد حرب الخليج، وانحسرت رقعة الليبرالية العربية وازدادت انكماشا وخوفا، وباتت شبه عاجزة او ممنوعة من تبصير المجتمع العربي بخطر الانغلاق والاستسلام لايديولوجيا سياسية تلغي الحريات السياسية والشخصية، وتلقي بالامة العربية للمرة الثانية خلال الف عام في شدق التبعية والمسايرة للآيديولوجيا التيوقراطية الفارسية بكل فهمها الضيق للحرية، وبكل اصرارها العنيد على تعبئة العرب والمسلمين في مواجهة دونكيشوتية مع الغرب، على اساس رفض عقله والقبول بتقنيته! وكان هناك انفصالا بين العقل والتقنية التي ابتكرها وانتجها.

وهكذا، تعاون النظام السياسي العسكري والحركات السياسية الجديدة والقوى الغربية، كل من موقعه، على تهميش الليبرالية العربية والسماح فقط بمرور الليبرالية الاقتصادية والتجارية. وضاعت الفرصة المنشودة لتحرير جيل العام 2000 من اوهام المناهج التربوية والتعليمية القائمة على التلقين وفرض التسليم بكل المقولات التقليدية دون نقاش وحوار.

ثم ياتي دور الاعلام بعد المدرسة لتجييش اساتذة المؤسسات التيوقراطية التقليدية ضد الحركات التيوقراطية السياسية. فيخضع المجتمع العربي الى وجبة اضافية واجبارية من هذا التعظيم العقيم للقيم الدونكوشية واسباغ الحكمة عليها، وتسفيه وتكفير قيم الآخرين. فيسقط الهدف المرجو من تحرير العقل الاجتماعي، فيزداد استسلاما وقبولا بثقافة البعد الواحد.

تلك هي صورة مجملة للعرب في الالفين الاول والثاني وعشية الالف الثالث. وكم هو سهل رصدها وتلخيصها. لكن ماذا يحمل الالف الثالث للامة العربية وهي على مسافة سبع سنين منه؟

من المضحك رسم صورة للعرب في الالفية الثالثة. ففي زمن التقلبات والانعطافات المتسارعة، يبدو اي توقع بعيد المدى مندرجا في باب التنبؤ المرفوض.

لكن كيف ستكون الصورة العربية في المئوية الجديدة، في القرن الحادي والعشرين؟

السؤال اكثر تواضعا وتحديدا. لكن الاجابة العلمية عنه فوق طاقة انسان واحد. وتتطلب جهدا متضافرا لجملة مراكز بحوث ودارسين في العلوم الاجتماعية. ومن المؤسف ان علم الاجتماع العربي لم يستطع ان يحتل بعد مساحة في الاعلام كتلك التي يحتلها مثلا الأدب والثقافة والسياسة. ربما لان الدراسات الاجتماعية تكشف الغطاء عما يمور في المجتمع العربي من احتقان واضطراب ومشاكل وعقد وازمات.

ولست املك هنا سوى ان التقط بعض المشاهد في اللوحة العربية العامة وهي على مشارف العام 2000، مجرد قضايا تبدو منفصلة تماما الواحدة عن الاخرى، لكنها في ظني وقدرتي المتواضعة على الرؤية تشكل جانبا مشتركا من الهم والأمل لدينا، نحن ابناء الالف الثاني، فيما نتاهب لتسليم الراية لجيل عربي جديد، جيل الالف الثالث.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٤



مقال اليوم، يهدف إلى اثارة الحوار بين الباحثين. وينبه إلى التحدى الحالى: بناء البديل العربى. انه بدق ناقوس الخطر الذى يجسده على حد السكين فى الاختيار بين التنمية او الموت. انه يكاشف الجميع، حكومات ومعارضة، بمسئوليتهم عن التردى العربى. وينبه إلى ان النجاح فى التنمية الشاملة بمعدلات متسارعة، هو جواز المرور للقرن القادم. ويعتقد ان الفشل فى ذلك، سينتهى الى انهيار الدولة الوطنية داخليا. وتؤكد وجهة نظر الكاتب ان التنمية القومية، على المستوى العربى، تحقق لكل قطر فرصا افضل مما يمكن أن يحققه وحده. ويعطى الكاتب الاولوية للاسراع في طريق التعاون والتكامل والتوحيد بين الاقطار العربية، قبل مناقشة علاقاتها بدول الجوار. ويذكر بان هناك جيرانا اخرين لهم اهميتهم غير اسرائيل وتركيا.

ويشدد المقال على اهمية نضال المثقفين العرب من أجل التوحيد. ويفرض مبدأ المشاركة الجماهيرية فى المؤسسات العربية والعمل المشترك للمنظمات غير الحكومية. ويرى ان مركز الضعف الرئيسى في مسعى التوحيد هو افتقاد القوى الاقتصادية النشيطة التى ترى لنفسها مصالح واضحة فى بروز سوق عربية مشتركة. ويدعو الى ضرورة تشجيع التكامل بين المشروعات قبل التكامل بين اقتصادات الاقطار العربية.

وسوف ينشر «الحوار القومى» الآراء والتعليقات التى تصلنا (فى حدود ٨٠٠ كلمة) من مختلف الاتجاهات والاجتهادات حول مقال اليوم

١



بنـــاء البديـــل العربـــى

يتعين علينا، نحن المثقفين العرب، أن نمارس النقد الذاتى لدورنا فى اهمال قضية توحيد الوطن. فمنذ اختفى هذا الموضوع من حديث الحكام، لم نتعرض لدراسة عميقة تغطى الحاضر والمستقبل القريب لكارثتين حلتا بنا: كامب دافيد ثم غزو الكويت وحرب الخليج. نعم ادنا وشجبنا واتهمنا وتخاصمنا بصدد كل من الواقعتين. ولكن احدا، فى حدود علمى، لم ينكب على دراسة الآثار التى يمكن أن تترتب عليهما مجتمعتين فى المدى المتوسط والمدى الطويل.

كما لم نجد الشجاعة الكافية للاقرار بالحقائق، وفى رأسها أن العرب لم يكونوا فى وقت ماخلال خمسة عقود أهون شانا مما نحن عليه الآن. ثم حقيقة أن الحكام ومن يعارضونهم هم المسئولون عن هذا التردى ولا يجوز اعفاؤهم من هذه المسئولية بتفسير كل التراجعات بمؤامرات خارجية. لنواجه أولا الواقع دون حرج أو تستر أو اعراض عن الرؤية. كنا نطالب بالوحدة بين الأقطار ونواجه اليوم خطر تجزئة تلك الأقطار من العراق الى السودان مرورا باقطار أخرى. وهاهى اليمن بعد التوحيد مهددة بالانقسام الى ثلاث دول (الشمال والجنوب وحضرموت). وذلك فى وقت نرى فيه نشاطا كبيرا لفصل المشرق عن المغرب تحت هيمنة اسرائيل فى الأول والاتحاد الأوروبى فى الثانى كما أوضحنا فى مقال سابق فى هذه الصفحة. قبلنا مفهوما ضيقا للأمن القومى عماده القوة العسكرية. ولم ندرك أن الأمن لا يتحقق الا من خلال التنمية الشاملة المستقلة التى بدونها تبقى جيوشنا تحت رحمة موردى السلاح اضافة الى تخلف العنصر البشرى فى التعامل مع أنساق الاسلحة الحديثة. رحبنا بانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهاهو ذا فى مرحلة تصفية. صفقنا لاتفاقية السوق العربية المشتركة ولم توقع عليها الا أربع دول ولم ينتج عنها أدنى تغيير فى نمط التجارة الخارجية السائد فى اقطارنا. وقبلها وقعنا اتفاقية دفاع مشترك ضد أى عدوان خارجى على أى دولة عربية وانتهينا بغزو قطر عربى قطرا آخر الى جانب الحروب الأهلية من لبنان الى السودان والصومال. علقنا آمالا كبارا على النفط وعوائده والأرقام أمامنا تثبت مالايدع مجالا للشك أن سعر البترول فى تراجع مستمر شانه فى ذلك شان كل المواد الأولية التى يصدرها العالم الثالث. واذا أخذنا فى الاعتبار تاكل القوة الشرائية للدولار نجد أن سعر اليوم اقل من أسعار ١٩٧٣. ناضلنا طويلا من أجل أى وجود عسكرى أجنبى على أرضنا والآن نستدعى هذا الوجود ونحمل شعوبنا تكلفته. وحاربنا حربا مشرفة ولكننا ضيعنا مردودها السياسى.. الخ.

وخلاصة القول هى أننا فى موقع ضعف وهزيمة وأننى لا أرى فى الأفق العربى بارقة أمل فى وقف الانحدار قبل بدايات القرن الحادى والعشرين. والأدهى من ذلك أن بعضا منا يهلل لاتفاقيات ومشروعات قد تفرضها الهزيمة ويزعم أنها النصر بعينه أو بالأقل انها انعكاس لتغيرات عالمية وعلينا بالتالى التعامل الايجابى معها ومحاولة الحصول منها على أكبر قدر من المزايا. ليس ثمة عيب أصيل فى قبول حلول جزئية أو التفاوض بشانها. ولكن العيب كل العيب هو الترحيب بها والظن بانها نهاية المطاف. فرق كبير بين من يتراجع ليقفز الى علو اكبر وبين من يتراجع ليستكين لحالته الراهنة. وفى تعميم لا اعتقد انه يتجاوز الحقيقة أقول ان اسهام المثقفين فى قضية التوحيد العربى تميز بالسلبية والسلفية التى تغلب على الخطاب السياسى من مجمل القوى الوطنية والقومية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار.

ضرورات الحاضر والمستقبل

لنترك اذن الماضى بأمجاده وأفكاره وننظر فى واقعنا الراهن ونستشرف المستقبل باحتمالاته المرجحة عالميا واقليميا ومحليا. وأول ما يجب أن يقر فى وعينا أن النجاح فى التنمية الشاملة وبمعدلات متسارعة، هو «جواز المرور» للقرن القادم. وبالمقابل الفشل فى التنمية فى أى قطر فى العالم كله سرعان ماينتهى الى انهيار الدولة الوطنية داخليا. وفى عصر مابعد الحرب الباردة فقدت معظم بلدان العالم الثالث اهميتها فى نظر الدول الغنية المتقدمة. فقد أتاح التقدم العلمى والتكنولوجى فرص ارتفاع مطرد فى انتاجية العمل، مما جعل المجتمعات الرأسمالية تستغنى كل يوم عن عدد

بقلم الدكتور

اسماعيل صبرى عبدالله

من العاملين فيها وظهرت البطالة المستمرة خطرا يهدد المجتمع. ولذلك فان توهم الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية فى احداث التقدم المنشود فى البلدان المتخلفة ضلال بعيد. فحين يقتل البرد والحرمان وسوء التغذية الناس فى شوارع لندن وباريس ونيويورك، لا يمكن للحكومات أن تشغل نفسها بالفقر فى الوطن العربى مثلا. كما ادت هذه التطورات الى التدنى فى الطلب على الموارد الطبيعية فى العالم الثالث، وانهارت بالفعل أسعار المواد الأولية فى مجملها الى مستوى لم تعرفه منذ ايام الكساد الأعظم (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢). وازاء فشل معظم حكومات العالم الثالث فى احداث تنمية تحد من حجم الفقر المدقع وهى الآن لاتجد التمويل الخارجى لتهدئة الغضب لدى شعوبها، تسير اقطار كثيرة نحو انهيار الدولة بخطى حثيثة أيا كان الشكل السطحى للحروب الأهلية وحروب الحدود والانقلابات العاجزة. وأمامنا لبنان والصومال والسودان واثيوبيا وتشاد وليبيريا وسرى لانكا وهايتى.. الخ.

ويحزن المرء حين يرى التوقعات الدولية تشير الى امكانات تحسين أوضاع دول كثيرة فى أسيا وأمريكا الجنوبية والى ترجيح تدهور أوضاع بلدان أفريقيا والشرق الأوسط. ولذلك يتعين على المثقفين العرب أن يؤكدوا بالبحث والدراسة والتأليف والنشر لجماهيرنا وليس لحكامنا فقط ان قضيتنا الأساسية هى بايجاز التنمية أو الموت.

وفى اطار هذه النظرية يجمع خبراء التنمية فى العالم الثالث على أن التكامل الاقتصادى بين دول العالم الثالث المتجاورة أهم دعامة تستند اليها بلداننا. (انظر مثلا تقرير لجنة الجنوب: «التحدى أمام الجنوب» ١٩٩٠). ومن يدعون للاعتماد على النفس يضيفون ضرورة استكماله بالاعتماد الجماعى على النفس. ودعاة التنمية المستقلة يعلنون أن فرص تحقيقها أكبر اذا اتسعت سوقها على مستوى اقليمى.. ومن ثم فاننى مقتنع تماما بما كتبته من قبل مرات كثيرة عن ان التنمية القومية (أى على مستوى الوطن العربى) تحقق لكل قطر عربى فرصا حقيقية وتمكنه من انجاز أفضل مما يمكن أن يحققه وحده. ولو لم يكن إلا هذا بين اقطار العرب(وكلها من العالم الثالث فى حين أن اسرائيل تظهر بين البلدان



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٣

الصناعية الغنية) لكان ذلك كافياً للجد في تحقيق تكامل اقتصادي. أما اشتراكنا في اللغة ومعظم القيم الحضارية، فهذا مايعد أكثر العوامل تيسيرا للتكامل بل والتوحيد. ولكل هذه الأسباب لابد من الاسراع في طريق التعاون والتكامل والتوحيد بين الأقطار العربية قبل مناقشة علاقات كل منا بدول الجوار. وهنا لابد من التذكير بأن اسرائيل وتركيا ليستا وحدهما جيراننا. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء نجد أن أثيوبيا أهم بالنسبة لحياة المصريين من أي دولة اخرى مجاورة لان ٨٠٪ من المياه التي يحملها النيل تأتي من الهضبة الاثيوبية. كما أن ليبيا والجزائر والمغرب لها حدود ومصالح مع عدد كبير من دول أفريقيا الواقعة على حدودها الجنوبية. وفي الشمال هناك جيران على الشاطئ الآخر من البحر المتوسط لنا بهم صلات تاريخية منذ زمن قديم خلفت اثارا متبادلة. فاليونان وايطاليا واسبانيا وفرنسا لاتقل في هذا الصدد اهمية عن تركيا. وفي الشرق نرى ايران الدولة الراسخة من قديم والتي يربط بيننا وبينها الرباط الديني من ناحية ووضعها كاحدى دول العالم الثالث الساعية للتنمية من ناحية أخرى.

ويجب ان ننبه هنا الى أن تقارب المستوى الاقتصادي ضرورة للتكامل المتكافئ. ويعلم كل من يقرأ الصحف أن الاتحاد الأوروبي (الجماعة الاقتصادية الأوروبية قبل نوفمبر ١٩٩٣)، لم يفتح حتى الآن لبقية الدول الأوروبية الرأسمالية المتقدمة صناعيا (السويد، النمسا، سويسرا..). ناهيك عن رفضه القاطع لبلدان شرقي أوروبا والبلقان، كما أن ميزانية الاتحاد تدعم اليونان واسبانيا وايرلندا والبرتغال حتى تصل الى مستوى بقية الاثنتي عشرة دولة التي يتكون منها الاتحاد. أما التكامل بين دولة متقدمة ودول متخلفة فهو بالضرورة تكامل غير متكافئ حيث تؤدي طبيعة الأمور الى هيمنة الطرف المتقدم. وموقف المكسيك من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) يعد تعبيراً عن قبول الفئات الحاكمة في هذا البلد التبعية الكاملة للاقتصاد الأمريكي لأنها ترى فيها مكاسب لها وليس لفقراء المكسيك.

التعاون والتكامل والتوحيد

وقد آن الاوان لأن ندرك - أعني المثقفين العرب - ان توحيد العرب اقتصاديا لايمكن أن يحققه فورا أي قرار سياسي وانما عملية تتتابع خطواتها نحو الهدف عبر فترة زمنية طويلة. فقد استغرقت عملية التوحيد الأوروبي حوالي ٣٥ عاما بين توقيع معاهدة روما بين ست دول والتصديق على اتفاقية ماستريخت من السلطات الدستورية في الدول الاثنتي عشرة. والزمن ليس مجرد سنوات تمر دون تغيير أي شئ. وانما يعمل الزمن لصالح البلدان التي تستثمره بخطوات مرسومة واجراءات متنوعة ومتشابكة يتوجها التوحيد الاقتصادي الذي يفرض التعاون السياسي حتى دون انشاء مؤسسات سياسية فوق مؤسسات الدول الاعضاء .. ومما يساعد على النجاح احساس المواطن العادي بأن له مصلحة في التوجه التوحيدي. واذا فصلنا مثلا بين التوحيد وبين تصفية الفقر الذي تعرفه أغلبية العرب لابد أن نخفق في تحقيق أي من الهدفين.

وفي ضوء هذا الفهم للصعوبات لايجوز ترك القضية القومية للحكام وحدهم. فالافق الزمني للحاكم هو عمره. ويصعب في غياب الديمقراطية أن يفرض المجتمع على الحاكم أمورا لن يعيش حتى يرى نتائجها. ومن ثم تظهر أهمية دور المثقفين والعلميين والمهنيين في تحديد القضايا والاولويات وابداع الحلول اللصيقة بالواقع في حركته واجتذاب الجماهير لتساند أو تفرض ماتراه صوابا على الطريق الى التوحيد. وعلينا أيضا أن نناضل من أجل فرض مبدأ المشاركة الجماهيرية عن طريق تمثيل شعبي منتخب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في كل المؤسسات العربية. ولابد أيضا من استقلال الاتحادات المهنية والنقابية من السيطرة الحكومية لافساح الطريق أمام العمل المشترك من خلال القطاع الأهلي أو مايسمى المنظمات غير الحكومية.

وقبل هذا كله يجب ان نعرف أن مركز الضعف الرئيسي في مسعى التوحيد هو افتقاد القوى الاقتصادية النشيطة التي ترى لنفسها مصالح واضحة في بروز سوق عربية مشتركة. يجب أن نذكر أن الاتحاد الاوروبي نشأ تاريخيا تحت ضغط الشركات الكبرى التي ضاقت بالقيود التي تفرضها حدود الدول واختلاف السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني. وان خطاه الاساسية حتى الآن كانت على طريق التوحيد الاقتصادي، وان أنشطة لجنة بروكسل المتنوعة كانت تخدم هذا الهدف الأسمى بتذليل عقبات ثقافية أو لغوية أو تعليمية أو تكنولوجية. ونحن العرب في مختلف الأقطار نجد أن كل مانُنشئ من مشروعات مرتبط بالشمال (أوروبا، أمريكا الشمالية، اليابان) نستورد منه الأدوات والمعدات ونعتمد على معارف ومهارات خبرائه ونحاكي ماينتج ومايستهلك وأقصى مانأمل هو النجاح في التصدير اليه. ومن ثم فان الوزراء ورجال الأعمال في القطاعين العام والخاص، بل وجزء من النشاط الأهلي، ينظرون الى الشمال دائما ويكادون يجهلون مايجري في أقطار العرب الأخرى. ومن في مصر مثلا لا يعرف بالدقة الكافية ماوصلت اليه الصناعة في السعودية أو ليبيا؛ ولهذا لابد من أن نشجع التكامل بين المشروعات قبل التكامل من اقتصادات الأقطار العربية.

لاغنى في هذا المقام عن بناء أساس مادي للتكامل وبالقدر الذي شرحناه عن متطلبات الشعوب لخير نصيبه من التكامل، يجب الاهتمام بتحقيق الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها وحدات الانتاج والخدمات من اجراءات التكامل.

أريد لهذا الحديث أن يثير الجدل ويشحذ هم الباحثين نحو بناء البديل العربي. وأختمه بذكر أمور ايجابية ثلاثة. لقد تنقل ملايين من العرب عبر الحدود منذ أواسط السبعينات وعرفنا بعضنا بعضا. كما ظهرت في الوجود شركات قطاع خاص مشتركة. كما أخذ عالم اليوم يتعامل معنا جميعا بالخير أو بالشر على اساس أن كلنا عرب، وهذا اعتراف واقعي بحقيقة الأمة العربية بعد طول تنكر لها□

كاتب هذا المقال، مفكر قومي بارز، أستاذ الاقتصاد السياسي، وزير التخطيط الأسبق، رئيس منتدى العالم الثالث - مصر□



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

هذا الزمان



العالم العربى.. إلى أيـــن؟

هل كان مـن الممكن أن تكون أحوال العالم العربى أفضل مما هى عليه الآن؟

لا نريد أن نقول إنه كان من الممكن جدا أن يكون العالم العربى فى صدارة العالم بحكم التاريخ والأهمية والدور والإمكانيات.. لقد كان ذلك ممكنا جدا.. ولكن الذى نريده الآن هل هناك مستقبل؟

كان بمقدور العالم العربى أن ينطلق فى اتجاهات متعددة وعلى مستويات مختلفة.

يوم توحدت الإرادة العربية عسكريا وسياسيا واقتصاديا حدث انجاز أكتوبر العظيم وهو بكل المقاييس نقطة تحول خطيرة فى مسيرة الإنسان العربى حتى وإن لم تستكمل نتائجها.

فى هذا اليوم العظيم وقف العالم العربى يواجه العالم كله.. عسكريا.. واقتصاديا.. واستخدم لأول مرة أخطر أسلحته وهو البترول واستطاع أن يكون له صوت وأن يجد الصوت عشرات الأصداء فى مختلف بقاع الأرض.

ولكن للأسف الشديد نحن لا نكمل شيئا عظيما بدأناه.

ويحاول الإنسان أحيانا أن يستكشف جوانب المستقبل فيبدو أمام العين خافتا مخيفا أحيانا.

إن قضية الحرية واحدة من أهم القضايا التى يستطيع العالم العربى أن ينجز فيها.. خاصة أن هناك بعض الدول العربية التى سارت فى هذا الاتجاه خطوات طيبة.. ولكن استكمال مسيرة الحرية فى العالم العربى هى نقطة البداية لإحساس الإنسان العربى بقيمته ودوره.

ولكن مشكلة الحرية فى العالم العربى تبدو أحيانا وكأنها حلم تراجع أمام ضياع فرص كثيرة كان من الممكن أن تكون بداية لمراحل تاريخية فى عمر هذه الأمة أكثر اشراقا وأملا.. ولقد تصور البعض أحيانا أن الحرية لا تتمشى مع الشعوب النامية التى مازالت تعانى مشاكل التخلف والأمية ولكن شعوبا كثيرة مثلنا تحاول الآن أن تمارس حقوقها بصورة أفضل.. وإذا كان طريق الحرية طويلا وممتدا فإن الخطوات الأولى فيه أن تدرك الشعوب مسئوليتها فى بناء المستقبل وأن يدرك أصحاب القرار مسئوليتهم فى بناء قاعدة سليمة تنطلق منها الشعوب نحو آفاق وإصلاح أفضل.

وبقدر خطوات الإنسان العربى فى طريق الحرية بقدر اقترابه من الحلم والمستقبل فليس هناك مستقبل بدون حرية.

فاروق جويدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

الاستراتيجية المستقبلية للعمل العربى المشترك

كتبت : نزيرة الأفندى

رغبة في مواجهة التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك في عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الضخمة وابرز امثلتها المجموعة الاوروبية التى انضمت اليها مؤخرا منظمة الافتاء إضافة الى الاتفاقيات التجارية الموقعة فيما بين الولايات المتحدة وكل من كندا والمكسيك ناهيك عن العملاق الاسيوى اليابانى .

كانت هذه الجهود المبذولة على صعيد جامعة الدول العربية بحيث يتم تنسيق السياسات ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات التى تواجه العمل العربى المشترك على الصعيد القومى وفى مواجهة العالم الخارجي الذى يذخر حاليا بالعديد من المتغيرات المتلاحقة وخاصة فى المجال الاقتصادى .

ومن هنا نجد ان الاقتراح الذى طرح من قبل الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية دكتور يوسف نعمة الله وحظى بموافقة لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك حيث انه يساهم فى صياغة الاستراتيجية المستقبلية للعمل العربى المشترك طبقا للأسس العلمية السليمة .

وقد انصرف هذا الاقتراح الى :

اولا : تحديد محور للدورات القادمة حيث يتم انعقاد اللجنة الفنية التابعة للجنة التنسيق العليا فى السادس عشر من شهر ابريل ١٩٩٢ ويعقبه انعقاد اللجنة فى ١٩ ابريل ١٩٩٢ .

وبحيث يتم تبنى محور رئيسى ضمن اعمال كل دورة للجنة وان يغطى هذا المحور قطاعا من قطاعات العمل العربى المشترك من تجارة عمل صناعة وتنمية ادارية و أمن غذائى .

وبالفعل وافقت اللجنة العليا لتنسيق العمل العربى المشترك فى اجتماعها الاخير على الاقتراح على ان يبدأ تنفيذه بعد الدورة القادمة وانعقاد ابريل ١٩٩٢ لاعطاء الفرصة للمنظمات ان تدرسها مع اجهزتها التشريعية .

ثانيا : أهمية احياء لجنة تنسيق المعلومات التجارية التى شكلها المجلس الاقتصادى والاجتماعى من الامانة العامة والمؤسسة العربية لضمان استثمار صندوق النقد العربى ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بقصد العمل على جمع وتنسيق وربط قواعد المعلومات التجارية .

وقد تقرر دعوة اللجنة الخاصة بتنسيق المعلومات التجارية الى الاجتماع فى الخامس من يناير ١٩٩٢ بمقر الامانة العامة لدراسة سبل تنشيط اعمالها بهدف جمع المعلومات التجارية وبحث امكانية الربط بينها للاستفادة منها .

وقد وافقت لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك على بند هام يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الادارة العامة للشئون الاقتصادية والمنظمات العربية لتسهيل اعمال وتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

ويتمثل هذا البند فى الاتى .

اولا : اعتماد مبدأ مشاركة المنظمات العربية المتخصصة في الإعداد للدراسات الخاصة بجدول اعمال دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ثانيا : العمل على اظهار مساهمة المنظمات في الدراسات والبحوث التي يطلبها المجلس لزيادة قناعة المسئولين في الدول العربية بدور المنظمات واسهامها في مسيرة العمل العربي المشترك .

ثالثا : التأكيد على زيادة اوجه التعاون بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة كل في مجال اختصاصاتها

رابعا : قيام المنظمات العربية المعنية كل في مجال اختصاصه بتزويد الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالدراسات المتصلة بمجال عملها في اقرب فرصة ممكنة .

لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

« اللائحة الداخلية »

استنادا الى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ تشكل لجنة تسمى :

- لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، برئاسة الامين العام لجامعة الدول العربية وعضوية الامناء والمدراء العامين للمنظمات العربية واجهزتها العاملة في نطاق الجامعة وفقا للقائمة المرفقة

أهداف اللجنة :

● مادة : ١

تهدف اللجنة الى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية واجهزتها العاملة في نطاقها والمنظمات العربية لزيادة فعالية كفاءة العمل العربي المشترك وتلافي الازدواجية

مهام اللجنة :

● مادة : ٢

١ ـ تحقيق التنسيق وتجنب الازدواجية بين برامج مؤسسات العمل العربي المشترك وفي جميع الخطوات من تخطيط وتنفيذ

٢ ـ المبادرة في اقتراح أية سياسات تساعد في تطوير زيادة وفاعلية العمل العربي المشترك

٣ ـ العمل على اقرار وتوصية المشاريع العربية المشتركة وتحديد دور ومساهمة كل منظمة فيها وتتبادل المنظمات العربية فيما بينها وتزود كل منها الامانة العامة بمشروعات برامج عملها التي تضعها قبل شهرين من موعد انعقاد اللجنة الفنية

٤ ـ تعزيز دور المنظمات العربية المتخصصة كبيوت خبرة في مجال اختصاصها تجاه كافة المؤسسات العربية بشكل مباشر وغير مباشر وكذلك تجاه المنظمات الاقليمية والدولية .

٥ ـ العمل على توحيد مواقف مؤسسات العمل العربي المشترك دوليا وعربيا .

٦ ـ النظر في التقرير التجميعي عن نشاط المنظمات العربية المتخصصة .

تنظيم أعمال اللجنة :

● مادة : ٣

أ ـ تعقد لجنة التنسيق دورة كل عام في خلال الفترة من بداية النصف الثاني من شهر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩١

ابريل / نيسان الى نهاية النصف الأول من شهر مايو / ايار ويحدد بدعوة من رئيسها موعد بدء الاجتماع ومدته .

ب ـ تقوم المنظمات بموافاة الامانة العامة بالموضوعات التي تطلب ادراجها على مشروع جدول اعمال لجنة التنسيق في موعد لايقل عن خمسة واربعين يوما عن التاريخ المحدد لبدء اعمال اللجنة الفنية وان تكون الموضوعات مشفوعة بالمذكرات الايضاحية الخاصة بها

ج ـ توافي الامانة العامة للجامعة المنظمات بمشروع جدول الاعمال ووثائقه قبل شهر من موعد انعقاد الدورة

د ـ تعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر الامانة العامة للجامعة ويجوز عقدها في مقر احدى المنظمات العربية .

هـ ـ يرأس الأمين العام اجتماعات اللجنة وفي حالة غيابه ينوب عنه الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية

● مادة ٤

تشكل لجنة فنية من ممثلي الامانة العامة للجامعة واجهزتها والمنظمات العربية المتخصصة وتعقد اجتماعاتها قبل انعقاد اللجنة العليا للتنسيق مباشرة وتختص بما يلي

أ ـ النظر في مشروع جدول اعمال اللجنة العليا للتنسيق

ب ـ دراسة المواضيع الواردة في مشروع جدول اعمال لجنة التنسيق وبشكل خاص المواضيع المتعلقة بتنسيق خطط وبرامج عمل المنظمات وتحديد اوجه التعاون فيما بينها وبين الامانة العامة والمنظمات الاقليمية والدولية ومتابعة تنفيذه في خططها وبرامج عملها ورفع توصياتها المناسبة بذلك الى اللجنة العليا .

ج ـ دراسة المواضيع المحالة اليها من اللجنة العليا ورفع التوصيات المناسبة حيالها

مادة : ٥

ا ـ تتولى الامانة العامة للجامعة مهام الامانة الفنية لكل من اللجنة العليا واللجنة الفنية

ب ـ للجنة التنسيق أن تستعين في اعمالها بتشكيل لجان دائمة أو مؤقتة .



الغرب... ونحن: قفص الفكر المغلق!

■ يصر الفكر الغربي على التعامل مع الآخر، حضارة وهوية ووجوداً، وفق تصنيفات وضعها لنفسه وللعالم سلفاً انطلاقاً من تاريخية محددة في الزمان والمكان. تتساوى في ذلك المدارس الكلاسيكية والحديثة وما بعد الحديثة بكل تفرعاتها وتناقضاتها المظهرية.

الآخر بالنسبة الى الغرب شيء موجود خارج دورة الحياة، هو مادة تتطلب دراسة مخبرية تماماً كما فئران التجارب في المعاهد العلمية المتطورة. وهذه النظرة ترفض الاعتراف بقدرة الآخر على التحرك في المجالين التاريخي والجغرافي، وتحرص على ابقائه في بؤرة الضوء التي تسلطها عليه الايديولوجيات الغربية التي هي - وهنا التناقض المرعب - وليدة ذلك التحرك الممنوع على الآخرين.

اذا كان العقل النقدي الغربي يستطيع ان يرصد حركة فكره في تجلياتها عبر العصور، خصوصاً مرحلة التنوير الاوروبي وما بعدها، فإنه لم يرغب في تطبيق المنهج نفسه للتعامل مع حركة الفكر في الشرق (نقصد هنا الشرق العربي - الاسلامي) منذ ارهاصات التنوير في مطلع القرن التاسع عشر بعد حملة نابوليون بونابرت على مصر وبلاد الشام.

لا تختلف المجتمعات الشرقية (وفق المعنى الذي اوضحناه اعلاه) وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين، بالنسبة الى الفكر الغربي، عما كانت عليه في القرن السادس عشر وما بعد. والراصد للاهتمام الذي يبديه المفكرون الغربيون بالحركات الاسلامية الاصولية - على سبيل المثال - في وقتنا الراهن، يستطيع بسهولة ان يجد فيه ابرز ملامح المتابعة الاستشراقية كما عرفناها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ازمة البحث عن الهوية في العالمين العربي والاسلامي لا تعني الفكر الايديولوجي الغربي على الاطلاق، لأن ذلك يستتبع بالضرورة بحثاً معمقاً في بنية المجتمعات العربية الاسلامية وصيرورتها الحضارية، وهو امر يخالف التوجه الفكري الغربي الذي يقوم اساساً على عدم الاعتراف بالآخر بوصفه وجوداً حياً مساوياً.

لذلك يستسهل الغربيون، ساسة ومؤدلجين ومثقفين ومفكرين، اطلاق التعميمات التي تختصر حركة المجتمعات العربية الى شعار واحد تختفي خلفه حقيقة تمخضات الواقع المزدحم بالصراعات والتناقضات، تماماً كما في اوضاعنا الراهنة.

نحن والغرب، الآخر والغرب... العالم والغرب!

المقياس دائماً هو الغرب، والآخرون لا مجال لهم للخروج من قفص «النظر الغربي» طالما ان التاريخ بشكله الراهن... مجرد صناعة غربية!

سليم سعد



مأزق الغد

يتحرك العالم كله هذه الأيام حركة هدفها تشكيل اسواق جديدة، وإفساح الطرق أمام حرية التجارة.. ورفع العوائق أمام حركة السلع وخفض الرسوم الجمركية، وهذه الحركة قد تهرس دولا كثيرة اذا لم تنتبه إليها ولم تاخذ استعدادها الكامل لها.

ماذا فعلت كوريا الجنوبية لمواجهة هذا الموقف؟.. لقد قامت بتغيير شامل فى سياساتها وقياداتها لمواجهة هذا الموقف الجديد الذى ينتظر ان يكون قطارا يكتسح أمامه كل شىء.

ماذا فعلنا نحن لمواجهة هذا الموقف؟.. لا شىء.. نحن ننتظر حتى تقع الفاس فى الراس ثم نبدأ الحركة بعد ان تقف على الأطلال ونبكى قليلا على ديار الحبيبة التى طمرتها سافيات الرمال.

نحن أبناء ردود الفعل. ولا فعل عندنا ولا خيال ولا رؤية، وبالتالى فلا عمل ولا قدرة على سبق الحوادث والتعامل معها قبل ان تقع وحصار آثارها السيئة بعد ان تقع.

إن التغييرات تكتسح عالمنا، وهى تغييرات بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتى ومرت بعشرات الأحداث من بينها اتفاقية الجات.. أين موقفنا عندما يبدأ القرن الحادى والعشرون.

لقد احتمل القرن العشرون الفقراء نصف احتمال، ولكن القرن الحادى والعشرين فيما يبدو من النذر المختلفة سيكون قرنا شديد الوطاة على الفقراء والعاجزين، إن الدنيا تتقدم بقفزات سريعة بعد أن كانت تمشى بخطى حثيثة، ماذا سنفعل نحن حين نكتشف أن العالم المتقدم يركب صاروخا ونحن نركب حنطورا تطرقع فيه أقدام الخيل ويغنى السائق.

لماذا لا نفعل شيئا.. لأن أبناء ردود الفعل لا يتحركون إلا كرد فعل على الأحداث.. والأحداث لم تقع بعد..

صحيح أنها تطبخ الآن ولكنها لم تبدأ بعد.. سنتحرك نحن عندما تقع.. إن الموقف تحت السيطرة ولاداعى للرعب.. سنقولها عندما يكون الموقف قد افلت تماما من السيطرة وجلس الرعب مكانه وهو يشرب الشيشة ووراءه حكمة تقول «إن التخطيط هو البحث عن خلاص لمازق الغد، ولكننا غرقى فى أمواج اليوم».

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

التكتلات العالمية والواقع العربى المعاصر

من المسلمات البديهية التى افرزتها حقائق الحياة المعاصرة أن الشعوب التى لا تكون مستيقظة تماما لدبيب الأحداث واعية لمدلولاتها متفاعلة مع حركتها مواكبة لتطوراتها ملاحقة لسرعتها ، سوف يتجاوزها قطار الزمن ولن يكون بمقدورها أبدا اللحاق به بعد ذلك مهما بذلت من جهد أو قدمت من تضحيات .

لذلك نجد أن الحديث عن الأوضاع الدولية بصفة عامة يعد واحدا من الموضوعات الشديدة الجاذبية لاهتمام أولئك الذين يدركون هذه الحقيقة ، خاصة فى الفترة الحالية التى تشهد مخاض نظام عالمى جديد مصحوب بتحويلات جذرية فى أسس العلاقات الدولية وتشكيل مراكز قوى جديدة نتيجة للسباق المحموم الذى تخوضه الدول الكبرى والصغرى على السواء سعيا الى حجز أماكنها وتحديد معالم شخصيتها فى هذا النظام الذى لم تكتمل ملامحه بعد ، وعلى الأسس التى يعتقد انها سوف تشكل معايير القوة فى المرحلة المقبلة .

أما عندما يكون الحديث منصبا على الأوضاع العربية بشكل خاص فان الأمر يصبح شائكا والمهمة أكثر صعوبة وتعقيدا ولا يجد الكثيرون لديهم الرغبة أو الحماس الكافى لخوض غماره .. وترجع الصعوبة هنا الى ما تتسم به العقلية العربية بصفة عامة، والعلاقات العربية/العربية بصفة خاصة من خصوصية فريدة تسمح بالخلط الشديد بين المشاعر الشخصية والعاطفة الزاخرة بشتى الانفعالات وبين الحقائق الموضوعية والالتزامات الرسمية وضوابط العلاقات الدولية من جانب آخر (كما حدث فى واقعة الاجتياح العراقى للكويت على سبيل المثال)

أما السبب الجوهرى الثانى فيكمن فى هواية التقليد لدى بعض الزعامات التى تستورد أنظمة فاشلة بينما يخترع بعضها الآخر أنظمة جديدة ويطبقونها فى بلادهم على سبيل التجربة فتكون شعوبهم نفسها هى اول ضحاياها .

ومن هذا المنطلق نشأت الحساسية التى تعطلت معها وبسببها لغة المصارحة والحوار الجاد الموضوعى والمكاشفة بالأسباب الحقيقية للعلل وتحديد مكامن الداء .

حتى يمكن التعامل معها بفاعلية والقضاء عليها فى الوقت المناسب قبل أن تستفحل ويستعصى علاجها تماما مثلما تفعل الأمم والشعوب الواعية

فلقد أصبح يتعين على اى مسئول او مفكر يريد أن يطرح قضية ما بشئ من الجدية والموضوعية ان يلجأ الى المحاورة والمناورة واللف حول المعانى والتلميح بديلا عن التصريح والكتابة بين السطور بأكثر من الكتابة فوقها . وكل ذلك لكى يتفادى الاصطدام بألغام الحرج والمجاملات والعصبية والانفعال الذى قد يصل أحيانا إلى حد التصفية الجسدية من قبل بعض الافراد أو الجماعات أو المنظمات كما هو معروف .

كانت هذه مقدمة ضرورية (من وجهة نظرى) للدخول الى موضوع حديث اليوم الذى يدور حول أوضاع العالم العربى واحتمالاتها المستقبلية فى ضوء المتغيرات الجارية على ساحة الأحداث الدولية والتى يعد من أبرزها حرص الغالبية العظمى من دول العالم ، وخاصة المتقدمة ، على إنشاء التكتلات الاقتصادية العملاقة أو الانضمام إلى القائم منها فعلا ، وهى تكتلات لا ارى ما يمنع من تحويلها مستقبلا إلى تكتلات سياسية وعسكرية أيضا إلى جانب صفتها الاقتصادية ، بل وربما كان هذا هو التداعى المنطقى للأمور

وهنا نجد أن السؤال الذى يطرح نفسه بقوة وإلحاح هو : وأين موضعنا نحن العرب والمسلمين من هذه التكتلات ، وما هو مصيرنا بينها ؟ . خصوصا اذا ما أخذ نا بعين الاعتبار أن قوى الشر العالمية بدأت ، ومنذ انتهاء الحرب الباردة ، تشن ضدنا حربا إعلامية ضارية .

عن طريق تقديمنا للعالم كاعداء السلام الجدد ومحاولة وضعنا فى نفس الخانة التى شغلتها الشيوعية ومن قبلها الفاشية فى النظام العالمى السابق .

واذا كانت الإجابة عن هذا السؤال تبدو فى تصور الكثيرين من الأمور البديهية وتتخلص فى أن تكتلنا نحن العرب والمسلمين هو العلاج المناسب لهذه المعضلة والرد الطبيعى الكفيل بصد هذه الغارة الصليبية الجديدة وصون حقوقنا والدفاع عن كياننا وحفظ كرامتنا وانسانيتنا والذود عن استقلالنا سواء فى مواجهة هذا النظام العالمى الجديد او فى ظل اية ظروف دولية أخرى ، إلا ان الواقع العملى يؤكد ان هذه الاجابة كانت ومازالت تتسم بالشاعرية اكثر منها اتصالا بالواقع العملى ، حيث لم تتجاوز حتى الآن



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

بقلم الدكتور
فؤاد عبدالسلام الفارسى

حدود الآمال والتطلعات والتمنيات الطيبة ، ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من المعوقات التى أفرزتها الخاصية السابق الاشارة اليها والتى ما لم يتم إزالتها أولا فان مجرد التفكير فى وضع هذه الآمال والتطلعات موضع التنفيذ يعد وهما من الأوهام ونوعا من أحلام اليقظة .

فنحن عندما ننظر الى حالة اليمن على سبيل المثال ، نجد دولة عريقة ذات حضارة قديمة ضاربة فى أعماق التاريخ العربى والاسلامى ، ولكنها ما كادت تحصل على استقلالها وحريتها برحيل قوات الاحتلال البريطانى عن أراضيها حتى انقسمت إلى شطرين متباغضين متنافرين يخوض كل منهما صراعا مصيريا ضد الآخر ، مما أدى الى تدهور أحوالهما الاقتصادية بشكل مستمر ، وظل الحال يسير من سئ الى أسوأ حتى توصل الطرفان فى أعقاب العدوان العراقى على الكويت . وربما أيضا بسببه ، الى اتفاق على اعلان الوحدة بينهما ، مع أن الاتفاق كان مفاجئا ومتعجلا ، الا أن الشعب اليمنى فى كلا الشطرين رحب به متنفسا الصعداء ومؤملا أن يظفر مع الوحدة بعهد جديد من الأمن والاستقرار والرخاء ، غير أن شيئا من ذلك لم يحدث ، بل يمكن القول بأن الأمور ازدادت سوءا ، خصوصا على الصعيد الاقتصادى الذى يعد عصب الحياة هناك وبالذات فيما كان يعرف باليمن الجنوبى .

ومع أن الوصول الى مثل هذه النتيجة يعد من الأمور المؤسفة والمحزنة ، الا أن التوقف عندها بالتحليل ليس مناط اهتمامنا فى هذا الحديث الذى حسبنا أن نتعرف من خلاله على السبب أو الأسباب التى أدت إليها ، وقد لا أحتاج فى سبيل الوصول إلى هذا الهدف إلى الكثير من البحث والاستدلال ، **حيث وفرت علينا محطة تليفزيون الشرق** الاوسط (M B C) **مشكورة هذا العناء عندما اجرت مؤخرا لقاء تليفزيونيا جمع بين كل من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه السيد / على سالم البيض ،والذى طرحت خلاله عليهما مجموعة من الأسئلة المشتركة حول أسباب الخلافات القائمة بينهما .**

ولقد تبين من واقع إجابات الطرفين على تساؤلات المحطة خلال ذلك اللقاء الذى يعتبر سبقا إعلاميا يحسب لمركز تليفزيون الشرق الأوسط ، أن الخلافات عميقة الجذور وذات أسباب داخلية بحتة بدأت تطفو على سطح الاحداث بمجرد إعلان الوحدة ومنذ الشهر الاول ، **كما كان من ابرز الدلالات المستخلصة من تلك الإجابات انها اوضحت امرين هامين على النحو التالى :**

الأول : هو انه لم يكن لتلك الخلافات اية أسباب خارجية أوتدخلات من هنا او هناك كما كان يحلو لبعض الجهات أن تدعى زورا لتضليل الرأى العام أو عجزا منها عن رؤية الأمور على حقيقتها

الثانى : أن الخلط بين المصالح العامة للبلاد والمصالح والأهداف الخاصة لبعض الزعامات مع انعدام الرغبة فى سماع صوت الحق أو القدرة على تحمل النقد الذاتى ، أدت الى استمرار تفاقم الأزمة وتضخم العلة حتى أصبحت عصية على الحل **وأود ان أؤكد هنا اننى إذا كنت قد أشرت إلى النموذج اليمنى بالذات فليس لسبب خاص من جانبى يدفعنى لهذا الاختيار او لأنه النموذج الوحيد الذى يعانى بسببه الجسد العربى ، وإنما لأنه مجرد نموذج مثل غيره وربما لكونه اكثر وضوحا ويمثل العديد من الحالات المشابهة .**

فهناك مثلا نزاعات قائمة بين دول إسلامية وأخرى عربية مثل احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة ، وايضا النزاع الايرانى العراقى الذى لا يمكن اعتباره منتهيا تماما رغم ما توحى به الظواهر والذى لم تعرف أسبابه الحقيقية حتى الآن .

كذلك هناك نزاعات عربية / عربية من ابرزها العدوان العراقى على الكويت ومن قبله النزاع العراقى السورى والنزاع الجزائرى المغربى .. إلخ.. **أما بالنسبة للنزاعات الداخلية فى البلد الواحد فهناك** النزاع الصومالى / الصومالى وهناك أيضا النزاع الأفغانى / الأفغانى ومن قبلهما النزاع اللبنانى / اللبنانى . ثم لابد وأن نكون قد لاحظنا أن هناك صراعا فلسطينيا / فلسطينيا بدأ يتصاعد فى الآونة الأخيرة بشكل حاد ونأمل الا يستمر ليصبح نزاعا مزمنا أو يمتد ليشمل أطرافا أخرى فى المنطقة .

والأمر الذى يلفت الانتباه هنا هو ان كل هذه الصراعات التى ذكرناها تعتبر صراعات داخلية سواء بالنسبة للبلد الواحد أو بالنسبة للأسرة الدولية الواحدة .

(العربية أو الاسلامية) . **ولا نكاد نلحظ استثناء من هذا التعميم سوى فى حالتين هما :**

النزاع الباكستانى الهندى حول مشكلة كشمير ، **والنزاع البوسنى الكراوتى الصربى** الذى أجمعت الآراء على أنه يمثل الجانب العملى لمؤامرة دولية متعددة الأطراف ومحددة الأهداف .

وبذلك يكون قد اتضح لنا واحد من الأسباب التى تجعل قيام تكتل عربى أو اسلامى أو عربى / إسلامى أمر يدخل فى عداد المستحيل فى ظل هذه الأوضاع ، **ولكن الأمر المحير حقا هو لماذا قيام هذه الأوضاع ذاتها ولماذا استمرارها بمثل هذا الشكل المكثف ، ولماذا تظل هذه الحالة من التمزق الذى ينهش الجسد العربى والإسلامى بغير رحمة ولا عقل ولا منطق ؟ . ترى هل مردها المصادفة البحتة ، ام جاءت عن طريق الخطأ ام انها تمثل ايضا حلقة فى مخطط محكم الاعداد والتدبير ؟ وفى كل الحالات فان الأمر يستحق منا**



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقفة جادة للتأمل والتفكير ، إذا لم يكن بهدف الوصول إلى علاج ناجح لكل هذه الأوجاع أو بعضها ، فعلى الأقل لكى نفهم ما يدور حولنا وما يدبر لنا فى الخفاء ..

وينبغى ألا ننسى فى هذه الوقفة انه فى الوقت الذى يعانى عالمنا العربى والإسلامى من كل هذه الهموم وأسباب الإعاقة التى تثقل الجبال ، نجد أن القوى الدولية والإقليمية تتشابك مع بعضها البعض فى تكتلات تحمى مصالحها وتضمن لها مكانا مهابا فى النظام العالمى الجديد .. وهى تكتلات تحمل لافتات اقتصادية مثل المجموعة الاوروبية ودول اتفاقية ماستريخت والمجموعة الأمريكية المتمثلة فى دول اتفاقية نافتاومجموعة النمور الآسيوية بقيادة اليابان وغيرها وغيرها . وحرى بنا أن يكون لنا موقف واضح تجاه هذه التكتلات التى اعتقد انه من خلالها فقط يمكن أن يسمع لنا صوت فى النظام العالمى الجديد.

وإذا كنت مضطرا هنا لإنهاء الحديث عند هذا الحد بسبب نفاد المساحة المخصصة له ، إلا أننى أود أن أؤكد أن للموضوع جوانب متعددة لم يسمح المجال بالتطرق اليها وآمل أن أتمكن من ذلك فى وقت قريب بحول الله . كما أود أن أؤكد أيضا أنه إذا كانت الأوضاع الدولية الحالية تفرض على كل دول العالم بغير تمييز أواستثناء أن تسارع بالتحرك لإنقاذ مستقبلها وتشرع فى بناء السفينة التى ستركبها لتنجو من الطوفان فإن هذا الواجب يتضاعف بالنسبة لدول العالمين العربى والاسلامى ، مرة للأسباب التى تدعو الدول الأخرى الى ذلك ، ومرة أخرى لمواجهة المؤامرة الدولية التى سبق الإشارة إليها والتى تستهدف القضاء على كيان هذه الدول ومحو هويتها من الوجود ، كما أود أن أؤكد مرة ثالثة أنه ليس أمامنا فرصة للنجاة ما لم نتخلص أولا من معوقاتنا العديدة التى أرى أن من أهمها «الخصوصية» التى أشرت إليها فى هذا الحديث أكثر من مرة والنزاعات الناجمة عنها والمترتبة عليها والتى أوصلتنا «للأسف» إلى الحالة التى دعت الوسيط الأمريكى للسلام فى الشرق الأوسط السفير دينيس روس إلى القول بأن «العرب بحاجة إلى تسوية الأمور فيما بينهم بأكثر مماهم بحاجة إلى المصالحة مع إسرائيل» ثم تطوعه بالقيام بدور الوساطة لتحقيق هذه المهمة ...

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

٥٢٦٤

العروبة فى عالم متغير

محاضرة ألقيت بمعهد البحوث والدراسات العربية

دكتور علي الدين هلال

أود أولاً أن أشكر معهد البحوث والدراسات العربية على تشريفى بدعوتىَ لالقاء هذه المحاضرة ولمديره الأستاذ الدكتور أحمد يوسف الذى ادرك أن فكره وخياله سوف ينعكسان على أعمال المعهد وانشطته.

عندما فكرت فى موضوع هذه المحاضرة، حكمتنى عدة اعتبارات أولها اعتبار الملائمة العامة بحيث يكون الموضوع محل اهتمام ومتابعة من الرأى العام، وثانيها الأهمية أى تناوله لقضية هامة تمس بلادنا العربية وتؤثر على مستقبلها. وثالثها المستقبلية بمعنى أن يتعامل ليس فقط مع معطيات الحاضر وقيوده وضوابطه، وإنما يعرض أيضاً لاحتمالات المستقبل ومساراته.

فى إطار هذه الاعتبارات، لم يكن من الممكن أن يخرج الموضوع عن نطاق التحولات العميقة التى يشهدها وطننا ومنطقتنا، ولاعن الجدل الفكرى والسياسى الذى تزخر به الصحافة العربية - منذ توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى حول مستقبل النظام العربى، والعلاقات العربية - العربية، ومآل القومية العربية، والأمن القومى العربى.

ومع تعدد المسميات، واختلاف نقاط التركيز التى يشير إليها كل من هذه الموضوعات فإن المساحة الفكرية التى تشغلها تبدو لى متقاربة، والهواجس التى تنطلق منها أو تعبر عنها واحدة. فكلها - مع اختلاف المسميات وتنوع نقاط التركيز - تبحث فى مستقبل العرب كشعوب وكأمة، كمجتمعات وكدول.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

واخترت لهذا الحديث أن انطلق من مفهوم العروبة باعتباره المفهوم المركزى الذى تنبثق عنه كل الأفكار والمسميات الأخرى.

ومن نافلة القول أنه لايمكن دراسة مفهوم العروبة فى عزلة عن سياقه المجتمعى الداخلى، أو عن إطاره الاقليمى والدولى.

فوفقاً لعلم اجتماع المعرفة فان المفاهيم والأفكار تنشأ وتتطور محكومة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. وذيوع فكرة ما فى مرحلة تاريخية معينة لايرتبط بالصدق الداخلى للفكرة أو سلامتها النظرية، بقدر مايكون بسبب استجابتها لمتطلبات البشر فى لحظه تاريخية معينة.

والدراسة الكلاسيكية لعالم النفس الاجتماعى أيريك فروم بعنوان "الهروب من الحرية" أوضحت بجلاء أن النازية بدت اختياراً ممكنا لاعداد كبيرة من الآلمان فى ظروف الهزيمة العسكرية واستقطاع الأراضى وفرض التعويضات والاذلال النفسى الذى تعرضت له ألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، وتوضح البحوث التى عالجت أسباب نشوء الحركات الاجتماعية فى مجتمعات مختلفة نفس النتيجة.

وبنفس المنطق فإن العروبة كفكرة وانتماء، وكشعور ووجدان لايمكن التعامل معها خارج سياقها التاريخى الاقليمى والدولى، ومستقبلها لاينفصل عن أحداث عالمنا المعاصر التى تتابعت منذ السنوات الأخيرة فى حقبة الثمانينات، والتى يمكن أن نوجزها عالميا فى: نهاية الحرب

الباردة، ثورات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية، توحيد ألمانيا، إنهيار الإتحاد السوفيتى، واقليمياً فى: الغزو العراقى للكويت، فحرب الخليج الثانية، فمؤتمر مدريد ومافتح الباب له من مفاوضات ثنائية وجماعية، ووصولاً إلى إعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى.

تتسم هذه التطورات بسرعة الايقاع من ناحية، وسيولة المواقف من ناحية ثانية، وعمق التحولات التى تحدثها فى البيئه الاقليمية والدولية من ناحية ثالثة. وهذا بالضبط هو مايثير الجدل والخلاف ، ويوجد الهواجس والمخاوف.

من هذه المخاوف مايتردد عن ذوبان الهوية العربية فى سياقات أكبر كالإطار الإسلامى أو الإطار الشرق أوسطى. يتردد النوع الأول من المخاوف منذ منتصف السبعينات ومع تصاعد وزن التيارات الإسلامية السياسية وطرح بعضها لمفاهيم معينة بخصوص الهوية. ويتردد النوع الثانى مع توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى وماتضمنه فى ملحقه الثالث عن التعاون الاقتصادى بين الطرفين، وملحقه الرابع عن التنمية الاقليمية.

يزيد من هذه المخاوف والهواجس الشعور بأننا على أبواب عالم جديد، بل وعصر جديد وأن التحولات الحادثة من حولنا تعيد تشكيل النظام الدولى ليس فقط فى ابعاده السياسية المرتبطة بتوازن القوى والعلاقات الاستراتيجية، وانما أيضاً فى الأساس الموضوعى لمفهوم القوة وعناصرها وذلك تحت وطأة معاول التطورات العلمية والتكنولوجية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

التى تجتاح العالم المتقدم وتعيد رسم صورة الحياة وعلاقات الانتاج على أسس جديدة. لعل من أبرز نتائج هذه التطورات تبلور عملية العولمة أو الاتجاه إلى العالمية والكونية بما يطرحه من أثار متنوعة على إعادة تعريف العملية الانتاجية ومفهوم الدولة والسيادة، ودور الوحدات عابرة الحدود الوطنية وعالمية النشاط.

فى إطار تلك التحولات العميقة، تبدو صورة العرب ملتبسة ومشوشة، وباليقين فإنهم يدخلون هذا العالم الجديد ليسوا كمجموعة واحدة بل يدخلونه من أبواب مختلفة، وفى مواقع متباينة. فأين العروبة من هذا كله؟ ومامعنى العروبة فى هذا السياق؟ بل وماذا يبقى من العروبة فى المستقبل؟

عندما تثار اسئلة اساسية مثل هذه، فإنه لابد من العودة إلى الأصول، وإلى الاساسيات والبديهيات لاعادة فحصها وتحليل مكوناتها.

دعونا نتفق على أن العروبة ليست مذهباً سياسيا أو إجتماعيا مثل الايديولوجيات المعاصرة كالليبرالية والماركسية بل هى فى الأساس شعور وانتماء، وجدان وهوية. هى إدراك بالذات نشأ وتطور عبر مئات السنين، وشارك فى صنعه عديد من العوامل المادية والمعنوية. وعبر هذا التطور التاريخى اصطدم هذا الإدراك بادراكات أخرى سابقة عليه أو لاحقة تفاعل مع بعض معطياتها، وتعايش معها، وتصادم مع بعضها الآخر.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجوهر مفهوم الهوية هو إدراك الإنسان كفرد لانتمائه إلى جماعة بشرية يرتبط بها. بهذا المعنى فإن الهوية لها معنى مزدوج: فهى شعور فردى بالانتماء إلى جماعة، وهى اداة لوضع الحدود بين الجماعات البشرية بعضها البعض. وعلى المستوى الأول هى آداة الفرد للتمييز بين "نحن" "والغير"، أما على المستوى الثانى فهى اداة التمييز بين حدود جماعة بشرية وأخرى.

إلا أن هذا المعنى الأساسى للهوية ترد عليه مجموعة من التحفظات والضوابط.

أول هذه الضوابط أن إدراك أى انسان لنفسه يتضمن عدداً من الهويات والانتماءات ذات الدوائر المختلفة والمستويات والمضامين المتنوعة.

ففى أحد الجوانب ينتمى الانسان إلى أسرة صغيرة، فأسرة ممتدة، فأحد الفخوذ أو البطون أو العشائر أو القبائل، فجماعة اثنية أو سلالية أو لغوية. وفى جانب أخر ينتمى الانسان إلى قرية أو حى، فمدينة، فمحافظة أو لواء أو قضاء، فوطن. وفى جانب ثالث ينتمى إلى مهنة لها اعرافها وتقاليدها، وقد يرث الإنسان مهنته عبر الأب والجد، وفى جانب رابع ينتمى الإنسان إلى دين، وربما إلى مذهب بعينه فى إطار هذا الدين.

ثم إلى جانب كل ما تقدم فالانسان باعتباره انسانا له انتماء ما إلى الإنسانية فى شمولها وينطبق ذلك بالذات على الفئات المثقفة والأكثر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليما، وخصوصاً فى زمن التداخل الثقافى والحضارى الذى نعيشه.

وثانى هذه الضوابط يتصل بالدوائر المتعددة للهوية، وتقاطع الهويات والانتماءات وتداخلها. ان ادراك هذه الحقيقة هو الذى يسمح لنا بتجاوز الثنائيات الزائفة بين الوطنية والقومية، وبين القومية والانسانية، وبين الدين والقومية. مثل هذه الثنائيات تنطلق من فهم خاطئ لمعنى الهوية والانتماء من ناحية وللطبيعة الانسانية من ناحية أخرى.

وثالث هذه الضوابط يتصل بالنظر إلى الهوية كمسألة تاريخية، فالهوية ليست مفهوماً عرقياً ولاهى سمة أزلية سرمدية، وانما هى جزء من وعى الأنسان بذاته ومحيطه ومن ادراكه لنفسه ومجتمعه، ومن ثم فهى بحكم طبيعتها متغيرة ومتحولة. فغير صحيح أن هوية أى شعب أو أمة ثابتة أو جامدة عبر التاريخ بل هى تتحول فى محتواها ومضمونها، كما تتغير العلاقة بين مكوناتها وعناصرها، وعبر مسار التاريخ يمكن أن يتغير الطابع العام للهوية، ويكفى أن نتأمل فى هوية الانسان المصرى وتطورها من مصر الفرعونية، فمصر القبطية، فمصر الاسلامية، فمصر الحديثة، وكيف انتقلت بعض عناصر الهوية من مرحلة لأخرى، فى نفس الوقت الذى تغير فيه الطابع العام للهوية.

ومؤدى ما تقدم أن الهوية يعاد تعريفها من وقت لآخر فمفهوم الوطنية المصرية مثلاً تغير معناه ومضمونه وعلاقته باشكال الانتماء الأخرى من حقبة إلى أخرى، ففى سنوات مابعد ثورة ١٩١٩ وبين



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ٢٠٠٤

الحربين غلب مفهوم الأمة المصرية، ورغم ادراك جزء من النخبة المصرية بالبعد العربى فقد كان بعداً هامشياً بمعنى أو بأخر.

وفى السنوات التى تلت ثورة ١٩٥٢ أصبح لمفهوم القومية العربية السيادة وبالذات بعد اعلان الجمهورية العربية المتحدة، واعتبار الإسم الرسمى لمصر هو الإقليم الجنوبى. وتم إعادة صياغة الكتب المدرسية بما يقلل من أهمية المراحل السابقة لتعريب مصر، مما دفع مفكراً مصرياً هو الدكتور لويس عوض إلى نشر سلسلة مقالات فى الأهرام ينتقد فيها هذا الاتجاه موضحاً أن المقررات الدراسية الفرنسية تدرس عن التاريخ الفرعونى أكثر مما تتضمنه المقرارات المصرية. وإلى جانب تغير علاقة الهوية المصرية بأشكال الانتماء الأخرى فإن مكونات هذه الهوية تغيرت أيضاً كما تغيرت أهدافها.

وبنفس المنطق فإن مفهوم العروبة قد تطور من مرحلة إلى أخرى..

ففى بداية القرن العشرين تبنى كثير من القائلين بالعروبة مفهوماً عرقياً، وكان الفضاء الجغرافى لها يرتبط بشبه الجزيرة العربى والمشرق العربى، وظلت مصر ومنطقة المغرب العربى خارج إطار المفهوم. لذلك، لم يكن غريباً عندما انعقد المؤتمر القومى العربى الأول فى باريس فى عام ١٩١٣ أن لايتحمس اعضائه لمشاركة بعض المصريين الذين عرفوا بانعقاده ورغبوا فى حضور مداولاته.

وفى حوالى منتصف القرن تطورت العروبة من دعوة ثقافية وفكرية إلى حركة سياسية تمثلت فى قيام عدد من الأحزاب القومية مثل حزب



البعث العربى الاشتراكى وحركة القوميين العرب. ووصف هذه الأحزاب بالقومية لايشير إلى مضمون فكرها السياسى وحسب وإنما إلى سعيها لاقامة فروع وتنظيمات فى أكثر من دولة عربية. فى نفس المرحلة اصبح التركيز فى تعريف العروبة على العناصر الثقافية والتاريخية والمعنوية.

ومع نهاية القرن تبدو العروبة محاصرة ومقيدة، وفى موقف الدفاع عن الذات بسبب التغيرات العميقة التى حدثت فى البيئة المحيطة بها. فمن الداخل ينمو الولاء للدولة الوطنية، وتنهض المشاعر السلالية والاثنية، ومن الخارج تواجه العروبه بأطر دينية تتجاوز ها وتتخطاها، وباحاديث عن ثقافة عالمية ينخرط فيها الجميع. وقد فرض هذا الوضع تحديات لم يعد من الممكن تجاهلها أو التظاهر بعدم وجودها.

لم تظهر هذه المشاكل والتحديات بين يوم وليلة، وجذور بعضها يعود إلى سنوات طويلة مضت، ولكن اثارها التراكمية قد برزت للعيان مع نهاية الثمانينات.

وقد تمثل أول هذه التحولات الموضوعية فى الحصول على الاستقلال، ذلك أن استقلال الدول العربية اعاد تعريف الساحة السياسية للأحزاب. ومع أن فكرة العروبة والقومية استمرت كأحد معطيات الموقف فى داخل كل دولة، إلا أن الصراع السياسى والتحالفات تمت أساساً لاسباب داخلية وفى إطار تلك الساحة بعينها.



ومع أن الاستقلال اعاد رسم حدود الملعب السياسى فإن بروز تداعيات ذلك استغرق سنوات وذلك لسببين أولهما أن الآثار المرتبطة بالهوية والانتماء تتطلب فترة أطول كى تعبر عن نفسها. وثانيهما مناخ الزخم العربى الذى ارتبط بالهزيمة فى عام ١٩٤٨، فسلسلة الانقلابات العسكرية فى سوريا ومصر، فتبلور الحركة القومية العربية بقيادة جمال عبدالناصر.

ومع أن الحركة القومية تعرضت لانتكاسات مختلفة ولم يقدر لأى من محاولات الوحدة أن تستمر أو تزدهر (الوحدة المصرية - السورية، الإتحاد العربى، التكامل المصرى السورى العراقى) فقد احتفظت الحركة بتماسكها الظاهرى لوجود القيادة الناصرية - والمعنى الذى مثلته فى الحياة السياسية العربية حيث مثلت هذه القيادة رمزاً يلتف حوله العرب متفقين ومختلفين، مؤيدين ومعارضين، ويتخذون مواقفهم ازاء مجموعة من الموضوعات التى شكلت جدول الأعمال المشترك للعقل العربى. وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فقدت العروبة هذا الرمز وباختفاءه ظهر للعيان أن الوزن الرمزى والمعنوى لها- بسبب وجود جمال عبدالناصر- فاق بكثير انجازها الفعلى فى مجال تحقيق التنسيق أو التكامل أو الوحدة بين البلاد العربية. ومع غياب الرمز برزت تدريجياً عناصر التنوع وعدم التجانس والاختلافات فى الإطار العربى.

برز أولاً منطق الدولة التى سعى حكامها لتحقيق المصالح الوطنية الخاصة بكل دولة دونما نظر إلى الاعتبارات العربية التى تتجاوز ذلك.

وارتبط بسيادة منطق الدولة تباين الاهتمامات السياسية من دولة لأخرى ومن منطقة عربية لأخرى. لم يعد هناك جدول أعمال عربى مشترك إلا على مستوى الشعارات والخطب، أما فى الممارسة فقد سعت كل دولة بنشاط لتعظيم مصالحها الوطنية حسب رؤية نخبتها الحاكمة بغض النظر عن اتفاقها أو تناقضها مع أطراف عربية أخرى.

وبرزت ثانياً ممارسة الأحزاب القومية عندما وصلت إلى الحكم فى عدد من الدول العربية، وانتهاجها لسياسات وممارسات لاتختلف كثيراً عن تلك السائدة فى بلاد أخرى.

وبرزت ثالثاً تفاوتات الغنى والفقر وبالذات مع اتساع الفجوة بين "يسر الأغنياء" و"عسر الفقراء"، وكان لذلك تداعياته السياسية والنفسية التى استغلتها بعض التيارات للتشكيك فى مفهوم العروبة.

وبرز رابعاً التغير فى الموقف السياسى والفكرى تجاه اسرائيل وبدء تطور سياسى تضمن اتفاقيات فض الاشتباك، فاتفاقيتى كامب ديفيد، فمؤتمر مدريد، فالمباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف، فالاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى. وتنبع أهمية هذا التطور من مركزية القضية الفلسطينية فى العقل العربى وارتباطها بالعروبة. ففى كثير من الدول العربية، ارتبطت النشاطات العربية المبكرة بالتطورات فى فلسطين مثل اللجان التى نشأت فى مصر فى أعقاب حادث البراق فى نهاية العشرينات، ومؤتمر القدس فى بداية الثلاثينات، وزيارة وفد عربى لامارات الخليج فى منتصف الثلاثينات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالعروبة فى الوجدان العربى ارتبطت بفلسطين، حيث مثلت القضية الفلسطينية مسئولية مشتركة. وبالتالى فإن التطورات التى تشهدها الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق ١٣ أكتوبر سوف يكون لها تداعيات تتجاوز الموضوعات الآنيه والملحة المرتبطة ببناء سلطة الحكم الذاتى، والمرحلة الانتقالية ومستقبل الأراضى المحتلة. فهى - أى هذه التطورات - تضعنا على بداية الطريق لانهاء الصراع الذى طالما أعتبره العرب الصراع الأساسى فى المنطقة.

وبرز خامساً مزيد من التناقضات السياسية العربية - العربية. وإذا كان تعدد الخلافات العربية أحد سمات هذه المنطقة، فإن الجديد هو استعداد النخب الحاكمة فى بعض الدول العربية للتحالف الصريح مع دول غير عربية - ضد طرف عربى فى صراعات اتسمت باستخدام القوة المسلحة.

وبرز سادساً منطق التجمعات الاقليمية التى ركزت على مجموعة من الدول العربية فى إطار جغرافى محدد. وليس فى قيام هذه التجمعات فى حد ذاتها مايناهض مفهوم العروبة أو ما يخالف ميثاق جامعة الدول العربية، ولكنها فى الممارسة أدت إلى وجود تكتلات فى داخل العمل العربى، كما أن البعض استخدمها كمفهوم مناوئ للعروبة والإطار العربى.

وبرز سابعاً التوسع فى مفهوم العروبة وهو ماتمثل فى قبول جامعة الدول العربية لدولة جزر القمر فى عام ١٩٩٣، وهذا موضوع قديم جديد،



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

فالميثاق لايتضمن تعريفاً لمفهوم الدولة التى تنطبق عليها وصف العربية، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع عند انضمام الصومال بشأن اللغه المتداولة بين الصوماليين. والمشكلة أن أكثر من نصف السكان فى جزر القمر من غير ذوى الأصول العربية، ولايتحدثون العربية. ويترتب على هذا التوسع فى مفهوم العروبة اختلاطه بالإسلام، وتمييع مضمونه، وازدياد حجم التناقضات بين الدول التى تنتمى إليه.

وبرز أخيراً - وربما نتيجة لكل ماسبق - فكرة المرارة التى استخدمت لتبرير السلوك السياسى لدولة أو لنخبة حاكمة، فاتفاقية كامب ديفيد على سبيل المثال بررها بعض المصريين بأنها انعكاس لمرارة الشعب المصرى ازاء صعوباته الاقتصادية فى الوقت الذى ازداد فيه ثراء الآخرين. وفى عام ١٩٩٣ يفسر البعض الإعلان الفلسطينى - الاسرائيلى بأنه انعكاس لمرارة الشعب الفلسطينى تجاه المواقف العربيه. وهناك مرارة كويتية تصب فى اتجاه الأطراف التى أيدت الغزو العراقى لبلادهم، ومرارة ليبية، وأخرى عراقية بسبب الحصار الاقتصادى المفروض على البلدين.

• وقد ساهم فى تشكيل هذا السياق سلسلة الأحداث الدامية المتتالية التى بدأت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزو العراق للكويت، فحرب الخليج الثانية، فالارتباطات الأمنية بين معظم دول مجلس التعاون الخليجى ودول غير عربية. صاحب ذلك تعثر محاولات التنسيق العربى حيث لم تلق فكرة الجيش الخليجى الموحد قبولاً عاماً. وظل إعلان دمشق متعثراً. كما أن التجارة البينية العربية - استمرت تحتل


المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

مكانة هامشيا ومازال العرب بعد مرور ثلاثة أعوام اسرى المواقف السياسية التى تبلورت فى أغسطس ١٩٩٠، ولانستطيع أن نفسر ذلك إلا بادراك أن هذه الأحداث كانت لحظة كاشفة وليست خالقة بمعنى أنها لحظة كشفت عن التناقضات العربية القائمة، وعرتها، وفضحتها. ولم تكن هى التى أوجدتها ابتداءاً.

لقد كشفت هذه الأحداث عن اختلافات عميقة ليس فقط على مستوى النخب وانما أيضاً على مستوى الجماهير. وعكست هذه الاختلافات تبايناً فى الرؤى والمصالح، وعبرت عن مشاعر واحاسيس ورواسب تراكمت فى النفوس طوال حقبتى السبعينات والثمانينات، وربما من قبل ذلك.

ان الموقف الراهن يتطلب عملاً فكرياً لإعادة تعريف مضمون العروبة فى ظل المعطيات الراهنة. فعرب التسعينات ليسوا عرب الخمسينات باليقين وهناك حاجة لإعادة تأسيس الفكرة القومية بما يستجيب لاحتياجات المستقبل ومتطلباته.

وبعيداً عن العواطف والمشاعر فان الإتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الأوسع هو أحد معالم اليوم. ومن ثم فان الوضع العربى الراهن هو أمر لايمكن القبول به أو استمراره وهو الطريق الأكيد إلى مزيد من الانتكاسات والهزائم.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

وبنفس الروح فإن استدعاء روح عصر الخمسينات والستينات هو أمر مستحيل. وبالتالى فإن هذا الوضع يتطلب التفكير بصوت عال فى القضايا الجديدة المطروحة علينا دون وجل أو خوف.

فإذا أخذنا القضية المطروحة اليوم تحت عنوان العروبة فى مواجهة الشرق أوسطية سوف نكتشف على الفور زيف هذه المفارقة وعدم التساوى بين طرفيها مما يجعل المقارنة فى الأساس خاطئة وخادعة. العروبة كما قلنا هى شعور وانتماء وهى أحد مستويات الهوية التى يتعامل معها الأنسان، وهى بهذا المعنى ذات جوهر ثقافى قبل أن يكون سياسياً أو تنظيمياً. وهى أمر يتصل بالمجتمع قبل أن يمس الدولة. الشرق أوسطية من الناحية الأخرى هى مجموعة ترتيبات استراتيجية واقتصادية وسياسية تتصل بالأمن الأقليمى أو المياه أو التعاون الاقتصادى أو حماية البيئة، ويختلف المشاركون فى كل ترتيب وفقاً لمدى ارتباطهم بهذا الموضوع. ويترتب على ذلك أنه بينما تتسم المؤسسات العربية بطابع التراكمية فى العضوية، فإن الترتيبات المتعلقة بالشرق الأوسط ذات عضويات مختلفة. أضف إلى ذلك الفارق الجوهرى بين العروبة كمفهوم ثقافى وشعور بالانتماء وترتيبات مؤسسية وتنظيمية تتم بين الدول، ولا أريد فى هذا المقام أن أكرر النتائج التى عرضت لها فى بحوث سابقة والخاصة بأن مفهوم الشرق الأوسط هو تعبير سياسى استراتيجى، ولايشير إلى منطقة جغرافية محددة، وأنه يصف المنطقة من خارجها وفى علاقتها بالغير، وأنه لايوجد اتفاق على ماهية الدول التى تمثل هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

بهذا التصور فإن العروبة والشرق أوسطية ليست صنوان ولاينبغى المقارنه بينهما.

التحدى الحقيقى فيما أتصور ينبع من الداخل، ومن قدرة الفكر العربى على نقد الذات، وعلى معرفة جوانب القصور فى بنية الفكرة القومية وفى التماس السبل لتطويرها فى سياق عالم متغير.

ان هذا المنهج يتطلب أولاً الصراحة فى الاعتراف بالتنوعات التاريخية والجيوبولتيكية والاقتصادية الموجودة، وكذا الاقرار بالرواسب التاريخية والتناقضات القائمة والكامنة.

ويتطلب ثانياً الدراسة المتعمقة لخبرات الآخرين والتعلم من دروسهم وبالذات فى كيفية تجاوز الماضى، فنحن كثيراً مانركز فى مجال تفسير الخلافات العربية - العربية على رواسب الماضى وخلافاته، ولكن عندما نتأمل التاريخ الأوربى مثلاً فسوف يتضح أن حجم المذابح والحروب الاهلية والحروب بين الدول التى شهدتها تلك القارة تتجاوز بكثير ماحدث فى تاريخنا، فلماذا استطاعت أوربا مثلاً تجاوز ماضيها بينما مانزال نحن أسرى لسلبياته.

والماضى ينبغى فهمه كمسألة مستقبلية وأن نعتبر احداثه فى إطار شكل المستقبل الذى نرغبه، والذى يتبلور من حولنا. والمتحدث من المدركين بأن المستقبل يتجه فى بعض جوانبه إلى مسارات تختلف نوعياً عما عرفه العالم من قبل، ولكن ذلك لايعنى اسقاط الماضى، وانما التعامل معه من منظور مستقبلى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

ويتطلب هذا المنهج ثالثاً ادراك أن أى نظام اقليمى هو انعكاس لعناصره ووحداته، والفكره العربية أو النظام العربى لن يكون لأيهما مستقبل خارج مستقبل أطرافه ووحداته الفاعلة.

ويتطلب رابعاً التعامل مع مستقبل يتشكل حتى الآن بعيداً عنا، مستقبل لانملك مفاتيح تشكيله ولاندرى بعد كيف نتعامل معه.

وهناك اسئلة لاتوجد اجابات حاسمة أو واضحة عليها، فهل نهجر مثلاً كل مانملكه بحثاً عن عالم الغد مع كل مايمثله هذا البحث من اثارة وجاذبية؟ هل نطور تدريجيا ماهو قائم أم نندفع نحو المجهول بحثاً عن الجديد؟ وهل نسقط باسم المعطيات الجديدة كل المحرمات السياسية والنفسية؟

وأقول أن العروبة ليست رداءاً سياسياً بمقدور أى منا أن يغيره أو يستبدله، فهى سمة تكوينية صميمية للإنسان والمجتمع. سمة ترتبط بتفاعل مجموعة من المقومات عبر مئات السنين وتختلف تعبيراتها السياسية والأشكال التنظيمية المعبرة عنها من مرحلة لأخرى، ولاشك أن العروبة تواجه امتحاناً صعباً وتحديات جسيمه ممايفرض على المفكرين العرب إعمال العقل واطلاق الخيال استنهاضاً لروح الأمة.

والطريق إلى ذلك عقول باردة، وقلوب دافئة، وعيون يقظة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير [illegible]

[مابال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس ويرفعون الالتباس ويفكرون بحزم ويعملون بعزم ولاينفكون حتى ينالوا ما يقصدون]

الكواكبى



٣ إختيارات للمستقبل

ماهى الاختيارات المتاحة أمام مستقبل العلاقات العربية مع دول الجوار الاقليمى، على ضوء التطورات الاقليمية والدولية الراهنة؟

هذا هو محور اهتمام مقال اليوم الذى يطرح من جهة نظر كاتبه، ثلاثة سيناريوهات

يوضح تكلفة كل منها، داعياً الى ضرورة تطوير استراتيجية عربية جماعية للتعامل مع هذه التطورات. وبرأيه أن الاختيار بين هذه السيناريوهات، سيتوقف على الدور الذى ستلعبه ثلاة نخب عربية هى : النخبة الحاكمة، ونخب الجماعة السياسية والثقافية، ونخبة الاقتصاد من رجال الأعمال.

يواجه العالم العربى اختيارات صعبة. ولكنها ليست مابين طريقين: عربى أو شرق أوسطى. وانما مابين اتخاذ موقف ارادى وتبنى رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع القرن الحادى والعشرين، أو ان يترك للنظام الدولى والقوى المهيمنة فيه آن تشكل مستقبل المنطقة من خلال التيارات الدولية الجديدة دون مشاركة عربية.

لقد شهد العالم العربى موقفا مماثلاً. لكن فى ظروف مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية. كان النظام الدولى الجديد وقتها يتشكل. ولكانت اسرئيل لا تزال فى طور التكوين ولكن الاحساس بالخطر كان موجوداً. فماذا كان الوقف العربى؟ اتجهت الدول العربية الى بناء منظمة اقليمية «الجامعة العربية»، وواجهت الأنظمة السياسية ضغوطا للتغيير السريع فدخلت فى سلسلة من التغيرات والثورات الساعية الى اعادة البناء السياسى والاقتصادى.

وبعد اكثر من نصف قرن يواجه العالم العربى نفس المازق: العالم يعاد تشكيله واسرائيل تغير من دورها، ويحتار العالم العربى ماذا يفعل؟

إذ بعد تجاربه الثورية وغير الثورية لم يطور العالم العربى نفسه داخليا، ولم يطور تعاونه الاقليمى لكى يواجه تحديات عصر مابعد الحرب الباردة.

والخروج من هذا المازق يتطلب ان ندرس اختيارات المستقبل بمنهج علمى من أجل الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية

مابين عصرين

ان مايفرق بين عصر وآخر ليس الفوارق الزمنية، وانما تغير انماط السلوك وأشكال العلاقات مابين الافراد والجماعات والامم وعصر القرن العشرين بمفاهيمه السياسية وصراعاته الايديولوجية قد انتهى بانتهاء الحرب الباردة - واطل علينا عصر القرن الحادى والعشرين بثقافة ومفاهيم جديدة وقبل أن ندخل العصر الحديث، من المهم ان نقدم كشف حساب عما تم فى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

د . حمدى صالح

العصر القديم وتصورا علميا لما يمكن ان يتم انجازه فى العصر الجديد.

فعلى مدى نصف قرن، كان الجيل الذى حمل الامانة فى العالم العربى يواجه مشاكل متعددة وقضايا متداخلة قد استطاع ان يحل بعضها وراى ان يؤجل بعضها. وعلى حين كنا نرى العالم تعاد صياغته ببطء ودون أصوات عالية كنا نتصور أن النظام الدولى سيستمر على ماهو عليه.

لكن تحت السطح كان العالم الجديد يتشكل اوروبا تتحرك نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية واليابان تبنى معجزتها الاقتصادية ودول جنوب شرق آسيا تقيم قاعدة صناعية، بينما كانت الكتلة الشرقية تترنح تحت وطاة مشاكلها، وأمريكا تعانى من تزايد الاعباء وتدنى القدرة التنافسية الاقتصادية. ثم كانت القوى القريبة ومنها اسرائيل وتركيا تطور من استراتيجيتها وتستفيد من كل تطور فى النظام الدولى.

وكان العالم يتحول تدريجيا الى قرية كونية مترابطة من خلال ثورة الاتصالات وبدات الاسوار بين المجتمعات تسقط تدريجيا. وكان سقوطها فى برلين رمزا لتغير المناخ الدولى بين الشرق والغرب لكن آثارها على المجتمعات النامية كان أعمق فلقد وجدت الدول الصغيرة نفسها مكشوفة امام التيارات السياسية والاقتصادية والاعلامية الدولية ولم يعد منطق الحماية والانغلاق يفيد.

لكن العالم العربى لم ينتبه بدرجة كافية لهذه التطورات ولم يتفق على استراتيجية للتعامل معها بل زادت الصراعات العربية الداخلية والاقليمية بدءا من الحرب الاهلية فى لبنان الى حرب الخليج الثانية. واذا بالتضامن الشكلى الذى بنيت عليه أنظمة مابعد الحرب العالمية الثانية تتعرض لرياح وأعاصير الانقسام. من هنا فان العالم العربى يعيش أزمتين :

– ازمة تعرض المنظمات التى اقامها فى منتصف عصر القرن العشرين لاعاصير الانقسام.

– ازمة عدم الاستعداد لعصر القرن الحادى والعشرين.

وفى مرحلة الانتقال مابين العصرين نجد ان العالم يتنازعه تياران:

أولهما تجميعى يدفع نحو التكتلات الاقتصادية والاقلال من الانفاق على التسلح والنظرة الى العالم على انه قرية مترابطة صغيرة.

واخر تفتيتى يدفع نحو مزيد من الصراعات العرقية والدينية والتوترات السياسية الداخلية والتمزق السياسى والاقتصادى والنظرة للعالم من منطلق عنصرى او محلى ضيق وعلى حين ان اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الصناعية الجديدة تكرس التيار الاول لصالحها فان اوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة وبعض اجزاء من العالم الثالث تعانى من التيار التفتيتى بشكل كبير ويقف العالم العربى على مفترق الطرق لاهو يعلم كيف يوظف التيار التجميعى لصالحه ولاهو يدرك كيف يتجنب التيار التفتيتى من ان يعصف بمصالحه.

لماذا لم نستعد ؟

ان كشف حساب تجربتنا فى عصر القرن العشرين تشير الى أننا لم نستعد للعصر الجديد وأسباب هذا متعددة ولكننا نلمح ثلاث سمات للسياسة والعمل العربيين فيما بعد الاستقلال.

● أولها : يتعلق بطرق التفكير والحوار فالحوار الوطنى والقومى يستعمل رموز الماضى ويسقط افكار الماضى على المستقبل دون ان ينظر الى تحديات المستقبل وخصوصا ثورة التكنولوجيا وأثرها على عالمنا المعاصر. فنحن نسترجع الماضى لا لنستفيد منه فى صنع الحاضر والمستقبل وانما لنعيش فى هذا الماضى وتصبح صراعاتنا وحواراتنا مركزة على تقييم قضايا الماضى القريب والبعيد، واصبح الماضى أكبر من الحاضر بل واهم من المستقبل واذ بنا تتنازعنا الهواجس والخلافات حول اساسيات الوجود العربى الهوية ونتخوف من اول صيحة حول تغيير إطار العلاقات فى المنطقة هذا بدلا من أن نكون سباقين الى إقتراح انماط جديدة لبناء النظام الاقليمى تخدم أهدافنا ونترك للآخرين رد الفعل.

● وثانيهما : أننا نعانى من تاجيل الاختيارات الصعبة حتى تصبح مفروضة علينا فلقد مر العالم العربى بمرحلتين اساسيتين بعد الاستقلال اولها: مرحلة التصادم مع الغرب، وهى الفترة الناصرية التى قادت فيها مصر حركة التحرير العربى والافريقى والتى رفعت فيها التحرر والاستقلال، وسرعان ما تقبل النظام الدولى حركة هذه المبادىء وطبقها فى كل مكان بسقوط النظام العنصرى فى جنوب افريقيا اخيرا وكان لابد لهذه المرحلة ان تتبعها مرحلة تصالح عربى جماعى من مركز قوة مع النظام الدولى والقوى المهيمنة عليه ولكن للاسف فان مرحلة التصالح فى السبعينات لم تتم بشكل منسق او منظم وانتهى الامر الى أن العالم العربى ظل فى ازمة دائمة طوال عقد من الزمن يعانى من حروب محلية او اقليمية حتى زحفت علينا التيارات الدولية الجديدة التى جعلت استمرار مثل هذه الصراعات غير مقبول بشكلها الراهن.

● وثالثها : فلقد عانت التنمية السياسية والاقتصادية فى العالم العربى من أزمة خانقة ادت الى ضمور الجسور بين الحاكم والمحكوم وتدنى او انعدم المشاركة السياسية كما أن التنمية الاقتصادية ركزت على استيراد التكنولوجيا وليس بناء العقول بل تصديرها ولم تنطلق التنمية الاقتصادية من مفهوم اقلمى مثل اوروبا الغربية فى الخمسينات، وإنما سارت دون رؤية اقليميةبل وفى بعض الاحيان دون رؤية وطنية واضحة.

والغريب ان التعاون العربى يتحرك ببطء على مستوى الحكومة يسير بشكل اسرع على المستوى الشعبى: تبادل الخبرات والعمال وتحرك رؤوس الأموال بشكل محدود.

ولقد انعكست هذه السمات الثلاث على المجتمع العربى الاقليمى، وعلى المجتمع الوطنى لكل دولة فى ازدواجية الرؤية لدى النخبة وانقسامها ما بين جناحين - محافظ- تقدمى- اسلامى- وتحديثى... الخ على حين ان الجميع فى خندق واحد.

العالم يتغير والتنافس لم يعد فقط بين الدول وانما بين المجتمعات والمجتمع العربى منقسم على نفسه.

نحن والعصر الجديد

لقد اكتشفنا العصر الجديد فى التسعينات بتكتلاته الاقتصادية وثورته التكنولوجية فى المواصلات والاتصالات من الكاسيت الى الفاكس ومن الاذاعة الى التليفزيون العابر للبحار وبتركيزه على الاندماج الاقتصادى والثقافى وبصيحاته عن صدام الحضارات ونهاية التاريخ والصراع الاقتصادى والتنافس التكنولوجى. واكتشفنا اننا لم نكن مستعدين له. ثم واجهتنا التطورات بالدعوة الى اعادة

تشكيل النظام الاقليمي. ويدور الحوار الهامس في معظم انحاء العالم العربي هل نحن مستعدون؟ هل نرفض فكرة السوق شرق الأوسطية أم نقبلها؟ مع ان القضية ليست هي الرفض او القبول، وانما تطوير استراتيجية ملائمة للعصر الجديد.

وكما يتشكل العصر الجديد عالميا تدريجيا من خلال المفاوضات الطويلة في الشئون الاقتصادية واتفاقيات حظر انتشار الاسلحة النووية والكيميائية وغيرها ومن خلال تطوير أنماط جديدة للتنافس بين المجتمعات يتشكل العصر الجديد في اقليمنا من خلال مفاوضات معقدة بين الدول العربية واسرائيل ومن خلال تطوير انماط جديدة للتنافس بين الدول العربية ودول الجوار بين المجتمع العربي والمجتمع الدول فالجديد هنا هو التنافس الدولي للمجتمعات.

أن العصر الجديد هو عصر التنافس بين المجتمعات ثقافيا وتكنولوجيا وسياسيا واقتصاديا حيث لايكون دور الدولة مسيطرا ومهيمناً وانما يتعاظم دور الفرد ودور التجمعات المختلفة مما يطرح أزمة المشاركة السياسية والديمقراطية في المجتمعات العربية وازمة التواصل مابين الحياة السياسية الداخلية والمجتمع الدولي. والازمتان مرتبطتنان بشكل استراتيجي وجدلي.

فالاندماج في المجتمع الدولي. سواء في بعديه السياسي والاقتصادي او في بعده التكنولوجي وثورة الاتصالات يجب ألا يكون موقفا دوليا مفروضا على المنطقة.

وانما يجب ان تنظمه استراتيجية عربية ارادية تجمع بنى رؤية للعمل السياسي الداخلي المبني على مشاركة المواطن والديمقراطية ورؤية للعمل السياسي الخارجي مبنية على اتخاذ المبادرة في تطويع التيارات الجديدة لصالح المجموعة العربية.

والفارق انه اذا كان اندماجا مفروضا فلابد ان يكون هشا تستفيد منه العناصر الهامشية في المجتمعات العربية في محاصرة القوى البنائية في المجتمع وتعويق مسار الديمقراطية.

اما اذا كان اندماجا فعالا مبنيا على رؤية واضحة فسيكون للجماهير العريضة في المجتمع العربي والاسلامي مصلحة في استمراره حيث ستكون لديها فرصة للتعبير عن ذاتها دون احساس بان الاندماج يجرى ضد مصلحتها ويستبعدها من الحياة الكريمة.

والحال في العالم العربي يقول ان استمرار الدول العربية على حالتها من الفرقة وعدم التنسيق الاقتصادي والسياسي الناتجة عن حرب الخليج يدخل المنطقة العربية العصر الجديد ومرحلة الاندماج وهي في اضعف حالتها.

ايضا فان استمرار بعض الانظمة العربية في منع المواطن من المشاركة السياسية يزيد العالم العربي ضعفا على ضعف فلا الدولة قادرة على اقامة الاسوار كما كان في الماضي القريب ولاهي سمحت للمجتمع وللفرد بان ينظم نفسه ليستفيد من مرحلة الاندماج وليبعد عن نفسه احتمالات الاختراق السياسي والثقافي والاقتصادي.

وللتعامل مع هذا المازق المتعاظم يوما بعد يوم امامنا ثلاثة سيناريوهات:

■ أولها :

ان تتحرك الدول العربية نحو التنسيق المشترك مع المنظمة العربية القائمة الجامعة العربية لكي تتعامل مع النظام الاقليمي والدولي الجديد من منطق القوة. هذا مع توسيع فرصة الحركة للافراد والجماعات لينظموا انفسهم في أشكال جديدة لمواجهة التيارات الثقافية والاقتصادية الدولية الجديدة واعتماداً على هذه الاستراتيجية البناءة من المنتظر ان يتحرك العالم العربي نحو المرحلة الصناعية المتقدمة بشكل سريع وسيتمكن من احتواء التوترات الداخلية.

■ وثانيها :

ان تهرع الدول العربية كل منفردة الي الاستفادة المؤقتة من مرحلة الاندماج والسلام مع اسرائيل، ثم تجد نفسها ضحية نظام اقليمي جديد يركز كافة القيود في يد القوى الاقتصادية المهيمنة ويصاحب هذا قيام الانظمة العربية بتقييد لفرص الحرية والحركة للفئات والقوى الاجتماعية مما يخلق نوعا من الاستقطاب بين الجماهير العريضة والقوى الساعية للاندماج ويدخل العالم العربي مرحلة اخرى من عدم الاستقرار الداخلي والاقليمي.

■ ثالثهما :

ان يتحرك العالم العربي في مزيج من هذين الخطين وبالتالي يدفع ثمنا باهظا للاندماج ويكون التقدم متقطعا ومكلفا والمنتظر من هذه الاستراتيجية ان لاتساعد على التقدم الحاسم.

من يضع المستقبل

ان محك الاختيار بين هذه السيناريوهات هو الدور الذي ستعلبه القوى المؤثرة في العالم العربي: النخبة الحاكمة والنخبة السياسية من المثقفين والقيادات الشعبية والنخبة الاقتصادية من رجال اعمال ومنظمين.

ولقد واجهت أوروبا الغربية في الستينات موقفا كهذا وتحركت النخب الثلاث في دول اوروبا لتطوير رؤية مستقبلية وبعد عقدين تتنافس مع أمريكا من مركز قوي.

من هنا يجد العالم العربي نفسه امام اختيار اكثر تعقيدا: هل يمكنه ان يطور استراتيجية جماعية للتعامل مع عصر القرن الواحد والعشرين سواء في الاطار الاقليمي او الدولي وكليهما يدفعان الى الاندماج الاقتصادي والثقافي والسياسي استراتيجية مبنية على منهاج علمي من أجل الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية الأمر الذي يودي الى درجة اعلى من النمو السياسي والاقتصادي وندخل فيها مرحلة التنافس مابين المجتمعات والحضارات؟

اما ان العالم العربي سيدخل مرحلة جديدة من الرفض للاندماج ويكون دوره ردا للفعل فقط وفي هذه الحالة ستتسع قوى الرفض وندخل في دائرة مفرغة من صراع مع النظام الدولي دون استيعاب للتجربة التاريخية العربية أو لتجربة دول مثل اليابان والمانيا اللتين استطاعتا ان تحولا الهزيمة الى نصر حضاري يعتمد على استيعاب الماضي بشكل عملي واختزاله في استراتيجية مستقبلية جماعية ؟ □

كاتب هذا المقال باحث في العلوم السياسية والاستراتيجية - مصر □

نحن والغرب

نريد الرجل



بقلم عوني بشير

فوجئت حين ذهبت الى مالطة قبل فترة، ان اجدها بألف خير، مما اضطرني الى سؤال واحد مالطي عن الخراب الذي اصاب بلده. سألني الرجل بدهشة «خراب! اي خراب؟» قلت له «ولو، نحن عندنا مثل يقول بعد خراب مالطة». استهجن الأخ المالطي كلامي، وتابع سيره دون ان «يعبرني» وهو يقول «دعاية مغرضة».

ولا بد ان كلام اخينا المالطي صحيح، فعمار مالطة الذي شاهدته بعيني خير شاهد على انها ليست «خربانة»، وخفت ان ينطبق علينا المثل الذي يقول من حفر حفرة لأخيه المالطي وقع فيها». فحالنا لا يسر احداً، وها هو الخراب قد بدأ يدب فينا من الجزائر الى البوسنة. فالى اين نحن ذاهبون، وما قصة هذا الدم الذي يسفح يومياً في بلادنا؟ انها حرب اهلية يقتل فيها الأخ اخاه، باسم الدين، وباسم الأمن، وبكل الأسماء والشعارات التي لها اول وليس لها آخر، هل التبست الأمور علينا الى هذا الحد؟

صارت اخبار قتلنا كابوساً يهد الحيل، والعالم من حولنا يتفرج علينا بشماتة ما بعدها شماتة، تحاول ان تفهم، تعود بالذاكرة مئات السنين الى الوراء، ايام كانت الامبراطورية العثمانية، تبسط سيطرتها من الآستانة على كل البقاع الاسلامية. اربعمائة سنة، لم يحدث ان ارتفع صوت واحد يطالب بالتحرر أو الاستقلال، وقبل ذلك سالت انهار من الدم اثناء الحروب الصليبية دفاعاً عن الدين والأرض والعرض، حتى اذا جاء بنو عثمان، وحكموا باسم الدين، توطد الأمن والأمان، ولم تبدأ حركات الخروج من تحت العباءة العثمانية، الا عندما اطل الغرب في ثياب الاستعمار، بعد ان اصبحت الآستانة «الرجل المريض» جاء الغرب وعلمنا شيئاً اسمه القومية العربية، ثم علمنا «الحزبية» فصار عندنا قومية، وصار لدينا احزاب خرجت بنا من تحت العباءة العثمانية،

وادخلتنا تحت معطف الاستعمار. الذي أخذ يلعب بنا ذات اليمين وذات الشمال، ثم ما لبثت القومية العربية حتى تحولت الى «وطنيات اقليمية» واشتغل المقص الاستعماري في الخريطة العربية. هذه المنطقة لهذا البلد، وهذا اللواء لذاك، وهذا الشاطئ لتلك، وهذه المنطقة لفرنسا، وتلك لبريطانيا وهذه لايطاليا.

كانت الأحزاب العربية تتصارع فيما بينها وكلها تأكل على مائدة المندوب السامي، الذي كان يقرب ويبعد وفق اهوائه وعلى قاعدة فرق تسد، فاذا أبعد حزب عن مائدة المندوب رفع هذا الحزب شعار الاستقلال، واذا قرب رفع شعار الحوار، وما

من حزب عربي كان له شرف تحقيق الاستقلال، حين رحل الاستعمار اخيراً، لم يرحل بفعل نضال الحزب الشيوعي العربي او الحزب القومي او حزب الاحرار او حزب الاشتراكيين، او حزب الوحدة او الحزب الناصري او غير الناصري.

يوم رحل الغرب رحل بفعل الاسلام وكان يعرف انه ترك بلاد المسلمين للاسلام والمسلمين، وكانت تلك المعرفة ثقيلة على قلب الغرب، ومن الطبيعي ان لا يكون خروج الغرب خروجاً كاملاً، هو الذي اعطانا مفهوم «القومية» وانشأ لنا احزابنا وموّلها لنا بفلوسنا. ودربنا على كيفية الوصول من خلالها الى السلطة، وساعدنا على تقوية انفسنا في السلطة، ومنحنا القدرة على التشبث بالكراسي. وتشكيل الأجهزة الأمنية والمخابراتية وملاحقة المعارضين والمتمردين والرافضين وكل من يحاول رفع رأسه أو اصبعه.

ترك الغرب وراءه تلاميذ نجباء، واتباعا مخلصين، ليقوموا بمهمة الصراع بالنيابة عنه مع الاسلام والمسلمين، ليتفرغ هو للصراع مع الشيوعية.

الى ما قبل سقوط الاتحاد السوفياتي كان صراع الغرب مع الاسلام مؤجلاً، اما وقد سقطت الشيوعية، فلا بد من عودة الصراع الى مجراه الأول، وهو صراع يتزيّا بأزياء مختلفة وألوان عديدة، ووجوه شتى، اكثرها ظاهره حق وباطنه باطل، كالمطالبة بالديموقراطية وحقوق الانسان، والتعددية الحزبية وهيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن وحقوق المرأة وحقوق الأولاد والحيوانات والبيئة والانتخابات والاسلحة والارهاب والملاحة والطيران والمشي في الشوارع والحارات وحقوق الجيران والجارات والاستفتاءات.

من مشروع نابليون الى مشروع اسرائيل لم تهدأ مخططات الغرب للمنطقة العربية والاسلامية. وما احلى مشروع نابليون! الذي أعلن اسلامه وحاول ان يتزوج من امرأة مسلمة تكون ضرة لجوزفين. لقد فهم هذا الرجل، ان اي مشروع آخر غير الاسلام في المنطقة لا يمكن ان يؤدي الى استقرار الأمور واستتباب الأمن، من ثورة المليون شهيد في الجزائر الى غزة وأريحا كان الاسلام هو المحرك الأساسي حتى ولو ظن ابو عمار انه هو الذي كسب. والى ان يدرك العالم هذا الأمر ستسفح دماء كثيرة، والله اعلم ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٤

مؤتمر تحديات العالم العربي بالقاهرة

مفيد شهاب: صياغة الحلول الممكنة في ضوء الإمكانيات المتاحة

□ القاهرة – العالم اليوم:

أكد الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر «تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية» الذي سيعقد بالقاهرة من ٢٥–٢٧ يناير الحالي أن الهدف من عقد هذا المؤتمر هو أن العالم يمر بمتغيرات جديدة وسريعة جعلت البعض يتحدث عن قيام نظام عالمي جديد يختلف في أسسه وطبيعة علاقات الدول فيه وآليات العمل داخل مؤسساته عن النظام الذي كان سائدا منذ قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وحتى الآن.. وكان طبيعيا ان نفكر في ظل قيام هذه المتغيرات وبدء تبلور ملامح أو بعض ملامح النظام العالمي الجديد ان نفكر في مدى تأثير عالمنا العربي بهذه المتغيرات وبالنظام العالمي الجديد انطلاقا أو وعيا منا بأن هذه المتغيرات الدولية وما يعقبها من قيام نظام جديد إنما يحلق امام العالم العربي مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يتعين أن نحللها وان نتبادل الرأي حول سبل مواجهتها حتى يكون عالمنا العربي على وعي بهذه المتغييرات وأبعادها من ناحية وحتى لا يصبح مهمشا عند استقرار ملامح النظام العالمي الجديد من ناحية اخرى.

وقال إنه لما كان من اهداف مركز الدراسات العربي الاوروبي فتح الحوار وإعداد الدراسات المتعمقة التي تهم قضايا العالم العربي وخصوصا تلك المتعلقة بعلاقاته مع أوروبا.. فقد كان طبيعيا أن يتجه فكر المسئولين عن المركز إلى تنظيم المؤتمر الأول في العام الماضي في باريس حول موضوع النظام العالمي الجديد بصفة عامة تم يركز في المؤتمر الدولي الثاني في القاهرة حول كيفية مواجهة العالم العربي لتحديات هذا النظام العالمي الجديد ويهدف المؤتمر على سبيل التحديد إلى القيام بتشخيص التحديات التي تواجه العالم العربي مع وضع تصور لحلول موضوعية تعمل على إزالة المعوقات وفي نفس الوقت فتح أبواب الحوار حول وسائل وإمكانيات التصدي لهذه التحديات من خلال دراسات المثقفين والمفكرين من المتخصصين في الشئون العربية والعلاقات السياسية الدولية.

وإنما هو بهذا يهدف إلى تأسيس إمكانية التعاون المستمر والمتواصل بين خبرة أهل السياسة من ناحية والمسئولين عن القرار السياسي داخل العالم العربي من ناحية اخرى وسيتضمن ايضا دراسة الخلافات العربية – العربية واقتراح وسائل علمية ناجحة من أجل حلها والحيلولة دون تكرارها مستقبلا. وأوضح الدكتور مفيد شهاب أن المؤتمر بهذا كله يصل إلى خدمة اصحاب القرار في العالم العربي من خلال اقتراح أسس استراتيجية العمل العربي المشترك إيمانا بمبدأ « القوة تحمي الوجود» الأمر الذي يؤدي إلى تنمية التواصل بين الدول العربية على مختلف المستويات وتوسيع مجالات نقل

٣٣٨٦ ٣



المصدر : الوفد - الأهرام المسائي؟ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٤

المعلومات والمعرفة فى جميع المجالات ودراسة وتحليل بعض تجارب التعاون العربى الناجحة بهدف تعميم الاستفادة منها وتعميق العلاقات بين مشرق العالم العربى ومغربه. أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى يعقد المؤتمر تحت رعايته أن عقد مؤتمر دولى حول تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية يعتبر من الأمور المهمة فى ظل المواقف الايجابية التى تصدر عن الدول العربية وتؤكد الرغبة فى مصالحة عربية ووضع حد للخلافات الطارئة بين الدول الاعضاء بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وأضاف ان هذا المؤتمر الذى ستحضره شخصيات عربية وعالمية ذات ثقل سياسى سيعمل على وضع حلول موضوعية وتشخيص التحديات وازالة المعوقات وفتح ابواب الحوار من خلال دراسات المثقفين والمفكرين من المتخصصين فى الشئون العربية والعلاقات السياسية الدولية للحيلولة دون تكرار هذه الخلافات مستقبلا. واشار إلى «ان مناقشة التحديات التي تواجه العالم العربى فى مؤتمر عالمى ستكون مبادرة طيبة من مركز الدراسات العربى – الأوروبى بباريس والذى يسعى دائما لتنمية التواصل بين الدول العربية على مختلف المستويات وتوسيع مجالات نقل المعلومات والمعرفة فى جميع الميادين.

وقال إن المؤتمر سيناقش باستفاضة دور الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية التابعة لها فى مواجهة التحديات العربية خلال المرحلة الماضية وجهود الجامعة فى رأب الصدع العربى من خلال منظور سياسى واستراتيجى وتقييم الانجازات التى حققتها الجامعة فى هذا الشأن لتقريب وجهات النظر.

تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية


د. مفيد شهاب

أسامة أيوب

يوم ٢٥ يناير المقبل ينعقد مؤتمر دولى تحت رعاية أمين عام الجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد .. وتتعاظم أهمية هذا المؤتمر الذى يعقد فى القاهرة حول تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية وينظمه مركز الدراسات العربى الأوربى الذى يعد مؤسسة علمية غير حكومية مقرها باريس وتهدف إلى تنشيط الدراسات العربية الأوربية .

وكما أوضح الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر بأن هذا التجمع العربى الأوربى يهدف إلى تشخيص التحديات التى تواجه العالم العربى للتوصل إلى حلول موضوعية .. إضافة إلى فتح حوار واسع يتناول وسائل وإمكانات التصدى لها من خلال دراسات المفكرين والمتخصصين فى الشئون العربية والعلاقات السياسية الدولية .. مشيراً إلى أنه بداية لتأسيس تعاون وتواصل بين السياسيين والمفكرين من ناحية وصانعى القرار فى العالم العربى من ناحية أخرى .

ولأن المؤتمر سيكون معنياً بدراسة مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية إلى جانب كافة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية .. إضافة إلى ظاهرة التطرف والإرهاب المتنامى فى المنطقة العربية .. فإنه وبهذا التوجه يمكنه صياغة أسس استراتيجية للعمل العربى المشترك .. إعمالاً لمبدأ « القوة تحمى الوجود » .

ويشار إلى أن أكثر من ٤٠٠ شخصية تمثل نخبة خبراء السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر فى الدول العربية والأوربية ستشارك فى أعمال المؤتمر الذى يستمر ثلاثة أيام ومن بينهم الدكتور فاهم القاسمى أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج والسيد محمد عمامو ، أمين عام اتحاد دول المغرب العربى .. ويدير جلساته كل من الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية والدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة والسفير عدنان عمران أمين عام مساعد الجامعة العربية للشئون السياسية والدكتور أحمد كمال أبو المجد الأستاذ بجامعة القاهرة والدكتور عبد الله التويز الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجى □ .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

نظــرة

المشروع العربى

وافق الأستـــاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير «الأهرام» على ان يتخذ المفكرون والمثقفون العرب من «الأهرام» مقرا مؤقتا لمؤسستهم التى ستعنى بالمشروع الحضارى العربى والدراسات المستقبلية المتعلقة به. وكانت الندوة التى شارك فيها ٤٣ من المفكرين والمثقفين العرب ومثلهم من مصر قد طلبت هذا، كما انتخب محمود مراد نائب رئيس التحرير ومقرر الندوة امينا عاما للتشكيل الجديد وكلف باتخاذ إجراءات إشهاره.. وهذا ما تعكف عليه الآن الادارة العامة للشئون القانونية بالأهرام برئاسة الأستاذ مصطفى البرتقالى.

وفى إطار متابعة نتائج الندوة بدأ مقررها فى إجراء إتصالات مع العواصم العربية لمناقشة البيان الختامى لها ووثيقة المشروع الصادرة عنها، على اوسع نطاق لاستطلاع مختلف الآراء.. كما اهتمت بها الحكومات العربية وطلبت من المقرر العام للندوة النصوص الرسمية للبيان والوثيقة لمناقشتها فى دوائر المسئولية.

ومع الصدى الذى احدثته «الندوة» فقد كتبت عنها صحف كثيرة فى مختلف البلاد العربية وفى اوروبا.

وتقوم الأمانة العامة بجمع كل الكتابات المنشورة والآراء.. كما ستجمع كل المناقشات التى ستدور فى العواصم العربية تمهيدا لعرضها على الندوة التى ستعود الى الانعقاد.. بإضافة شخصيات اخرى - بعد نحو ستة اشهر حيث سيكون التشكيل الجديد قد تم إشهاره - مقره القاهرة وله فروع فى البلاد العربية - تمهيدا للصياغة النهائية للمشروع الحضارى العربى الجديد.

واذ نكرر الشكر لكل الذين ساهموا فى الندوة والتعليق عليها، فإننا نفتح الباب - على الرحب والسعة - لمزيد من الآراء والتعليقات.. كما نرحب بمناقشة نتائج الندوة ووثائقها فى اى تجمع او منتدى فى اى عاصمة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

حكايــة الهيمنــة فى ظــل الســلام

مسألة العلاقات العربية الاقليمية مع الدول الاخرى فى المنطقة، قضية مستقبلية تطرحها التطورات الدولية والاقليمية الجارية. مثلما هى ايضا قضية خلافية تثير كثيرا من الجدل. ومحور مقال اليوم، يعالج هذه المسألة التى ينشر «الحوار القومى» مايصله من مقالات حولها، بصرف النظر عن اتفاقه او اختلافه مع توجهاتها او حيثياتها.

ومقال اليوم، يؤسس مجموعة من الاستخلاصات على استنتاجات محددة يعتقد الكاتب بانها مسلمات. ويود «الحوار القومى» ايضاح اختلافه مع مضمونها ومفرداتها ومفاهيمها. ومن امثلة ذلك: انتهاء عصر الهيمنة الاقتصادية، مصلحة الانسان ليس لها وطن، مسارعة الدول الغنية وتسابقها الى مساعدة الدول الفقيرة، الاعتقاد العربى بانه كلما زاد الفقر حولنا زاد غنانا.. الخ.

ونشير الى أننا كنا قد نشرنا اجتهادات اخرى مختلفة فى توجهاتها وارائها، الاسابيع الماضية □

سعيد عبدالكريم الخطابى

مما لاشك فيه أن السلام اصبح على وشك التحقيق وهو يحمل فى طياته الرفاهية والتقدم. فى حين ان الحرب تعنى الدمار والتاخر. ولذلك أصبح السلام مطلبا عالميا ليعيش الانسان فى سلام مع نفسه ثم مع جيرانه كخطوة اولى للتعايش العالمى حتى يستطيع التقدم نحو الافضل. والتقدم والازدهار يقتضى ان يتعاون للانسان فى كل مكان على هذه الارض. فى حين أن الهيمنة معناها التاخر. ولذلك انتهى عصر الهيمنة الاقتصادية لأنها تؤدى الى التطاحن والتصادم. فجميع الصراعات اساسها الهيمنة الاقتصادية على المستوى العالمى والاقليمى والوطنى. وقد ادرك الانسان المتحضر ان الحرب العالمية الثانية والأخيرة التى راح ضحيتها ملايين من البشر فضلا عن الدمار المادى، كان سببه الهيمنة الاقتصادية والاحتكارات وان الصراع الطبقى داخل الوطن الواحدسببه ايضا الهيمنة. وكذلك الحروب الاقليمية. هذا فضلا عن أن التصادم ضياع للوقت وللطاقة البشرية فيجب ان توجه كل الطاقات عن طريق التعاون واحترام حقوق الآخرين نحو اعطاء قوة دفع الى الامام وليس التحطيم الذاتى.

ولذلك نحن نخطىء عندما نعتقد ان الصراع الاقليمى بين العرب واسرائيل سيستمر بشكل آخر اى الصراع الاقتصادى. يجب ان نفكر كيف نتعامل مع انفسنا لا كيف سنتعامل مع إسرائيل بعد استتباب السلام. فرأس المال ليس له وطن، وكذلك مصلحة الانسان فهو يبحث عن مصلحته فى اى مكان على هذه الارض. فالممولون يبحثون عن الكفاءة بصرف النظر عن الجنس والدين واللون.

ولذلك فالعالم فى آخر القرن العشرين يتجه نحو التجارة الدولية وقد اضطر الى التوقيع على اتفاق «الجات» لتنظيم التجارة الدولية وفتح الاسواق رغم جميع الخلافات وبالرغم من ان البعض مازال لم يدرك ابعاد التعاون الدولى البناء ومازال يفكر بعقليته الاقليمية تلك العقلية التى ستصبح عما قريب مثل العقلية القبلية فى العصور الوسطى. هذا على المستوى العالمى وعلى المستوى المحلى او الفردى كذلك يتجه أصحاب الأعمال «الممولون» فى الدول المتقدمة الى ادراك القيمة الجديدة من أجل زيادة الانتاج وهى المشاركة وتقسيم الارباح بطريقة عادلة بين صاحب المال والعاملين معه. فاستغلال صاحب المصنع للعمال واستغلال صاحب الارض للفلاحين ادى الى التاخر وقلة الانتاج وافلاس الجميع فى حين ان عقلية المشاركة المتوازنة ادت الى رفاهية وزيادة الغنى لجميع الاطراف. ولهذا فقط استطاع العالم المتقدم ان يحقق طفرات بل ومعجزات فى رفاهية الشعوب بالرغم من وجود بعض الازمات الوقتية فى حين نجد ان تقدم العالم قبل هذا القرن كان تقدما بطيئا فى كل الميادين. فاذا قسنا سرعة التقدم العلمى فى هذا القرن نجد انه يفوق التقدم الذى احرزه الانسان منذ وجوده على الأرض الى بداية هذا القرن عصر الحريات واحترام حقوق الانسان اذ كان العالم من قبل يعيش بعقلية استغلال الانسان لاخيه الانسان ذلك الاستغلال الذى ادى الى التطاحن والحروب والدمار.

وجدير بالذكر هنا ان اعظم المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الدول الغنية سببه تاخر العالم الاخر والفقر الذى يعانى منه مايسمى بالعالم الثالث. فالبضائع مكدسة فى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

مخازن الغرب والعالم الفقير لايستطيع شراءها بسبب فقره وقلة إمكانياته. ولذلك نجد ان العالم الغنى يسارع لمساعدة تلك الدول. فنجد الآن قرارات على مستوى العالم لمساعدة الفلسطينيين لبناء دولتهم تساعدهم على النهوض بمستواهم حتى تؤثر كذلك على المنطقة برمتها.

وكذلك نجد رؤوس اموال جبارة تتدفق على الصين بمجرد أن فتحت الابواب للاستثمار لمساعدتها كذلك على النهوض باقتصادها. فالصين فيها اكثر من المليار مستهلك. هذا فضلا عن تحقيق الارباح لاصحاب الاموال المستثمرة. وكذلك فعلت مع كوريا ومايسمى بنمور اسيا. وبهذه العقلية عملت من قبل الولايات المتحدة على مساعدة المانيا واوروبا عموما واليابان بعد الحرب فاوجدت اسواقا عظيمة وتقدما عظيما فى تلك الدول مما يسمح لها بشراء اكثر الاجهزة الحديثة وعلى رأسها الكومبيوتر الذى يحتاج الى اموال طائلة. فمن كان يستطيع شراء تلك الاجهزة التى تنتجها المصانع الامريكية غير الدول الغنية. فكلما عم الغنى زاد الغنى وحده قاعدة اقتصادية معروفة.

انما نحن فى هذه المنطقة مازلنا نفكر بعقلية قديمة اى عقلية الاحتكار والهيمنة. ونعتقد انه كلما زاد الفقر حولنا زاد غنانا. اما اسرائيل فهى تدرك جيدا عقلية العصر واذا كانت ستستفيد من السوق العربية فهى تعلم انه اذا كان لها ان تستفيد فلابد ان تفكر كيف تفيد اولا حتى تكتسب ثقة ومصداقية.

خلاصة القول : انه يجب علينا ان ندرك مقاييس ومفاهيم العصر الحديث ونعرف ان العقلية القبلية والاقليمية انتهى عصرها سواء بعد السلام او قبله. فلو كنا ادركنا من قبل مفاهيم العصر الحديث لقامت الدول العربية الغنية باستثمار اموالها فى الدول الاقل غنى والتى تتوافر فيها الايدى العاملة لاصبحت الدول الغنية أكثر غنى ولاستفاد الجميع. فلو ان تلك الاموال استثمرت فى المنطقة لاصبحت المنطقة كلها غنية مما يعود على الجميع بالرفاهية والازدهار. فهل لنا ان نتصور لو ان الأموال العربية المكدسة فى البنوك كانت موجودة فى استثمارات قائمة متحركة على شكل مصانع ومزارع وابحاث .. الخ لكنا اصبحنا قوة صناعية منتجة ولتبوأنا المكانة اللائقة بنا بفضل الامكانيات الجبارة التى تتوافر عليها.

علينا ان نغير تفكيرنا وروحنا. وفى ذلك الوقت لن نخاف اسرائيل ولا غيرها. وانما نفكر فى كيفية اشراك اسرائيل معنا ونستفيد بخبراتها ليعود علينا جميعا بالخير والرفاهية فالرفاهية كل لايتجزأ. □

[كاتب هذا المقال، مثقف عربى من المغرب]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحـــوادث

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

الهزيمة أن نصالح عدونا ولا نصالح انفسنا

اميركا لم تنجح في ملء الفراغ السياسي القائم في العالم!

اسرائيل تحاول فرض قراءة معينة للتاريخ العربي وللنصوص الدولية



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

من كلام السيد المسيح: ماذا يستفيد الانسان اذا ربح العالم وخسر نفسه؟ والشعوب تتساءل في كل قارات الدنيا. ماذا يفيدنا ان تعلن الولايات المتحدة عن وجود النظام العالمي الواحد وكثير من الاوطان يهددها بالزوال شيطان الانقسامات الداخلية. وكأن هناك علاقة بين الشعار المرفوع لوحدة العالم وحركة التفتت والتقسيم الضاربة داخل الخريطة الجغرافية لمعظم الدول. بل كأن وجود جبارين في قيادة العالم على غرار ما كان الوضع قبل انهيار الاتحاد السوفياتي هو صمام أمان يخدم التوازن الداخلي في المجتمعات والدول وينفس عن احتقان قابل للانفجار في هذا او ذاك من البلدان.

لقد دغدغ الرئيس الاميركي السابق جورج بوش شعور الزهو بالذات في نفوس الاميركيين عندما اعلن قيام النظام الدولي الجديد، وذلك على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وحملة الدفاع عن استقلال الكويت. اذ فهوا من هذا الاعلان ان اميركا اصبحت سيدة العالم غير المنازعة، وان ما لم يتحقق لأي امبراطورية سابقة في التاريخ تحقق للولايات المتحدة.

غير ان مسؤولي واشنطن سرعان ما اكتشفوا، خصوصاً بعد انتهاء ولاية بوش، ان العالم الموحد عمودياً، اي المطيع للولايات المتحدة، ممزق افقياً، اي ضحية صراعات عنيفة بين الدول وداخل الدول، وان شيطاناً رهيباً لا يزال يقسم الامم، سواء في اوروبا او في آسيا او في افريقيا او في اميركا الجنوبية، بل في المجتمع الاميركي الشمالي نفسه.

ما هو هذا الشيطان؟

اجاب عن السؤال وزير الخارجية الاميركية وارين كريستوفر حين قال انه التطرف، التطرف اياً كان، وحيثما كان، لا فرق بين ان يكون دينياً او عنصرياً او علمانياً عقائدياً. ولم يتردد في ان يدين التطرف الاسلامي والتطرف المسيحي والبوذي وغيره على حد سواء. فكل متطرف تقسيمي بارادة منه او غير ارادة، بتخطيط او غير تخطيط.

وقد جاءت الادانة الشاملة من الوزير الاميركي للتطرف كظاهرة في اعقاب حادثة داخلية هزت الولايات المتحدة، هي حادثة الداووديين الذين تجمعوا حول متعصب مهووس اسمه داوود ووضعوا الدولة الاميركية امام اضطرار مداهمتهم في عقر دارهم والاشتباك الدموي منذ فترة بعيدة من الزمن.

وكانت احداث ما بعد الشيوعية في روسيا وآسيا الوسطى واوروبا الشرقية قد اثبتت ان التطرف الذي كان ممقوتاً عندما تجلى في الشيوعية العلمانية، استمر ممقوتاً عندما تحول الى تعصب ارثوذكسي، او كاثوليكي، او تعصب قومي ارمني او تركي او شركسي! وأن الذين يتعصبون للاديان المختلفة في يوغوسلافيا السابقة ليسوا اقل قبحاً من المتقاتلين فيها بالامس من شيوعيين وغير شيوعيين!

والمشهد الدولي العام، وهو المليء بالصراعات، يغذي التساؤلات الكثيرة حول دور اميركا في ابتكار وسائل ملء الفراغ السياسي القائم على الساحة الدولية. فحتى الخطوات الناجحة التي خطتها الولايات المتحدة، كالشروع في ايجاد حلّ للسلام العربي الاسرائيلي، وكتشجيع نزعة التكتل الاقتصادي في الباسفيك، والاقدام على اقامة منطقة تجارية واحدة شاملة لدولتي اميركا الشمالية، كندا والولايات المتحدة، وللمكسيك في اميركا الوسطى، لا تبدو كافية لايجاد استقرار في العالم، او حد ادنى منه على الاقل.



فالواضح ان قوة الامم المتحدة كمؤسسة عالمية تتراجع، وهي تتحول الى ما يشبه ان يكون وسيلة لاميركا ليس الا. ولعله واقع مؤذ لاميركا نفسها، لا للعالم فقط.

وكذلك تراجع بعض المؤسسات الاقليمية دون ان يقوم عنها بديل، كجامعة الدول العربية على سبيل المثال، فهي ظاهرة غير مطمئنة للشعوب والحكومات معاً.

وحتى الآن، لا يبدو المفهوم الاسرائيلي للسلام في المنطقة قاعدة معقولة لتعايش سلمي دائم مع شعوبها. ولذلك لا تجد النخب العربية ومجموعات المثقفين المتنورين وقيادات الرأي في السياسة والاقتصاد والاعلام بديلاً عن الاستمرار في دعم النظام العربي العام، مع عملها للسلام وحماستها له. والا استمرت المنطقة العربية عرضة لنمو الحركات المتطرفة التي تبدو مزدهرة بشتى صورها الدينية والعنصرية في اطراف العالم اجمع.

ولقد مثل النظام العربي الذي قام مع جامعة الدول العربية في اواخر الحرب العالمية الثانية حالة متقدمة جداً عن الحالة القائمة الآن، التي تبدو ساحة مكشوفة للتطرف، الآتي من بعض الدينيين بوجه خاص. وهؤلاء يوظفون تعنت اسرائيل مع الفلسطينيين وغير الفلسطينيين لمصلحة مشاريعهم المتطرفة. ذلك ان اسرائيل تنطلق من ترجمة للسلام تعطيها حق التدخل في سيادة الدول العربية الى حد الطمع في ترويج قراءة معينة لتاريخنا العربي وللذكريات العربية وحتى للنصوص الدولية. فالعالم في عرف الصهيونية هو اليهود والآخرون. وكل آخر مطالب بقراءة تاريخه على ضوء مصلحة اسرائيل ومفهومها لليهود وسواهم، وهذا هو نوع الخلفية الثقافية التي تريدها لشرق اوسط جديد.

أما من الناحية الاقتصادية، فالعرب معنيون بتحصين السلام الآتي في وجه اي محاولة اسرائيلية لجعل نفسها بمثابة المركز الاقتصادي للمنطقة، واعتبار الدول العربية مجرد اطراف ملحقة بهذا المركز.

ان ايلاء قضية التضامن العربي الاولوية الكبرى من الاهتمام يتطلب الدعوة الرسمية والشعبية الى مصالحة عربية واسعة تزيل الحواجز والسدود بين جميع ابناء الامة الواحدة والثقافة الواحدة. ومطروح اليوم في اوساط مجموعات عاملة من المثقفين اقتراح قواعد قابلة للاعتماد في تصحيح العلاقات العربية ـ العربية.

من هذه القواعد:

أولاً: لا احد يملك الحق في خرق التضامن العربي. إذ لا يصح ان تكون اي سياسة حكومية عربية فعلاً وذريعة للتنصل من مبدأ التضامن العربي. وليس هناك حق اسمه حق خرق التضامن العربي في اي ظرف من الظروف وتحت اي تبرير. ومعادلة الهزيمة هي ان نصالح عدونا ولا نصالح انفسنا.

ثانياً: لا احد له الحق في استخدام القوة. فحل الخلافات بين حكومة عربية وأخرى يكون بالاسلوب السلمي الذي هو فرض قومي في تعامل العربي مع العربي. والديمقراطية مبدأ في تعامل العربي مع العربي. بل ان عدم الخروج على الروح والمبادىء الديمقراطية في علاقة الحكومات بعضها مع بعض ضروري اكثر منه في اي مجال آخر.

ثالثاً: لا يجوز ان تنعكس الخلافات بين الحكومات على العلاقة بين الشعوب. فالولاء للرابطة العربية يقضي بتحييد الشعوب من اي الخلافات



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

الرسمية، وابقاء المواطنين في منجاة من عقوبات وعمليات تأديب وحصار وحملات تعبئية لا تجيرها احوال الحرب ولا احوال السلم. كما انه مطروح بين مجموعات مثقفة اقتراح قواعد اخرى تنظم العلاقات بين الحكومات العربية وشعوبها. منها:

أولاً: قاعدة ان الحكم لا يلغي المعارضة. فان الظرف الحالي الذي تمر به الامة العربية يتطلب من كل حكومة عربية صفة تمثيلية شاملة لشعبها. فلا تبقى طاقة وفريق داخلي غير ممثل بشكل او آخر في السلطة ومشاركة في التوحيد. فان احترام الحاكم للمعارض يمنحه القدرة على رؤية الواقع في بلده بكل جوانبه، ويمده بقوة في تعامله مع الخارج.

ثانياً: معارضة الحكم لا تستهدف معارضة الدولة. فالظرف العربي يفرض على كل من هو خارج الحكم من القوى السياسية او الاهلية ان لا يستهدف في تصرفه الدولة وهو يعلن رأياً مخالفاً لحكومته. ولا يخرج في معارضته عن سياسة عليا لبلده ينبغي ان تجمع الحاكم والمعارض معاً. ولا يخول لنفسه الهروب من اسر سياسة بلده الى سجن سياسات بلدان اخرى، فيضعف نفسه وحاكمه وبلده جميعاً.

هذا، وتسود اوساطاً عربية واسعة قناعة بأن النظام العربي انشأ خلال خمسين سنة من وجوده مؤسسات وأجهزة وهيئات، وعقد مواثيق واتفاقات تمثل حاجات حقيقية، وللتعامل القومي العام، وقادرة على تحقيق درجات عالية من التعاون والتنسيق. ولكن هذه المؤسسات الضرورية بقيت ناقصة الفاعلية، منها عدم القيام بالالتزامات نحوها، وعدم التعامل معها كضرورة قومية، حتى وصلت الى حالة ذوبان مؤسفة.

ويجري التفكير داخل الاوساط المثقفة المذكورة بتشكيل وفود تزور العواصم العربية، وتلتقي بالمراجع المسؤولة فيها، لبحث موضوع المصالحة الشاملة وتعزيز العمل العربي المشترك وتطوير الصلة بدول الجوار المحيطة بالعرب. كما يجري التفكير في تنظيم ندوات علمية وفكرية سياسية ترسم توصيات وبرامج عملية لتطبيق الهدف القومي بالمصالحة، وتعمل على صياغة لغة سياسية عربية تتسم بالاتزان والرصانة والعلمية وتعميم هذه اللغة.

ولعل أهم فكرة رائجة في اوساط المثقفين العرب في الوقت الحاضر، سواء من كان منهم داخل الحكم او خارجه، هي زيادة الاهتمام بتعزيز انشاء مؤسسات اهلية داخل كل دولة عربية، ثم تعميق التواصل والتفاعل بينها، ووضع خطط لقيام تعارف وانشطة بين المؤسسات ذات الطبيعة الاجتماعية او الفنية او الكشفية، وايلاء مزيد من الدعم للمؤسسات القومية الاهلية كاتحاد المحامين العرب والمهندسين والاطباء وغرف التجارة واتحادات العمال والطلاب والجمعيات العربية المتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية والتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع.

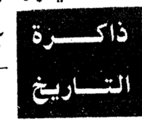
ووراء كل هذه المساعي والهموم والاهتمامات في دوائر المثقفين العرب، وقد اجمع بعضهم مؤخراً في عمان بناء على دعوة من المنتدى الفكري العربي الذي يرئسه ولي العهد الاردنـــي، الخوف من السلم، وربما الخوف عليه ايضاً. لانه في جو الفراغ السياسي والفكري القائم في البلاد العربية وفي العالم، لا يمكن لشعار النظام العالمي الجديد وحده ان يحصن الشعوب في وجه خلافاتها الداخلية وأطماع الغير بها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤



كيف الوصول

إلى إعادة صياغة العلاقات العربية بمبادىء منهجية ؟

فى الحوار المفتوح .. الذى دعا اليه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وشارك فيه عدد من الكتاب والمفكرين ، لمناقشة الواقع العربى الراهن . فى مرحلة تتدافع فيها التطورات الدولية والاقليمية والعربية ، والتى تستدعى التفكير فى كيفية التعامل معها . قد يكون من الصعب تناول كل مادار فى هذا الحوار من تفاصيل واستطرادات .. وباستثناء ماطرحناه بايجاز بمقال السبت الماضى .. فانه يكون من الصعب ايضا ، تغطية مجمل طروحاته فى مقالين او ثلاثة او اكثر .. لماذا ؟

لان المحاورين ، كلهم كتاب واساتذة فكر ، وبينهم رواد دائمون للمنتديات الثقافية ، لم يقدموا أوراقا مكتوبة .. ولا خلاصات لمحتوياتها ، حتى ولو كانت موجزة ومضغوطة كما هو الشان فى نظام الملتقيات الفكرية .. ولان الطرح من الذاكرة جاء متدفقا ، تتزاحم فيه الخواطر والتحليلات لم يكن فى الامكان ملاحقة كل ماطرحوه ، فيما عدا نقاط محددة !!

وكما ذكرنا فى المقال الماضى ، ان النقاط التى اقترحها الدكتور عصمت عبد المجيد وصلت الى عشر قضايا ، كلها اساسية وحيوية ، ولم يساعد الوقت فى مناقشتها بالصورة التى تجعل منها أطروحة فكرية محددة الأبعاد ، واضحة المرتكزات !

وفى تصورى .. انه قد يكون من المفيد جدا فى هذه الظروف ، ان يكرر الامين العام هذا التوجه مع شرائح اخرى من المثقفين على مستوى الوطن العربى ، خاصة انه صاحب مبادرات قومية ، لها مؤثراتها فى الوجدان القومى !

صحيح .. أن الخطاب السياسى لدى بعض شرائح المثقفين ، قد يكون بعيدا فى رؤاه السياسية والاجتماعية عن طبيعة التركيب الاجتماعى للانظمة العربية .. فقد تطغى عندهم العاطفة على العقل ، مما قد يؤثر فى بناء مكوناتهم الفكرية ، وبالتالى ينعكس ذلك فى حكمهم على طبائع الاشياء .. وهذا الفصيل من المثقفين على الرغم من انه قلة ، لكنه كثيرا مايجرفه تيار الحماس وتلهب مشاعره غوغائية الشعارات ، وخاصة وقت الأزمات الساخنة، وعندئذ لا يستطيع ان يستوعب عمق الحقائق المجردة ، الا بمنظار مخالف لقوانين الحياة !!

تلك سمة من سمات بعض المثقفين الانفعاليين .. والذين لا يلبثون أن ياخذوا باسباب التراجع ، عندما يدركون انهم وقعوا فى خدعة شعارات ، لايؤمن بها نفس من اطلقوها، لا سلوكا ولا تطبيقا ..

كقضية النفط العربى مثلا ، الذى هو حق لكل شعب تفجر فى ارضه ، وانه لا وصاية لاحد عليه غيره ، وذلك عندما أطلق تجار هذه الشعارات دعوة المشاركة فيه وتقسيمه !!

على اية حال ..

كانت هناك بعض المسلمات فى هذا الحوار المفتوح التقت فيها آراء معظم المتحاورين منها:

- ان التعاون مع الممكن والمتاح ، اصبحت تفرضه لغة العصر بما فيه من تحولات حادة ومتغيرات متدفقة !
- وان الحوار البناء ، هو الآلية المؤثرة فى بناء ارضية الثقة لتنمية المصالح المشتركة بين الشعوب ، وانه ليس هناك مصلحة عربية فى العداء مثلا مع تركيا او ايران !
- وان اى معالم لنظام جديد فى المنطقة ، سواء اكان « نظاما شرق اوسطيا » ام غيره لايمكن السماح له بان يمس الهوية العربية .. واذا ما تبلورت صيغته ، فانه يخشى معه ان يضم اليه الدول العربية فرادى ، ولذلك كان من الضرورى دفع جهود المصالحة العربية . والاستمرار فى مواصلة الجهود التى تقوم بها الجامعة العربية .
- وان الطوفان الاعلامى ، الذى يجتاح العالم العربى ، ربما يؤدى الى المساس بالهوية العربية ، ومن ثم فانه يتوجب الحذر من مؤثراته ، بالآليات التى توفر الحصانات المضادة لهذا الغزو ثقافيا او اعلاميا!
- المقاطعة العربية ، لايصح الاقتراب منها بالالغاء أو التعديل ، وهى الورقة التى لا يمكن اسقاطها الا بعد التاكد من قرار المؤسسة العسكرية الحاكمة فى تل ابيب عمليا ، بالتخلى عن جميع الاراضى العربية المحتلة ، والعودة بها الى ما كانت عليه ، قبل الخامس من حزيران «يونيو» عام ١٩٦٧ انصياعا للقرار الدولى ٢٤٢ وتوثيق ذلك تحسبا لاى تراجع اسرائيلى أو عدول عن الالتزام باحكام اى مواثيق مصالحة او سلام ، كما هو واقع حاليا فى اتفاق الحكم الذاتى لقطاع « غزة واريحا » بين اسرائيل ومنظمة التحرير !

ولعل من اهم الحقائق التى لاحظها المتحاورون .. وجود احساس عام فى الشارع العربى ولدى كافة المثقفين ، بان العالم العربى قد فشل حتى الآن فى اعادة الوضع العربى الى ماكان عليه قبل تفجر الازمة الخليجية ، وان هناك من الظواهر ماجاء تأكيدا لهذا الاحساس العام ، وهو ان الثقة اصبحت منعدمة فى جدوى اى اتفاقات او مواثيق عربية ، ومن ثم فان الشارع العربى يلاحظ فى «اكتئاب» هذا التحول فى الجنوح الى مايسمى بالاتفاقيات الاجنبية ، الى جانب مايشاهد من انهيار العامل القومى فى البناء العربى .. والذى من مظاهره:

بقلم:
زكــــريا نيل

- في الجـزائـر .. مـازالت حـركـة الأحداث تندفع فيها ، بصورة تهدد بحرب داخلية محتملة .
- في اليمن .. دولة الوحدة مهددة بالانفصال او الحرب الأهلية .
- في السودان .. خطر التقسيم والحرب الأهلية مازالت قائمة بين الشمال والجنوب .
- في الصومال .. اتساع رقعة الصراع الدموي ، بين الفصائل القبلية والحزبية ، بما يهدد بالعودة الى حرب اهلية .
- في العراق .. بتخليه عن العرب مهدد بالتقسيم وبتجاهله الدعوة الى تعديل مواقفه يسد الطريق امام المصالحة القومية .
- ظاهرة الاسلام السياسي .. وتطلع رموزها الى الوثوب على السلطة .
- نزعات التطرف .. التي تواجهها بعض الدول ، ومنها مصر ، مما يخشى أن يضعف ذلك عند الجماهير انتماءها الوطني !

البحث عن اليات جديدة ..
لاعادة صياغة العلاقات العربية .

والحقيقة : في معطيات هذا الحوار المفتوح ، انه من خلال تحليلاته لواقعنا العربي بكل مافيه من تقوقع او انقسامات او محاور ، انها اعطت محصلة تفرض على الجميع المشاركة في البحث عن اليات جديدة ، تستطيع اعادة صياغة العلاقات العربية ، ومعالجة كل منها

واذن ..

علينا ان نبحث بصوت عال عن اطار عمل ، او رؤية جديدة ، لعلاج هذا الواقع العربي ..

والسؤال : هل نستطيع اعادة صياغة جديدة للعلاقات العربية ، وصولا الى المحافظة على شكلها الخارجي ، وعلى جوهرها الداخلي ؟

والجواب : لابد من البحث عن اليات جديدة .. الجامعة العربية قادرة على القيام بدور التقارب بين أعضائها وبدور التنسيق بينها وبين الكتل الدولية الكبرى .. وأجهزتها الفنية ، لماذا لا تقوم بالرد على مايصل اليها من تساؤلات ، ثم تتقدم بتصور شمولي يتسم بالواقعية وفتح المعابر أمام أي ايجابيات ؟

هناك من يتحدث عن ميثاق الجامعة العربية ، ويتصور ان العيب فيه ، والحقيقة غيرذلك ، وكما قال الدكتور عصمت عبد المجيد : العيب فيمن يلتزمون بتطبيق أحكام الميثاق ، ثم أنشد:

نعيب زماننا والعيب فينا ..
ومالزماننا عيب سوانا !

ومع ذلك فان الأمين العام احاط أعضاء الحوار المفتوح باخر ماوصلت اليه الدراسات ، وخاصة بشان تعديل قاعدة الاجماع الى قاعدة الاغلبية في التصويت ..

اريد ان اقول :

لو ان فريق عمل قام بتقصي الحقائق ، حول ماصدر من قرارات عربية بالاجماع ، ثم تتبع المسار الذى وصلت اليه ، لوجد معظم هذه القرارات اما محكوما عليها بالاعدام او بوقف التنفيذ ، اما بسبب اللامبالاة ، او سوء النية ، او بسبب المحاور الخفية ، ولذلك فان قيمة القرار ليس في قاعدتي الاجماع او الاغلبية ، وانما هي في السلوك والتعامل معه .. فالجدية مفقودة ، والثقة موءودة ، والصدقية غائبة .. !!

واذن .. هل نستطيع انعاش الثقة المتبادلة بين الأنظمة العربية ؟

هل نستطيع عزل البناء العربي عن عبثية الاستخفاف واللامبالاة ؟

هل . هل . وهل ؟ ان الذين يتحركون من وراء الأستار ، إما خائفا وإما متشككا ، واما صاحب هدف لايهمه منه سوى المحافظة على الذات حتى ولو ذهب الجميع الى الجحيم !!

هذه الفئات الثلاث .. لايمكن فك مابينها من عقد او حساسيات .. لكننا نقول :

اذا وصلنا بخطوة واحدة الى نقطة البداية ، فاننا سننجح في قطع رحلة الالف ميل .

نعود فنطرح نفس السؤال :

كيف الوصول إلى صياغة جديدة للعلاقات العربية ، بمبادىء منهجية ؟

المدخل الى تحقيق ذلك ، هو البحث عن الاليات التي يمكن ان تتواءم مع ضخامة حجم التحولات مع سرعة إيقاع حركة الاحداث في المنطقة وداخل هذا الاطار يمكن القول بان هناك اليتين ، وان كان يختلف اداء كل منهما عن الاخرى !

الاولى - طرحت في الحوار المفتوح من جانب احد المفكرين ، وتتركز في الاخذ بصيغة « الدبلوماسية الشعبية » وهي تعني تكوين جماعات عمل على مستوى الوطن العربي ، من مثقفين وشخصيات نوعية وعمومية ، تمتلك القدرة على التحاور والاقناع وتتميز بسياسة « النفس الطويل » وتكون ديار العرب ، هي مسرح تحركها ، والالتقاء فيها بنظرائها وبالقوى في نسيج مجتمعاتها ، وخاصة مواقع التاثير وأهل الحل والعقد من عقلاء العرب وحكمائهم ، وان تكون دعوتها لكل من الكويت والعراق اولا اسقاط شعار التمسك بالحق التاريخي ، والتخلي عن نعرة الثار التاريخي أيضا !!

الآلية الثانية - قيام فريق العمل الذى حدد قرار مجلس الجامعة العربية مهامه الى العواصم العربية ، ومن المفيد جدا ان يكون تحركه في وقت واحد مع فريق عمل « الدبلوماسية الشعبية » .

واذا تمكن وفد الجامعة العربية ، من اعتماد ورقة المبادىء الستة في مبادرة المصالحة العربية القومية ، فانه يكون انجازا هاما يفتح الطريق لانعقاد استثنائي لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث الخطوة التالية ، وهذه المبادىء هي :

١ - احترام استقلال وسيادة أراضي ونظام حكم كل من الدول العربية ، وتاكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يمس او ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة او غير مباشرة

٢ - الأمن القومي العربي وسيلة الحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها . وهو وحدة لا تتجزأ ، قوامه ووسائله القدرات الذاتية العربية .

٣ - تحريم استخدام القوة او التهديد بها ، أو التحريض عليها . من قبل اية دولة عربية ضد اية دولة عربية اخرى .

٤ - الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية في اطار الجامعة بالتفاوض او الوساطة او التوفيق أو التحكيم او لجان المساعي الأخوية التي تشكل وفقا لظروف وطبيعة كل نزاع .

٥ - الالتزام بمنع أجهزة الاعلام الحكومية والموجهة من شن الحملات الاعلامية ضد دولة عربية اخرى .

٦ - العمل على تنفيذ واحترام ماتم الاتفاق عليه في مجالات العمل المختلفة .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

مؤتمر بالقاهرة غدا لبحث التحديات المفروضة على العرب فى ظل المتغيرات الدولية

كتب - أمين محمد أمين:

التحديات التى تواجه العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية من وجهة النظر العربية والاوروبية يناقشها المؤتمر الدولي الثانى الذى ينظمه مركز الدراسات العربى الاوروبى الذى يبدأ اعماله صباح غد بالقاهرة .

يعقد المؤتمر تحت رعاية الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والرئيس الفخرى لمركز الدراسات العربى الاوروبى والذى يتحدث فى الجلسة الافتتاحية حول دور الجامعة العربية لتحقيق الامن العربى بمفهومه الشامل .

وقال الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر ان اعماله ستستمر لمدة ٣ أيام ويشارك فيه أكثر من ٣٠٠ مسئول سياسى عربى واجنبى الى جانب امين عام مجلس التعاون الخليجى الشيخ فاهم بن سلطان الذى يتحدث عن دور مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى تحقيق الامن اقليميا ومن المقرر ان يشارك السيد محمد عمامو الامين العام لاتحاد دول المغرب العربى فى اعمال المؤتمر ليتحدث حول دور اتحاد المغرب فى تحقيق الامن مغاربيا وعربيا ولم يحدد معه موعد وصوله او اعتذاره.

وأوضح الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز العربى الاوروبى المنظم للمؤتمرأن مناقشات ساخنة للتحديات السياسية والاستراتيجية ويرأس الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية جلسة العمل الاولى بعد ظهر غد الثلاثاء حول التحديات الداخلية التى يواجهها العالم العربى من وجهة النظر الاوروبية ويتحدث فيها جان بول شارنيه رئيس مركز الابحاث الاستراتيجية بجامعة السربون بفرنسا وكمال شاتيلا رئيس المركز الوطنى للدراسات بلبنان والجنرال جان لويس ديفور واوضح رئيس المركز ان جلسات بحث التحديات الامنية والعسكرية سيراسها - التى تبدأ صباح الاربعاء السفير عدنان عمران الامين العام المساعد للجامعة العربية حول التعاون العسكرى العربى فى ظل تنامى القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافى وبرامج ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ومسائل الحدود العربية ومشروع النظام الامنى الاوروبى وانعكاساته على الامن العربى وسيرأس الدكتور مفيد شهاب جلسة مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية لدراسة ابعاد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلي وهل يكون خطوة على طريق التسوية الشاملة وأثر الاتفاق على الأمن القومى العربى والذى يوضحه سعيد كمال سفير فلسطين بالقاهرة .

وتناقش جلسة العمل الرابعة لمؤتمر الصناعات العربية مشاكل البيئة برئاسة الدكتور عبدالبرالقين رئيس مصلحة الارصاد وحماية البيئة بالسعودية ويتحدث فيها الدكتور صلاح حافظ رئيس جهاز شئون البيئة المصرى.

ومن المقرر ان يختتم المؤتمر اعماله يوم الخميس القادم بمناقشة التحديات الاقتصادية والتنموية فى جلسة يراسها عبدالله القوير الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتناقش الجلسة السادسة والاخيرة قضية التطرف والارهاب فى المنطقة العربية ويدير المناقشات الدكتور احمد كمال أبو المجد الاستاذ بجامعة القاهرة ووزير الإعلام الأسبق.

ويتحدث الدكتور عبدالله الجاسر مدير عام الإعلام بمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن دور وسائل الاعلام فى مواجهة التطرف والارهاب ويعقب على المناقشات الدكاترة سعد الدين ابراهيم والسيد محمد الحسينى.

المصدر : 

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤



مؤتمر هام تأخر عقده لمواجهة التحديات !

رغم ان هذا المؤتمر قد تاخر عقده فترة غير قصيرة ، فان مجرد انعقاده اليوم بالقاهرة يعتبر حدثا هاما وضروريا ، ونعنى به المؤتمر الخاص ببحث التحديات التى يواجهها العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية الواسعة والمؤثرة التي شهدها العالم فى السنوات الأخيرة ، والتي تتابعت بسرعة مفاجئة فى بعض الاحيان ، وكان لابد من ان تهتم الدول العربية بدراستها بدقة وتحليل النتائج المتوقعة لها ، حتى يتسنى التعامل معها بالوسائل المناسبة والكفيلة بحماية مصالح الامة العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ويشترك فى المؤتمر الذى ينظمه مركز الدراسات العربى ـ الأوربى بمقر الجامعة العربية ، حوالى ثلاثمائة من المسئولين فى الدول العربية وبعض الجهات الاجنبية ، كما يتحدث فيه البروفيسور جان بول شارنيه رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة السوربون الفرنسية .. وسوف تشمل الموضوعات المطروحة علي بساط البحث فى المؤتمر موضوعات التعاون العسكرى العربى الضرورى بعد التزايد المطرد فى القدرات العسكرية والاسلحة ، التى تشمل اسلحة الدمار الشامل المحرمة دوليا ، لدى بعض دول المنطقة ، واقتراح الرئيس حسني مبارك الذى يدعو الى اعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية وبقية اسلحة الدمار الشامل .

وسوف يكرس مؤتمر القاهرة جلسة خاصة لدراسة تطورات مسيرة السلام فى الشرق الاوسط ، ومستقبل العلاقات بين اسرائيل ودول العالم العربى فى ظل الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلى ، وما قد يتلوه من اتفاقات مع سوريا والاردن ولبنان .

وتشمل اهتمامات المؤتمر موضوع مشاكل البيئة فى المنطقة العربية ووسائل حمايتها فى ضوء اتساع رقعة المناطق الصناعية فى دول عربية عديدة ، وسيكون بين المتحدثين عدد من الشخصيات العربية والاجنبية البارزة ، كالدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية والدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس ، والدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ومحمد عمامو أمين عام اتحاد دول المغرب العربى ، والجنرال لويس ديفور ، وكمال شاتيلا رئيس المركز الوطنى للدراسات بلبنان .



تعليق

عالم عربى « جديد »

يجب ان نعترف بأن العالم العربى الذى عرفناه منذ بدايات النصف الثانى من القرن العشرين وحتى نهاية السبعينات او ربما الثمانينات لم يعد له وجود بالمعنى السياسى .

مياه كثيرة جرت تحت الجسور بعنف فانهارت جسور الثقة المتبادلة والتضامن وضاع مع انهيارها الحلم القومى بسبب العجز عن طرح حلول حاسمة وعملية للتحديات الداخلية والخارجية على السواء واولها واهمها تحدى التنمية بأبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .. والنتيجة سلسلة من الهزائم على المستويين الداخلى والخارجى وثغرات واسعة فيما كان يسمى جدار الامن القومى بحيث اصبحت المصالح العربية المشروعة اخر ما يخطر على بال اى قوة خارجية تتعامل مع المنطقة او تضع تصورات لمستقبلها .

الادهى من ذلك انه لم يعد بمقدور دولة عربية النظر فى اوضاعها والتخطيط لمستقبل شعبها منفردة دون ان تضع فى اعتبارها وتحسب الف حساب لضغوط قوى غير عربية ليست كبرى بالمعيار العالمى ولكنها فرضت وجودها وتحاول ان تفرض اطماعها على ذهن صانع القرار العربى .. فما بالنا بالقوة العالمية الكبرى ذات التأثير العميق المستمد من حجم نفوذها .

وفى ظل الظروف الحالية لم يعد ممكنا التغاضى عن الدور الاقليمى الذى تلعبه كل من اسرائيل وايران وتركيا وانعكاسات كل دور منها على الاوضاع العربية الراهنة عن طريق المحاولات الحثيثة للاستفادة منها باقصى الطاقة . ولعل منشأ هذه الظروف يرجع الى ان دولا عربية كثيرة قد فقدت ثقلها كله او بعضه مما اضعف دورها الاقليمى وسمح للقوى الخارجية اقليمية او عالمية - بالتفكير اولا ثم التخطيط لاعادة رسم خريطة المنطقة المستقبلية مع استبعاد دول عربية منها .

ولكن الظروف ذاتها بضغوطها العنيفة تفرض على الدول العربية مجتمعة ومنفردة مراجعة اوضاعها القطرية والاقليمية والتحرك بأسرع ما يمكن لتصحيح هذه الاوضاع .. وإلا وجدت نفسها مضطرة لقبول مستقبل ليس من صنعها وليس فى صالحها .

محمد صفر عيد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

تحديات العالم العربى فى مؤتمر بالقاهرة

يفتتح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اليوم الثلاثاء المؤتمر الدولى الثانى حول تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية ، والذى يستمر حتى بعد غد الخميس ، ويقيمه مركز الدراسات العربى الأوروبى ، وقد صرح الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز ، بأن أعمال المؤتمر ستشهد مناقشة العديد من القضايا الهامة ، ومنها مناقشة التحديات الداخلية والاقليمية والتى يواجهها العالم العربى .

وكذلك العلاقات العربية ـ العربية فى جلسة يرأسها الدكتور أسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، كما يناقش التحديات الأمنية والعسكرية ، والتعاون العسكرى العربى ـ العربى ، فى ظل تنامى القدرات العسكرية لدول الجوار ، وضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ، وقضايا الحدود العربية ـ العربية والشرق أوسطية وانعكاساتها على الأمن القومى العربى ، ومشروع النظام الأمنى الأوروبى وانعكاساتها على الأمن العربى ، فى جلسة يرأسها الدكتور عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، كما يناقش مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية ، والاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، ومستقبل العلاقات بينهما واثرها على الأمن القومى العربى ، وانعكاسات الاتفاق السياسية والاجتماعية على العلاقات الأوربية ـ المغاربية ، وآفاق السلام فى المنطقة بين الماضى والحاضر ، فى جلسة يرأسها الدكتور مفيد شهاب .

كما يناقش المؤتمر التحديات الاقتصادية والتنموية ، وأثر التكتلات الاقتصادية الجديدة على العمل الاقتصادى العربى ، وكذلك ضريبة الكربون وأثرها على تنمية الدول العربية المنتجة للنفط ، وقضايا نقل التكنولوجيا للعالم العربى ، كما يناقش ايضا الصناعات العربية ومشاكل التنمية ، وفى الجلسة الأخيرة سيناقش قضية التطرف والارهاب فى المنطقة ، ويرأسها الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، حيث يرصد الأسباب التى تساعد على انتشار التطرف ، والآثار المترتبة على ذلك ، والأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والارهاب فى المنطقة العربية ، ودور وسائل الاعلام فى مواجهة التطرف والارهاب .



● صالح بكر الطيار

وقد اكد الدكتور صالح بكر الطيار بأن المركز كان حريصا على عقد المؤتمر الثانى له فى القاهرة ، ودعا اليه عشرات من المختصين والدارسين والمسئولين فى عدد من الدول الأوروبية ، فى رد على دعاوى الاعلام الغربية بأن الارهاب متعاظم فى مصر ، وتأكيد على أن مصر بلد الأمن والاستقرار ، وأن أى حوادث ارهابية هى عابرة ، تشهد العديد من دول العالم خاصة فى الغرب اكثر منها .

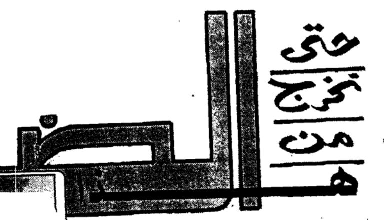
٠٤٤٣٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤



حتى نخرج من الضباب

هذا الضباب ليس ضباب الشتاء. انه أكثر ظلمة وأشد برودة وأطول عمرا. والضباب الذي نعيش فيه، نواجهه علي كل المستويات.. في المستوي المحلي أي في أنفسنا، في وطننا وفي حاضرنا ومستقبلنا. وعلي المستوي الاقليمي في عالمنا العربي - وفيما نسميه شرقنا الأوسط، أو عالمنا الأفريقي، أو الاسلامي أو أية دائرة نلف وندور فيها سواء كنا نواتها وفي بؤرتها، أو كنا نبحث لنا عن مكان ثابت ومقعد دائم فيما حولنا. وعلي المستوي الدولي، العالمي، بوصفه الجديد الذي لم يستقر ولم يتبلور، وما نظن أحدا يزعم أننا في يقين من وضعنا علي أي مستوي من المستويات، نحن سكان الأرض جميعا نتخبط، غير أننا عندما نتواضع وننكمش ونحاول البدء من نقطة البدء الحقيقية، وهي أنفسنا، نجد أننا نتخبط أكثر وأكثر. ولسنا في حاجة الي دليل علي ذلك لأننا نراجع كل أمورنا الحاضرة، ونعدل ونبدل ونغير ونطور، بل نقول اننا نمشي ببطء، كالسلحفاة، بينما يجري العالم من حولنا جريا، ويثب وثبا.

لانفالي إذا قلنا، إننا نتخبط في ظلام نتلمس فيه طريقنا. ونخالف بعضنا بعضا. ويعارض كل منا زميله، حتي لو كان يجمع بينهما حزب، أو وزارة أو مؤسسة او لجنة. ذلك لأننا ورثنا تركة مثقلة، دون أن تكون في يدنا بوصلة. وزادت الشئون الدولية والاقليمية موقفنا حرجا وصعوبة.. لأننا عندما نقول اننا الآن في مفترق طرق، بين السياسة الشمولية والسياسة الديمقراطية، بين الاقتصاد الاشتراكي، والاقتصاد الحر، بين القديم الغارق في القدم والجديد الذي يتطور بسرعة البرق الخاطف فالمنطقة التي نعيش فيها، تعيش هي الأخري في مفترق طرق، بين الحرب والسلام، وبين التعاون والتنافس، بين العروبة والشرقية الأوسطية. والعالم كله من حولنا في حالة ضباب وظلام اكثر سوادا. وما النظام الجديد الذين يتحدثون عنه، الا فوضي جديدة لاتزال في مرحلة التشكل، والانتقال من النظام الثنائي باعتبار القوي العظمي، ليس من المؤكد أن يتحول الي نظام احادي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بالهيمنة علي العالم المعقد المتطور. وقد بدأت من الآن تتشكل تكتلات اقتصادية وربما تتطور الي تكتلات سياسية وعسكرية في المستقبل، يظهر منها علي السطح ثلاثة تكتلات يضم أحدها أمريكا الشمالية وبعض دول أمريكا الوسطي والجنوبية، ويضم الثاني دول الجماعة الأوروبية، بينما يضم الثالث الدول الأسيوية التي تقدمت في مجال التكنولوجيا والصناعات التصديرية. ولا يستطيع أحد أن يتوقع شيئا محددا عن مصير الصين. وما إذا كانت تشكل كتلة رابعة تتزعمها أم تنضم الي كتلة شرقي أسيا. وهكذا يحيط الغموض بحاضر العالم ومستقبله. وليس أقل غموضا مايدور في الدول التي كانت تشكل أوروبا الشرقية وكتلتها الاشتراكية وحلف وارسو الذي كانت تضمه وهكذا يبدو أن كل شيء لايزال غامضا. محليا واقليميا ودوليا. ولكن ليس معني ذلك أن نيأس ونركن الي السلبية. ونترك أمور حاضرنا ومستقبلنا في مهب الريح، تحركنا الأفعال ولا نحرك ساكنا، أو يقتصر دورنا علي ردود أفعال كيفما تكون. بل لابد لنا من أن نحدد طريقنا وأهدافنا وأن نعرف كيف نحقق هذه الأهداف.

وفي الاسبوع الماضي تحدثت عن جانب من التحديات التي تواجهنا. وأقصد بهذا الجانب، مايتصل بالنتائج المترتبة علي الوصول الي سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، أو علي الأقل سلام بين العرب وإسرائيل. وقد

بقلم: محمد عبد المنعم مراد

اتضح لي بعد مقال الاسبوع الماضي. أن الموضوع أكبر وأوسع نطاقا من كل ماذكرت. وكنا قد شاركنا في بحث تقرير قدمته شعبة السياسات المالية بالمجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية وطالت الجلسة كثيرا عما هو مخصص لها من وقت، وشارك الكثيرون من كبار ذوي الرأي والخبرة المتخصصة، ثم عدنا الي الاجتماع في يوم السبت الماضي لنواصل البحث والتمايش والاستماع الي مختلف وجهات النظر في هذا الموضوع الهام. وبعد انتهاء الجلسة أو في نهايتها بدا لنا جميعا أن الموضوع لايزال في حاجة الي دراسة مستفيضة، رغم الاجتماعين الطويلين اللذين عقدا لدراسته، وتكلم فيهما اكثر من اثني عشر خبيرا وعالما من كبار المتخصصين.

والحق ان كل مشاكلنا، المحلية والاقليمية والدولية، متشابكة ومترابطة ويؤثر بعضها في بعض ثم ان الموضوع اكبر من أن يكون اقتصاديا أو ماليا فحسب، بل انه من صميم السياسة، الداخلية والخارجية والدولية. انه صياغة مستقبل جديد للعالم الذي نحن جزء فيه.

ولا نستطيع بحال أن نكون منعزلين عنه. لم تعد هناك دولة أو مجتمع علي سطح الكرة الأرضية، يمكن أن يعيش في عزلة عن الآخرين. وإذا كنا لانستطيع ان نعتزل ونتقوقع ونبتعد عن البعيدين عنا في أقاصي الأرض، فنحن من باب أولي لانستطيع ان نبتعد عن الأقربين. سواء كان هذا القرب جغرافيا أو تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا. ومعني ذلك اننا لانستطيع أن نظل إلي الأبد في قطيعة أو شبه قطيعة، أو في سلام بارد مع إسرائيل. فما قولنا إذن بالنسبة للإخوة العرب؟ لابد أن نتعامل مع الجميع ولا يمكن أن نتجاهل فريقا ولو كان بعيدا عنا آلاف الأميال.

ولكي نتعامل مع الدنيا في واقع جديد لم يتحدد أو يتشكل نهائيا بعد، فعلينا أن نحاول من الآن معرفة هؤلاء الآخرين. وكلما زاد قربنا منهم، زادت حاجتنا الي معرفتهم، لأننا لانستطيع التعامل مع من نجهله، وإلا كانت مسيرتنا هي مجرد تخبط، قد يلحق بنا من الضرر أكثر مما نستفيد منه. وقبل أن نحاول معرفة الآخرين، علينا أن نحاول معرفة أنفسنا أولا. وللأسف الشديد، لم أسمع من أحد انه يزعم اننا نعرف أنفسنا بقدر من التحديد واليقين. لقد اختلطت أمورنا ورؤانا واختلفت آراؤنا وتوقعاتنا. بل اختلفت أرقامنا وإحصائياتنا وتقديراتنا رغم انها صادرة من أجهزة متخصصة رسمية، ولكنها تختلف من جهاز الي آخر. وكل المعلومات الأساسية الضرورية اللازمة لوضع سياسة أو مخطط أو استراتيجية، ليست متوفرة لدينا بالدقة المطلوبة والاتفاق العام بين مختلف المصادر. والجهات الأجنبية تقول كلاما عن ديوننا واقتصادنا ومستوي معيشتنا ومتوسط دخل الفرد منا، ولكن الحكومة تقول كلاما مخالفا، بل أكثر من كلام. فوزارة التخطيط تقول رقما، يخالفه الرقم الذي يذيعه البنك



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

المركزي، أو البنك الأهلي أو الجهاز المركزي للاحصاء أو غير ذلك من الأجهزة والجهات الرسمية. حتي مساحة الأرض المنزرعة. ومساحة الأرض القابلة للاستصلاح والاستزراع، لاتزال عرضة للتضارب والاختلاف وقد تتسع مساحة الخلاف حتي تصل إلي مئات الألوف من الأفدنة. وعدد الأيدي العاطلة في مصر مهول. وعدد العاملين المصريين في الخارج لايستطيع احد الوصول اليه ولو علي وجه التقريب. ولا احسب اني بحاجة الي ان اسوق امثلة اخري علي غياب المعلومات الأساسية الخاصة بكل مايتعلق بحياتنا واقتصادنا وتعليمنا وانتاجنا وصادراتنا ووارداتنا، فكل تلك المسائل يحيط بها الغموض بدرجة او باخري، حتي اصبح - علميا - من العسير ان نضع سياسة مستقبلية في اي جانب من جوانب حياتنا العامة. وإذا وضعنا مثل هذه السياسة. كانت عرضة بين يوم وآخر، للتعديل والتبديل.

والذي يهمنا في المقام الأول، بشأن علاقاتنا مع الغير هو ان نعرف ماينبغي معرفته عن كل من إسرائيل والدول العربية، ومن الممكن ان نضيف الي هذه الدول دولا اخري قد تشاركنا في التنظيم الاقليمي الذي يكثر الكلام فيه الآن، مثل ايران وتركيا وقد يمتد نطاق التنظيم أبعد من ذلك فيضم قبرص غربا، والباكستان شرقاوجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة اذا زادت المنطقة او الاقليم اتساعا.

ونبدا بإسرائيل لأنها هي التي ينبغي ان نتوقف عندها، لأسباب اكثر من ان تحصي. ولا اعرف بلدا في الدنيا تحدثنا عنه اكثر مما تحدثنا عن إسرائيل، ومع ذلك فنحن لانعرف عنها إلا القليل. ورغم توقيع معاهدة السلام معها، ورغم مضي بضع سنوات علي هذه المعاهدة، فإن الشكوك لاتزال تساور قطاعا كبيرا من الرأي العام. ولا تزال الشعارات القديمة حية ومؤثرة في بعض النفوس. وكل حديث عن التعاون بين إسرائيل ومصر او إسرائيل والدول العربية علامة عن التوصل الي السلام العادل الشامل، لايزال يفسر في كثير من الدوائر علي انه مجرد محاولة للهيمنة والسيطرة والاستغلال بل ان سوء الظن وصل إلي حد اتهام إسرائيل بانها هي التي تمد المتطرفين الارهابيين بالسلاح والمال. هذا فضلا عن اتهامها بأنها تسعي ايضا الي إغراق مصر بالمخدرات وبمرض الايدز. كل ذلك دون ان يكون هناك دليل عملي مقنع بصحة هذه المزاعم. ولكن الصراع العربي الإسرائيلي الذي طال عشرات السنين والحروب العربية أو المصرية الإسرائيلية المتكررة عبر حوالي نصف قرن من الزمان، تركت رواسب تفسح لكل اتهام او ادعاء مجالا للتصديق، وخاصة ان المتطرفين يسارا والمتطرفين يمينا يحاولون إذكاء نزعة العداء والكراهية بين الطرفين من اجل هز الاستقرار والأمن في البلاد. وهؤلاء المتطرفون يتهمون كل من يحاول غرس الثقة في النفوس وتطوير السلام البارد بين الطرفين الي سلام حقيقي يحل فيه التعاون محل التنافس السلبي الضار، يتهمونهم بأنهم صنائع لاسرائيل او عملاء للصهيونية او حتي عناصر متعاونة مع الموساد. وكل ذلك يقوم علي اساس بذر الشكوك في النفوس باستغلال الماضي الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من القتلي ومئات المليارات من الجنيهات ولم يحاول احد منا ان يحاول محاولة علمية يستجلي بها ما غمض علي الناس، بزيارة اسرائيل ودراسة احوالها وفهم مايدور في عقول الاسرائيليين ومشاعرهم تجاه مصر والمصريين، وخاصة بعد ان تغيرت الظروف الدولية بوجه عام، وظروف المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، إذ أصبح لأمريكا قواعد عسكرية في قلب منطقة الخليج ووسط منابع البترول، بحيث اصبحت في شبه غني عن القاعدة العسكرية الكبيرة التي كانت متمثلة في اسرائيل بوصفها في قلب العالم العربي ككل.. ومثلما تقوم النظرة المتشككة ازاء اسرائيل علي غير ادلة واقعية منطقية سليمة مقنعة، تقوم النظرة المفرقة في التفاؤل والقائمة علي شعارات الوحدة أو القومية العربية والتعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي بين دول الجامعة ولم يحاول احد ان يكون صريحا وموضوعيا ومتجردا من الحرج، ان يشرح حقيقة الأوضاع العربية ككل، وحقيقة الشعور العربي العام ضد مصر، وحقيقة هذا الشعار الذي لايزال الكثيرون يحملونه منذ الخمسينات، والأسباب التي ادت الي فشل كل المساعي والجهود التي بذلت لقيام وحدة بين مصر وبعض الدول العربية المجاورة لها، بل التي بذلت للتعاون والتكامل الاقتصادي الحقيقي بين مصر واخواتها العربيات.

هل خطر علي بال احد ان يقول، وخاصة بعد التطور الهام الذي حدث اخيرا علي العلاقات العربية الاسرائيلية بعد اتفاق غزة اريحا، ان يقول ان الذين يهاجمون مصريدعوي أنها تتعامل مع اسرائيل في بعض المجالات، وتحاول تطبيع علاقاتها باسرائيل تطبيقا لمعاهدة السلام ورعاية لمصالحها الوطنية ايضا، يغمضون عيونهم على مايدور في الخفاء بين بعض الدول العربية وإسرائيل وما يفعله بعض العرب الآخرين في مجال التعاون التجاري بينهم وبين اسرائيل. والذين يبثون الرعب في النفوس من مغبة تطبيع العلاقات مع اسرائيل يزعمون ان هذا التطبيع يمهد الطريق الي الهيمنة الاسرائيلية علي العالم العربي، وغزو الثقافة الصهيونية للعرب، وتسخير الموارد العربية لخدمة اسرائيل. هؤلاء الذين يزعمون ذلك، يتصورون او يصورون للناس ان اسرائيل التي يبلغ تعدادها خمسة ملايين وبضعة الوف من البشر، سوف تلتهم الملايين الغفيرة التي تزخر بها الأرض العربية، وتسخر كل موارد العرب الهائلة لخدمة مصالحها، ثم انهم في الوقت نفسه، لم يحذروا الناس من التعامل مع القوي الكبري فيما مضي من الزمان او في الحاضر الذي نعيشه الآن. لم يحذرونا من الولايات المتحدة الأمريكية او من الاتحاد السوفيتي قبل بضع سنوات، ولا من الجماعة الأوروبية، ولا من اليابان او نمور الشرق الأقصي التي تغزو الأسواق العربية بمنتجاتها من الصناعات الكبري والصناعات الدقيقة علي السواء.

وعندما تجيء سيرة المشروعات المقترحة المسماة بالسوق الشرقية الأوسطية، تتعالي صيحات المتطرفين من اليمين واليسار قائلة، احذروا هذا الخطر القادم في زي مشروع تشاركنا فيه اسرائيل، وتبسط هيمنتها وسيطرتها علي مقدرات العرب.

يقول البعض ان هناك محاولات غربية وامريكية مستمرة للسيطرة علي المنطقة العربية، وأن حالة الضعف العربية الراهنة اضافة الي الاتجاه للتسوية السلمية للصراع العربي



الاسرائيلي، شجعت علي طرح هذا المشروع الذي يمكن أن يوفر لاسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية، كما أن هذا النظام تشارك فيه بالاضافة الي الدول العربية، تلك الدول المتحالفة مع أمريكا وهي اسرائيل وتركيا وإيران «لاحظ الربط بين أمريكا وإيران بالذات» وأن الهدف من هذا هو قيام نظام غير عربي في قلب العالم العربي، يجد دعامته الأمنية الرئيسية في الاتفاقات الثنائية بين كل قطر عربي علي حدة والدول الغربية الرئيسية ولاسيما أمريكا، وأن ذلك يضمن في الوقت نفسه الهيمنة الأمريكية علي البترول العربي، وتجني اسرائيل من خلال ذلك ثمارا اقتصادية وسياسية واستراتيجية هامة كما ان هناك اتجاهات اسلامية تقف من مشروع الشرق الأوسط موقف الحذر والشك استنادا للعداء التاريخي الذي يقولون انه قائم بين الغرب والاسلام. وبالتالي تربط الترتيبات المطروحة بمحاولة فرض القيم الغربية والحضارة الغربية ايضا علي العالم العربي.

وبجانب الرؤية الاسلامية، توجد الرؤية القومية العربية التي تربط بين النظام الدولي الجديد الذي تقوده أمريكا، وبين المشروع الشرق أوسطي الذي تقترحه أيضا أمريكا، وذلك كما قلنا لتكريس هيمنتها الدولية بافتراض ان قيام هذا المشروع سوف يترتب عليه تجاوز القومية العربية وتكريس التجزئة بين المشرق العربي والمغرب العربي، وقيام علاقات جديدة علي أساس لا قومي، وعلي حساب التكامل العربي.

هل قام أحد منا بمحاولة جادة لتحليل وتقييم هذه الادعاءات أو هذه الأفكار لنتبين حقيقتها ونعرف سلبياتها وإيجابياتها، علي مصر خاصة، وعلي العالم العربي ككل؟ وهل حاول أحد منا ان ينظر الي الموضوع من وجهة نظر مصرية، اعتمادا على حق مصر في النظر بعين الاعتبار الي مصلحتها الخاصة، كما ينظر أهل الخليج بعين الاعتبار الي مصالحهم الخليجية الخاصة، وكما ينظر أهل المغرب العربي الي مصالحهم الخاصة، رغم انتمائنا جميعا الي جامعة الدول العربية..؟ وهل حاول أحد أن يعيد النظر بدراسة موضوعية جادة وصريحة، دون خجل أو حرج في ميثاق الجامعة العربية، وفي مدي قدرتها علي مواجهة الواقع العربي، في ظل الواقع الدولي الجديد.

والي فرصة أخري.


Bibliotheca Alexandrina
0304881